

د. حسن أحمد البطاوى

أهل العمامة فى مصر عصر سلاطين المماليك

أهل العمامة في مصر

عصر سلاطين المماليك

دكتور حسن أحمد عبد الجليل البطاوي

كلية الآداب جامعة أسيوط

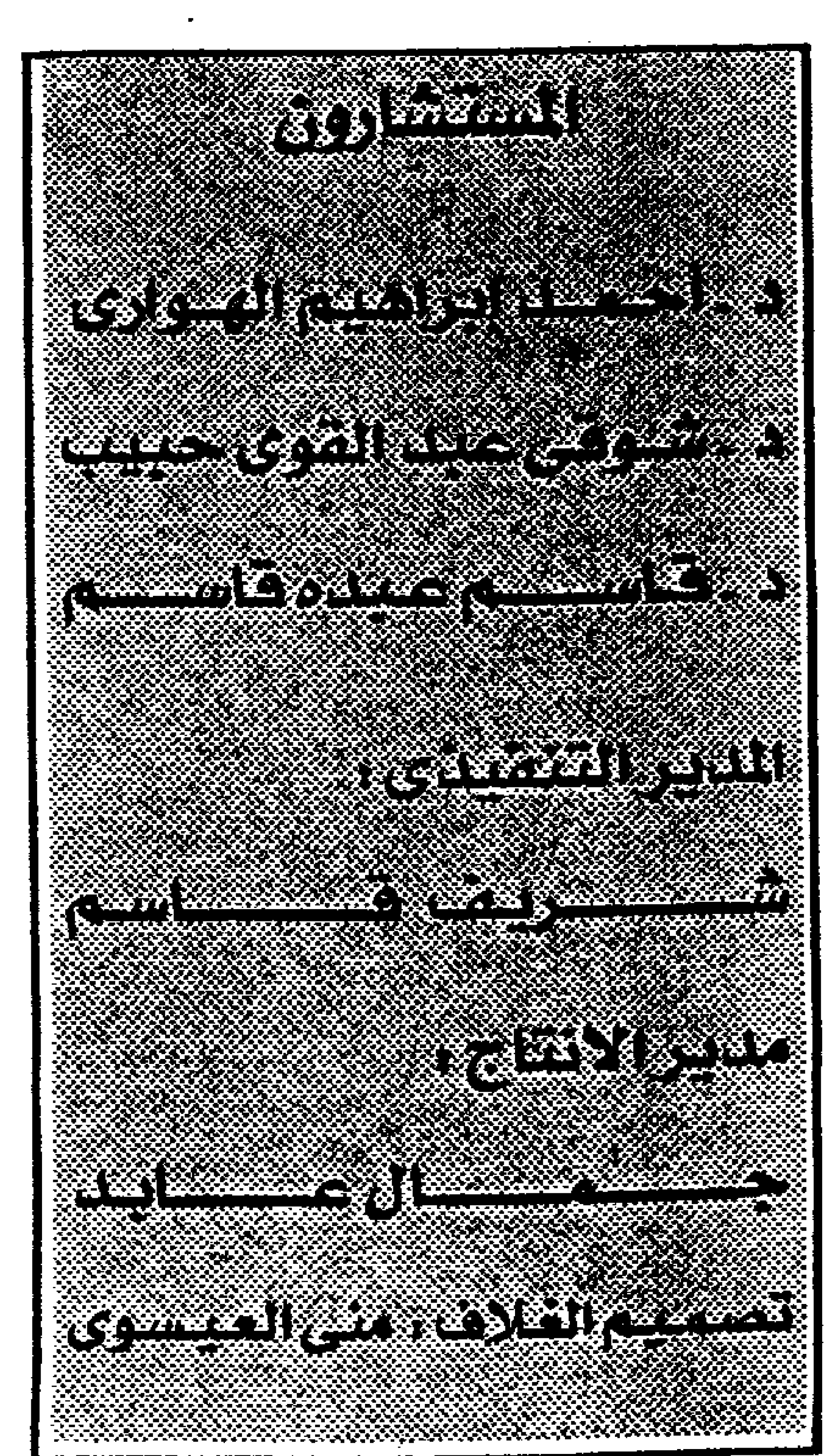
الطبعة الأولى

٢٠٠٧م



عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعيـــة

EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES



المشرف العام : دكتور قاسم عبده قاسم

الناشر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

٥ شارع ترعة المريوطية - الهرم - ج.م.ع تليفون وفاكس ٣٨٧١٦٩٣

Publisher:EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES
5, Maryoutia St ., Elharam - A.R.E. Tel : 3871693
E-mail : dar_Ein@hotmail.com
book ein @ yahoo.com

الموقع الالكترونى web site: WWW.Dar -Ein.com

مقــــدمة

من المعروف أن مصر خضعت لحكم المماليك منذ عام ٦٤٨هـ/١٢٥٠م وحتى سقوط دولتهم على يد السلطان سليم الأول العثماني فى سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م ، أى ما يزيد على قرنين ونصف من الزمان . وهذه الفترة الزمنية الطويلة عاش فيها المجتمع المصرى حياة طبقية ؛ فالمماليك حكام البلاد عزلوا أنفسهم عن عامة الشعب ، وظلوا يمثلون طبقة متميزة ، وأما أهل البلاد فقد عاشوا فى مستويات طبقية مختلفة عن بعضهم ، حسبما كانت تؤهلهم وظائفهم أو أنشطتهم وأعمالهم المختلفة . ونستطيع أن نميز عدة طبقات من أبناء البلاد داخل هذا المجتمع وهى كالآتي : المعممون ، والتجار ، وسكان المدن ، والفلاحون ، وأهل الذمة ، بالإضافة إلى بعض الأقليات الأجنبية [١] .

وهذه الدراسة تعنى بطبقة من طبقات أهل البلاد ، بل أهم طبقات أبناء البلاد وضعاً وإسهاماً ، وهم المعممون أو أهل العمائم . ويبدو للوهلة الأولى أن أبناء هذه الطبقة تميزوا بارتداء العمائم ، والحقيقة إن كل أبناء البلاد حسب اختلاف طبقاتهم كانوا يرتدون العمائم ، حتى المماليك كان لهم غطاء لرؤوسهم ، فلماذا عرف أبناء هذه الطبقة بهذه التسمية " المعممون " ؟ ذلك لأن عمائمهم كانت كبيرة الحجم عن عمائم سائر طبقات المجتمع الأخرى ، وكانوا يبالغون فى ضخامتها وهيئتها، حتى أصبحت من خصائص هؤلاء الناس ، وتلفت النظر للوهلة الأولى . فمن ذلك عندما زار مصر الرحالة المغربي ابن بطوطة فى سنة ٧٢٦هـ/١٣٢٦م دهش من ضخامة عمامة أحد هؤلاء الناس وقال إنه كان يعتم بعمامة خرقت المعتاد للعمائم " لم أر فى مشارق الأرض ومغاربها عمامة أعظم منها ، رأيته يوماً قاعداً فى صدر محراب ، وقد كادت عمامته أن تملأ المحراب " [٢] . ويصف السخاوى رداء الرأس لآخر فيقول إن قبعته كانت تزن عشرة أرطال بالمصرى ، وعمامته تزيد عن ثوب بعلبكى[٣].

والمعممون هم العلماء والفقهاء والأدباء والكتاب ، أو هم من نطلق عليهم أرباب الأقلام ، تمييزاً لهم عن غيرهم من الطبقات الأخرى ، وخاصة أرباب السيوف أو المماليك ، وقد باشروا الوظائف الديوانية والدينية والتعليمية[٤]. وهؤلاء المعممون من نسميهم اليوم بالمثقفين ، إن جاز لنا

التعبير . ومن المعروف أن مصر كانت قلب دولة سلاطين المماليك ، وبها العاصمة ومقـر إقامـة السلاطين ، وإن العالم الإسلامى آنذاك لم تكن به موانع تعوق تنقلات سكانه فيما بين دوله العديدة لذا فإن مصر استقبلت وافدين من شتى بقاع العالم الإسلامى ، فمنهم من هاجر لطلب الـرزق ، ومنهم من وفد لطلب العلم ، ومنهم من انتقل للإقامة فى مصر هرباً من ظروف قاسية كانت تمـر بها بلادهم . فقد تعرضت أجزاء عدة من العالم الإسلامى لغزوات عنيفة من أعـداء الإسـلام ؛ فكانت بعض المستعمرات الصليبية لاتزالت باقية فى بلاد الشام ، ثم اجتاح المغول بلـدان العـالم الإسلامى الشرقية ووصلوا إلى مشارف مصر ، فى الوقت الذى كـان المـسلمون فى الأنـدلس يتعرضون لهجمات عنيفة من المسيحيين الأوربيين . وكان أن غدت مصر مقراً للخلافة الإسلامية العباسية التى سقطت على أيدى المغول فى بغداد سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م ، فأدى وجود الخلافـة الإسلامية فى القاهرة ، مع العوامل السابقة إلى وفود أعداد كبيرة من أهل العلم والدين إلى مصر ، واستقروا فيها وخالطوا أهلها ، وأصبحوا جزءاً من نسيج المجتمع المصرى ، فليس غريباً أن نجد من المعممين من هو أندلسي الأصل أو مقدسي أو دمشقي أو حلبي .

والواقع إن هذا الموضوع بالغ الأهمية ، لأنه يلقى الضوء على أهم طبقات المجتمـع المـصرى آنذاك ، فالمعممون تمتعوا بأهمية خاصة ومكانة سامية ، فاقت ما كان لغيرهم من طبقات المجتمـع الأخرى ، باستثناء الحكام من طبقة المماليك . وحسب المعممين أن كان منهم العلماء الذين حملوا على عاتقهم مهام النشاط العلمي المتميز للحضارة الإسلامية ، وبخاصة فى مجال العلوم الدينيـة ، فضلاً عن علوم اللغة والحساب والتاريخ وغير ذلك من العلوم النقلية والعقلية . وكـان لكثـرة الأوقاف التى أوقفها الخيرون على المؤسسات الدينية والعلمية أثر كبير فى تنشيط الحركة العلمية . هذا بالإضافة إلى أن بعض سلاطين المماليك وكذا بعض الأمراء أظهروا حماساً واضحاً فى تشجيع العلم والعلماء ، مما أضفى على المعممين مكانة بارزة ، ساعدتهم على القيام بدور كبير فى تـاريخ المجتمع المصرى والحضارة الإسلامية جميعاً.

ثم إن هؤلاء المعممين برزت أهميتهم داخل المجتمع من خلال مباشرتهم للوظائف المرموقـة فى الدولة ، فقد باشروا الوظائف الدينية والتعليمية التى جعلتهم أكثر احتكاكا بالشعب، وأقوى تأثيراً عليهم ، فى عصر عرف بسمو النزعة الدينية ، ومن أهم هذه الوظائف؛ الخطابة والإمامة والقضاء والحسبة والتدريس .....وغيرها . كذلك اختصوا بالوظائف الديوانية التى قربت مباشريها مـن ذوى السلطة والنفوذ ، وأهم هذه الوظائف ؛ الوزارة ونظر الخـاص ونظـر الجـيش وكتابـة السر.....وغيرها .

ومن خلال هذه الوظائف وتلك اتسعت دائرة اتصال المعممين بالشعب ، وارتفعت منزلتهم عند أبناء البلاد ، لما للدين ورجاله من مكانة عند الجميع . هذا بالإضافة إلى إن هذه الوظائف ربطت جماعة منهم بسلاطين المماليك وأمرائهم ، فضلاً عما وفرته لهم من ثراء وامتيازات كبيرة .

ولقد حظي المعممون بقدر كبير من احترام سلاطين المماليك وأمرائهم ، إلا فى حالات قليلة ونادرة . وقد زخرت كتب التاريخ بالأمثلة التى تدل على ما نقول . فمنها احترام بعض السلاطين رغبة القضاة بخصوص حضور مجلس الحكم ، وتقبيل بعض السلاطين ليد أحد العلماء ، ومنادمة بعض السلاطين واصطفاء عدد من هؤلاء المعممين ، إلى غير ذلك من مظاهر التقدير والاحترام . وربما كان ذلك يرجع إلى إحساس المماليك بأنهم غرباء عن البلاد وأهلها ، وبأنهم فى حاجة إلى دعامة يستندون إليها فى حكمهم إرضاء للشعب ، فوجدوا هذه الدعامة فى العلماء الذين لجأوا إليهم كثيراً ، خاصة فى أوقات الشدة والأزمات والإخطار . هذا بالإضافة إلى إحساس المماليك بعقدة النقص ، بسبب أصلهم غير الحر[٥].

ولا يخفى علينا أن المعممين فى ذلك كانوا لسان عامة الشعب المصري ، وكثيرا ما صورت لنا كتب التاريخ نماذج فريدة لاعتراض بعضهم على جمع الأموال من الرعايا ، أو فرض المكوس عليهم[٦] ، أو السطو على أموال الأوقاف . ذلك إن وضع المعممين كمثقفين فى المجتمع ، وموظفين قريبين من الحكام ، ورجال دين ، فرض عليهم أن يعبروا عن آلام الشعب وآماله ، وبذلك جعلت منهم الظروف مدافعين عن حقوق الشعب .

وفى هذه الدراسة تحركت داخل هذا الإطار وهو دور المعممين ومكانتهم فى مصر فى عصر سلاطين المماليك ، وقد قسمتها إلى أربعة فصول عدا المقدمة والخاتمة ، وكل فصل يشمل العديد من النقاط التى توضح وتفسر جانبا من جوانب البحث المتعددة .

ففى الفصل الأول قدمت فكرة مبسطة عن الإدارة المماليكية ودور المعممين فى النهوض بعبء الوظائف الديوانية بها ، ذلك أن الإدارة اتسعت باتساع رقعة الدولة فى مصر والشام ، وتشعبت الوظائف الديوانية فيها تبعا لذلك ، وكان أن لجأ سلاطين المماليك إلى الاستعانة بالمعممين للعمل فى هذه الوظائف المختلفة ، لمقدرتهم على مباشرتها وعجز المماليك عن القيام بها ، بسبب ضعف مستواهم العلمى ، وانشغالهم بشئون السياسة الداخلية والخارجية ، بالإضافة إلى الأعمال الحربية . ثم أوضحت التباين بين فئتين من المعممين ، الأولى تشمل المعممين أرباب الوظائف الديوانية ، وقد

مثل الأقباط والمسالمة[٧] والشوام نسبة كبيرة من هؤلاء الموظفين . وأما الفئة الثانية ، فهم المعممون أرباب الوظائف الدينية ، وهؤلاء هم العلماء الذين قاموا بنشاطهم المعروف فى نقل تراث الحضارة الإسلامية آنذاك . ثم تناولت التعريف بأهم الوظائف التى شغلها المعممون أرباب الوظائف الديوانية ، وكانت الوزارة أرفع الوظائف التى باشروها – وتولاها أحياناً رجال من أرباب السيف – ثم استحدث الناصر محمد بن قلاوون وظيفة نظر الخاص للتحدث فى مال السلطان والخزانة السلطانية وأسند أعمالها إلى المعممين أيضاً ، وكانت وظيفة كاتب السر من الوظائف الكبرى التى وليها المعممون ، والتي كان يشرف صاحبها على أعمال ديوان الإنشاء وموظفيه ، وهذا بالإضافة إلى وظائف أخرى عديدة كناظر الجيش ونظار الدواوين المالية ، وفريق من الكتاب والمباشرين التابعين لهم .

أما الفصل الثانى ، فقد خصصته لإبراز دور المعممين فى النهوض بمهام الوظائف الدينية . ذلك أن عصر سلاطين المماليك يحتل حقبة بارزة فى تاريخ العصور الوسطى ، وهى العصور ذات المسحة الدينية الواضحة ، وكانت مصر فى ذلك العصر محوراً لنشاط ديني وعلمى كبير ، وإذا كان فى استطاعة المماليك الإسهام فى النشاط الحربي والسياسى ، فإنه كان من الصعب عليهم الخوض فى النشاط الديني ، حيث إن هذا اللون من ألوان النشاط يتطلب إعداداً خاصاً لم يتوفر لهم ، لذلك انفرد المعممون بالوظائف الدينية ، وأهمها : وظيفة قضاء القضاة فى المذاهب السنية الأربعة الشافعي ، والحنفي ، والمالكي ، والحنبلي ، ووظائف نواب القضاة ، وقضاة العسكر ، وباقى وظائف السلك القضائي ، فضلاً عن الحسبة، ومشيخة الشيوخ والإمامة ، والخطابة ، بالإضافة إلى وظائف التدريس التى أكسبتهم وضعاً مميزاً فى المجتمع المصري .

ويتناول الفصل الثالث ، مكانة المعممين فى المجتمع المصري ، سواء عند المماليك أو عند عامة الشعب ، فقد تمتع المعممون باحترام وإجلال السلاطين والأمراء المماليك لهم ، وتمثل ذلك فى الإمعان فى تكريمهم ، والإنعام عليهم بالأموال والخلع . وقد أوضحت العوامل التى أثرت فى علاقة المعممين ببقية طوائف المجتمع المصري ، وكان على رأس هذه العوامل الصفة الدينية للمعممين ، ثم الظروف التى تعرضت لها البلاد من أخطار خارجية ، أو فتن داخلية ، أو الظروف الاقتصادية ، ثم التأثير الوظيفى الذى أثر فى هذه العلاقة سلباً وإيجاباً . ثم تناولت مظاهر الاحترام والتقدير التى أضفت على المعممين مكانة سامية فى المجتمع المصرى ، وهى إشرافهم على إجراءات ولاية السلاطين والخلفاء العباسيين فى مصر . واستشارتهم فى القضايا الخارجية للبلاد ، والاستعانة

بآرائهم فى السياسة الداخلية ، بالإضافة إلى العديد من المظاهر الأخرى . وقد أوضحت فى هـذا الفصل شجاعة بعض المعممين فى التصدى لتجاوزات السلاطين والأمراء المماليك . وكذلك كانت علاقتهم بعامة الشعب فقد حظى المعممون بالاحترام والتبجيل من عامة الشعب لما هو معروف عن مكانة الدين وأهله فى النفوس ، وفى ظل هذا الوضع نجح المعممون أحياناً فى التدخل لرفع الظلـم عن الرعية من أخذ مال الأوقاف أو إبطال بعض المكوس . وكذلك أوضحت فى هذا الفصل علاقة المعممين بأهل الذمة .

وقد خصصت الفصل الرابع لدراسة الحياة الخاصة للمعممين ، فتناولت فيه تميز المعممين عـن غيرهم من طبقات المجتمع بالزى ، والألقاب العديدة . ثم تحدثت عن سعة العيش والبحبوحة التى عاش فيها بعضهم ، وعددت مصادر ثروتهم ، مع عدم إغفال حالة الضيق التى عانى منها بعضهم ، ثم تعرضت لحياة المعممين الاجتماعية والأسرية ، وأشرت فى عجالة إلى علماء الريف وأوضاعهم ، ثم انتقلت إلى ذكر المآخذ التى أخذت على بعض المعممين بسبب انحرافهم فى تيارات الرشـوة ، والتنازع على الوظائف وبعض القضايا الدينية، ومخالفة بعضهم للشرع إرضاء للسلاطين .

وأخيراً ، لخصت فى خاتمة البحث النتائج التى توصلت إليها .

والواقع إنني واجهت صعوبات عديدة فى إنجاز هذه الدراسة ، وعلى رأسها ندرة المعلومات فى المصادر عن الحياة الاجتماعية ، فإنه فى القليل النادر ما يتعرض المؤرخـون المعاصـرون لحيـاة الشعوب، إذا اقتصرت المعلومات التى وردت عن المعممين فى المصادر على ولاية أحدهم لوظيفة ، أو عزل آخر ، وقد أشارت بعض المصادر إلى العديد من مواقف المعممين مع السلاطين والأمراء ، وجاء ذلك إما على سبيل التندر ، أو الإشارة بموقف بطولى لهذا المعمم أو ذلك . أما فيما يخـص وضع المعممين فى شتى جوانب حياتهم الأخرى، فقد بخلت المصادر بذكر شئ ذي أهمية عنـها ، وبالتحديد عن حياة المعممين الخاصة ، فلم يرد فى المصادر المعاصرة إلا النذر اليسير مـن هـذه المعلومات .

ومن الصعوبات أيضا أننا نتعامل مع أسلوب لغوي لكتاب المصادر يختلف فى كثير من ألفاظـه عما نستخدمه الآن ، وقد لجأت إلى نقل عبارات المصادر فى حالات كثيرة للتعبير عما أريده ، فإن ذلك يعطى انطباع العصر على الدراسة ، ويعيش القارئ جو الأحداث . وقد فرض هذا الأسلوب زيادة فى الكلمات الغامضة ، واضطررت معها إلى تعريفها فى الهوامش. وأما أسماء الرجال ، فقـد

ورد عدد كبير منها فى الدراسة ، وكان من بالغ الصعوبة أن نقوم بتعريف كل هذه الأسماء ، سوى من كانت هناك ضرورة لترجمته ، وعلى المهتمين بترجمة هؤلاء الرجال العودة إلى كتب التراجم ليجدوها فى مظانها .

وفى هذه الدراسة رجعت إلى عدد كبير من المصادر أذكر أهمها مرتباً حسب إفادتى منها ، فتأتى على رأسها وثائق الوقف ، التى تعد مصدراً خصباً وافياً لكثير من المعلومات عن الحياة الدينية فى مصر المماليكية ، وقد اعتمدت عليها فى استيفاء المعلومات الخاصة بإدارة وظائف المؤسسات الدينية والتعليمية ، وخرجت منها بالكثير من المعلومات عن نظام العمل فى تلك المؤسسات ، وكذلك عن رواتب المعممين فيها ، والتوسعات التى كانت تصرف لهم فى المواسم نقداً وعيناً . كما أوضحت هذه الوثائق اختصاصات عدد كبير من المسميات الوظيفية التى تولاها أهل العمائم، وشروط تولى هذه الوظائف ، واختلفت مهام بعض الوظائف من وقف إلى آخر حسب شروط الواقفين . وأبرزت وثائق الوقف أهمية هذا النظام فى استمرارية النشاط العلمي والديني ، وأثر ذلك على طبقة المعممين من حيث استمرارية نشاطهم ، وتحسن أوضاع أصحاب الوظائف العليا منهم فى هذه الأوقاف . كما ألقت هذه الوثائق الضوء على الصراعات التى دارت بين الراغبين من أهل العمائم فى تولي وظائف الأوقاف .

ويأتي بعد ذلك فى ترتيب المصادر كتب التاريخ على تباينها ، وعلى رأسها تأتي مؤلفات المقريزى المتوفي عام ٨٤٥هـ/١٤٤٢م وتتميز كتاباته بالصفة الموسوعية والدقة ، فضلاً عن الانتقادات اللاذعة التى كثيراً ما تحفل بها كتاباته ، وقد أفدت من هذه المؤلفات وبخاصة كتاب " السلوك لمعرفة دول الملوك" وهو موسوعة تاريخية لمصرفي عصر الأيوبيين والمماليك . عرض فيه المقريزي لكثير من جوانب حياة المعممين ، بحيث إنه يكاد لم يترك أحداً من أرباب الوظائف الديوانية أو الدينية إلا وأشار إلى ولايته ، أو عزله ، ذاكراً أسباب ذلك ، هذا إلى أن المقريزى ذكر كثيراً عن مواقف المعممين مع السلاطين والأمراء المماليك فى إطار سرده للأحداث ، بالإضافة إلى ذكره كثير من مواقف قرب المعممين من عامة الشعب والطوائف الأخرى . وفى إشارات عابرة ، عرض المقريزى لزي المعممين وألقابهم ، وبعض جوانب حياتهم الخاصة . وأما كتابه " المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار" المعروف بـ " الخطط المقريزية " فإنه لمس فيه أيضاً كثيراً من جوانب حياة المعممين الخاصة ، بالإضافة إلى إيضاحه بعض الوظائف التى وليها المعممون . وللمقريزى أيضاً كتاب " المقفي" الذى يشتمل على العديد من تراجم المعممين ، موضحاً دورهم ،

ومدى إسهامهم فى الحياة العامة آنذاك ، بالإضافة إلى إشارات عن حياتهم الخاصة . وأما كتابه " إغاثة الأمة بكشف الغمة " فقد برهن فيه المقريزى على إمكانياته العالية كمؤرخ مصر القادر على الربط بين الأوضاع السياسية والاجتماعية الاقتصادية فى تلك الحقبة من التاريخ ، إذ قسم فيه المجتمع المصرى إلى طبقات وجعل المعممين طبقة قائمة بذاتها لها وضعها وكيانها الخاص بها .

ثم تأتى مؤلفات أبي المحاسن يوسف بن تغرى بردي المتوفي ٨٧٤هـ/١٤٧٠م وهى تحتل مكانة بارزة فى كتابات العصر المماليكى، وعلى رأس هذه المؤلفات يأتى كتاب " النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة " والذى أرخ فيه أبو المحاسن لملوك مصر منذ الفتح الإسلامى حتى عصره ، وخص عصر سلاطين المماليك بالدراسة الوافية ، وقد أفدت فى هذه الدراسة من التراجم التى سردها للعلماء والقضاة ونحوهم من المعممين ، بالإضافة إلى ذكره لكثير من الأحداث التى شارك فيها المعممون . وأفدت من كتابه "حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور" . وأما كتابه " المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى" فهو من أهم ما كتب ابن تغرى بردى ، وقد اعتمدت عليه كثيراً ، سواء فيما طبع منه أو فى الجزء الذى مازال مخطوطاً ، حيث أورد تراجم وافيه للعديد من أعيان المعممين ، وضمن تراجمه معلومات قيمة عن حياتهم الخاصة والعامة .

وأما ابن حجر العسقلانى المتوفى ٨٥٢هـ/١٤٤٩م فهو أحد أعلام المؤرخين فى عصره ، وقد أفدت بالعديد من كتبه ومنها " الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة" . وقد ضم هذا الكتاب العديد من تراجم أعيان القرن الثامن الهجرى وعلى رأسهم المعممين ، ثم ألحقه بكتاب " ذيل الدرر" وترجم فيه لمن لحق بهم من أعيان القرن التاسع الهجرى ، وقد أفدت منها جميعاً . أما كتابه " إنباء الغمر بأنباء العمر" فقد أرخ فيه للفترة التى عاصرها مهتماً بما كان يجرى على الساحة من نشاط علمى ودينى ، وما يتعلق بذلك من أحداث شارك فيها المعممون. وكذلك له كتاب "رفع الإصر عن قضاة مصر" وقد ترجم فيه لقضاة مصر حتى عصره ، مما جعله مصدراً من المصادر الهامة التى أفدت منها واعتمدت عليها .

وهناك أيضاً السخاوي المتوفي ٩٠٢ هـ/ ١٤٩٧م ، وقد أفدت من كتبه وعلى رأسها كتاب " الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" والمعروف عن السخاوى حبه للنقد اللاذع لمن يتعرض لسيرتهم ، ومن خلال هذا النقد أمدنا بمعلومات كثيرة عن حياة المعممين الخاصة ، حيث تعرض للحياة العائلية لبعض المعممين ، بالإضافة إلى اهتمامه بذكر ما كان يجرى أحياناً بين المعممين

بعضهم وبعض من منافسات ومنازعات حول الوظائف ، أو بعض القضايا العلمية . وكذلك أفدت من كتابه " التبر المسبوك فى ذيل السلوك" والموجود منه تاريخ الفترة من عام ٨٤٥هـ/١٤٤٢م إلى ٨٥٧هـ/١٤٥٣م ، وقد توسع فيه السخاوى فى ذكر أحداث تلك الفترة مع اهتمامه بالحركة العلمية وإدارقا ، والتى باشر المعممون نشاطها . أما كتابه " ذيل رفع الإصر" فقد ترجم فيه لقضاة القضاة مذيلا لكتاب رفع الإصر لابن حجر ، وقد توسع فى تراجمه لهؤلاء المعممين ، وبذلك أمد البحث بمعلومات قيمة عن وضع المعممين فى تلك الفترة .

وقد أفدت كذلك من مؤلفات السيوطى المتوفى عام ٩١١هـ/١٥٠٥م ، وهى مؤلفات عديدة ، أهمها : "حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة "، و" نظم العقيان فى أعيان الأعيان" و "طبقات المفسرين" و" ذيل طبقات الحفاظ" و"بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة " و" تاريخ الخلفاء" وكان أكثرهم فائدة بالنسبة لهذا البحث كتاب حسن المحاضرة.

ومن المصادر الهامة التى اعتمدت عليها أيضاً ، كتاب "عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان" لبدر الدين محمود العينى المتوفى ٨٥٥هـ/١٤٥١م ، واعتمدت فى هذا الكتاب على الأجزاء التى طبعت بالإضافة إلى الأجزاء التى مازالت مخطوطة من الكتاب ، وقد أشار العينى فى كثير من المواضع فى هذا الكتاب إلى أوضاع المعممين ، متبعاً طريقة الحوليات كغيره من مؤرخي ذلك العصر ، وترجع أهمية هذا الكتاب بالنسبة لبحثنا إلى توسعه فى ذكر الأحداث التى شارك فيها المعممون ، لذلك أورد معلومات ذات قيمة كبيرة للموضوع .

ومن أهم المصادر التى أفدت منها ، موسوعة "صبح الأعشى فى صناعة الإنشا" للقلقشندى المتوفى ٨٢١هـ/١٤١٨م ، وفى هذه الموسوعة رسم القلقشندى صورة لإدارة دولة المماليك عامة موضحاً دور المعممين فيها ، كما أوضح الألقاب والخلع والزي والرواتب الخاصة بالمعممين . كذلك أفدت من كتابيّ ابن فضل الله العمرى المتوفى ٧٤٩هـ/١٣٤٩م وهما "مسالك الأبصار فى ممالك الأنصار" و" التعريف بالمصطلح الشريف" . وقد عالج العمرى فيهما وظائف الدولة فى عصر سلاطين المماليك ، فأوضح الوظائف التى وليها المعممون فى إدارة الدولة سواء كانت ديوانية أو دينية ، كما أشار إلى زي المعممين ، كل حسب منزلته ، ثم ذكر رواتبهم التى خصصتها لهم الدولة بالإضافة إلى ذكره الألقاب ، والخلع التى نعم بها كثير منهم .

أما كتاب "بدائع الزهور فى وقائع الدهور" لابن إياس المتوفى ٩٣٠هـ/١٥٢٤م ، فهو أيضاً من المصادر الهامة ، وذلك لشموله على تاريخ الصفحة الأخيرة من عصر السلاطين المماليك واعتنى بإيضاح وضع المعممين فى مصر فى ذلك الدور ، وهو ما لم يتعرض له غيره بهذا التفصيل . هذا بالإضافة إلى أن ابن إياس أتى بكثير من المعلومات عن حياة العامة من الشعب المصري وعلاقاتهم بالمعممين .

أما كتب الطبقات والتراجم فقد ساعدتنا كثيرا فى إلقاء بعض الأضواء على المعممين وحياتهم الخاصة ، ومن هذه الكتب "طبقات الشافعية" للأسنوى المتوفى ٧٧٢هـ /١٣٧١م ، و "طبقات الشافعية" للسبكى المتوفى ٧٧١هـ/١٣٧٠م ، و" الطالع السعيد" للأدفوى المتوفى ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧ م ، و"الوافى بالوفيات" للصدفي المتوفى ٧٦٤هـ/١٣٦٣م، وقد اهتمت كتب الطبقات هذه بإبراز النشاط العلمى للمعممين ، ودورهم فى مباشرة الوظائف، بالإضافة إلى بعض الإشارات العابرة عن الحياة الخاصة لبعض المعممين .

وهناك مصادر أخرى ذات طبيعة دينية ، ولكنها كانت كبيرة الفائدة للدراسة ، مثل كتاب "معيد النعم ومبيد النقم" للسبكى ، وقد أوضح هذا الكتاب جوانب عديدة عن نشاط المعممين من خلال انتقادات مؤلفه لأوضاع المجتمع المصرى وما ينبغى أن يكون عليه الموظفون ، وذكر طبيعة العديد من الوظائف الدينية مثل القاضى والمفتى والشيخ والخطيب وغيرهم . ثم كتاب " المدخل إلى الشرع الشريف" لابن الحاج المتوفى ٧٣٧هـ/١٣٣٧م ، وقد أورد فيه معلومات كثيرة بطريقة عارضة من خلال انتقاداته لبعض أوضاع المجتمع . ذلك أن ابن الحاج انتقد بعض العلماء فى طريقة ملبسهم ، والنفقة الباهظة التى يتكلفها العالم فى سبيل الظهور فى زي لا داعى له. ثم انتقد سلوك نساء المعممين ، وخاصة فى طريقة ملبسهن عند الخروج إلى الطريق العام ، وهى معلومات لم تتوافر فى غيره من المصادر .

وأما المراجع ، فكان لها دور التوجيه ، وقد أفدت من كثير منها ، وتحتل كتابات الأستاذ الدكتور / سعيد عبدالفتاح عاشور مكانة هامة بين المراجع التى أمدت الدراسة بالكثير من الأفكار والمعلومات القيمة ، فكتاب " المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك " يعطى صورة كاملة للمجتمع المصرى، استطاع الباحث من خلالها تحديد مكانة المعممين فى المجتمع المصرى آنذاك ، ثم ألقى الضوء على طبقات ذلك المجتمع ومنها طبقة المعممين ، والتى انطلق الباحث من خلالها إلى

موضوع بحثه ، وهناك أيضاً كتاب "مصر فى عصر دولة المماليك" و"العصر المماليكى فى مصر والشام " و " الظاهر بيبرس " وكلها كتب أسهمت فى بناء هذه الدراسة .

وهناك مراجع أخرى كثيرة أفدت منها ، مثل كتاب "مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة " لإبراهيم طرخان ، و "دراسات فى تاريخ المماليك البحرية" لعلى إبراهيم حسن ، و"الملابس المملوكية" لماير الذى عربه صالح الشيتى .

وقد أفدت من كتاب Petry بعنوان The Civilian Elite of Cairo in the Middle Ages . والذى تحدث فيه عن الصفوة المدنية بالقاهرة خلال القرن التاسع الهجرى ، ويقصد بالصفوة المدنية المثقفون أو المعممون ، وقد أفادتنى هذه الدراسة كثيراً فى دراسته بعض جوانب الموضوع ، وأسلوب تناوله للموضوعات.

وبعد ، فأرجو أن أكون قد وفقت فى دراستى هذه ، ولا يسعنى إلا أن أسجل شكرى الخالص إلى أستاذي الفاضل ، الأستاذ الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، الذى باشر الأشراف على هذه الدراسة ، وعلى ما أولانيه من رعاية وتوجيه ، فجزاه الله عنى وعن كل الباحثين خير الجزاء . كما أشكر كل من ساهم فى إخراج هذا العمل على هذه الصورة .

والله ولى التوفيق

د. حسن أحمد عبد الجليل البطاوى

كلية الآداب — جامعة أسيوط

هوامش المقدمة

١) سعيد عاشور ؛ المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، القاهرة ١٩٨٧م ، ص١١

٢) ابن بطوطة ، رحلة ابن بطوطة المعروفة بتحفة النظار فى غرائب الأمصار ، جزءان تحقيق على المنتصر الكتانى ، ط ٤، بيروت ، ١٩٨٥م ، ج ١ ، ص٣٨.

٣) السخاوى ، التبر المسبوك فى ذيل السلوك ، مكتبه الكليات الأزهرية ، القاهرة، بدون تاريخ ، صـــ٣٧٤ . والقبعة أو القبع ،وجمعها أقباع هى غطاء للرأس يشبه الطاقية ، وكانت توضع تحت الطربوش الذى تلف حوله العمامة . وأحيانا كانت تصنع من الحرير ، وكان بعض الرجال يحلون أقبعتهم بالذهب . انظر ابـــن الحـــاج ، المدخل إلى الشرع الشريف ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ج٤ ، ص ٢٤ ؛ سعيد عاشور،العصر المماليكى فى مصر والشام ، ط٣ ،القاهرة، ١٩٩٤،ص٤٤٥.وأما الرطل فهو أنواع حسب كل مدينة ، فهناك الرطل المصرى ، والدمشقي ، والحلبي ..... وغيرها . والرطل المصرى يزن مائة أربعة وأربعون درهماً وما حولها . والرطل اثنى عشرة أوقية ، وأوقية مصر اثنى عشر درهماً . ابن مماتى ، قوانين الدواوين ، ط١ ، مكتبة مدبولى بالقـــاهرة ، ١٩٩١ م ، ص٢٥٢ ، ٣٦٠ ، ٤٥٥.

٤) القلقشندى ، صبح الأعشى فى صناعة الإنشا ، ١٤ جـــزء ، القـــاهرة ، ١٩١٣م-١٩١٧م ،ج٤،ص٢٨ ؛ المقريزى ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط و الآثار ، بولاق ،٢٧٠ هـــ ، ج٢ ، صـــ٢٢٨ ؛ سعيد عاشور ، المجتمع المصرى ، صـــ٢٨ .

٥) سعيد عاشور ، المجتمع المصرى ، ص٢٩ .

٦) المكوس ، مفردها مكس ، وهو المال الذى يؤخذ خارجا عن الأموال الشرعية ، ويضاف لديوان الـــسلطان أو لأصحاب الإقطاعات أو لموظفى الدولة . القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج٣ ، ص٤٦٨-٤٧١ .

٧) المسالمة ، وجمعها مسلمانى وأسلمى . ويقصد به كل من دخل الإسلام حديثا من أهل الذمة . سعيد عاشـــور ، العصر المماليكى ، ص ٣٩٠ .

الفصل الأول

المعممون أرباب الوظائف الديوانية

الوزارة – ناظر الخاص – ناظر الجيش– ناظر الدولة
(أو ناظر الدواوين) – ناظر الخزانه – ناظر بيت المال–
ناظر الاصطبلات– نظار آخرون– كاتب السر .

ذكرنا من قبل أن أهل العمائم كانوا فريقين ؛ فريق اختص بالعلوم الدينية ، وفريق اختص بالوظائف الديوانية ، وكان التباين واضحاً بين الفئتين كما سنرى فيما بعد. فقد نال الجميع قدراً من التعليم ، ثم اتجه كل فريق إلى التخصص فى مجال علمى معين، أوعدة مجالات. فأما أهل العمائم من أرباب الوظائف الديوانية ، فقد اتجهوا إلى دراسة الحساب والمساحة والأمور المالية ، فضلا عن دراسة اللغة العربية وبعض المعارف الأخرى التى تساعدهم فى مهامهم الوظيفية. وقد ارتبط المعممون الديوانيون بالوظائف السلطانية ، وإدارة دواوين الأمراء. ولذا فقد كانت مصالحهم مرتبطة بمصالح أولى أمرهم ، وتجلى الأثر الوظيفي على هذه الفئة فى كثير من جوانب حياقم . وكانوا أكثر قربا من السلاطين والأمراء المماليك ، على عكس ما كان بينهم وبين عامة الشعب.

وإنه من الضروري أن نتناول بالدراسة دور هذه الفئة فى النهوض بالكثير من الوظائف الديوانية داخل دولة سلاطين المماليك ، مع إبراز دورهم داخل المجتمع المصري آنذاك . فالواقع أن هذا الفريق من أهل العمائم باشر وظائف هامة وعديدة داخل إدارة دولة المماليك . فقد اهتم المماليك بتولي وظائف السيف ، وقاموا بأعباء السياسة والأمور الحربية ، أما وظائف القلم فقد تركوها لأهل البلاد ، لأنهم كانوا عاجزين عن مباشرقا ، فاختص بها أهل العمائم . وهذه الوظائف هى :

الوزارة :

كانت الوزارة أرفع وظائف أرباب الأقلام ، والمعروف أن هذه الوظيفة لم تكن مستحدثة، بل عرفها المسلمون منذ عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإن لم يكن صاحبها يحمل لقب وزير. وفى العصر الأيوبي نجد أن الوزير كان يتم اختياره من أمهر حملة الأقلام ، ووضعوا شروطا لابد من

توافرها فى شخص الوزير، وأهمها ؛ الاتصاف بالدين والعدل والعقل والبعد عن الهوى والإنصاف. فلم يكن فى المعممين أعلى قدرا منه ، ولا أوجه ولا أحشم ولا أكبر أصلا ولا أشرف همة منه[1].

وقد ورث سلاطين المماليك جل أمورهم الإدارية والمالية عن الأيوبيين ، وما لبث منصب الوزارة أن تراجع ، وقلت مكانتة الوزير فى الدولة ، وذلك لأن المماليك زاحموا أهل العمائم فى تولى هذا المنصب ، ثم ظهور رتبة نائب السلطنة . فإذا كان الوزير من أرباب الأقلام ، أطلق عليه لقب " الصاحب " ، وإذا كان من أرباب السيوف ، فإنه يكون أميرا[2].

وكان هناك تدرجا وظيفا للمعمم حتى يصل إلى منصب الوزارة ، فيعمل فى الوظائف الديوانية الصغرى مثل الكتابة ثم المباشرة ، ثم يصل إلى وظيفة شاد الدواوين وهي وظيفة كبرى ، ومن هؤلاء الموظفين يتم اختيار الوزير[3].

وقد مرت وظيفة الوزارة بتطورات عدة ، فقد حدث عندما ورث المماليك النظم الأيوبية لم يدخلوا عليها تغيرا يذكر ، ولما كانوا يلمسون ما لطبقة المعممين من أهمية ونفوذ داخل المجتمع المصري ، فقد اعتمدوا عليهم فى كثير من الوظائف الهامة ، وكانت الوزارة على رأس هذه الوظائف. وفى بداية عصر المماليك كانت الوزارة تسند إلى فئة العلماء من المعممين . ففى سنة ٦٥٥هـ / ١٢٥٧م أسندت الوزارة إلى قاضي القضاة بدر الدين السنجارى ، فضلا عن مباشرته القضاء. ثم حدث فى نفس العام أن وليها قاضى القضاة تاج الدين بن بنت الأعز[4]. وقد رأى سلاطين المماليك إنه من الصواب أن يعتمدوا على العلماء من أهل البلاد فى بداية حكمهم ، حتى تستقر لهم الأمور . وظل الحال على ذلك حتى سلطنة المنصور قلاوون (٦٧٨-٦٨٩هـ/١٢٧٩-١٢٩٠م) الذى كان يضطر إلى تولية الأمير الشجاعى للوزارة إذا شغرت من وزير متعمم، إلى أن يقع اختياره على أحد العلماء لشغل الوظيفة[5].

ثم ما لبث سلاطين المماليك أن تحولوا عن الاستعانة بالعلماء فى شغل وظيفة الوزارة، واستعانوا بالمعممين من الأقباط والمسالمة ، وما جرى من تحول فى ماهية الوزراء يدل على ضعف حال الوزارة. ثم كان للناصر محمد بن قلاوون دور بارز فى زيادة إضعاف هذه الوظيفة ، ففى سنة ٧١٣هـ/١٣١٣م استحدث وظيفة نظر الخاص، وأخذ صاحبها نصيبا كبيرا من أعمال الوزير، ثم فى نفس العام ألغى الوزارة ، فوزع أعمال الوزير على عدد من الموظفين ؛ فاختص ناظر المال وشاد الدواوين بالأعمال المالية ، وأسند التوقيع بدار العدل إلى كاتب السر، هذا فضلا عما تولاه ناظر الخاص من تدبير الأمور العامة وتعيين المباشرين[6]. ورغم إعادة الناصر للوزارة ثانيا، فإن أعمال

الوزير ظلت قاصرة على التحدث فى المال ، أى إنه أصبح موظفا ماليا يعتمد فى أعماله على جملة من الموظفين الأقل رتبة .

ومن هنا ضعف حال الوزير فى الدولة ، وليس أدل على ذلك من هيئته فى القلعة أثناء الخدمة ، فكان ناظر الخاص أول الموظفين دخولا على السلطان ، فيتحدث معه فى كل ما يريد ، ثم يدخل بعده ناظر الجيش ، ثم يدخل كاتب السر ، ثم يدخل الوزير بعد ذلك. ويذكر الوزير أمين الدين عبد الله بن تاج الرئاسة (ت ٧٤١هـ/١٣٤١م) إنه عندما دخل على السلطان الناصر محمد كلفه السلطان بمساعدة ناظر الخاص وتلبية احتياجاته ، وإنه ليس له حديث مع السلطان إلا فى الجبن ودار التفاح وصناعة التمر(٧). وهى أمور تافهة لا تليق بمنصب الوزير. وأصبح هؤلاء الموظفون أعلى قدرا من الوزير. ثم يأتى الاعتراف صراحة بحال الوزارة على لسان أحد الوزراء ، ففى سنة ٧٤٠هـ /١٣٤٠م ذهب ابن تاج الرئاسة إلى السلطان الناصر محمد وأخبره أن حال الوزارة لا ينصلح إلا إذا كان متوليها شخصا من مماليك السلطان ، فعزله السلطان وولى الأمير مغلطاى الجمالى(٨). ومنذ هذا التاريخ بدأ غزو أرباب السيوف على هذه الوظيفة يتزايد، وتراجع دور أهل العمائم .

وفى سنة ٧٧٦هـ/١٣٧٤م ألغى السلطان الأشرف شعبان وظيفة الوزارة ، ثم أعادها بعد قليل، وأصبحت إحدى الوظائف الهامشية . ثم ازداد تهميشها على يد الظاهر برقوق (٧٨٤-٨٠١هـ/١٣٨٢-١٣٩٨م) ، فعندما تولى برقوق السلطنة أفرد إقطاعه لما كان أميرا وجعل له ديونا، سماه الديوان المفرد ، وأقام فى هذا الديوان ناظراً وشاهدين وكتاباً ، وجعل مرجع هذا الديوان إلى الإستادار(٩). وجعل دخل هذا الديوان للإنفاق على مماليكه الذين استخدمهم وأكثر منهم . ثم أضاف إلى هذا الديوان بلاداً كثيرة من الأراضى المصرية ، فقوى جانب الإستادار، وضعف أمر الوزارة والوزير. وأصبح قصارى نظر الوزير هو التحدث فى المكوس ؛ من تحصيلها وصرفها فى ثمن اللحم ، وحوائج المطبخ السلطاني. وقد عبر عن وضع الوزير فى هذا الوقت الوزير سعد الدين نصر الله بن البقرى (ت ٧٩٩هـ/١٣٩٧م) بقوله : " انحط وَضع الوزير ، فالوزارة اليوم عبارة عن شراء اللحم والحطب وحوائج الطعام، أما ما كان للوزراء فى القديم فقد بطل " . ثم يعلق المقريزي على ذلك قائلا إن الوزارة بعد انحطاط رتبتها، لا يرتفع قدر متولتها إلا إذا أضيفت إلى الإستادارية .... وأما من ولى الوزارة بمفردها سيما من أرباب الأقلام ، فإنما هو كاتب كبير ، يتردد ليلاً ونهاراً إلى باب الإستادار ، ويتصرف بأمره ونهيه(١٠).

وهكذا ظل حال الوزارة يسير من سيئ إلى أسوأ ، ولم يعد دور أهل العمائم واضحاً بعد مزاحمة أمراء المماليك لهم فى هذا المنصب. ولكن كانت هناك بعض الحالات الاستثنائية ، فقد تولى الوزارة بعض أهل العمائم الذين نهضوا بأعمالها ، وبرعوا فى إرضاء السلاطين والأمراء ، وإن كان هـــذا الأمر يأتى على حساب عامة الشعب . فمن هؤلاء الوزراء إبراهيم بن عبد الله ، المعروف بكاتب أرلان (ت ٧٨٩هـــ/١٣٨٧م) وهو أحد المسالمة ، وعند توليه الوزارة اشترط على السلطان أن يطلق يده فى الدولة ، ولم يكن بالخزانة حينها درهم ، فخرج هذا الرجل من الوزارة وهى مليئـــة بالأموال الطائلة[١١].

وفى الوقت الذى كان يتهرب فيه كثير من المعممين من ولاية وظيفة الوزارة تقدم لهـــا كـــريم الدين عبد الكريم بن كاتب المناخ ، وهـــو أيـــضاً مـــن المـــسالمة . فتـــولى الـــوزارة فى ســـنة ٨٢٦هـــ/١٤٢٣م ، وعندما رآه والده – كان وزيراً سابقاً – وهو بخلعة الوزارة ، فزع واستنكر عليه قبول هذه الوظيفة ، لأنها لم يعد لها موارد ، وأن الوزير لا يستطيع تحصيل الأموال المطلوبـــة منه ، ولكن كريم الدين رد على والده بأنه يستطيع الوفاء بكلف الدولة التى يطلبها الـــسلطان ، وإن أمامه طرقاً عديدة لجمع هذه الأموال[١٢].

وعلى ما سبق فإن الكاتب من المعممين الذى قدر له أن يتولى وظيفة الوزارة كـــان شخـــصاً ضعيفاً ، أو ممن تسللوا إلى هذا المنصب ولم يكونوا أهلاً لها. فمن هؤلاء تاج الـــدين القبطـــى ، المعروف بالشيخ الخطير ، الذى تولى الوزارة للأشرف برسباى . وفى ســـنة ٨٣٨هــــ/١٤٣٤م ازدحم الناس عليه لقضاء حوائجهم ، فضاق خلقه من تزاحمهم وأمرهم بالخروج ، فلم يلتف إليه أحد ، لأنه كان غير مهاب ، فقام إلى باب القاعة ، وجمع القباقيب فى ذيله ، وخرج بها وألقاها ، فعند ذلك خرج الناس لأخذ أحذيتهم[١٣].

وقد أدى ضعف الوزارة وقلة مواردها إلى فرار العديد من الكتاب حتى لا يبتلـــوا بولايتـــها، وكانت وجهة نظر هؤلاء الفارين أنهم سيفشلون فى تحصيل الأموال المطلوبة منـــهم ، للظـــروف الاقتصادية التى أخذت فى التدهور مع بداية القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادي . ونجد أن كثيراً من المعممين تعرضوا للضرب والإهانة والتعذيب من قبل السلاطين لإجبارهم على تولى الوزارة . فمن ذلك أن السلطان الأشرف إينال طلب فى سنة ٨٥٩هـــ/١٤٥٥م بعض المعممين من الوزراء السابقين ليختار منهم واحداً يلى الوزارة ، فاستدعى ابن النجار ، فقيل لـــه هـــرب واختفى ، فطلب ابن الهيصم ، فقيل له مات ، فطلب ابن النحال ، فحضر ، فكلمه الـــسلطان فى

ولاية الوزارة ، فامتنع واعتذر لقلة المتحصل وزيادة النفقات ، ولما أصر على ذلك أمر السلطان بضربه وإجباره على تولى الوظيفة(١٤).

ومع انهيار أوضاع دولة سلاطين المماليك عموماً انهارت إدارتها ، وتولى الوزارة أناس من عوام الشعب ، ليس لهم من مؤهلاتها سوى ما جمعوه من أموال . ففى سنة ٨٦٨هـ/١٤٦٤م ولى السلطان خشقدم الوزارة لرجل عامي يدعى البباوى لا يحسن نطق العربية ، ولكنه كان ثرياً وتزيا بزي الكتاب . وكانت العلة من وراء تولية السلطان لهذا الرجل هى الحصول على أمواله . وباشر البباوى هذا أعمال الوزير بظلم وعسف " وعدم حشمة ، وقلة أدب مع الأكابر والأعيان ، وساءت سيرته وكثر الدعاء عليه "(١٥).

ثم تدهور وضع الوزارة وحال المعممين الوزراء ، حتى اشترك فى ولايتها أكثر من وزير فى وقت واحد ، ففى ربيع الأول سنة ٩٢٠هـ/١٥١٤م عين السلطان الغورى شرف الدين الصغير ناظرا للدولة ، وكتابة المماليك ، وجعل له التحدث فى ثلث الوزارة ، مع يوسف البدرى القائم فى الوزارة(١٦). وهى حيلة من حيل المماليك للاستيلاء على أموال هؤلاء الموظفين ، واستهانتهم والحط من قدرهم .

ومن الضروري أن نلقى الضوء على أوضاع فئة المعممين الوزراء فى الإدارة وداخل المجتمع . فقد سعى سلاطين المماليك فى سياستهم إلى تجنيد الوزراء من المعممين الأكثر ولاء لهم ، فكان الاعتماد على الوزراء من العلماء والقضاة قاصراً على فترة بداية عصر سلاطين المماليك ، تلك الفترة التى كان المماليك فى أمس الحاجة إلى دعم الشعب المصرى ، ومساندة أهل الشرع وهم العلماء . ثم تحول اعتمادهم على الوزراء من الأقباط والمسالمة ، مع مشاركة بعض أمراء المماليك لهم فى ولاية هذه الوظيفة . وربما كانت حاجة سلاطين المماليك الماسة إلى الأموال هى التى دفعتهم إلى الاعتماد على المسالمة والأقباط وأمراء المماليك ، والعديد منهم لم يرقبوا فى الشعب إلاً ولا ذمة، وعملوا على جمع الأموال من عامة الشعب بشتى الطرق . فازدادوا قرباً من الحكام ، وبغضاً عند الشعب . ولا شك فى أن براعة هؤلاء الكتاب فى الأعمال الحسابية ، كانت ضمن العوامل التى دفعت سلاطين المماليك إلى الاعتماد عليهم .

وقد ولى الوزارة نسبة كبيرة من المعممين من الأقباط والمسالمة ، الذين ارتبطوا فى حياتهم بسلاطين المماليك أكثر من ارتباطهم بالشعب . وكانت بدايتهم مع هبة الله بن صاعد الفائزى الذى أكثر من ظلمه لعامة الشعب ، وقد أحدث مكوساً لم تكن معروفة من قبل ، ثم أبناء أسرة حنا، والذين توصلوا إلى المناصب عن طريق مصاهرة ابن صاعد الفائزى فخلفوه فى ولاية الوزارة .

وقد استعان الناصر محمد بن قلاوون وأبناؤه من بعده بهذه الفئة من المعممين ، ثم استمر السلطان برقوق ، ومن بعده سلاطين الجراكسة فى الاستعانة بهم أيضاً . ومن أمثلة هؤلاء الوزراء : إبراهيم بن عبد الله المعروف بكاتب أرلان المتوفى ٧٨٩هـ/١٣٨٧م ، وعبد الوهاب بن القسيس المعروف بكاتب سيدي المتوفى ٧٩١هـ/١٣٨٨م ، وسعد الدين نصر الله بن البقرى المتوفى ٧٩٩هـ/١٣٩٧م ، وعبد الوهاب بن عبد الله المعروف بن أبي شاكر المتوفى ٨١٩هـ/١٤١٦م، وعبد الكريم بن أبي شاكر بن الغنام المتوفى ٨٢٣هـ/١٤٢٠م ، وعبد الوهاب بن نصر الله المعروف بالشيخ الخطير المتوفى ٨٦٥هـ/١٤٦٠م[١٧].

ولم يكن وضع المعممين فى وظيفة الوزارة مستقراً ، فكان الوزير يعزل وتعاد ولايته ، ويتكرر ذلك لمرات عدة . ويبدو أن السبب فى هذه الظاهرة راجع إلى محاولة السلاطين استتراف أموال هؤلاء . إما عن طريق المصادرة بعد العزل ، أو الرشوة قبل الولاية . وهذه الظاهرة كانت أكثر وضوحاً فى الفترات التى حدثت فيها اضطرابات سياسية ، أو أزمات اقتصادية . فمن ذلك أن أمين الدين بن تاج الرئاسة المتوفى ٧٤١هـ/١٣٤١م تولى الوزارة أربع مرات للناصر محمد بن قلاوون، ووليها ابن الرويهب المتوفى ٧٨٤هـ/١٣٨٢م ثلاث مرات ، وكذلك تعددت ولايات عبد الكريم بن مكانس المتوفى ٨٠٣هـ/١٤٠٠م ، وكذلك ابن الغنام المتوفى ٨٢٣هـ/١٤٢٠م وغيرهم[١٨].

وبعد ، فقد تبين أن نهاية كثير من الوزراء المعممين كانت تنتهى بالقبض عليهم ومصادرة أموالهم ، ومنهم من عفى عنه بعد استخراج الأموال المطلوبة منه ، ومنهم من استمر تحت العقوبة حتى وفاته . ويبدو أن ذلك تدبير تعارف عليه سلاطين المماليك ، وتوارثوه فى معاملة هؤلاء الكتاب . ولا يوجد سبب لهذه الظاهرة الواضحة سوى تضخم ثروات بعض هؤلاء المعممين أمام المماليك الذين شرهوا فى جمع الأموال ، فكان المعممون فريسة سهلة أمام قناص لا يرحم . وعلى سبيل المثال لا الحصر ، كان الأسعد هبة الله بن صاعد الفائزى المسلمانى وزيراً للسلطان المعز أيبك، وعندما قتل المعز عام ٦٥٥هـ/١٢٥٧ ، قبض الأمير قطز عليه ، وأخذ خطه بمائة ألف دينار ، ثم عذبه وأهانه حتى مات [١٩]. وعزل الناصر محمد بن قلاوون الوزير ابن عطايا فى عام ٧٠٦هـ/١٣٠٦م وصادره على مائة ألف درهم [٢٠]. وفى عام ٧٧٦هـ/١٣٧٤م أمر الأشرف شعبان بالقبض على تاج الدين الملكي ومصادرته على ثمانية آلاف مثقال ذهب ، ثم نفي إلى الشام، وذلك على يد الوزير الجديد كريم الدين شاكر بن الغنام ، الذى قبض عليه أيضاً فى نفس العام[٢١].

وفى عام ٧٨١هـ/١٣٨٠م طلب الأمير بركة الوزراء البطالين[٢٢] وهم : كريم الدين بن الرويهب ، وكريم الدين بن الغنام ، وكريم الدين بن مكانس ، فعرى ابن الرويهب من ثيابه ليضرب ، ثم نفى إلى طرسوس ، وضرب كريم الدين بن مكانس . أما ابن الغنام فقد كتب كل ما يملك للسلطان ، مقابل شفاعة أحد الأمراء فيه[٢٣]. وكذلك فى عام ٧٩٩هـ/١٣٩٧م عزل الوزير سعد الدين بن البقرى ، وقبض عليه وعلى ولده ، ثم قرر السلطان برقوق عليهما ألف وثلاثمائة ألف درهم ، ثم ضرب هو وولده ضرباً شديداً إلى أن توفى سعد الدين ، ثم قرر على ولده مبلغ مائتى ألف درهم ، ثم عفى عنه السلطان بعد دفعه المبلغ المقرر عليه[٢٤].

ولننظر خلال أشهر قلائل من عام ٨٣٨هـ/١٤٣٣-١٤٣٤م وما حدث فيها من تولية وعزل ، ومصادرة وعقوبة ، للوزراء من المعممين ، ففى الخامس عشر من شهر صفر ، اجتمعت جماعة من مماليك السلطان الجلبان وغيرهم من الغلمان[٢٥]، وكبسوا على بيت الوزير إبراهيم بن الهيصم ، وأفسدوا فيه فساداً كبيراً ، ففر هارباً منهم . فعرض السلطان برسباى وظيفة الوزارة على كريم الدين بن كاتب المناخ على عادته ، فرفض ذلك ، فقبض عليه السلطان وحبسه . ثم فى اليوم الثالث والعشرين من صفر ، عرض السلطان الوزارة على إبراهيم بن كاتب جكم ناظر الخاص ، فرفض هو الآخر ، فضربه السلطان ضرباً شديداً، ونزل ابن كاتب جكم من القلعة محمولاً على غير هيئة حسنة . ثم عاد السلطان فضرب الوزير كريم الدين ابن كاتب المناخ مرة ثانية ، وسلمه إلى والى القاهرة ، فحوسب هذا الوزير ، فبلغ ما عليه خمسة وخمسون ألف دينار ، فصولح عنها بعشرين ألف دينار ، فشرع يبيع أملاكه لسداد هذا المال . ثم فى أول ربيع الأول أجبر السلطان جمال الدين يوسف بن كاتب جكم على أن يتولى الوزارة . ثم فى سادس عشر جمادى الأخر قبض عليه السلطان ، ثم رضى عنه بعدما قرر عليه مبلغ عشرين ألف دينار . ثم عزله السلطان فى اليوم الثامن عشر من نفس الشهر بعدما دفع ما قرر عليه من مال ، وولى وزيراً غيره[٢٦]. وفى عام ٨٧٣هـ/١٤٦٨م قبض السلطان قايتباى على الوزير محمد بن الأهناسى ، وأمر بمصادرته وعقوبته ، فحمل ألفى دينار إلى السلطان ثم عاد إلى الوزارة[٢٧].

وفى ضوء ما سبق نتبين أن الوزراء من المعممين كانوا مخلب قط فى أيدى السلاطين والأمراء المماليك لتنفيذ سياساتهم تجاه عامة الشعب المصرى . كما رأينا أنهم عانوا كثيراً ، وكانت حياتهم عرضة للمخاطر ، فدفعوا ثمن قربهم من السلطة ، وجمعهم للثروات الضخمة . ونضع هنا ترجمتين لاثنين من هؤلاء المعممين للتأكيد على هذه الحقائق :

الأولى ترجمة كريم الدين عبد الكريم بن عبد الرازق ، المعروف بابن مُكانس القبطى . تعلم الكتابة الديوانية ، وتنقل فى خدمة عدد من الأمراء ، إلى أن اتصل بخدمة الأمير يلبغا الناصرى ، واستمر عنده حتى قتل السلطان الأشرف شعبان بن حسين فى سنة ٧٧٨هـ/١٣٧٧م ، وصار تدبير الدولة للأمير برقوق وبركة . وسعى ابن مكانس وأخواه عبد الرحمن ونصر الله لدى الأمير برقوق من أجل عزل الوزير شمس الدين عبد الله المقسى ومصادرة أملاكه . وتولى ابن مكانس الوزارة مع نظر الخاص فى سنة ٧٨٠هـ/١٣٧٩م ، ولكنه لم يتعلم الدرس ، وكان عليه أن يدفع ثمن قربه من السلطة. ففى نفس العام غضب عليه الأمير برقوق ، وكانت حجته فى ذلك أن الوزير جدد مظالماً كانت ملغاة من قبل ، وفى العام التالى تعرض للضرب والإهانة من الأمير بركة . وفى سنة ٧٨٣هـ/١٣٨١م قدم ابن مكانس رشوة لتولى نظر الخاص ، فأجيب إلى ذلك ، ثم تولى الوزارة ، ففتك بعامة الناس ، وأخذ أموال التجار ، وساءت سيرته ، فعزل فى نفس العام من نظر الخاص ، ثم أواخر هذا العام قبض عليه هو وأخويه . ونجح ابن مكانس فى الهروب من السجن ، وظل مختفياً مدة طويلة إلى أن صار الأمير يلبغا الناصري المسئول الأول فى الدولة ، بعد خلع برقوق من السلطنة وحبسه فى الكرك سنة ٧٩١هـ/١٣٨٨م . وعاش ابن مكانس عزه وجاهه فى أيام الناصري إلى أن زالت ، وعاد برقوق للسلطنة فى سنة ٧٩٢هـ/١٣٨٩م ، فقاسى ابن مكانس محناً كثيرة ، كانت سبباً فى وفاته سنة ٨٠٣هـ/١٤٠٠م (٢٨) .

وأما الترجمة الثانية فهى لكريم الدين عبد الكريم بن عبد الرازق ، المعروف بابن كاتب المناخ القبطى ، تعلم الكتابة على يد والده مثل الغالبية العظمى من الكتاب المسالمة والأقباط ، وباشر عند جماعة من الأمراء ، ثم ولى نظر ديوان المفرد ، وتولى الوزارة فى حياة والده عام ٨٢٦هـ/١٤٢٣م، وقد استطاع القيام بأعباء الوزارة ، فأضيفت إليه وظيفة نظر المفرد، ثم عزل عنها وظل يباشر الوزارة فقط ، ثم أضيفت إليه الاستادارية ، ثم تركها وظل على الوزارة ، ثم أضاف إليه برسباى كتابة السر فى أوائل سنة ٨٣٦هـ/١٤٣٢م ، فباشرها أشهراً وعزل عنها ، وبقى على الوزارة أيضاً، ثم قبض عليه وصودر وعوقب. وبعد مدة أفرج عنه بعد أن حمل إلى الخزانة نحو عشرين ألف دينار. ثم عمل فى سلك أرباب السيوف، وهو على زي المباشرين أى الكتاب ، حتى ولى الوزارة ثانياً فى عام ٨٣٩هـ/١٤٣٥م ، وظل حتى استعفى منها فى عام ٨٥١هـ/١٤٤٧م ، وشكرت سيرته لحسن إسلامه ، ولقلة ظلمه ، وكانت وفاته فى عام ٨٥٢هـ/١٤٤٨م (٢٩).

ناظر الخاص :

هذه الوظيفة أحدثها الناصر محمد بن قلاوون عام ٧١٣هـ/١٣١٣م ، وتولاها أرباب الأقلام وجعل صاحبها مختصا بمال السلطان ، والخزانة السلطانية بقلعة الجبل ، وعاونه من الموظفين مستوفى الخاص وناظر الخزانة الخاصة(٣٠). وتمتع المعممون الذين ولوا وظيفة نظر الخاص بمكانة عالية عند سلاطين المماليك ، ومرجع ذلك إلى أن صاحب هذه الوظيفة اختص بالشئون المالية للسلطان ، واحتاج فى أعماله إلى مراجعته باستمرار. لذلك كان مقربا من السلطان أكثر من أى موظف آخر، فيتحدث معه السلطان فى كل ما يريد أن يطلق أو ينعم به على خواصه وجواريه ومن يختاره ، ثم يكلف الوزير بعد ذلك بحمل ما يطلبه ناظر الخاص(٣١).

ومن خلال هذه الوضع اتسع نفوذ نظار الخاص على مدى العصر المماليكى، فشملت دائرة نفوذهم أعمالاً أخرى، من ذلك أن كثيراً منهم جمع بين أكثر من وظيفة كبرى كالوزارة ونظر الدولة ونظر الجيش، كما إن أعمال ناظر الخاص امتدت إلى غالب الشئون المالية فى الدولة . وقد أدى ضعف أحوال الوزارة ، واعتماد السلاطين على نظار الخاص إلى علو مكانة نظار الخاص من المعممين حتى كثرت ثرواقم . ومن هنا لعب نظار الخاص دوراً هاماً داخل المجتمع المصرى آنذاك .

وقد مثل المعممون من الأقباط والمسالمة أغلب نظار الخاص فى مصر على عصر سلاطين المماليك . ويرجع ذلك إلى مهارقم فى الأعمال الحسابية وقلم الديونة كما ذكرنا من قبل ، هذا بالإضافة إلى أن الأقباط والمسالمة كانوا يمثلون الفئة التى وثق بها السلاطين والأمراء المماليك لإدارة أموالهم فى عصر رأى كل منهم فى صاحبه سنداً له . فنظار الخاص المعممين لم يتورعوا عن جمع الأموال عن طريق فرض الضرائب الإضافية والمصادرات متى ألح إليهم السلاطين بذلك ، ولذا منحهم سلاطين المماليك الوظائف والأموال مقابل خدماقم.

وهكذا نال نظار الخاص من المترلة ما لم ينله الوزير، بل لقد فاقت مترلة بعضهم أمراء المماليك، ومن ذلك أن كريم الدين الكبير وهو أول ناظر خاص نال من السعادة ما لم ينله أحد من المعممين ، حتى اعتبره الناصر محمد والداً له(٣٢) وكذلك كان سعد الدين بن غراب المتوفى ٨٠٨هـ/١٤٠٥م الذى ولى نظر الخاص ونظر الجيش والاستادارية ، ولم تجتمع هذه الوظائف لغيره من المعممين ، إلا لابن زنبور المتوفى عام ٧٥٥هـ/١٣٥٤م(٣٣). لذا حرص المعممون على هذه الوظيفة لهم ولأبنائهم من بعدهم ، فعندما أشرف أحد نظار الخاص على الموت طلب من السلطان – بشفاعة أحد الأمراء – أن يولى الوظيفة لابنه خلفاً له(٣٤).

ولا شك فى أن وظيفة نظر الخاص كانت مصدر ثراء هذه الفئة من المعممين، فقد ذكر أن مالية ابن زنبور لايمكن حصرها، والتى بالغ المؤرخون فى رصدها بعد القبض عليه ومصادرتها فى عام ٧٥٣هـ/١٣٥٢م ، فمن جملتها ، إردب لؤلؤ وألف ألف دينار، وقس على ذلك من القماش والأموال العينية[٣٥].

ولا تخلو ترجمة نظار الخاص من ذكر المكانة العظيمة التى بلغها الواحد منهم ، بالإضافة إلى ما بلغه من ثراء. وقد أدى ذلك إلى النهاية الحتمية التى تعرض لها نظار الخاص حيث تشابهوا مع رفقائهم الوزراء، وهذه النهاية هى المصادرة والعقوبة، وكثيراً ما انتهى الأمر بالقتل. فقد غضب الناصر محمد بن قلاوون على كريم الدين الكبير رغم ما كان له من مكانة عند السلطان فسجنه وظل يعاقبه ويستصفى أمواله ، وبعدما قتله عام ٧٢٤هـ/١٣٢٤م تتبع أولاده وحواشيه وأخذ كل ما ظهر لهم من الأموال[٣٦]. وعندما طلب الأمراء من الناصر محمد قتل النشو بسبب كثرة ظلمه . رد قائلاً " يا أمراء متى قتل هذا بغتة راح مالي، ولكن اصبروا حتى نبرم الحال فى أمره ". ثم فى عام ٧٤٠هـ/١٣٣٩م قبض على النشو هو وأقاربه وحواشيه، وظل النشو تحت العقوبة حتى مات فى نفس العام، وبلغ ما أخذ منه ثلاثمائة ألف دينار[٣٧]. وتعرض جمال الكفاة للمصادرة أكثر من مرة، كانت الأخيرة منها عام ٧٤٥هـ/١٣٤٤م عندما مات فيها تحت العقوبة[٣٨]. أما عبد الله بن أحمد الشهير بابن زنبور فقد عظم فى الدولة حتى اجتمعت له وظائف نظر الخاص ونظر الجيش والوزارة، ولم تجتمع تلك الوظائف فى وقت واحد لغيره من المعممين سوى ابن غراب السابق ذكره ، ثم قبض عليه الأمير صرغتمش واعتقله فى عام ٨٥٣هـ/١٣٥٢م ، وظل معتقلاً إلى أن توفى عام ٧٥٥هـ/١٣٥٤م بعدما أخذ سائر موجوده وذخائره وحواصله[٣٩].

وأقدم ترجمتين لاثنين من المعممين أصحاب وظيفة نظر الخاص للتأكيد على الحقائق السابقة ، الترجمة الأولى لكريم الدين عبد الكريم الكبير ، أول ناظر خاص ، كان كاتباً لبيبرس الجاشنكير، وقد أسلم فى أيام سلطنته (٧٠٨-٧٠٩هـ/١٣٠٨-١٣٠٩م)، وعندما انقضت دولة الجاشنكير وعاد الناصر محمد بن قلاوون إلى السلطنة اختفى كريم الدين خوفاً من بطش الناصر، ولكنه عاد للظهور ولجأ إلى الأمير طغاى، فأوصله إلى باب السلطان، ثم دخل الأمير إلى السلطان وعرفه أن كريم بالباب، فأمر السلطان بدخوله، وعندما رآه اشتاط غضباً ، وأمره أن يحمل للخزانة ألف ألف دينار، ثم رفق به وأخذ يقلل فى المبلغ، حتى ألزمه فى نهاية الأمر بمائة ألف دينار، فخرج كريم الدين وظل يدفع منها المبلغ دون الآخر، حتى أصلح الأمير طغاى وفخر الدين ناظر الجيش من أمره، ومازالا بالسلطان حتى أنعم عليه بما بقى عليه من المال، ثم استخدمه ناظراً للخاص عام ٧١٣هـ/١٣١٣م. وقد بلغ كريم الدين منزلة عظيمة فى عصر الناصر محمد بن قلاوون، فكان

يكثر عليه من الخلع، وقيل إن السلطان أنابه فى بعض أعماله الخاصة، ومنها عرض صيد الأمراء، فكان كريم الدين يقف على باب الدهليز والأمراء يحضرون صيدهم بين يديه وهو يخلع عليهم. وكان يركب فى خدمته سبعون مملوكاً عدا الأمراء. وسمح له السلطان بالحج مرافقاً لخوند[٤٠] زوجته فاحتفل بأمرها، فأخذ معه الأبقار الحلابة، وحمل الخضر فى مزارعها بالطين على الجمال. وطلبه السلطان محمد يوماً إلى دور الحريم فدخل، وبقيت الخادمة تتردد بينه وبين زوجة السلطان، وطال الأمر والسلطان واقف، فقال السلطان له " يا قاضى، ايش الحاجة لهذا التطويل، بنتك ما تختبى منك ادخل إليها، أبصر ما تريده " ، فقام ودخل إليها. ثم انحرف السلطان عنه وقبض عليه، وعندما أحس كريم الدين بأن نهايته القتل كان يقول " عشنا سعداء ، ومتنا شهداء " ، وقتل فى عام ٧٢٤هـ/١٣٢٤م[٤١].

وأما الترجمة الثانية فهى لإبراهيم بن عبد الرازق، الشهير بابن غراب، وأصله من الأقباط. ولى نظر الخاص عام ٧٩٨هـ/١٧٩٤م وعمره عشرون عاماً ، وقد مارس هواية مصادرة الأموال، وكان ممن صودر على يده سيده الأمير جمال الدين محمود الاستادار، فقد أجرى عليه أنواع العذاب، وأظهر الكثير من كنوزه. وعندما تسلطن الناصر فرج بن برقوق عام ٨٠١هـ/١٣٩٨م ولاة نظر الجيش مضافاً لنظر الخاص، وعين أخاه فخر الدين ماجد فى الوزارة ، وصار ابن غراب صاحب الحل والعقد فى الدولة ، حتى قبض عليه هو وأخوه فى عام ٨٠٢هـ/١٣٩٨م ، وصودرت أموالهما، ثم أفرج عنهما وعادا إلى وظائفهما. وعندما قبض على الأمير يشبك الشعبانى اختفيا خوفاً من بطش الأمراء ، حتى استطاع إرضاءهم فعاد إلى وظائفه عام ٨٠٣هـ/١٣٩٩م بعدما التزم بدفع نفقة المماليك، ثم قبض عليه ثانياً واعتقل، وقيل إنه غرم هذه المرة ألف ألف درهم، وكتب على نفسه ثلاثمائة ألف. وعندما اشتعلت الفتن بين أمراء المماليك واضطر السلطان الناصر فرج إلى الفرار، لم يجد مدبراً ومعيناً له فى أمر سلطنته سوى ابن غراب، فاختفى فى بيته دون علم أحد من الأمراء ، وكان ذلك عام ٨٠٨هـ/١٤٠٥م . ثم ظهر الناصر فرج، وأعاده الأمراء إلى السلطنة، فأنعم على ابن غراب بإمرة مائة وتقدمة ألف[٤٢] واستقر به رأس مشورة ، فلبس زى الجند وترك زى الكتاب. وبذلك أصبح ابن غراب أحد المعممين مولى نعمة كل من السلطان والأمراء بأمواله التى أمدهم بها وقت حاجتهم إليها. وصار ينعت " بالأمير القاضى " وكان يفخر بأنه أقام دولة، وأزال دولة ، ثم أزال ما أقام ، وأقام ما أزال، من غير حاجة ولا ضرورة ألجأته إلى ذلك، وتوفى عام ٨٠٨هـ/١٤٠٥م[٤٣].

ناظر الجيش :

هو أحد المعممين الموظفين فى دولة سلاطين المماليك. ومن المعروف أن هذه الوظيفة موروثة عن النظم الأيوبية، فصاحبها كان مسئولاً عن إقطاعات الأجناد(٤٤). وكذلك اختص صاحبها فى عصر سلاطين المماليك بأمر الإقطاعات فى مصر والشام ، ومشاورة السلطان عليهـا ، والتحـدث فى أرزاق الجيوش ، وإحصاء الجنود للأرزاق أو الخروج للقتال. وقد عاونه فريـق مـن الكتـاب كصاحب ديوان الجيش وكتابه وشهوده، وكذلك صاحب ديوان المماليك، وكاتـب المماليـك، وشهود المماليك (٤٥). ومن الشروط الواجب توافرها فى ناظر الجيش المعرفة والأمانـة، وحـسن التدبير مع الأجناد ، وأن يكون كبير القدر فى نفسه وعند سلطانه، وله وجاهة وجلالـة ، فـإن الأمراء مع جلالة أقدارهم يتلطفون به، لأجل إقطاعاتهم وجلب مصالحهم(٤٦).

وقد تميز ناظر الجيش فى مصر على عصر سلاطين المماليك بالمكانة السامية والسلطان النافـذ، هذا ان كان صاحبها ذا شخصية قوية. فالفخر ناظر الجيش فى عصر الناصر محمد بن قـلاوون ، تسلط على الناس وصادرهم وعاقبهم وتجرأ على كل شئ ، وقيل إنه عندما مات لعنـه الناصـر وسبه وقال :" إن الفخر له خمس عشرة سنة ما يدعني أعمل ما أريد "(٤٧). هذا رغم مما عرف عن الناصر من قوة وجبروت. ويدل ذلك على ما بلغه الفخر من المكانة والنفوذ فى أقوى عصور دولة سلاطين المماليك.

وعلى النقيض من ذلك فقد تعرض بعض المعممين من نظار الجيش للإهانة والضرب، ففى عام ٧٨٦هـ/١٣٨٤م غضب السلطان برقوق على ناظر الجيش عبد الرحمن بن محمد، لأنـه زاد فى إقطاع زامل أمير آل فضل، فأمر السلطان بعقابه، ولم يتحمل الضرب فمات تحت العقوبـة(٤٨)، ويعد ذلك مثلاً لناظر جيش من المعممين الذين لا يزيدون على كونهم موظفين لا يستطيعون حيلة، ولا يهتدون سبيلاً مع سلطان عرف بجمعه للمال من شتى مصادره.

وعموماً، فإن وظيفة ناظر الجيش كانت جليلة القدر، سعى الكثير من المعممين ذوى الثراء إلى ولايتها بشتى الطرق حتى بالرشوة. ففى عام ٧٩٩هـ/١٣٩٧م دفع شرف الـدين الـدماميني أربعمائة ألف درهم فضة مقابل ولايتها، وقيل إنه نهب هذه الأموال من خزائن الأمير جمال الدين محمود الاستادار(٤٩).

وقد جمع كثير من المعممين بين وظيفة نظر الجيش ووظائف أخـرى، خاصـة نظـر الخـاص والوزارة، فمثلاً جمال الكفاة المتوفى ٧٤٥هـ/١٣٤٤م جمع بين وظائف نظر الجيش ونظر الخاص ونظر الدولة ، حتى قيل عنه أنه عبارة عن الدولة، أما علم الدين بن زنبور فقد جمع بين أكبر ثلاثة

وظائف وهى نظر الجيش والوزارة ونظر الخاص. أما القاضى محمود القيصري العجمي فقد مثل العلماء من المعممين فى هذه الوظيفة، حيث جمع بين وظائف قضاء القضاة الحنفية ونظر الجيش والتدريس فى الشيخونية فى عام ٧٩٣هـ/١٣٩١م(٥٠). وكذلك سعد الدين بن غراب الذى سبق ذكره – ولى نظر الجيش ونظر الخاص والوزارة بالتتابع(٥١).

ولا نجد غرابة فى الجمع بين هذه الوظائف التى أخذت طابعاً واحد، وهو الإشراف على أحد أفرع الإدارة المالية فى دولة سلاطين المماليك، وقد عرف عمن يجمع بين هذه الوظائف بالقوة والدهاء . ومن الملاحظ أن ظاهرة الجمع بين عدة وظائف فى يد شخص واحد كانت فى فترات الاضطراب والفتن التى سادت عصر سلاطين المماليك، مثلما حدث بعد وفاة الناصر محمد بن قلاوون، أو فى فترات يحتاج فيها ولاة الأمور إلى جمع الأموال، مثل عهدي الظاهر برقوق، ثم ابنه الناصر فرج.

وقد تميز ناظر الجيش كغيره من موظفى الإدارة المالية بالغنى والثراء ، ولا نفرق فى ذلك بين أوائل عصر سلاطين وأواخره، فها هو القاضى بهاء الدين بن الحلي عندما قبض عليه، وصودر عام ٦٩٧هـ/١٢٩٨م أخذ منه الكثير من الأموال والأملاك والبساتين بمصر والشام، فضلاً عن الغلال والسواقي والدواليب(٥٢)، حتى بلغ جملة ما أخذ منه مائة وثلاثين ألف دينار، بالإضافة إلى مائة ألف درهم كتبها على نفسه بعد خلاصه(٥٣). والفخر ناظر الجيش فى عصر الناصر محمد كان راتبه فى كل شهر أربعة آلاف درهم(٥٤). وابن زنبور والذى بلغ من الثراء أنه رفق على الكتاب من المصادرة فى عام ٧٥١هـ/١٣٥١م فالتزم بتكفية جميع الأمراء المقدمين بالخلع من ماله الخاص بدلاً من الضغط على الكتاب الذين هم فى أمس الحاجة لرواتبهم ، وبلغت قيمة ما تكلفه خمسمائة ألف درهم(٥٥). وأما بدر الدين الحسن بن نصر الله المتوفى ٨٤٦هـ/١٤٤٢م كانت له رواتب وإنعام على خلائق كثيرة جداً، وكان كثيراً ما يتعرض للمصادرة . وأما زين الدين عبد الباسط بن خليل المتوفى ٨٥٤هـ/١٤٥٠م الذى ارتفعت منزلته فى عهد السلاطين المؤيد شيخ وططر وبرسباى ، وتولى الوظائف العديدة مضافة إلى نظر الجيش، وقد تعاظم بالخدم والحشم والمماليك، وعمر الكثير من المنشآت، وكان كثير التقرب إلى السلاطين بالأموال والهدايا. فعندما ذهب إلى حلب للنظر فى أسوارها وعاد فى رمضان ٨٣٠هـ/١٤٢٧م قدم هدية للسلطان برسباى وقد شملت من الخيول مائتى ، ومن البغال أثنى عشر، ومن الهجن كذلك، والشئ الكثير من الثياب(٥٦). ولما عرف عنه الثراء الفاحش فقد كان عرضة للمصادرة ، وهذا ما جرى عليه بالفعل فى عهد السلطان جقمق عام ٨٤٢هـ/١٤٣٩م فأخذ منه مائتين وخمسين ألف دينار(٥٧).

ونلاحظ أن ثراء نظار الجيش من المعممين عرضهم لكثرة الاعتقالات والمصادرات التى كـان هدفها أخذ الأموال فى المقام الأول، وخاصة فى الفترة الأخيرة من عصر سلاطين المماليك، حيث بدت حاجة السلاطين ماسة للأموال، وهم بين شقي الرحى، فمن ناحية كثر شغب المماليك للمطالبة بالنفقة، ومن ناحية أخرى كانت البلاد تعانى من أحوال اقتصادية سيئة.

ونعرض ترجمتين لاثنين من المعممين ، الذين ولوا نظر الجيش، لتأكيد الحقائق التى سبق ذكرها. فمن أشهر من ولى نظر الجيش من المعممين القاضى فخر الدين محمد بن فضل الله المعروف بالفخر ناظر الجيش. فقد تولى نظر الجيش للسلطان الناصر محمد بن قلاوون، وكان الفخر نصرانياً وأسلم وحسن إسلامه، وكان أولاً كاتب المماليك السلطانية ، ثم صار من كتابة المماليك إلى وظيفة نظر الجيش، ونال من الوجاهة ما لم ينله غيره من المعممين فى زمانه. وكان يكثر من قضاء حوائج الناس لمكانته عند السلطان وإقدامه عليه، بحيث لم يكن لأحد من أمراء الدولة عند الناصر محمد ماله من الإقدام، ولقد قال السلطان مرة لجندي طلب منه إقطاعاً " لا تطول ، والله لو أنك ابن قلاوون ما أعطاك القاضى فخر الدين إقطاعاً يدر أكثر من ثلاثة آلاف درهم " . وتمكن الفخر من السلطان تمكنا جعله يطيح بأى خصم له من الأمراء، وقد حسن الفخر للسلطان أن لا يستوزر أحداً بعد الأمير الجمالى، فألغى الناصر وظيفة الوزارة عام ٧١٣هـ/١٣١٣م، وصارت البلاد كلها من أحوال الجيش وأمور الأموال وغيرها متعلقة بالفخر، إلى أن غضب عليه السلطان وصادره على أربعمائة ألف درهم، ثم رضى عنه وأمر بإعادة ما أخذ منه من المال، فامتنع الفخر عن أخذ هذا المال، وقال " أنا خرجت عنها للسلطان حتى يبنى بها جامعا ". وقد بلغ الفخر مبلغا عظيما من الثراء، فبنى كثيراً من المساجد والبيمارستانات والأسبلة[٥٨]. وكان يتصدق فى آخر عمره فى كل شهر بثلاثة آلاف درهم، ثم تنازل عن أخذ راتبه، فكان لا يأخذ منه إلا القليل ويقول " آخذها تبركاً بها ". وعندما توفى الفخر فى سنة ٧٣٢ هـ/١٣٣٢م كان قد أوصى للسلطان بمبلغ أربعمائة ألف درهم من ماله ، فأخذ السلطان من تركته أكثر من ألف ألف درهم. وقيل إن السلطان صرح بعد وفاته قائلاً " لعنه الله ، له خمس عشرة سنة ما يدعني أعمل ما أريد "[٥٩].

والترجمة الثانية للقاضى عبد الباسط بن خليل الدمشقي الأصل، اتصل فى مبدأ أمره بخدمة الأمير شيخ المحمودى وهو نائب الشام. ثم قدم معه إلى القاهرة عام ٨١٥هـ/١٤١٢م واستمر عنده إلى أن تسلطن فى شعبان من نفس العام، فولاه نظر الخزانة، وعظمت مكانة عبد الباسط عند السلطان شيخ، فكان ينزل إلى داره لزيارته، ويكثر عليه من الخلع، ثم ولى نظر الجيش فى سلطنة ططر. وعندما تسلطن برسباى عام ٨٢٥هـ/١٤٢٢م أبقاه على وظيفته، وأخذ عبد الباسط يتقرب إلى السلطان بالهدايا والتحف، وفتح للسلطان أبواباً لجمع الأموال، فقربه السلطان لذلك

ونالته السعادة والوجاهة ، ولا يزال يقبل كل ما أمره به السلطان من تحمل الكلف والوظائف التى عجز أربابها عن القيام بها، وكان يتعرض أحياناً للإهانة من بعض المماليك لتأخير نفقتهم. وعندما تسلطن جقمق فى عام ٨٤٢هـ/١٤٣٨م أقر عبد الباسط على وظيفته، وبعد أشهر قبض عليه ، وصمم السلطان أن يأخذ منه ألف ألف دينار، وظل أعيان الدولة بالسلطان حتى قنع بأخذ مائتين وخمسين ألف دينار، ثم نفى إلى خارج مصر، ثم سمح له السلطان بالعودة إلى مصر فمات بالقاهرة عام ٨٥٤هـ/١٤٥٠م . وكان عبد الباسط صاحب دهاء ومعرفة ورأى وتدبير، وقد أكثر من مظاهر العظمة فى أيام مباشرته لوظيفة نظر الجيش، مثل اتخاذه الخدم والحشم، والمماليك من سائر الأجناس، والندماء والأصحاب، حتى صار عظيم الدولة فى زمانه[٦٠].

ناظر الدولة (أو ناظر الدواوين) :

هو أحد موظفى الدولة من المعممين، وتعرف وظيفته بالصحبة الشريفة أو ناظر النظار، ويتحدث مع الوزير فى كل ما يتحدث فيه، ويشاركه فى الكتابة والتوقيع فى كل ما يكتب فيه، ويوقع فى كل ما يوقع فيه الوزير تبعا له. وإن كان الوزير صاحب سيف كان ناظر الدولة هو المتحدث فى أمر الحسابات وما يتعلق بها، وحينئذ يختص الوزير بالنظر والتنفيذ، وإذا غاب الوزير أو تعطلت الوزارة من وزير قام ناظر الدولة بمهامه، فيتقدم إلى شاد الدواوين بتحصيل الأموال وصرفها فى النفقات والكلف. وكان لناظر الدولة مساعدون على رأسهم مستوفى الصحبة الذى يشترك فى سائر أعمال الدولة مصراً وشاماً. ويكتب مراسيم يعلم عليها السلطان، ثم مستوفى الدولة وله الاشتراك أيضاً فى معرفة أصول الأموال ووجوه مصارفها[٦١].

وترجع أهمية هذه الوظيفة إلى أنها درجة عليا من درجات السلم الوظيفي للمعممين حتى يصلوا إلى وظيفة الوزارة . بل لقد ارتفعت منزلة صاحبها فى بعض الفترات التاريخية خلال عصر سلاطين المماليك. ولا تختلف طبيعة ناظر الدولة عن الوزير رب القلم أو ناظر الخاص أو ناظر الجيش، حيث يعمل الجميع فى الإدارة المالية للدولة ، بالإضافة إلى أن أغلب من تولى هذه الوظائف من المعممين هم من الأقباط والمسالمة .

ولقد بلغ ناظر الدولة درجات الوظائف العليا فى الدولة ، وشهدت المصادر التاريخية بما بلغه بعضهم من المكانة فى الدولة ، الأمر الذى ترتب عليه غنى وثراء صاحب هذه الوظيفة ، وقد لاقى ناظر الدولة نتيجة لذلك الكثير من المتاعب مثل العزل والمصادرة والعقوبة التى أودت بحياة بعضهم، ولكن هذه الوظيفة ضعف قدر متوليها فى الآونة الأخيرة لعصر سلاطين المماليك حتى وليها العوام من الناس، فقد وليها فى عام ٨٦٧هـ/١٤٦٣م المعلم محمد البباوى، وترك زى

السوقة ولبس زى المباشرين الكتاب، ولبس خفا ومهمازا وركب فرسا، وهو أمي لا يحسن القراءة والكتابة[٦٢]. ثم وليها شخص عامي آخر هو صهر البباوى السابق ذكره، وذلك فى عام ٨٧٣هـ/١٤٦٨م[٦٣].

ونعرض ترجمتين لاثنين من المعممين الذين ولوا وظيفة نظر الدولة، الأول كريم الدين أكرم الصغير الأسلمي، فقد ولاه الناصر محمد نظر الدولة عندما ولى خاله كريم الدين الكبير نظر الخاص عام ٧١٣هـ/١٣١٣م ، فكان إذا حضر مجلس خاله يظل قائماً، وبعد انقضاء المجلس يجلس أكرم هذا ويقف له الناس جميعا ويهابوه، فكان ذا سطوة ومهابة على الكتاب. وقيل إن الناصر محمد عندما كان محجوراً عليه بالكرك عام ٧٠٨هـ/١٣٠٨م قال : " لا أعود إلى مكان فيه كريم الدين الصغير يضرب الجند بالدبابيس[٦٤]وأشفع فيهم ما يقبل شفاعتي" . وعندما قبض الناصر محمد على كريم الدين الكبير عام ٧٢٤هـ/١٣٢٤م قبض على أكرم الصغير أيضاً وصودر وعوقب ، ثم نقل للعمل بالشام ، وعاد إلى مصر حيث قبض عليه وقتل غرقاً فى النيل عام ٧٢٦هـ/١٣٢٦م[٦٥].

وأما عبد الله بن تاج الرئاسة القبطى الأسلمي، فهو ابن أخت السديد الأعز وبه تدرب، ثم ولى وظيفة الاستيفاء بعد خاله أى كان مستوفياً، فصارت له ثروة كبيرة ، ورغم ولايته للوزارة ثلاث مرات إلا أنه كان يتحسر على وظيفة الاستيفاء، ثم عمل ناظراً للدولة ثم عزل، ثم ولى نظر النظار بدمشق، ثم عاد إلى القاهرة ، فقبض عليه وصودر هو وولده تاج الدين ناظر الدولة آنذاك وعلى أخيه كريم الدين مستوفى الصحبة ، ومات تحت العقوبة فى سنة ٧٤٠هـ/١٣٣٩م [٦٦].

وقد كانت الإدارة المماليكية فى مصر تضم الكثير من الدواوين ، والتى شغلها المعممون فكان بكل ديوان ناظر، ومعه فريق من الكتاب تابعون له يعاونونه فى أعماله ، وهؤلاء الموظفون هم :

ناظر الخزانة :

وهو أحد المعممين ذوى المكانة الرفيعة ، وبعد استحداث وظيفة نظر الخاص، ضعف أمر الخزانة وناظرها، ولم يبق بها إلا الخلع، وصار نظر الخزانة مضافا إلى ناظر الخاص، ثم حول الأمير منطاش الخزانة بقلعة الجبل إلى سجن فى عام ٧٩٠هـ/١٣٨٨م فتلاشت نهائياً[٦٧].

ناظر بيت المال :

كان هذا الكاتب من المعممين يتحدث فى أحمال الدولة مصراً وشاماً إلى بيت المال بقلعة الجبل، وفيما ينصرف منها، وكان ناظر بيت المال يصعد إلى القلعة ومعه الشهود والصيرفي والكاتب، ثم

يجلس فيأمر وينهى، لكثرة أموال الدولة ثم تلاشى المال وبيت المال، وذهب الاسم والمسمى، بعد تدهور الأحوال الاقتصادية فى بداية القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادي(٦٨).

ناظر الإصطبلات :

كان هذا الموظف يتحدث فى أموال الإصطبلات السلطانية ، والمناخات وعلقيها، وأرزاق من فيها من المستخدمين، وما بها من الاستعمالات والاطلاقات(٦٩). أما كتاب الإصطبل فكانوا يكتبون تاريخ نزول الخيول وأسمائها فى سجلات خاصة بذلك(٧٠).

نظار آخرون :

وكان هناك فريق من المعممين الذين أشرفوا على دواوين الدولة المختلفة وهم : نظار البيوت والحاشية ، ودار الضيافة والأسواق ، وخزائن السلاح ، والأملاك السلطانية ، والبهار والكارمى ، والأهراء ، والمواريث الحشرية ، والطواحين السلطانية ، والحاصلات ، والمرتجعات والجيزة ، والوجه البحري ، والوجه القبلي ، والصادر ، وديوان المفرد . وقد تبع كل ناظر من هؤلاء النظار فريق من الكتاب عاونوهم فى أعمالهم ، وهم : صاحب الديوان ، والشاهد ، والمستوفى ، والعامل، والماسح ، والمعين ، والصيرفي . وبالإضافة إلى هؤلاء الكتاب ، اكتظت دواوين الأمراء بالكتاب من المعممين(٧١).

وقد عاش هذا الفريق من الكتاب والمباشرين فى وضع اجتماعي أفضل بكثير من عامة الشعب، وتمتعوا بالرواتب التى كانت تصرف لهم من الديوان . ولم يعدم هؤلاء الكتاب الوسيلة فى تحصيل الأموال والعيش فى مستوى أكثر أمنا من غيرهم ، فقد اقتنى الكثير منهم الخيول والبغال التى كانت قاصرة على المماليك وكبار الموظفين . ففى عام ٦٩٧هـ/١٢٩٨م أراد الأمير منكوتمر نائب السلطان لاجين قطع كثير من رواتب المباشرين ، وادعى أن هذه الرواتب والجرايات بأسماء أقاربهم وعبيدهم ثم يأخذونها لأنفسهم ، وأن ذلك يتحصل منه شئ كثير . فطلب الوزير وأمره أن يكتب أسماء أرباب الرواتب وأرباب الرزق فحصل للكتاب بذلك قلق عظيم(٧٢). وفى عام ٧٢٩هـ/١٣٢٩م عرض السلطان الناصر محمد بن قلاوون الكتاب بدواوين الأمراء ، وأمر باستخلاص ستمائة ألف درهم منهم . وفى عام ٧٩١هـ/١٣٨٩م ألزم مباشري الدواوين بأن يحمل كل واحد خمسمائة درهم ثمن فرس ، وكان ذلك أثناء فتنة الأمير منطاش على الظاهر برقوق وكذلك تعرضوا لمثل هذه المصادرة فى عام ٧٩٦هـ/١٣٩٤م .

وقد تعرض الكتاب فى بعض الأحيان لصور أخرى من الإهانة ، فمنعوا من ركوب الخيل ، وخاصة فى فترات الفتن والحروب . مثلما حدث فى فتنة الأمير منطاش على السلطان برقوق ، حيث نودي بألا يركبوا فرسا ، أما كبار الكتاب منهم يركبون البغال(٧٣). وكذلك فى الفترة الأخيرة من دولة سلاطين المماليك حيث تعرضوا للإهانة والمنع من ركوب الخيل أكثر من ذى قبل.

كاتب السر :

هو أحد المعممين من موظفى الديوان فى مصر على عصر سلاطين المماليك ، فهو رأس ديوان الإنشاء ، وقد تفرد دون غيره من الموظفين بملازمة السلاطين كثيرا، حيث يلقون إليه بأسرارهم، ويخصونه بخفايا أمورهم، ويطلعونه على ما يطلع عليه أخص الأخصاء من الوزراء والأهل والولد. أما أعمال كاتب السر، فكان يقرأ الكتب الواردة على السلطان وكتابة أجوبتها، وأخذ خط السلطان عليها وتسفيرها، وتصريف المراسيم ورودا وصدورا(٧٤). وقراءة القصص بدار العدل والتوقيع عليها(٧٥). وبعد إلغاء الوزارة فى عهد الناصر محمد أسند إليه التوقيع فيما كان يوقع عليه الوزير، وتصريف أمور البريد والقصاد أى رسل الدول الخارجية، ومشاركة الدوادار(٧٦). فى أكثر الأمور السلطانية(٧٧).

ووظيفة كاتب السر عرفت منذ العصر الإسلامى الأول ، أما فى مصر على عصر سلاطين المماليك ، فكان كاتب السر يسمى أيضا " صاحب ديوان الإنشاء " ، ومن الناس من يقول له " ناظر ديوان الإنشاء " ، وكان يلازم كاتب السر عدد من الموظفين، على رأسهم كتاب الدست ، وهم فريق من الكتاب يجلسون بدار العدل لقراءة القصص على السلطان، ويوقعون عليها بأمره . ثم كتاب الدرج ، وهم موظفون يكتبون الولايات والمكاتبات ونحوها، مما يكتب عن السلطان ، وربما شاركهم كتاب الدست فى ذلك(٧٨).

ومن خلال هذه الدراسة أمكن إقرار طريقتين بشأن تولي المعممين وظيفة كاتب السر؛ الأولي ، هى أن هؤلاء المعممين وصلوا إلى هذا المنصب عن طريق الوراثة ، فكان الفرد بعد أن يحفظ القرآن ويتعلم اللغة والخط وشيئاً من الحديث والفقه، يتجه إلى التدريب على الكتابة بديوان الإنشاء ، وغالباً ما كان يجرى تدريبه على يد والده أو عمه أو أحد أقاربه، حتى إذا ما هُيأ للعمل، كان يشارك والده فى أعمال كاتب السر، وإذا خلا المنصب بوفاة والده يتم تعيينه خلفاً له حتى ولو كان صغيراً . وقد جرى تعيين العديد من كتاب السر بهذه الطريقة، وهذا يعنى أن أسراً بعينها احتفظت بهذا المنصب زمناً طويلاً . فمن ذلك إنه عندما توفى فتح الدين محمد بن عبد الظاهر

كاتب السر فى عام ٦٩١هـ/١٢٩٢م ترك ابنه علاء الدين على وله من العمر دون العشرين سنة، فأقره السلطان الأشرف خليل بن قلاوون فى ديوان الإنشاء خلفاً لوالده، وأجرى عليه ما كان باسم والده من الرواتب والجراية ، ورتب معه أحد كتاب الديوان القدامى ممن له دراية بأعمال الديوان لمعاونته إلى أن يستطيع مزاولة مهام منصبه منفرداً[٧٩]. وجرى مثل ذلك أيضا فى عام ٨٣٢هـ/١٤٢٩م، فقد توفى القاضي بدر الدين محمد بن مزهر كاتب السر بالديار المصرية ، وترك ابنه جلال الدين دون العشرين سنة، فأقره السلطان برسباى فى وظيفة والده، وأقام معه شرف الدين أبى بكر الأشقر موقع الدست ليقوم بأعباء الديوان[٨٠].

وأما الطريقة الثانية ، فهى أن المعمم كان يتدرج فى السلم الوظيفى لديوان الإنشاء ، فيبدأ الفرد بإتقان اللغة والخط وحفظ القرآن ، ويتعلم شيئاً من الحديث والفقه ، ثم يلتحق بديوان الإنشاء كموقع، وهذه هى وظيفة القاعدة العريضة فى هذا الديوان . وبعد مزاولة الفرد لهذه الوظيفة يكون مؤهلاً للخدمة فى ديوان أحد الأمراء ، أو ينتقل إلى كتابة السر بأحد أقاليم الدولة ، وإلى هذا الحد تقف ترقيات العديد من الموظفين . وأما من نالتهم السعادة ، فهم الفريق الذين يترقون إلى وظائف كتاب الدست أو كتاب الدرج. وأصحاب الحظوة منهم يعملون كتاب سر لإحدى نيابات بلاد الشام ، أو نواب كاتب السر بالديار المصرية . ومن هذا الفريق الأخير يقع الاختيار على كاتب سر الديار المصرية .

وهناك استثناءات لهاتين الطريقتين ، إذ إن بعض المعممين وصلوا إلى وظيفة كاتب السر دون أن يسلكوا إحدى هاتين الطريقتين . فوصل بعضهم معتمداً على صداقة ربطته بأحد أمراء المماليك، ووصل البعض الآخر لبراعته فى أعمال الإنشاء ، ومنهم من تولى هذه الوظيفة لمعرفته بلغات أجنبية .

وأما عن وضع المعممين كتاب السر فى مصر المماليكية ، فإنهم تمتعوا بمكانة سامية ، وصاروا على جانب من الوجاهة والمهابة حتى امتدت أيدى الأقوياء منهم إلى مختلف أنشطة الدولة سواء فى السر أو العلانية ، ولم تكن هذه المكانة فى فترة دون أخرى ، بل امتدت على طول عصر سلاطين المماليك . ففى عام ٦٩٢هـ/١٢٩٣م أمر السلطان الأشرف خليل بن قلاوون كاتب سره عماد الدين بن الأثير بالكتابة إلى نائب الكرك بقتل أحد الأمراء ، فرد عماد الدين على السلطان قائلاً " لقد عاهدت الله أنى لا أكتب بخطى فى إتلاف مسلم " ، فنظر إليه السلطان غاضباً ، ثم أمر بعزله ، فخرج من عند السلطان وهو يقول " رضيت بغضب السلطان ولا غضب الله " [٨١]. ثم خلفه ابنه

علاء الدين بن الأثير كاتب السر للناصر محمد ، فوصف موكبه بأنه كان يركب بستة عشر مملوكاً وأكثرهم من الأتراك(٨٢).

وأما آل فضل الله الذين طال احتكارهم لهذه الوظيفة ، فقد بلغوا مكانة عظيمة عند سلاطين المماليك ، وأعيان البلاد فى مصر والشام على السواء . فنال شرف الدين بن فضل الله المتوفى ٧١٧هـ/١٣١٧م الاحترام والتعظيم من كثير من السلاطين مثال الأشرف خليل ولاجين والناصر محمد والأمير تنكز نائب الشام. وقد رآه السلطان الأشرف خليل مرة قام لاستقبال الأمير بيدرا نائب السلطنة ، فلما حضر عنده قال له : " رأيتك قد قمت من مكانك وخطوت خطوات " فقال شرف الدين : " قمت لاستقبال الأمير بيدرا " ، فقال السلطان له : " لا تقم لأحد أبداً ، أنت تكون جالس عندي وذاك واقف "(٨٣). ومنهم أيضاً شهاب الدين بن فضل الله المتوفى فى سنة ٧٤٩هـ/١٣٤٨م ، وهو أخو شرف الدين السابق ذكره ، فقد اشتاط غضباً من كثرة تدخل الأقباط والمسالمة فى أمور الدولة ، واحتج على الناصر محمد قائلاً : " كيف تعمل قبطياً أسليما كاتب السر بدمشق ، وتزيد فى معلومه " ، وبالغ فى الجرأة حتى قال للسلطان : " ما يفلح من يخدمك ، وخدمتك على حرام " ، ثم نهض قائماً لشدة حنقه(٨٤).

وارتفعت منزلة كاتب السر على حساب موظفى الدولة الآخرين منذ ولاية فتح الدين فتح الله كتابة السر عام ٨٠١هـ/١٣٩٩م ، فلم يسمع فيه السلطان المؤيد شيخ وشاية أحد من الأمراء ، وقال لهم : " ويلكم ، لقد كنت أرى ثيابه على مقعد أستاذي برقوق وهو يحادثه سراً، وأنا واقف فى أخريات المماليك ". فتمكن فتح الدين من أهل الدولة ، وصار يجلس فوق الوزير، ولم تجر عادة كاتب السر بذلك(٨٥). كذلك عظمت منزلة ناصر الدين محمد بن البارزى عند المؤيد شيخ، فولاه كتابة السر وباشر الوظيفة بحرمة وافرة ومهابة زائدة ، ونالته السعادة وصار الحل والعقد فى الدولة، وكان المؤيد شيخ يبيت عنده كثيراً ، وينادمه ويجاريه فى كل فن من الجد والهزل(٨٦).

ونلمس من خلال الدراسة ، أن وظيفة كاتب السر كانت مربحة وتدر على صاحبها أموالاً وفيرة . وقد تمتع أربابها بالثروة ، فكانوا يعيشون حياة مترفة ، فنسمع عن امتلاكهم للعبيد والخدم والحشم والقصور ، فمثلاً بدر الدين محمود الكلستانى كان فقيراً مملقاً ، لا يدرى ما يقتات بـه فى غده ، وعندما جاءه الخير بولاية كتابة السر عام ٧٩٦هـ/١٣٩٤م ، انتقل من الفقر إلى الغنى ، وجاءته السعادة فجأة(٨٧). وقد أبدى أحد الكتاب استعداده لدفع تسعين ألف دينار رشوة لولاية هذه الوظيفة ، مما يدل على أنه يستطيع تعويض هذه الأموال التى دفعها بعد ولايته للوظيفة(٨٨).

وقد حاول بعض السلاطين اتخاذ الرشوة فى ولاية وظيفة كاتب السر كقاعدة ، ففى عام ٨٣٥هـ/١٤٣٢م عندما مات شهاب الدين بن السفاح كاتب السر ، طلب السلطان برسباى أحد القضاة ليلى الوظيفة ، على أن يدفع عشر آلاف دينار[٨٩]. وعندما توجه السلطان الغورى ومعه جماعة من الأمراء إلى بر الجيزة فى رجب سنة ٩٢٠هـ/١٥١٤م قام القاضي محمود بن أجا كاتب السر بضيافة السلطان وحاشيته هناك ، فلما استقر السلطان هو والأمراء ، أحضر كاتب السر بين يدي السلطان موائد طعام ما أبقى فيها ممكناً ، وأتبعها بحلوى وفاكهة ومخبوز وغير ذلك من المآكل الفاخرة ، فبات السلطان عنده تلك الليلة ، وكانت موائد العشاء أعظم من موائد الغداء . وقيل إن كاتب السر أحضر بعد الظهر أربعين خروفاً مشوياً وقيل ثلاثين ، ثم قدم فى اليوم الثانى موائداً للغداء ، فقيل إن القاضى كاتب السر أنفق على تلك الضيافة فوق الألف دينار. فلما تناول السلطان الغداء عند كاتب السر، نزل هو والأمراء فى المراكب ، وتوجه إلى المقياس ، ثم ذهب إلى القلعة ، فلما طلع أرسل إليه كاتب السر هدية عظيمة بها أنواع القماش الفاخر، وقيل إن كاتب السر أرسل إلى السلطان هدايا من الذهب ما عرف قدرها ، ومملوكاً جركسيا[٩٠]. وهذا يدل على مدى ما تمتع به كاتب السر من الثراء ، والمكانة فى دولة سلاطين المماليك ، حتى فى نهاية عصرها .

وقد تمتع كتاب السر بقدر من الاستقرار الوظيفي ، بخلاف كثير من المعممين الموظفين، فنجد علاء الدين بن فضل الله المتوفي ٧٦٩هـ/١٣٩٤م ولى كتابة السر نيفاً وثلاثين سنة لأحد عشر سلطاناً من بنى قلاوون ، وفتح الدين فتح الله ، باشرها أربعة عشر عاماً من عام ٨٠١هـ/١٣٩٩م إلى أن عزله المؤيد شيخ وقتله عام ٨١٥هـ/١٤١٢م ، تعطل خلالها أشهراً. ووليها ناصر الدين محمد بن البارزى فى عام ٨١٥هـ/١٤١٣م إلى عام ٨٢٣هـ/١٤٢٠م . ووليها ابنه كمال الدين بن البارزى من عام ٨٢٣هـ/١٤٢٠م إلى أن مات فى ٨٥٦هـ/١٤٥٢م ، على أنه عزل عنها غير مرة ، فبلغت فترة ولايته ثلاثة وثلاثين عاماً تقريباً ، ووليها زين الدين أبى بكر بن مزهر من عام ٨٦٦هـ/١٤٦٢م إلى أن توفى فى عام ٨٩٣هـ/١٤٨٨م . أما بدر الدين محمود بن أجا آخر كتاب السر فى مصر المماليكية ، فقد ولى الوظيفة من عام ٩٠٧هـ/١٥٠٢م حتى سقوط دولة سلاطين المماليك فى مصر والشام ٩٢٣هـ/١٥١٧م [٩١]. ومن ذلك نلاحظ أن فترة ولاية كتاب السر للوظيفة كانت طويلة ، وأن الوفاة كانت السبب فى شغور الوظيفة فى حالات كثيرة .

وعلى الرغم من هذا الاستقرار إلا أن بعض كتاب السر لم يسلموا من التعرض للمصادرة والاعتقال ، على أن هذه الظاهرة لم تكن منتشرة مع الموظفين من كتاب السر مثلما كان الحال مع

الوزراء ونظار الخاص . فعلى سبيل المثال نكب السلطان شيخ القاضى فتح الدين فتح الله عـام ٨١٥هـ/١٤١٢م وصادر أمواله وأملاكه . وقد تعرض آل مزهر للمصادرة والعقوبة عـام ٩٠٢هـ/١٤٩٧م عندما قبض الناصر محمد بن قايتباى على القاضى بدر الدين محمد بن أبي بكر بن محمد بن مزهر وأودعه السجن ، وقرر عليه مالاً لا يقدر عليه ، وهذه أول نكباته . واستمر بعد ذلك فى النكبات تتوالى عليه شيئاً بعد شئ ، فقد قبض عليه السلطان طومان بـاى فى ربيع الآخر ٩٠٦هـ/١٥٠٠م وعاقبه وصادر أمواله ، وفى ربيع الأول ٩١٠هـ/١٥٠٤م قبض عليه السلطان الغورى وظل يعاقبه حتى مات تحت العقوبة ، وقاسى أولاده من بعده الشدائد[٩٢].

وأعود ثانية لإلقاء مزيد من الضوء على ظاهرة توارث المعممين لوظيفة كتابة السر ، منذ بداية عصر سلاطين المماليك فى مصر حتى نهايته ، فقد ظهرت أسر احتكرت هذه الوظيفة لفترات طويلة، مثل آل عبد الظاهر ، وآل الأثير ، وآل فضل الله العمرى ، وآل البارزى ، وآل مزهر . وتخلل شغل الأسرة منهم للوظيفة فترات انقطاع ، وليها كتاب آخرون. وذلك لطبيعة عـصر سلاطين المماليك المتقلبة ، فمثلاً آل فضل الله العمرى ، شغلوا الوظيفة فى مصر والشام ما يقرب من قرن من الزمان ، انفصلوا خلالها عن مباشرة الوظيفة فترات قصيرة ، وقد نالت هذه الأسـرة شهرة واسعة فى كتابة الإنشاء ، وبلغوا من المكانة ما جعلهم من أعيان البلاد المصرية والشامية المشار إليهم . فغالباً ما كان رأس الأسرة متخصصاً فى الأعمال الديوانية ، ثم يحرص على تدريب ذويه حتى يشبوا على نفس العمل ، فيتوارثها الابن عن الأب .

ومما يسترعى النظر فيمن ولى وظيفة كتابة السر بمصر أن أغلبهم كانوا من بلاد الشام ، مـع مشاركة قليلة للمصريين أو غيرهم . ولكن ما الذى دفع سلاطين المماليك إلى الاعتماد على هؤلاء المعممين من خارج مصر وبخاصة من الشام ؟ وربما يعود السبب فى ذلك إلى براعتهم وشهرتهم فى كتابة الإنشاء . بالإضافة إلى معرفتهم باللغات الأجنبية ، التى تتطلبها المراسلات مـع الـدول الأخرى، ولمعرفتهم باللغة التركية التى يتحدث بها المماليك ، فالذي دفع برقوق لاختيار بدر الدين محمود الكلستانى لكتابة سر مصر فى عام ٧٩٦هـ/١٣٩٤م رغم وجود من أرادوا دفع رشـوة لولاية الوظيفة ، هو معرفة الكلستانى بلغة العجم ، وكان فتح الدين فتح الله كاتب سر الناصـر فرج يتكلم اللسان الفارسي والتركي والهندوسي والحبشي وغيرهـا[٩٣]. وقـد ذهـب أحـد الباحثين[٩٤] إلى أن السبب فى الاعتماد على المعممين من الشوام فى كتابة السر يعود إلى ولائهـم للحكام الذى لا شك فيه ، وأن هؤلاء الموظفين اعتمدوا على المماليك لـضمان أوضـاعهم . إذ كانوا يصعدون أو يسقطون تبعاً لأسيادهم من المماليك .

ونستشهد على ما سبق بترجمة أحد كتاب السر من أسرة ابن فضل الله العمرى ، وهو شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله المتوفى ٧٤٩هـ/١٣٤٩م ، ولد بدمشق عام ٧٠٠هـ/١٣٠١م قرأ العربية وتفقه وتعلم العروض والبيان ، ثم كتب الإنشاء مع والده عندما كان كاتب السر بدمشق . وعندما انتقل والده إلى كتابة سر مصر عام ٧٢٩هـ/١٣٢٩م صار شهاب الدين معه ليقرأ له البريد على السلطان ، واستقل بالعمل ككاتب سر مع كبر سن والده، وضعف صحته ، وظل يباشر الوظيفة إلى أن اعترض على السلطان الناصر محمد بن قلاوون بسبب كثرة تدخل الأقباط والمسالمة فى الأمور الهامة فى الدولة ، فعزله الناصر فى عام ٧٣٨هـ/١٣٣٧م ، وأقام مكانه أخاه علاء الدين على ، فمارس علاء الدين كتابة السر نيابة عن والده أشهراً ثم استقل بها . وقد عمل العديد من أفراد هذه الأسرة بكتابة السر فى مصر والشام ما يقرب من قرن من الزمان ، منذ وليها عبد الوهاب بن فضل الله عام ٦٩٢هـ/١٢٩٣م ، ثم يحيى بن فضل الله ثم محمد ثم أحمد ثم على أبناء يحيى ، ثم محمد بن على بن يحيى ، الذى توفى وهو كاتب السر بالديار المصرية عام ٧٩٦هـ/١٣٩٤م وهو آخر من ولى كتابة السر من بنى فضل الله [٩٥].

ونسوق ترجمة أخرى للقاضى بدر الدين محمد بن محمد بن أحمد بن مزهر الدمشقي ، ولى أبوه كتابة سر دمشق ، وباشر بدر الدين هذا كتابة الإنشاء بدمشق أيضاً . ثم اتصل بخدمة الأمير شيخ عندما كان نائباً لدمشق ، فلما قدم شيخ إلى مصر بعد قتل الناصر فرج قدم بدر الدين معه ، فولاه المؤيد نظر الإصطبل عندما تسلطن عام ٨١٥هـ/١٤١٣م . ثم ناب عن القاضى كمال الدين بن البارزى فى كتابة السر ، واستمر على ذلك فى ولاية علم الدين داود بن الكويز ، ثم أقره السلطان برسباى كاتب سر الديار المصرية فى عام ٨٢٨هـ/١٤٢٥م ، وأثرى وكثر ماله ، وتوفى فى عام ٨٣٢هـ/١٤٢٩م[٩٦]. وبقيت أسرة ابن مزهر تتولى كتابة السر فى مصر على فترات متقطعة حتى قبيل نهاية دولة المماليك ، ففى عام ٩١٠هـ/١٥٠٤م تعرض آل مزهر لغضب السلطان الغورى ، فقتل بدر الدين محمد بن أبى بكر ، فأسرع أخوه يوسف بشنق نفسه ، ثم مات أخوهما كمال الدين فى نفس العام[٩٧].

وبعد ، فإنه يتضح مما سبق أن المعممين الذين ولوا الوظائف الديوانية تمتعوا أحياناً بنفوذ واسع، ومكانة كبيرة ، وجمعوا ثروات طائلة ، كما حظى بعضهم بالقرب من السلاطين. ولكنهم فى كثير من الأحوال تعرضوا لنقمة السلاطين ، فقد أسالت ثرواتهم لعاب السلاطين الأمراء ، فصادروا أملاكهم وانتهى أمر عدد كبير منهم بالطرد والعقوبة وربما القتل .

هوامش الفصل الأول

١) النابلسى ، لمع القوانين المضية فى دواوين الديار المصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص٣٠ .

٢) المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٢٢٣.

3) Rabie, H. M, The Financial System of Egypt , Oxford, 1972, p.139

- أما المباشرة فهى وظيفة يتولاها المباشرون ، وهم موظفون فى الدواوين مثل ديوان الخاص ، وفى الأعمال مثل عمل الجيزة ، وغير ذلك كالإقطاع ، ومنهم الناظر والمستوفي والشاد ، ويعينهم ناظر الخاص . انظر القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج٣، ص٤٥١-٤٦٠.

- وشاد الدراوين ، أو شد الدواوين ، تعنى مفتش الدواوين ، فكلمة شد ترادف كلمة تفتيش ، ويسمى متولى هذه الوظيفة الشاد مضافاً إليها جهة الاختصاص . انظر محمد قنديل البقلى ، التعريف بمصطلحات صبح الأعشى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص١٩٣.

٤) ابن الفرات ، تاريخ ابن الفرات ، مج٧ ،٨، ٩ تحقيق قسطنطين زريق ، ونجلاء عز الدين ، بيروت ، ١٩٣٨ -١٩٤٢ ، مج ٨ ، ص٦٥ ؛ ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، ط١، بيروت ، ١٩٩٢ ، ج٧، ص٣٨،٣٩.

٥) ابن الفرات ، تاريخه ، مج ٨ ،ص٩٦.

٦) ابن فضل الله ، مسالك الأبصار فى مسالك الأمصار، تحقيق أيمن فؤاد سيد ، طبعة المعهد العلمى الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة ، ١٩٨٥ ،ص٥٩؛ القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج٤ ،ص٥٩؛ المقريزى ، الخطط ،ج٢، ص٢٢٣.

٧) اليوسفي ، نزهة الناظر فى سيرة الملك الناصر ، تحقيق أحمد حطيط ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص١١٧.

٨) ابن تغرى بردى ، المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى ، ج١ ، ٢ ، ٤، ٦، ٧ تحقيق محمد محمد أمين ، ج ٣،٥ تحقيق نبيل عبد العزيز ، القاهرة ١٩٨٤-١٩٩٤ ، ج٧، ص٨٤.

٩) الإستادار ، لقب مركب من لفظتين فارسيتين ، إحداهما إستذ ، بهمزة مكسورة وسين مهملة ساكنة ...ومعناها الأخذ . *والثانية دار ومعناها الممسك ، والمعنى المتولي للأخذ وهو لقب الموظف الذى يتولى قبض وحرف مال* السلطان أو الأمير ، وتمتثل أوامره فيه . القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج٥، ص٤٥٧.

١٠) المقريزى ، الخطط ، ج٢ ، ص٢٢٣.

١١) ابن حجر ، الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، ط٢، القاهرة ١٩٦٦-١٩٦٧ ، ج١، ص ٣٤ ؛ المقريزى ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج١ ، ٢ تحقيق محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ، ١٩٣٦-١٩٥٨ ، ج٣ ، ٤ تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور ، القاهرة ، ١٩٧٠-١٩٧٣ ، ج٣، ص٤٨٦.

١٢) ابن تغرى بردى ، المنهل الصافى ، ج٧، ص٢٥٩.

١٣) ابن تغرى بردى ، المنهل الصافى ، ج٧، ص٤٠٠.

١٤) ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة ، ج١٦، ص٦٣، ٦٤.

١٥) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٦، ص٣٠٤، ٣٠٥.

١٦) ابن إياس ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، نشره محمد مصطفى ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٨٢-١٩٨٤ ، ج ٤، ص٣٧٠.

١٧) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج٧، ص ٣٣٢، ٣٣٤ ، ٣٣٧ ، ٣٥١ ، ٣٨٣

١٨) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج٧، ص٨٤ وما بعدها .

١٩) العيني ، عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان ، حقق محمد محمد أمين أربعة أجزاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧-١٩٩١ ، ج١، ص١٦٣.

٢٠) العيني ، المصدر السابق ، ج٤، ص٤٢٦.

٢١) ابن إياس ، بدائع الزهور ،ج١، ق٢، ص ١٣٦، ١٤٧، ٢٥٠، ٢٥٢.

٢٢) البطالون هم العاطلون من أعمال الدولة ووظائفها وإقطاعاتها نتيجة غضب السلطان عليهم أو كبر سنهم ، أو اضطراراً إلى الاعتكاف والاختفاء ، أو لمجرد حب الانزواء والابتعاد . محمد مصطفى زيادة ، هوامش السلوك للمقريزى ، ج١ ، ص٧٣، حاشية ٤.

٢٣) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج٧، ص٣٩٩.

٢٤) الصيرفي ، نزهة النفوس والأبدان فى تواريخ الزمان ، حققه حسن حبشي ، ٤ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٧٠-١٩٧٣ ، ج١، ص٤٤١-٤٤٢.

٢٥) الجلبان أو الأجلاب ، هم المماليك الذين اشتراهم السلطان أو أحد الأمراء بقدر ما تسمح به رتبته ، وكانوا موضع إيثار عند أساتذقم دائماً . سعيد عاشور ، العصر المماليكى ، ص٤٦٠.

- وأما الغلمان ومفردها غلام ، وهو الذى يتصدى لخدمة الخيل ، وهو فى أصل اللغة مخصوص بالصبي الصغير والمملوك ، ثم غلب على هذا النوع من أرباب الخدم ، وكأنهم سموه بذلك لصغره فى النفوس . وربما أطلق على غيره من رجال الطست خاناه ونحوهم ، الذين يغسلون الأواني والملابس . القلقشندى ، صبح ، ج٥، ص٤٧١.

٢٦) العيني ، عقد الجمان ، حوادث سنة ٨٢٤هـ إلى ٨٥٠هـ ، تحقيق عبد الرازق الطنطاوي القرموط ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٨٩، ص ٤٥٥-٤٥٨.

٢٧) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج١، ق٢، ص١٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢.

٢٨) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج٧، ص٣٣٧ وما بعدها .

٢٩) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج٧، ص٣٤٠ وما بعدها .

٣٠) القلقشندى ، صبح ، ج٤ ، ص٣٠ ؛ المقريزي ، الخطط ،ج٢ ، ص٢٢٧

٣١) اليوسفي ، المصدر السابق ، ص١١٧.

٣٢) الصفدى ، الوافى بالوفيات ، تقوم على نشر جمعية المستشرقين الألمان بدمشق من عـام ١٩١٣ ، ج١٩ تحقيق رضوان السيد ، ص٩٨؛ ابن شاكر الكتبي ، فوات الوفيات ، تحقيق محمد محيي الدين عبـد الحميـد ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ج٢، ص١٠.

٣٣) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج١، ص١٤٠ وما بعدها .

٣٤) المقريزى ، السلوك ، ج٢، ص٣٣٠.

٣٥) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج٧، ص٧١.

٣٦) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج٧، ص٣٤٩.

٣٧) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج٧، ص٣٩٢.

٣٨) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج١، ص١٩٣.

٣٩) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج٧، ص٧٠.

٤٠) خوند ، وأصله خدوند ، لفظ فارسي واستعمل أيضاً فى اللغة التركية ، ومعناه السيد أو السيدة ، ويخاطب به المذكر والمؤنث ، ويفيد الاحترام والتبجيل . وقد يستعمل معرباً فتلحق به أداة التعريف "الـ" أو تـضاف إليه تاء التأنيث إذا استعمل مؤنثاً . السيد آدى شير ، الألفاظ الفارسية المعربة ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٨٨م ، ص ٥٨ ؛ البقلى ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ . Dozy, Supp. Dict. Ar. , Leyde , 1881 , I , p.414

٤١) الصفدى ، الوافى ، ج١٩ ، ص٩٨.

٤٢) أمير مائة مقدم ألف ، مرتبة حربية خاصة بأرباب السيوف ، والمقصود أن هذا الأمير يكون فى خدمته مائة مملوك ، وفى نفس الوقت مقدم فى الحرب على ألف جندي . القلقشندى ، صبح ، ج٤، ص ١٤.

٤٣) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج١، ص١٠٤.

٤٤) حسنين محمد ربيع ، النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين ، ص٦٣.

٤٥) السبكى ، معيد النعم ومبيد النقم ، تحقيق محمد على النجار وآخرون ، ط١، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص٣٤؛ القلقشندى ، صبح ، ج٤، ص٣١.

٤٦) النابلسى ، لمع القوانين ، ص٢٣.

٤٧) ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج٤، ص٣٥٦.

٤٨) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج٧، ص٢١٠؛ الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج١، ص ٩٦.

٤٩) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج١،ق٢،ص٤٨٦.

٥٠) الخانقاة الشيخونية بناها الأمير شيخون العمرى فى سنة ٧٥٦هـ/١٣٥٥ م ، وهـى عـامرة إلى الآن ، وتعرف بجامع شيخون بحي القلعة ، المقريزى ، الخطط ، ج٢،ص٣١٣ ،٤٢١ ؛ على مبارك ، الخطط التوفيقية ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، ج٦، القاهرة ،١٩٨٧ ، ص٢٠.

٥١) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج١، ص١٩٥؛ ج٧،ص٦٩.

٥٢) الدواليب مفردها دولاب ، وهي الآلات العجلية المستعملة فى الزراعة والصناعة عموماً ، سواء صـناعة السكر أو النسيج أو غيرها . عاشور ، العصر المماليكى ، ص٤٢٣.

٥٣) العيني ، عقد الجمان ، ج٣، ص٤١٢.

٥٤) ابن أيبك الدوادار ، كنز الدرر وجامع الغرر ، تحقيق هانس روبرت رويمـر ، القـاهرة ، ١٩٦٠، ج٩، ص٣٦١.

٥٥) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٠، ص١٧٤.

٥٦) العينى ، عقد الجمان ، طبعة القرموط ، ٣١٥؛ المقريزي ، السلوك ، ج٤؛ ص٧٤٧.

٥٧) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج٥، ص١٤١؛ ج٧، ١٣٦.

٥٨) البيمارستانات ومفردها بيمارستان أو مارستان ، كلمة فارسية تعنى دار المرضى ، وهو لفظ مركب مـن بيمار أى مريض ، وستان أى محل المريض . السيد أدى شير ، الألفاظ الفارسية المعربة ، ص١٤٥.

- والأسبلة والسبل ، مفردها سبيل وهو الطريق ، والمراد هنا المواضع الموقوفة المعدة لأن يوضع فيها الماء المسـبل أى المجعول فى سبيل الله ، وتارة يكون لخصوص الشرب ، وتارة للنفع العام على حسب شرط الواقف . على مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج٦، ص١١٦.

٥٩) ابن حجر ، الدرر ، ج٤، ص ٣٥٦؛ المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٣١١.

٦٠) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج٧، ص١٣٦ وما بعدها .

٦١) ابن فضل الله ، مسالك الأبصار ، ص٦١؛ القلقشندى ، صبح ، ج٤، ص٢٩-٣٠؛ المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٢٢٤.

٦٢) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٦، ص٢٤٧.

٦٣) الصيرفي ، أنباء الهصر بأنباء العصر ، تحقيق حسن حبشي ، القاهرة ، ١٩٧٠، ص٦.

٦٤) الدبابيس مفردها دبوس ، وهو آلة من حديد ذات أضلاع ، ولها يد خشبية . نبيل عبد العزيز ، تعليقاته على المنهل الصافى لابن تغرى بردى ، ج٣، ص٣٤، حاشية ٢.

٦٥) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج٣، ص٣٣.

٦٦) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج٧، ص٨٣.

٦٧) المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٢٢٧.

٦٨) القلقشندى ، صبح ، ج٤، ص٣١؛ المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٢٢٤.

٦٩) الإطلاقات جمع إطلاق ، ومعناه إما تقرير عدل لما قرره أحد الملوك السالفة ، أو ابتداء فى معروف ، أو زيادة فى إحسان على ما كان مقرراً . ومن معانيه أيضاً قطعة أرض تمنح وتعفى من جميع أنواع الضرائب . البقلى ، التعريف ، ص٣٦.

٧٠) القلقشندى ، صبح ، ج٤، ص٣٢؛ المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٢٢٤.

٧١) عن هذه الوظائف انظر القلقشندى ، صبح ، ج٣، ص٤٦٢؛ ج٤، ص١-٣٤، ، ج٥، ص٤٦٦؛ ج١١،ص٤١٦؛ المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٢٢٤.

٧٢) العينى ، عقد الجمان ، ج٣، ص٤١٢.

٧٣) المقريزى ، السلوك ، ج٢،ص٣١٢؛ ج٣، ص٦٧٢؛ ج٤، ص٨١.

٧٤) المراسيم أوراق تخرج من ديوان الإنشاء على عادة العصر ، ويضع السلطان علامته عليها ، وتكون بما يعمل فى البلاد ، وتارة بإطلاقات ، وتارة باستخدامات كبار فى صغار الأعمال وما يجرى مجراها ... وتصدر المراسيم السلطانية كذلك باعتماد حضور رسل الملوك . وهذه المراسيم منها المصغرة ، ومنها المكبرة . انظر البقلى ، التعريف ، ص٣٠٧.

٧٥) القصص جمع قصة ، وهى الطلب أو الالتماس ، ويرفعها صاحب الحاجة أو الشكوى إلى حضرة السلطان عن طريق موظف خاص اسمه قصة دار . القلقشندى ، صبح ، ج٣، ص٤٨٧. وأما دار العدل ، فهى للنظر فى المظالم ، وهذه الدار أنشأها الظاهر بيبرس فى سنة ٦٦١هـ/١٢٦٣م . ثم بنى الناصر محمد بن قلاوون الإيوان الكبير فى سنة ٧٢٢هـ/١٣٢٢م ، وعرف أيضاً بدار العدل . ثم أنشأ الظاهر برقوق قاعة جديدة للمظالم عرفت بالإصطبل السلطاني . المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٢٠٨.

٧٦) الدوادار ، كلمة فارسية معناها كاتب الملك . وتحديداً هو لقب مركب من لفظين ؛ الأول عربي وهو الدواة ، والثاني فارسى وهو دار ، ومعناه ممسك ، ويكون المعنى " ممسك الدواة " ، وحذفت الهاء من آخر لفظ الدواة استثقالاً . واستخدمت الكلمة فى العصر المملوكي للموظف الذى يحمل دواة السلطان أو الأمير أو غيرها ، ويتولى أمرها ، مع ما ينضم إلى ذلك من الأمور اللازمة لهذا المعنى من حكم وتنفيذ أمور ، وغير ذلك . القلقشندى ، صبح ، ج٥، ص٤٦٢.

٧٧) العمرى ، مسالك الأبصار ، ص٦٠؛ القلقشندى ، صبح ، ج١، ص١٠١ ؛ ج٤، ص٣٠.

٧٨) القلقشندى ، صبح ، ج١، ص١٠١ ؛ ج٤،ص٣٠؛ المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٢٢٦.

٧٩) بيبرس الدوادار ، زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة ، ج٩، تحقيق زبيدة محمد عطا ، ص٢٧٠.

٨٠) ابن تغرى بردى ، النجوم، ج١٤، ص١٦٠.

٨١) الصقاعى ، تالى كتاب وفيات الأعيان ، تحقيق جاكلين سويلة ، دمشق ، ١٩٧٤ ، ص١١٩.

٨٢) ابن تغرى بردى ، المنهل ، الأجزاء المخطوطة بدار الكتب المصرية ، برقم ١١١٣ ، ترجمة على بن أحمد بن الأثير .

٨٣) الصفدى ، الوافى ، ج١٩،ص٣١٨.

٨٤) الشجاعى ، تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون ، تحقيق بربارة شيفر ، فسبادن ، ١٩٧٨، ص٢٤؛ المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٥٢.

٨٥) المقريزى ، السلوك ، ج٤، ص٢٣٦؛ الخطط ، ج٢، ص٥٧.

٨٦) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٣، ص٣٩٩.

٨٧) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٢، ص٣٦.

٨٨) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٤، ص١٦٠.

٨٩) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٤، ص١٦٠-١٩٣.

٩٠) ابن إياس ، بدائع ، ج٤، ص٣٩٤.

٩١) ابن تغرى بردى ، المنهل ، مخطوط ،ج٢، ورقة ٥٠٦ ؛ ابن إياس ، بدائع ، ج٣،ص٢٥٣؛ ج٤،ص٣٥؛ ج٥،ص١٦٦.

٩٢) ابن إياس ، بدائع ، ج٣، ص٣٥٢، ٤٥١ ؛ ج٤، ص٦٧-٧٥.

٩٣) ابن حجر ، ذيل الدرر الكامنة ، تحقيق عدنان درويش ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٣٢.

94) Petry, C.F. , The Civilian Elite of Cairo in The Middle Ages, New Jersey, 1981,p.314.

٩٥) اليوسفي، نزهة الناظر ، ص ١٢٣؛ ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج٩، ص٢٣٢ ؛ ج١٠، ص١٨٥.

٩٦) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٤، ص٣٢٢.

٩٧) ابن إياس ، بدائع ، ج٤، ص٧٥.



الفصل الثاني

المعممون والوظائف الدينية والتعليمية

قاضي القضاة – قاضي القضاة الشافعية – قاضي القضاة الحنفية – قاضي القضاةالمالكية – قاضي القضاة الحنابلة – نواب قاضي القضاة (أو نواب الحكم) كتاب القضاة ، أو موقعوا الحكم – الشهود – قاضي العسكر – وكلاء القاضي وكيل بيت المال – ناظر الأوقاف – المحتسب – وظائف المؤسسات الدنية والتعلمية .

ويقصد بالمعممين من أرباب الوظائف الدينية والتعليمية ، رجال الدين والعلم الذين مارسوا ألواناً شتى من النشاط الديني والعلمي ، فكان منهم المفسر والمحدث والفقيه والنحوي والمؤرخ ، وغيرهم من المشتغلين بأمور الدين وبالعلوم النقلية والعقلية . هذا فضلاً عمن اشتغلوا بالنشاط الديني، ومارسوا الوظائف فى دولة المماليك مثل القضاء والتدريس ومشيخة الشيوخ والخطابة والإمامة... وغيرها(١).

والواقع إن مصر شهدت فى العصرين الأيوبي ثم المماليكى ، نشاطا دينياً وعلمياً واسعاً مما أدى إلى ازدياد أعداد رجال الدين والعلم من فئة المعممين . فدولة سلاطين المماليك ورثت نشاطاً علمياً كبيراً عن الأيوبيين ، إذ كان صلاح الدين الأيوبي قد وضع خطة لمحو بقايا المذهب الشيعي المتخلف عن الدولة الفاطمية ، ودعم المذهب السني ، لذلك أكثر من إنشاء المؤسسات العلمية ، وألغى القضاء الشيعي ، وعين قاضياً شافعياً وله نواب فى جميع أنحاء البلاد. ثم تبعه خلفاؤه من سلاطين بنى أيوب فساروا على نفس الطريق ، ومنهم السلطان الكامل محمد الذي اهتم بالعلم والعلماء ، وكان حريصاً على مجالستهم حتى عد واحداً منهم(٢).

وكان عصر سلاطين المماليك امتدادا لهذا النشاط العلمى الكبير. فسار المماليك على نهج الأيوبيين، وساعدهم على ذلك عوامل شتى ؛ منها إحساسهم بأنهم أغراب عن البلاد، وكان

معظمهم حديثي عهد بالإسلام ، ولذا سعوا إلى التقرب إلى رعاياهم من أهل البلاد عن طريق تشجيع الدين والعلم ورجاله على ممارسة نشاطهم ، وكان أن أكثروا من وقف الأوقاف على المنشآت الدينية . يضاف إلى ذلك ما أصاب العالم الإسلامي فى القرن السابع الهجرى/الثالث عشر الميلادى من كوارث على أيدى المغول فى العراق والشام ، وعلى أيدى الصليبيين فى الأندلس وبلاد الشام . فتحول كثير من علماء تلك البلاد إلى مصر واختاروها محلاً لإقامتهم ونشاطهم ، هذا فضلاً عن إحياء السلطان بيبرس للخلافة العباسية فى مصر بعد سقوطها فى بغداد على أيدى المغول فى عام ٦٥٦هـ/١٢٥٨م . ولم يكن سلاطين وأمراء المماليك بعيدين عن هذا النشاط ، فقد أبدوا غيرة دينية ، ورغبوا فى القيام برعاية الدين وأهله، فقد شعروا بعد سقوط الدولة الأيوبية أنهم أصبحوا حماة الإسلام[٣].

وجاء هذا النشاط العلمي والديني مصحوباً بالاهتمام بالعلم وأهله وبالدين ومؤسساته ورجاله، وهم الذين قاموا بإلهاب مشاعر الجماهير بالحماس الديني لمواجهة الأخطار التي تتعرض لها البلاد، وترتب على كل ذلك أن ظهرت فئة العلماء ورجال الدين قوية مميزة ، لها دورها المؤثر داخل المجتمع المصرى آنذاك .

والواقع إن فئة رجال الدين والعلماء من المعممين لعبوا دوراً كبيراً فى المجتمع المصري فى شتى جوانبه ، وساهموا إسهاماً كبيراً فى إدارة الدولة ، وباشروا الوظائف الدينية على اختلاف أوجهها. ويمكن تصنيف هذه الوظائف تصنيفاً دقيقاً حسب طبيعة العمل بها ؛ فمنها الوظائف القضائية ، والتى اختصت بالعمل فى مجال القضاء ، ومنها الوظائف التعليمية ، والتى مارس فيها العلماء نقل التراث الديني والعلمى للحضارة الإسلامية إلى الأجيال التالية ، ومنها الوظائف المرتبطة ، بشعائر الدين أى بشئون العبادة مثل الإمامة والخطابة وما يرتبط بالتصوف . على أن هذه الوظائف جميعاً ذات طبيعة دينية وعلمية متداخلة . ويجدر بنا أن ندرس كل فئة من هؤلاء المعممين على حدة ، حسب التصنيف الوظيفى لهم ، ونبدأ بالوظائف القضائية :

قاضى القضاة :

قام القضاء فى الإسلام بمهمة الفصل فى المنازعات بين الأفراد والجماعات، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وكانت وظيفة قاضى القضاة أعلى وظائف القضاء فى مصر عصر سلاطين المماليك . وقد ظهر هذا المنصب فى مصر منذ العصر الفاطمي ، فكان يقال لصاحب هذه الوظيفة قاضى القضاة وداعى الدعاة ، ولا يخرج شئ من الأمور الدينية إلا عنه، ولا يتقدم عليه أحد فى مجلس هو حاضره من رب سيف وقلم[٤]. وعندما قضى صلاح الدين الأيوبي على الخلافة الفاطمية

والمذهب الشيعي ، ألغى كل ما سبق من النظم الشيعية ومنها القضاء الشيعي ، وأقام قاضياً سنياً على المذهب الشافعي، لقب بقاضي القضاة ، واستناب هذا القاضى نوابا عنه فى جميع البلاد. وفى مستهل دولة المماليك استمر العمل بنظام قاضى قضاة واحد ينتمي إلى المذهب الشافعي(٥).

وفى عام ٦٦٣هـ/١٢٦٥م أحدث الظاهر بيبرس تغييراً كبيراً فى نظام القضاء ، فجعلهم أربعة من قضاة القضاة يمثلون المذاهب السنية الأربعة وهى ؛ الشافعي والحنفي والمالكي والحنبلي. وظل قاضى القضاة الشافعي متميزاً عن زملائه بالنظر فى مال الأيتام والحاكمات المختصة ببيت المال(٦). وربما أراد السلطان بيبرس بذلك ألا يدع قاضى قضاة الشافعية يتحكم وحده فى جميع الشئون القضائية(٧). ولكن النويري أرجع سبب ذلك إلى كراهية الأمير جمال الدين أيدغدى العزيزي لقاضي قضاة الشافعية آنذاك ، وهو تاج الدين بن بنت الأعز ، فأوعز إلى السلطان بهذا الأمر، للحد من سلطاته ، وادعى أن هذا القاضى يتوقف فى الأحكام الخاصة بالمذاهب الأخرى(٨).

وقد اختص قضاة القضاة بالتحدث فى الأحكام الشرعية وتنفيذ قضاياها، والفصل بين الخصوم، والنظر فى الأوقاف، والنظر فى مصالح الأشراف، وتزويج الأيامى، بالإضافة إلى تعيين الموظفين القضائيين العاملين تحت قيادته، وهم ؛ النواب والموقعون والشهود والأمناء فضلا عن الحاجب والنقيب والكاتب والوكيل(٩).

وجرت العادة إنه إذا عين السلطان قاضياً للقضاة يخلع عليه بالقلعة، ثم يترل القاضى فى موكب حافل يضم أمراء الدولة وكبار الموظفين وسائر القضاة ونوابهم ، ويسير الموكب من القلعة حتى يصل إلى المدرسة الصالحية(١٠)، ثم إلى بيت القاضى، وسط الشموع والقناديل وغيرها من مظاهر التكريم ، وقد تزاحمت العامة لمشاهدته(١١).

ولكن كيف يصل الفرد إلى منصب قاضى القضاة ؟ فى الواقع كان هناك تدرجاً وظيفياً، يتحتم على الفرد أن يرقى درجاته حتى يصل إلى هذا المنصب . وكانت وظيفة الشاهد هى قاعدة الوظائف القضائية ، وإذا ترقى الشاهد يصبح موقعاً للحكم، ثم يلى الموقع فى السلم الوظيفي نواب القاضي بالعاصمة وبالأقاليم، وهنا لم يعد أمام هؤلاء النواب إلا الوصول إلى منصب قاضي القضاة . على أن هذا التدرج لم يكن حتمياً دائماً ، وإنما كان كثير من القضاة يقفون عند حد الوظائف الصغرى.

واختيار قاضي القضاة أمر راجع إلى السلطان، أو الأمراء ذوى السلطة والنفوذ، فكانت تحكمه اعتبارات معينة ، وأوضاع سياسية متباينة. وقد لاحظت أن اختيار قاضى القضاة كان يتم بعدة طرق هى ؛ الشهرة العلمية للقاضى ، ووراثة الوظيفة ، والعلاقات الودية بين القاضى وأهل

الشوكة فى الدولة(١٢). ثم مشاورة قضاة القضاة الثلاثة فيمن يصلح ليكون رابعاً لهم ، وأخير وصل بعض ضعاف النفوس إلى هذا المنصب بالرشوة . ونفصل ذلك فيما يلى :

فالطريقة الأولى ، هى الشهرة العلمية التى كان يحظى بها العالم ، فكان السلطان يميل إلى هـذا العالم ، ويرسل إليه من يعرض عليه منصب قاضى القضاة . فمن ذلك إنه عندما ذاع صيت الشيخ تقى الدين محمد بن دقيق العيد وبلغت شهرته أرجاء البلاد، عرض عليه القضاء أكثر من مـرة ، ولكنه كان يرفض . إذاً شهرته وسعة علمه كانت سبباً فى اختياره ، وتكرار عرض القضاء عليه . وفى سنة ٦٩٥هـ/١٢٩٦م رضخ الشيخ لإلحاح السلطان ، وقبل منصب القضاء ، فقد اعتبر أن القضاء وجب عليه ، لأنه لم يبق من هو أحق منه بالولاية(١٣). ومن ذلك أيضاً أن بدر الدين محمد بن جماعة المتوفى فى سنة ٧٣٣هـ/١٣٣٢م أنتدب من القدس ليلى القضاء بمصر، لأن السلطان سمع عن علمه وعمله كثيراً . وفى شعبان سنة ٧٨٩هـ/١٣٨٧م طلب ناصر الدين بن بنت الميلق للقضاء ، فرفض حتى يصلى ركعتي استخارة(١٤). وامتنع الشيخ زكريا الأنصاري عن تولى القضاء أكثر من مرة ، والسلطان يعيد عليه العرض لعلمه وشهرته الواسعة ، حتى أصبح توليه القـضاء أمنية من أماني السلطان قايتباى ، مع علمه برفض الشيخ لهذا المنصب . ولم يفقد السلطان الأمل فى إسناد القضاء إلى هذا العالم ، فأرسل إليه عدداً كبيراً من رجال الدولة الواحد تلو الآخر، ليثنوه عن رفضه، وأخيراً قبل تولى القضاء فى سنة ٨٨٦هـ/١٤٨١م بعد أن شرط علـى السـلطان شروطاً كثيرة(١٥).

وأما الطريقة الثانية لاختيار قاضى القضاة ، فهى وراثة الوظيفة ، إذ حرص بعض قضاة القضاة على إعداد أولادهم لممارسة الوظيفة عن طريق مشاركة الولد أباه فى العمل ، أو تعيينه نائباً عنـه حتى يشب الابن مؤهلاً للوظيفة . ومن ذلك أن أسرة ابن بنت الأعز تعاقبوا على ولايـة قـضاء القضاة الشافعية فى صدر دولة سلاطين المماليك ، ثم تبعتها أسرة بنى جماعة التى استأثرت بـنفس الوظيفة منذ ولاية بدر الدين محمد بن جماعة فى عام ٦٩٠هـ/١٢٩١م وحتى عزل برهان الدين ابن جماعة آخر أفراد هذه الأسرة فى الوظيفة عام ٧٨٤هـ/١٣٨٢م ، باستثناء فترات محـدودة انقطعوا فيها عن مباشرة الوظيفة ، ثم خلفتها أسرة البلقينى فى ولاية هذه الوظيفة . ومثل هذا يقال عن أسرة علاء الدين التركماني الـتى وليـت وظيفـة قـضاء القـضاة الحنفيـة مـن عـام ٧٤٨هـ/١٣٤٧م حتى وفاة صدر الدين التركماني فى عام ٧٧٦هـ/١٣٧٥م باستثناءات قليلة وأما أسرة الإخنائى فقد وليت وظيفة قضاء القضاة المالكية من عام ٧١٨هـ/١٣١٨م حتى عزل عبد الوهاب الإخنائى فى عام ٧٧٨هـ/١٣٧٧م ، باستثناء فترات قليلة أيضاً . وكذلك أسـرة نصر الله والتى وليت وظيفة قضاء القضاة الحنابلة من عـام ٧٦٩هـ/١٣٦٨م حـتى عـام

٨٠٢هـ/١٤٠٠ م، ثم عاد أحمد بن نصر الله إلى الوظيفة ثانياً فى عام ٨٥٧هـ/١٤٥٣م واستمر إلى عام ٨٧٦ هـ/١٤٧١م[١٦]

وقد حدث فى عام ٧٥٠هـ/١٣٤٩م أن اجتمع رأى كثير من فقهاء الحنفية على أن يكون قاضيهم جمال الدين عبد الله بن قاضى القضاة علاء الدين التركمانى بعد وفاة والده وخلو المنصب، وطلبوا ذلك من الأمير شيخو وغيره ، فأجيبوا إلى ذلك ، واستقر جمال الدين فى القضاء وعمره دون الثلاثين[١٧]. وعندما أشرف كمال الدين بن العديم قاضى قضاة الحنفية على الموت ، أوصى ابنه ناصر الدين ألا يترك وظيفة قضاء القضاة ، فلم يدع ابنه وسيلة إلا اتخذها للوصول إلى المنصب[١٨].

والطريقة الثالثة التى توصل بها بعض المعممين إلى منصب قاضى القضاة ، هى العلاقات الودية التى ربطت بعض المعممين بالسلاطين والأمراء المماليك ، فكان لها أثرها فى اختيارهم قضاة القضاة، من ذلك أنه عندما ولى لاجين السلطنة فى عام ٦٩٦هـ/١٢٩٧م أنعم على صديقه حسام الدين الرازى بقضاء القضاة الحنفية ، وعندما قتل لاجين كان الرازى جالساً معه يسامره ، ثم عزل بعد ذلك مباشرة[١٩]. وفى عام ٧٥٩هـ/١٣٥٨م ولى بهاء الدين بن عقيل قضاء القضاة الشافعية عوضاً عن عز الدين بن جماعة ، والسبب فى ذلك أن ابن عقيل أساء إلى أحد أصدقاء ابن جماعة – وكان ابن عقيل نائباً لابن جماعة فى القضاء – فعزله ابن جماعة من نيابة القضاء ، فلجأ ابن عقيل إلى صديقه الأمير صرغمتش الذى انتصر لابن عقيل ، فعزل ابن جماعة من وظيفة قضاء القضاة الشافعية ، وولى مكانه ابن عقيل ، ولكن ابن عقيل لم يبق فى القضاء سوى ثمانين يوماً فقط، حيث قبض على الأمير صرغمتش ، فعزل ابن عقيل ، وأعيد ابن جماعة فى نفس العام[٢٠].

وكذلك ولى شمس الدين محمد الطرابلسى قضاء القضاة الحنفية فى عام ٧٨٦هـ/١٣٨٤م بسفارة أوحد الدين كاتب السر لصداقة بينهما ، رغم وجود من هو أعلم منه من علماء الحنفية[٢١]. وعندما سجن الظاهر برقوق بالكرك بعد فتنة الأمير منطاش عام ٧٩١هـ/١٣٨٨م ، خدمه بها عماد الدين أحمد الكركى وهو فى السجن ، وساعده حتى أخرجه من السجن ، فحفظها برقوق له ، حتى إذا ما عاد إلى السلطنة ثانياً ولاه قضاء القضاة الشافعية ، وولى أخاه علاء الدين كتابة السر بالديار المصرية[٢٢]. وتولى ناصر الدين محمد بن العديم قضاء القضاة الحنفية فى عام ٨١١هـ/١٤٠٨م بسفارة الأمير تعزى بردى الأتابكى، لأنه كان متزوجاً من إحدى بناته[٢٣].

وثمة طريقة أخرى لولاية بعض المعممين لوظيفة قضاء القضاة ، وهى استعانة السلاطين أو الأمراء أصحاب الحل والعقد فى الدولة بمشورة القضاء فى اختيار من يصلح للوظيفة . فمثلاً حدث

فى جمادى الآخرة عام ٧٦٦هـ/١٣٦٥م أن سأل قاضى القضاة عز الدين عبد العزيز بن جماعة الأمير يلبغا صاحب الحل والعقد فى الدولة الإعفاء من وظيفة قاضى قضاة الشافعية ، فأمهله الأمير، ثم أرسل إليه أمير أخور[٢٤] ليثنى عزمه عن ذلك، فامتنع القاضى، ثم أرسل الأمير كاتب السر إلى القاضى ثانياً ، فلم يجب أيضاً، فركب الأمير يلبغا بنفسه وأتاه إلى منزله، وألح عليه فى البقاء على الوظيفة، والقاضى ممتنع ، فلما يئس منه الأمير سأله أن يعين من يصلح للقضاء ، فأشار إليه بولاية بهاء الدين أبى البقاء السبكي[٢٥]. وفى رجب ٧٨٢هـ/١٣٨٠م استدعى الأمير الكبير برقوق قضاة القضاة الشافعي والمالكي والحنبلي، وشاورهم فيمن يصلح لوظيفة قضاء القضاة الحنفية ، فأشار برهان الدين بن جماعة الشافعي على الأمير بولاية صدر الدين محمد بن منصور الدمشقي، فأرسلوا إلى دمشق لإحضاره[٢٦]. وفى عام ٨٧١هـ/١٤٦٧م طلب السلطان خشقدم قاضى القضاة أبا السعادات البلقيني ، وكان قد انفصل عن القضاء الشافعي، فدخل على السلطان فأكرمه، وعرض عليه ولاية قضاء القضاة الشافعية مرة أخرى فامتنع، وأخيراً استشاره السلطان فيمن يوليه القضاء، فقال القاضى للسلطان : " لا أدرى " ثم قرأ الفاتحة وانصرف[٢٧].

وأخيراً ، فإن بعض المعممين وصل إلى منصب قضاء القضاة عن طريق الرشوة، وذلك فى أوقات الفساد والانحلال . وكانت الرشوة تقدم إما عن طريق وسيط، أو ليد السلطان مباشرة . وينتقد أبو المحاسن ابن تغرى بردى أمثال هؤلاء القضاة أنهم يسعون سعياً زائداً فى الولاية ، ويبذلون الأموال ، ويتضرعون لأرباب الدولة ، ويخضعون لهم ، فيلي الواحد منهم بالمال والبذل من غير تستر، حتى يعرف ذلك كل أحد من المسلمين، حتى النصارى واليهود[٢٨]. ففى جمادى الآخرة عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م استقر نور الدين على الحكرى فى قضاء القضاة الحنابلة مقابل مبلغ خمسين ألف درهم يدفعها للسلطان، وفى المحرم ٨٠٣هـ/١٤٠٠م استقر نور الدين على بن مكي الدميرى فى القضاء المالكي بدلاً من ابن خلدون على مال وعد به ، أى إنه سيدفع الرشوة المقررة عليه بعد توليه الوظيفة . وولى ناصر الدين بن العديم القضاء الحنفي فى سنة ٨١١هـ/١٤٠٨م بحيل عديدة ومنها الرشوة[٢٩]. على أن الاعتماد على الرشوة فى الوصول للوظائف الكبرى والقضاء خاصة كان فى فترات الفتن الداخلية ، ثم فى الفترة الأخيرة من عمر دولة سلاطين المماليك . فكان الصراع يشتد بين الراغبين فى تولى وظيفة القضاء، حتى هانوا على ذوى السلطة ، واستنزفوا أموالهم لهذا الغرض. فقد جرى فى السنوات الأخيرة لدولة المماليك صراع محموم بين ابن النقيب وكمال الدين الطويل لتولى القضاء الشافعي ، فدفع كل واحد منهما المال الكثير فى وظيفة لم يستمر عليها طويلاً . فابن النقيب مثلاً تولى القضاء الشافعي ست مرات، جملتها عامان فقط، وفى كل مرة يدفع الرشوة ، حتى بلغ ما دفعه ثلاثين ألف دينار[٣٠].

وعلى كل حال ، فقد رأينا علماء تولوا القضاء بعفة ونزاهة ، ورأينا من ترفعوا عـن تـولى الوظائف بما فيها القضاء ، ولم يقبلوا به إلا بعد إلحاح وإملاء شروطهم على السلاطين . وبعـض العلماء زهد فى تولى هذه الوظيفة الكبرى ، وفضل الابتعاد بدينه عن تبعاتها، ومـضايقات ذوى السلطة والنفوذ. ففى سنة ٨٤٢هـ/١٤٣٨م طلب السلطان جقمق الشيخ نور الـدين عبـادة المالكي ، وعرض عليه وظيفة القضاة المالكية ، فامتنع الرجل أشد الامتناع، فألح عليه الـسلطان، ولكنه ظل متماسكاً بموقفه، ثم اضطر السلطان إلى إلزامه بالوظيفة غصباً، ولما رأى نـور الـدين تصميم السلطان على توليته ، وإنه لا يستطيع دفعه ، قال له : " أمهلني حتى استخير الله " ، وفر من يومه واختفى عن الأعين، حتى سمع أن السلطان ولى بدر الدين محمد بن التنسي ، فعاد الشيخ نور الدين إلى الظهور(٣١).

ومهما يكن من أمر ، فإن وضع قضاة القضاة اختلف من مذهب إلى مذهب آخر، لـذلك نرى من الأهمية دراسة وضع قضاة القضاة فى كل مذهب مستقلاً عن المـذاهب الأخـرى ، وإبراز مكانة كل فئة منهم داخل المجتمع المصري .

- قاضى قضاة الشافعية :-

هو أهم فرد فى جماعة المعممين فى مصر المماليكية على الإطلاق، فإذا كـان قـضاة القـضاة للمذاهب الأخرى قد شاركوا الشافعي فى الأحكـام الـشرعية علـى مذاهبـهم منـذ عـام ٦٦٣هـ/١٢٦٥م إلا إن منزلة قاضى قضاة الشافعية ظلت أرفع هؤلاء القضاة . ذلك إن غالبية الشعب المصري كانت على المذهب الشافعي ، فنجد أن سلاطين وأمراء المماليك ، والأغنياء من الشعب أكثروا من بناء المدارس وتخصيصها لتدريس الفقه الشافعي، وأوقفوا عليهـا الأوقـاف الجليلة. وقد تميز قاضى قضاة الشافعية عن زملائه من المذاهب الأخرى بلبس الطرحة فى المواكب، والخطبة والصلاة بالسلطان – مع مشاركة غيره فى بعض الأحيان فى هذا الأمر – وتولية النواب فى بلاد الريف أى إن القضاء فى الريف كان راجعاً إليه، ثم إنه كان مسئولاً عن نظـر الـسادة الأشراف، الذى كان يستنيب عنه أحد الأشراف، أو أحد خلفاء الحكم من الـشافعية، وكـان لقاضى قضاة الشافعية أيضاً تعيين ناظر الأوقاف لمصر والقاهرة، وظل تعيينـه راجعـاً للقاضـي الشافعي حتى عام ٧٨٤هـ/١٣٨٢م ، فتولى السلطان تعيينه بنفسه(٣٢). وهذا التميز للقـضاة الشافعية دفع الكثيرين من أتباع المذاهب الأخرى إلى التحول عن مذهبهم إلى المذهب الشافعي، فقد رأينا أنه فى عام ٧٧٧هـ/١٣٧٥م استناب برهان الدين بن جماعة قاضى قـضاة الـشافعية صهره فى نيابة الحكم بالقاهرة ، بعد تحوله من مذهب مالك إلى الشافعي لأجل المنصب(٣٣).

ويمكننا رسم صورة دقيقة للوضع الوظيفى لقضاة القضاة الشافعية على عصر سلاطين المماليك من خلال استقراء (ملحق ١) فمنذ تعدد قضاة القضاة بعدد المذاهب الأربعة عام ٦٦٣هـ/١٢٦٥م حتى دخول السلطان سليم العثماني القاهرة عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م عقدت ولاية القضاء الشافعي خمساً وثمانين مرة ، أى إن متوسط ولاية القاضى للوظيفة يعادل ثلاثة سنوات تقريباً، وبالمقارنة بقضاة القضاة من المذاهب الأخرى، نجد أن مدة الولاية فى القضاء الشافعي كانت أقصر بكثير. وقد بلغ عدد من ولى المنصب فى هذه الفترة أربعين قاضياً، أي إن ولاية الوظيفة تكررت لعدد كبير من القضاة أكثر من مرة ، وعلى سبيل المثال، وليها بدر الدين ابن جماعة (مسلسل ٧) ٣ مرات، وبدر الدين السبكي (مسلسل ١٩) وصدر الدين المناوي (مسلسل ٥٣) ٤ مرات لكل منهما، وجلال الدين البلقينى (مسلسل ٣٢) ٧ مرات، وكل من ابن حجر (مسلسل ٤٨) وعلم الدين البلقينى (مسلسل ٤٧) وابن النقيب (مسلسل ٦٨) ٦ مرات لكل منهم. وتدل كثرة العزل والولاية فى وظيفة القضاء الشافعي على أهمية هذا المنصب ووقوعه فى بؤرة الأحداث، لذلك نجد كثيراً من المعممين حرصوا على ولاية هذه الوظيفة ، فإذا ما عزل القاضى فإنه يسعى ربما بالمال أو بالجاه أو غير ذلك، حتى يصل إلى الوظيفة مرة ثانية، وكان حرص بعض المعممين على هذا المنصب راجعاً إلى المكانة الاجتماعية والسياسية التى يكتسبها من يلى هذه الوظيفة. بالإضافة إلى ما كان يدره عليه هذا المنصب من الأموال، سواء عن طريق رواتب، أو نظر أوقاف أو إنعام السلاطين أو غيرها .

ونلاحظ من خلال دراسة (ملحق ١) أن الوفاة كانت السبب لانتهاء مدة ولاية القاضى، وذلك فى مستهل عصر سلاطين المماليك، ثم أصبح عزل قاضى القضاة من الوظيفة السبب الرئيس للغالبية العظمى من القضاة بعد ذلك حتى نهاية عصر سلاطين المماليك. ونادراً ما نجد فى الفترة الأخيرة أن الوفاة أو الاستقالة هى سبب انتهاء مدة ولاية القاضى. وذلك يحمل دلالة قاطعة على أن القضاء فى الفترة المتقدمة من عمر دولة المماليك كان مهاباً فى نفوس الحكام، وأن القاضى كانت منزلته رفيعة. ومع تمكن المماليك فى البلاد والعباد تجرأوا على الشرع وأهله، وهانت عليهم رتبة القضاء، وأصبح من السهل لديهم عزل القاضى عن وظيفته لأتفه الأسباب .

ونستخلص أيضاً من (ملحق ١) عدة نتائج هامة تتعلق بأوضاع القاضى الشافعي من حيث العزل والولاية . فقد لاحظنا أن هناك ثلاث فترات فى تاريخ مصر المماليكية تعرض فيها القاضى الشافعي لكثرة العزل، مما يعنى قلة مدة ولاية القاضى للوظيفة. الفترة الأولى هى سلطنة برقوق الثانية، والتى تبدأ من سنة ٧٩٢هـ/١٣٩٠م وحتى نهاية حكمه فى سنة ٨٠١هـ/١٣٩٩م ، وقد استمرت هذه الفترة ٩ سنوات، تولى الوظيفة فيها ٦ قضاة، أى إن متوسط مدة ولاية

القاضى للوظيفة حوالي عام ونصف تقريباً، وهى مدة قصيرة بالقياس إلى متوسط مدة ولاية القضاة الشافعية على طول عصر سلاطين المماليك كاملاً. ثم إن هؤلاء القضاة فى هذه الفترة القصيرة انفصلوا عن الوظيفة بالعزل، إلا واحداً قدم استقالته، وهو عماد الدين الكركى (مسلسل ٢٥).

وتعليل ذلك يرجع إلى الأوضاع السياسية التى مرت بها البلاد فى هذه الفترة، فالمعروف أن السلطان برقوق عاد إلى السلطنة لينتقم من خصومه، الأمراء وكبار الموظفين، ومنهم القضاة الذين خدموا خصومه، وبالغ فى الحط من قدر العلماء، بالإضافة إلى محاولاته المتكررة لنهب أموال الأوقاف، والنهم فى تحصيل الأموال على حساب الشعب. وقد انعكست سياسته تلك على وضع القضاة، وتعرض بعضهم للإهانة. وهنا ننظر كيف تعامل برقوق مع القضاة من أجل الحصول على المال، ففى سنة ٧٩٦هـ/١٣٩٤م طلب السلطان من صدر الدين محمد المناوي القاضى الشافعي أن يقرضه من مال الأيتام الذى يشرف عليه، فرفض القاضى لامتناع ذلك شرعاً، ولما علم بدر الدين محمد ابن أبي البقاء السبكي بذلك وجدها فرصة لتولى القضاء، فأرسل إلى السلطان يعده بقرضه المال اللازم إذا تولى القضاء بدلاً من المناوي، ولم يدع برقوق هذه الفرصة تفوته هو أيضاً، وعزل المناوي عن القضاء وتولاه ابن أبي البقاء السبكي، وأقرض السلطان ما يلزمه من أموال الأيتام[٣٤].

وأما الفترة الثانية، فهى فترة حكم الناصر فرج بن برقوق، وتبدأ من سنة ٨٠١هـ/١٣٩٩م حتى سنة ٨١٥هـ/١٤١٢م ، وهى تقرب من ١٤ عاماً ولى فيها الوظيفة ١٣ قاضياً، ومعنى ذلك إن متوسط مدة مباشرة القاضى للوظيفة تزيد قليلاً على سنة واحدة. ثم نلاحظ أن هؤلاء القضاة انفصلوا عن الوظيفة بالعزل، باستثناء ناصر الدين الصالحي (مسلسل ٣٣) . ومن المعروف أن البلاد شهدت صراعات دموية مريرة بين أمراء المماليك، لم تنعم فيها البلاد بالسلم، وتدهورت كافة جوانب الحياة. ونتيجة لذلك تعرض كبار موظفى الدولة – ومنهم قضاة القضاة الشافعية – للآثار السلبية لتلك الصراعات. وظهرت خطورة ذلك فيما تعرض له القضاة من العزل والإهانة من جانب الأمراء ذوى السلطة والنفوذ، فكان الأمراء المتصارعون يحاولون كسب تأييد وولاء هؤلاء القضاة، وإذا دارت الدائرة على أحد الأمراء، دفع القضاة ثمن ولائهم له. ومثالاً على ذلك ما جرى فى يوم الخميس الأول من ربيع الأول سنة ٨٠٨هـ/١٤٠٥م ، فقد عزل البساطي من القضاء المالكي واستقر جمال الدين عبد الله ابن التنسي ، ثم فى يوم السبت ثالث الشهر نفسه، عزل ابن التنسي وأعيد البساطي، فكانت مدة ولاية ابن التنسي يومين فقط. وفى الرابع من نفس الشهر، عزل جلال الدين البلقيني عن القضاء الشافعي وتولى الإخنائى، ثم فى اليوم التالى، عزل الإخنائى وأعيد البلقيني، فكانت مدة ولاية الإخنائى يوماً واحداً فقط[٣٥].

وأما الفترة الثالثة ، فهي السنوات الأخيرة من عمر دولة المماليك، وبالتحديد من سنة ٩٠٦هـ/١٥٠١م وحتى سقوطها في سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م. وتقترب من ١٦ عاماً، ولي فيها القضاء الشافعي ١٨ قاضياً، أي إن متوسط فترة ولاية القاضي لا تصل عاماً. وكل هؤلاء القضاة انفصلوا عن الوظيفة بالعزل، ما عدا الشيخ زكريا الأنصاري الذى استقال (مسلسل ٦٩) وأحمد ابن فرفور متوفياً (مسلسل ٧٢). ومعنى تكرار عزل القضاة فى هذه الفترة هو تدنى أوضاعهم، وهوانهم على ذوى السلطة والنفوذ. كما لا يخفى علينا أن هذه الأوضاع المتردية للقضاة الشافعية وغيرهم، كانت نتيجة لما تعرضت له البلاد من ظروف سيئة؛ تمثلت فى الانهيار الاقتصادي وكساد التجارة، وفى الخطر العثماني الذى أصبح يهدد الحدود الشمالية للبلاد. فلم يجد سلاطين هذه الفترة مانعاً من قبول الرشوة من كبار الموظفين لتولى الوظائف، فتكرر العزل من الوظائف لأتفه الأسباب، ودفع الطامعون أموالاً طائلة للحصول على هذه الوظائف، ومنها القضاء الشافعي.

ولاشك أن فترات الاستقرار السياسي فى البلاد قد أدت إلى استقرار وظيفي للقضاة الشافعية. فمثلاً امتدت سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الثالثة من سنة ٧٠٩هـ/١٣٠٩م حتى سنة ٧٤١هـ/١٣٤٠م ، وهى فترة تزيد على ثلاثين عاماً، وشهدت استقراراً سياسياً، فنجد عدد القضاة الشافعية فى هذه الفترة لم يتجاوز أربعة قضاة. وكذلك فترة حكم السلطان قايتباى الممتدة بين سنتي ٨٧٣هـ/١٤٦٩م — ٩٠١هـ/١٤٩٦م ، وبلغت ما يقرب اثنين وثلاثين عاماً، تولى فيها القضاء الشافعي قاضيان فقط. وهذا خير دليل على استقرار المعممين فى وظيفة القضاء الشافعي إذا توفرت ظروف الاستقرار؛ من وضع سياسي مناسب ، وعالم يعرف متطلبات وظيفته .

وسبق أن ذكرنا إن من طرق الوصول إلى هذه الوظيفة هى وراثة بعض الأبناء لآبائهم. لذا نجد أن أسراً بعينها تولت القضاء الشافعي لفترة طويلة. ومن هذه الأسر؛ أسرة بنى جماعة، وأسرة البلقينى .

ولعله من خلال الترجمة لبعض المعممين الذين ولوا وظيفة قضاء القضاة الشافعية يتضح وضع هؤلاء ومكانتهم فى المجتمع المصري، فنعرض ترجمة عز الدين عبد العزيز بن محمد بن جماعة (ملحق ١ ، مسلسل ١٤) هو ابن قاضى القضاة بدر الدين بن جماعة. ولد بدمشق وتعلم على يد والده وكثير من علماء عصره، وطاف البلاد لتحصيل العلم، فكان إماماً فقيهاً محدثاً. ثم استقر بالقاهرة، فولى العديد من الوظائف، منها وكالة بيت المال، ثم ولى قضاء القضاة بدلاً من جلال الدين القزويني فى عام ٧٣٨هـ/١٣٣٧م ، فعين تاج الدين المناوي صهره نائباً عنه فى القضاء، ورفع عز الدين يديه عن أعمال الوظيفة تاركاً صهره يفعل فيها ما يشاء، وانشغل هو بالبحث والكتابة،

واقتصر أمره على حضور المواكب بدار العدل يومي الاثنين والخميس. وكان الناصر محمد يعظمه، ويفوض إليه تعيين قضاة الشام. وفى عام ٧٥٤هـ/١٣٥٣م عزم على الحج والمجاورة، فطلب من السلطان الصالح الأذن له بذلك، والاستعفاء من القضاء، فسمح له السلطان على أن يقرر من يصلح للوظيفة مكانه، فأشار عليه المناوي نائبه. وعندما علم المناوي بما حدث أظهر التمنع، فألزمه عز الدين بالقبول، وعندما أخبر الأمير شيخو قضاة القضاة الثالثة من المذاهب الأخرى بما جرى، طلبوا منه عدم صرف عز الدين، وذهبوا إلى عز الدين ومازالوا به حتى استقر الحال على أن يكون المناوي نائباً عنه ويباشر أعماله، وإذا عاد من الحجاز استمر على وظيفته، فوافق السلطان على ذلك، ووافق عز الدين على ذلك أيضاً، فعاد إلى وظيفته .

ثم سافر إلى الحج، وعاد فى أول عام ٧٥٥هـ/١٣٥٤م واستمر يحكم بالقضاء إلى ٧٥٩هـ/١٣٥٨م عندما آل أمر الدولة إلى الأمير صرغمتش، وكان يكره عز الدين، فانتهز الأمير خلافاً وقع بين عز الدين وبهاء الدين بن عقيل وهو أحد نواب القاضى – وقد سبق ذكر ذلك – فعزل ابن جماعة من القضاء الشافعي وولى صديقه ابن عقيل، واستمر ابن عقيل فى الوظيفة ثمانين يوماً وعزل، وأعيد ابن جماعة فى نفس العام بعد نكبة الأمير صرغمتش. وظل ابن جماعة قاضياً لقضاة الشافعية حتى استقال فى عام ٧٦٦هـ/١٣٦٥م وقد أثقل عليه أهل الدولة ليعود إلى الوظيفة، حتى ذهب إليه الأمير يلبغا، ولكنه صمم على موقفه، وتوفى بمكة المكرمة عام ٧٦٧هـ/١٣٦٥م[٣٦].

وأما جلال الدين عبد الرحمن بن عمر بن رسلان البلقيني (ملحق ١ مسلسل ٣٢) هو ابن شيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقيني قاضى العسكر، وأمه بنت قاضى القضاة الشافعي بهاء الدين بن عقيل، وأول من ولى قضاء القضاة من أسرة البلقيني، وشاءت الأقدار أن يلى جلال الدين هذه الوظيفة فى فترات الاضطراب التى عاشتها مصر فى ظل حكم الناصر فرج. وقد تعلم جلال الدين على يد والده وغيره من علماء عصره، ودرس التفسير بالبرقوقية وبالجامع الطولوني[٣٧]. ولما مات أخوه بدر الدين ولى مكانه فى قضاء العسكر، ثم باشر توقيع الدست بديوان الإنشاء ، ثم استقر قاضياً لقضاة الشافعية فى عام ٨٠٤هـ/١٤٠٢م ، وكان ذلك بعناية الأمير سودون طاز، ثم عزل بالقاضي ناصر الدين الصالحي فى ٨٠٥هـ/١٤٠٣م الذى توفى عام ٨٠٦هـ/١٤٠٤م ، فولى الوظيفة شمس الدين الإخنائى، فسعى جلال الدين عليه حتى صرفه فى نفس العام، ثم عزل جلال الدين بالإخنائى فى عام ٨٠٧هـ/١٤٠٤م ، ثم أعيد فى ذى الحجة من نفس العام، واستمر حتى صفر ٨٠٨هـ/١٤٠٥م فعزل بالإخنائى، ثم أعيد فى ربيع الأول ٨٠٨هـ/١٤٠٥م ، واستمر إلى أن انكسر الناصر فرج من الأميرين شيخ ونوروز، فعزل جلال

الدين فى محرم ٨١٥هـ/١٤١٢م ثم أعيد فى نفس العام، واستمر إلى أن عزله المؤيد شيخ فى عام ٨٢١هـ/١٤١٨م، ثم أعيد فى ٨٢٢هـ/١٤١٩م واستمر إلى أن توفى وهو قاضياً لقضاة الشافعية فى عام ٨٢٤هـ/١٤٢١م[٣٨].

قاضى قضاة الحنفية :-

ظهر هذا المنصب عندما عدل السلطان بيبرس نظم القضاء عام ٦٦٣هـ/١٢٦٥م ، وكان قاضى قضاة الحنفية يلى قاضى قضاة الشافعية فى الأهمية، وكانت أعمال القاضى الحنفى محصورة فى الحكم بما يقضيه مذهبه، بالإضافة إلى ولاية النواب، والشهود على المذهب الحنفى[٣٩].

وكان قضاة الحنفية ينعمون بتأييد وحب المماليك لهم، لأن غالبية المماليك اعتنقوا الإسلام على المذهب الحنفي، وكانوا يحاولون دعم الحنفية فى البلاد. فنجد سلطاناً مثل ططر (شعبان ٨٢٤هـ- ذو الحجة ٨٢٤هـ/١٤٢١م) كان شديد التعصب للمذهب الحنفي، حتى إنه أعطى أحد شيوخ الحنفية عشرة آلاف دينار دفعة واحدة، وأوقف على زاويته إقطاعاً هائلاً[٤٠]. وكل ذلك رغبة من السلطان فى رفع مكانة الحنفية ورفاهيتهم، وتنشيط دراسة المذهب الحنفي .

هذا التأييد شجع الحنفية على العمل على نشر المذهب الحنفي فى البلاد وتوسيع قاعدهم. وقد نجح قضاة الحنفية بالفعل فى إقناع السلطات المملوكية بتعيين قاضى حنفي بالإسكندرية، وتم ذلك فى سنة ٧٦٨هـ/١٣٦٧م ، ولم يكن بالإسكندرية إلا قاضياً مالكياً، لانتشار المذهب المالكي بين سكانها، وأصبح بالمدينة قاضيان، ولم يعهد ذلك من قبل[٤١].

ثم جرت محاولات القضاة الحنفية لتحقيق المساواة بينهم وبين القضاة الشافعية فى بعض الأمور التى اختص بها الشافعية دون غيرهم من القضاة. ففى جمادى الأولى سنة ٧٧٣هـ/١٣٧١م نجح القاضى الحنفي سراج الدين عمر الهندي استصدار مرسوم بلبس الطرحة، وأن يولى النواب عنه فى أعمال مصر قبليها وبحريها، ويختص بمودع لأموال الحنفية أسوة بالقاضي الشافعي، ولكنه مات قبل تمام محاولته. ثم جرت محاولة أخرى فى جمادى الأولى سنة ٧٨١هـ/١٣٧٩م، فقد صدر مرسوم بارتداء القاضى الحنفي الطرحة فى أيام الخدمة السلطانية، وأن يولى نواباً عنه، وأن يتخذ مودعاً لأيتام الحنفية. واجتمع قضاة وعلماء الشافعية عند الأمير برقوق لإبطال محاولة الحنفية، وأقنعوه بمنع ذلك فمنعه[٤٢].

ولقد دخل قاضى القضاة الحنفية دائرة الأحداث من باب الفقه، فقد أتاح المذهب الحنفى للقاضى جواز حل واستبدال الأوقاف[٤٣]، إذا دعت الضرورة إلى ذلك. ومن هنا تطلعت نفوس

بعض السلاطين والأمراء ليستفيدوا من أحكام القاضي الحنفي، في حل بعض الأوقاف أو استبدالها لصالحهم. وكان قضاة الحنفية حتى أواخر القرن الثامن الهجرى / الرابع عشر الميلادي يراعون الله فى أحكامهم، ولا يحلون وقفاً ولا يستبدلونه إلا إذا توافرت شروط ذلك. فعندما أراد الناصر محمد بن قلاوون الاستيلاء على أراضى موقوفة، طلب من قاضى قضاة الحنفية الشيخ شمس الدين الحريري (ت ٧٢٨هـ/١٣٢٨م) أن يحكم له بحل وقف هذه الأراضى، فرفض القاضى حلها، لأنه لم يجد السند الشرعي لهذا الحل. وقد أثار موقف القاضى حفيظة السلطان، ولكنه لم يغير موقفه لأجل السلطان(٤٤).

ومع اختلال أمور البلاد، وشره السلاطين والأمراء فى جمع الأموال، وضعف نفوس بعض القضاة، كان أن التقت مصالح هؤلاء وأولئك، مما أدى إلى حل واستبدال العديد من الأوقاف العامرة على يد أولى السلطة والنفوذ مع قضاة الحنفية أمثالهم. وقد ذكر المقريزى العديد من الروايات التى تصور خطورة اغتصاب الأوقاف تحت ستار الشرع، أو ما أسموه الاستبدال(٤٥). ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما قام به الأمير جمال الدين الإستادار بالاتفاق مع قاضى الحنفية كمال الدين عمر بن العديم فى أيام الناصر فرج بن برقوق . فكان الأمير جمال الدين إذا أراد وضع يده على وقف من الأوقاف أقام شاهدين يشهدان عند قاضى القضاة الحنفية بأن هذا المكان يضر بالجار والمار، والأفضل أن يستبدل بغيره، فيحكم له قاضى القضاة بالاستبدال. وهكذا استبدلت القصور العامرة والدور الجليلة، وصار من يريد بيع أو شراء وقف، يسعى عند القاضى كمال الدين بجاه أو مال فيحكم له .

ونلاحظ من خلال دراسة (ملحق ٢) أن وضع المعممين فى وظيفة قضاء القضاة الحنفية كان أكثر استقراراً من وضع قضاة القضاة الشافعية. ذلك أن عدد الولايات التى عقدت لقضاة الحنفية بلغ إحدى وخمسين ولاية طوال عصر سلاطين المماليك، أى إن متوسط فترة ولاية القاضى للوظيفة زادت عن خمسة أعوام، وكان عدد القضاة الذين ولوا الوظيفة أربعين قاضياً، أى إنه تكررت ولاية تسع قضاة لهذه الوظيفة أكثر من مرة(٤٦).

ويتضح استقرار المعممين فى وظيفة قضاء القضاة الحنفية نوعا ما من خلال النظر إلى نهاية ولايات القضاة فى (ملحق ٢) فقد تساوى عدد القضاة الذين انتهت ولايتهم للوظيفة بالعزل، مع عدد القضاة الذين انتهت ولايتهم بالوفاة، بالإضافة إلى أن كثرة العزل لقضاة القضاة الحنفية كانت فى فترات الفتن الداخلية بين أمراء المماليك التى سبقت الإشارة إليها، وخاصة فترة حكم الناصر فرج بن برقوق. ومما يدل أيضاً على استقرار المعممين فى هذه الوظيفة أن فترات ولاية

بعضهم للوظيفة قد طالت، ومن هؤلاء شمس الدين الحريري (مسلسل ٦) وبرهان الدين بن عبد الحق (مسلسل ٧)وجمال الدين التركماني (مسلسل ١١) وسعد الدين بن الديري (مسلسل ٣٦).

كما نلاحظ أن أسراً بعينها باشرت هذه الوظيفة ، وتعاقبوا عليها جيلاً بعد جيل، ومن هـذه الأسر؛ أسرة التركماني، وأسرة ابن الديرى، وأسرة ابن الشحنة، وهذه الأسر اشتهرت بـالعلم والدين، وذاع صيت العديد من أفرادها فى الأوساط العلمية والسياسية أيضاً .

ونعرض ترجمة أحد العلماء الذين ولوا وظيفة قضاء القضاة الحنفية، وهو شيخ الإسلام سـعد الدين بن محمد، المشهور بابن الديري (ملحق ٢ مسلسل٣٦) فقد ولد بالقدس ونشأ به، وتعلـم على أبيه وغيره من علماء عصره، حتى برع فى الفقه والعربية والتفسير والأصول والوعظ، وأخيراً أفتى ودرس، حتى استقر بمصر فولى التدريس بالجامع المؤيدى[٤٧] كما ولى مشيخة الصوفية به بعد والده، وقد لازم الاشتغال بالعلم، فانتفع به كثير من الطلبة، حتى انتهت إليه رئاسة الحنفيـة فى زمانه. وفى عام ٨٤٢هـ/١٤٣٨م استدعاه الأمير جقمق العلائى مدبر الدولة، وطلب منـه أن يتولى وظيفة قضاء القضاة الحنفية بعد عزل بدر الدين العينى، فامتنع عن ذلك، فألح عليه الأمـير جقمق، ومعه السلطان العزيز يوسف، حتى ألزماه بالقبول، فوافق بعد أن فرض عليهمـا عـدة شروط. وباشر القضاء بصرامة وعفة ومهابة، ولاسيما أنه شرط على نفسه أن يبطـل اسـتبدال الأوقاف. فعمرت الأوقاف الحنفية فى ولايته وكثر متحصلها بعد أن كاد يتلاشى أمرها، بكثرة ما يباع منها أنقاضاً واستبدالاً. واستمر فى القضاء ما يقرب من أربعة وعشرين عاماً، ثم اسـتقال فى عام ٨٦٦هـ/١٤٦٢م، وتوفى بعدها بعام[٤٨].

قاضى قضاة المالكية :-

وأما قاضى قضاة المالكية فقد اختص كغيره من القضاة بولاية النواب المالكية، والإشراف على الأوقاف المالكية. وقد أسهم القضاة المالكية فى نقل تراث العلماء من المذهب المالكي، بما أتيح لهم من تدريس أو تأليف . وتميز قاضى قضاة المالكية عن بقية القضاة بولايته نواب القضاة فى مدينـة الإسكندرية، وذلك لسيادة المذهب المالكي فيها، وظل ذلك سارياً إلى عام ٧٦٨هـ/١٣٦٧م، فشاركه قاضى قضاة الحنفية فى ذلك. وكانت القضايا التى تعرض على القاضى المـالكي قليلـة بالنسبة لبقية القضاة، ويرجع ذلك لقلة أعداد المالكية نسبياً فى مصر.

والملاحظ أنه كان يعلو نجم قاضى قضاة المالكية، ويتردد ذكره على الألسن عندما تعرض على القضاء قضية يتطلب الحكم فيها إعدام أحد المذنبين، كأن يكون فاسد العقيدة أو كافرا، أو مدان

بقتل نفس بغير حق ونحو ذلك. ومن أشهر القضايا التى لعب فيها القاضى المالكي دوراً بارزاً قضية ابن البققي، فقد قيل إن هذا الرجل ثبت كفره عند القاضى المالكي زين الدين بن مخلوف (ت ٧١٨هـ/١٣١٨م) فحكم بإعدامه، ورغم اعتراض القاضى الشافعى على هذا الحكم، فإن المالكى صمم على تنفيذ حكمه فى الرجل. وسيق هذا الرجل لتنفيذ الحكم، وهو يصرخ مستجيراً بقوله: " أتقتلون رجلاً أن يقول ربى الله "[٤٩]. وفى الفتنة بين برقوق ومنطاش، كانت تصفية الحسابات على يد القاضى المالكي، فقد انتصر برقوق أخيراً، وتعقب أتباع منطاش، وقبض على اثنين منهما، فأحالهما فى جمادى الآخرة ٧٩٣هـ/١٣٩١م إلى القاضى المالكي شمس الدين محمد الركراكي، بتهمة الخروج على ولى الأمر، وهو بذلك يتخلص من خصومه تحت ستار الشرع. فقد حكم القاضى عليهما بالقتل،وفى رجب من نفس العام نفذ الحكم، ونودي عليهما فى القاهرة للاعتبار[٥٠].

وكان للقاضى المالكي دور فى الأمور الخاصة بالعقيدة، ففى ربيع الأول سنة ٧٩٧هـ/١٣٩٥م عقد مجلس عند السلطان برقوق، حضره العلماء والقضاة، وبحثوا مقالة رجل فى العقيدة، فأراد القاضى المالكي الحكم بقتله، فاعتنى بهذا الرجل جماعة من الأمراء، وسألوا السلطان أن يسند أمره إلى القاضى الحنفي، فوافقهم السلطان، فحكم الحنفي بتعزير الرجل ثلاثة أيام ضرباً، ثم أخلى سبيله[٥١].

وعلى كل حال، فإن قلة أعداد المالكية بين عامة الشعب أدت إلى قلة القضايا المعروضة على القاضى المالكي، وهذا يعنى أن مكانته كانت أقل من مكانة القاضيين الشافعي والحنفي. فإن مكانة القاضى كانت تأتى من كثرة الطلب عليه، فيعلو نفوذه ويذاع صيته فى البلاد. فلا غرابة أن نجد القاضى الشافعي برهان الدين بن جماعة يرشح قاضياً مالكياً لأهل الدولة فى سنة ٧٨٣هـ/١٣٨١م بعد عزل البساطي[٥٢].

ويكشف (ملحق ٣) عن عدة ملاحظات هامة تلقى الضوء على وضع المعممين فى وظيفة قضاة القضاة المالكية. الملاحظة الأولى هى قلة الولايات لقضاة القضاة المالكية بالقياس إلى القضاة الشافعية والحنفية ، إذ عقدت ولاية الوظيفة خمسين مرة طوال عصر سلاطين المماليك. أما الملاحظة الثانية هى أن عدد القضاة المالكية الذين ولوا الوظيفة خمسة وثلاثين قاضياً، إذ تكررت ولاية ثمانية من القضاة أكثر من مرة . أما الملاحظة الثالثة فإنه إذا نظرنا إلى سبب انتهاء ولاية القاضى للوظيفة تكشفت لنا فترات الاستقرار للقضاة المالكية فى هذه الوظيفة، والتى فاقت فترات الاضطراب بكثير. وذلك لأن حالات انتهاء ولاية قضاة القضاة للوظيفة بالوفاة كانت أكثر من

حالات انتهائها بالعزل، وهذا يدل على استقرار وضع المعممين فى هذه الوظيفة، وعدم تعرضهم للعزل المتكرر .

ولكن نجد فترتين تميزتا بكثرة حالات عزل القضاة من هذه الوظيفة، الأولى وتبدأ من عام ٧٧٨هـ/١٣٧٦م حيث تبدأ بعزل عبد الوهاب بن محمد الإخنائى (مسلسل ١٠) وتنتهى فى عام ٧٨٧م/١٣٨٥م بعزل ابن خلدون (مسلسل ١٥). أى إن هذه الفترة التى استغرقت تسعة أعوام تقريباً، رغم قصرها فقد عقدت فيها ولاية الوظيفة ست مرات. وقد عرفت تلك الفترة بكثرة الفتن بين أمراء المماليك حتى أوائل عصر برقوق، مما أثر على أوضاع البلاد عامة، وكبار الموظفين خاصة، ومنهم القضاة المالكية فمن ذلك أن خمسة قضاة من الستة عزلوا عن الوظيفة، وواحد فقط انتهت ولايته للوظيفة بالوفاة .

وأما الفترة الثانية فهى عصر الناصر فرج بن برقوق، وتبدأ من عام ٨٠١هـ/١٣٩٩م وتنتهى بعام ٨١٥هـ/١٤١٢م ، وتصل مدتها تقريباً أربعة عشر عاماً، عقدت الولاية فيها لخمسة عشر قاضياً، وهى أعلى نسبة عزل للمعممين فى هذه الوظيفة، حتى بلغ عدد من ولى الوظيفة فى عام واحد فقط هو عام ٨٠٨هـ/١٤٠٥-١٤٠٦م ست قضاة . وليس أمامنا من تعليل لهذه الظاهرة، سوى ما شهدته البلاد من اضطراب وفتن بين أمراء المماليك طوال عصر الناصر فرج، مما أثر على وضع المعممين وغيرهم من الموظفين .

وهناك ملاحظة أخرى، فمنذ تعيين قاضى مالكي عام ٦٦٣هـ/١٢٦٥م حتى عام ٧٧٧هـ/١٣٧٦م لم يعزل من الوظيفة قاض واحد، بل كانت تنتهى ولاية القاضى فى الوظيفة بالوفاة، ولذلك طالت فترات حكم بعض قضاة المالكية مثل زين الدين بن مخلوف، وتقى الدين محمد الإخنائى. وتدل هذه الظاهرة دلالة واضحة على استقرار قضاة المالكية فى وظيفتهم، كما يؤكد أيضاً ما سبق أن ذكرنا من قلة تفاعل القضاة المالكية داخل المجتمع المصري كقضاة الشافعية مثلاً. ولذا سلموا من التعرض لغضب أولى الأمر، فاحتفظ القاضى منهم بالوظيفة حتى وفاته.

وبعد فإن هناك أسراً بعينها تولت القضاء المالكي، وتعاقب أفرادها على هذه الوظيفة مثل أسرة الإخنائى، وأسرة التنسي، وأسرة الدميرى.

قاضى قضاة الحنابلة :-

كان المعممون فى وظيفة قاضى قضاة الحنابلة أقل حظاً فى مصر المماليكية عن غيرهم من قضاة المذاهب الأخرى، وربما يرجع ذلك لقلة أتباع المذهب الحنبلي فى مصر، مثلما كان بالنسبة

للمالكية، وإن كان الحنابلة أكثر قلة. وقد ترتب على ذلك أن اضطر سلاطين المماليك إلى استقدام بعض العلماء الحنابلة من خارج مصر وخاصة بلاد الشام، ليباشروا وظيفة قضاء القضاة الحنابلة. فإذا كان المعممون من بلاد الشام قد شاركوا فى شغل وظيفة قاضى القضاة فى المذاهب الأخرى، إلا أن نسبة مشاركتهم فى هذه الوظيفة تفوق النسبة فى المذاهب الأخرى بكثير. وبالتالى لاحظنا أن نفوذ القضاة المالكية داخل المجتمع المصري كان محدوداً، وقل تأثيرهم فى الحياة العامة تبعاً لذلك.

ونعرض بعض الأحداث التاريخية، نستجلى منها عدة حقائق، ففى سنة ٦٧٠هـ/١٢٧٢م ألقى السلطان الظاهر بيبرس القبض على شمس الدين محمد المقدسي قاضى قضاة الحنابلة، وظل هذا القاضى فى السجن لمدة عامين. وإذا بحثنا فى أسباب ما جرى على هذا القاضى يأخذنا العجب، فلم يكن ذلك لكبير ذنب، غير أنها وشاية. فقد عزل هذا القاضى رجلاً من نيابة الحكم فى بلدة المحلة، فقام أخ لهذا الرجل ووشى على القاضى عند السلطان بأمور أغضبته من هذا القاضى، فجرى عليه ما جرى. ونرى ما جرى أيضاً لعالم الحنابلة الأكبر، الشيخ تقى الدين أحمد بن تيمية، فقد ألقى القبض عليه وتعرض للإهانة، وألقى فى السجن إلى أن توفى فى سنة ٧٢٨هـ/١٣٢٧م . وفى هذه المحنة تعرض الحنابلة فى مصر – علماء وطلاب – لإهانات كثيرة[٥٣]. فنرى أن أمثال هؤلاء العلماء هان أمرهم على سلاطين المماليك، وعاملوهم بهذا القدر من الإهانة، بل شمل هذا الوضع الحنابلة جميعاً فى مصر. وإن كنا لا نحط من أقدارهم، ولا نقلل من مكانتهم، ولكننا نقيم دورهم داخل المجتمع، والذى ارتبط بمدى العطاء والانتشار، وهو على ذلك أقل بكثير من زملائهم السابقين.

وننتقل إلى الوضع الوظيفى للقاضى الحنبلي، فنجد أنهم كانوا مستقرين على وظيفتهم، ولم يتعرض القاضى الحنبلي للعزل إلا فى أضيق الحدود، فلم يكن هناك ما يدعو السلاطين لعزلهم، فتأثيرهم محدود بين عامة الشعب، ودورهم محدد وواضح فى إطار الوظيفة التى يتولاها القاضى، وليس هناك ما يدعو للطمع فى ثرواتهم .

وقد لوحظ على الحنابلة التعفف عن تولى القضاء، فمن ذلك أنه حدث عام ٧٦٤هـ/١٣٦٣م أن أرسل الأمير يلبغا الرسل خلف قاضى القضاة تقى الدين عمر الحنبلي فى وقت القيلولة، وكان القاضى نائماً فصمم الرسل على إيقاظه، وعندما استيقظ سأل :" ما الخبر "، فقالوا له :" رسل الأمير يلبغا يطلبوك" ، فانزعج القاضى لذلك ، وقال :" قولوا لهم : قد عزل نفسه من القضاء" . وفى عام ٨٠٣هـ/١٤٠١م طلب الأمير يشبك الدوادار – وكان المتصرف

فى أمور الدولة – كلا من مجد الدين سالم وعلاء الدين محمد بن اللحام، وعرض عليهما قضاء القضاة الحنابلة فامتنعا، وصار كل منهما يقول :" لا أصلح ، وإنما يصلح هذا لدينه وعلمه"[٥٤].

ويؤكد (ملحق ٤) ما قلناه عن وضع المعممين، فقد عقدت ولاية الوظيفة ثلاث وعشرين مرة فقط طوال عصر سلاطين المماليك. أما عدد من وليها من المعممين فكان عشرين قاضياً، أى أنه تكررت ولاية ثلاثة قضاة فقط للوظيفة مرة واحدة لكل منهم : (مسلسل ٩، ١٤، ٢١). وانتهت ولاية الغالبية العظمى منهم للوظيفة بالوفاة، عدا بداية حكم الناصر فرج، وخاصة عامي ٨٠٢هـ، و٨٠٣هـ/١٤٠١م . أى أن القاضى كان يتولى الوظيفة ولا ينفصل عنها إلا بالوفاة، ولم يكن هناك من يزاحمه على مباشرتها، وإذا وجد من يستحق الوظيفة، فإنه لم يكن هناك ما يدفعهم للمنافسة والصراع. فمن جانب أولى السلطة، لم يجدوا مانعاً من استمرار هذا القاضى على منصبه، ولا يوجد ما يشغل بالهم من جانبه. ومن ناحية أخرى، فإن هؤلاء القضاة كانوا أقل احتكاكاً بالسلطة والشعب من غيرهم من القضاة أصحاب المذاهب الأخرى. لذا لم يجد قضاة الحنابلة عنتاً فى مباشرة وظيفتهم، وطالت فترات تولى القاضى لمنصبه، وعلى سبيل المثال انظر (ملحق ٤) عز الدين عمر (مسلسل ٢) وابنه أحمد بن عمر (مسلسل ٥) ونصر الله العسقلانى (مسلسل ٧) وابن ابنه أحمد بن إبراهيم بن نصر الله(مسلسل ١٨) وبدر الدين السعدي (مسلسل١٩).

والقضاء الحنبلي كغيره من الوظائف القضائية السابقة، تولاه أسر بعينها مثل؛ أسرة نصر الله العسقلانى. فقد تولى نصر الله الوظيفة فى سنة ٧٦٩هـ/١٣٦٨م حتى سنة ٧٩٥هـ/١٣٩٣م ، أى ما يقرب من ٢٦ عاماً. ثم خلفه ابنه إبراهيم من سنة ٧٩٥هـ/١٣٩٣م حتى سنة ٨٠٢هـ/١٤٠٠م. ثم خلفه أخوه موفق الدين بن نصر الله، فعزل فى نفس العام. وفى سنة ٨٥٧هـ/١٤٥٣م عاد أحد أفراد هذه الأسرة لتولى الوظيفة، وهو أحمد ابن إبراهيم بن نصر الله، وظل يباشرها حتى سنة ٨٧٦هـ/١٤٧١م .

وبعد، فإن قضاة القضاة من المذاهب الأربعة كانوا أعظم أهل العمائم قدراً فى مصر المماليكية. فكانوا من أهل العلم والصلاح، وتولوا وظيفة فاعلة داخل المجتمع، فضلاً عن مباشرتهم لوظائف أخرى عديدة علمية ودينية. ومن هنا ارتفعت منزلتهم عند الخاصة والعامة.

وقد تعددت الوظائف القضائية التى تلت وظيفة قاضى القضاة، ونعرض هنا لهذه الوظائف، وللدور الذى لعبه أهل العمائم داخل المجتمع من خلالها:–

نواب قاضى القضاة(أو نواب الحكم):

وهم القضاة الذين ينوبون عن قاضى القضاة، لمعاونته فى الأحكام الشرعية. وقد سبق أن ذكرنا أن القضاء فى بداية عصر سلاطين المماليك كان راجعاً إلى قاضى القضاة الشافعي، ثم أمر السلطان بيبرس فى عام ٦٦١هـ/١٢٦٣م بتنصيب نواب من بقية المذاهب الأخرى، وفى عام ٦٦٣هـ/١٢٦٥م جعل لكل مذهب قاضياً للقضاة مستقلاً، وللشافعي ولاية النواب فى باقى الأقاليم. وعلى مر الأيام بدأ بعض قضاة القضاة يولون نواباً عنهم فى بعض مدن الأقاليم عند الحاجة إلى ذلك. أما مدينة الإسكندرية فقد اختصت – كما سبقت الإشارة – بقاضي مالكي لكثرة المالكية بها، ثم شاركه فيها قاضى حنفي(٥٥). وكان قاضى قوص من أكابر نواب قاضي قضاة الشافعية، فكان له ولاية نواب القضاة فى قمولا وأخميم ودمامين وأسيوط والمنيا وغيرها من بلدان الصعيد(٥٦).

وكان نائب القاضي من أهم الموظفين المعممين فى السلك القضائي، فهو الدرجة العليا فى سلم الترقي الوظيفي، وبعدها يصبح الفرد مؤهلاً لوظيفة قاضي القضاة. ولكن ليس بالضرورة أن يصبح كل نواب القاضي قضاة للقضاة . فمثلاً جمال الدين محمد بن السنطي المتوفي فى عام ٧٠٧هـ/١٣٠٧م ناب فى الحكم أربعين سنة ولم يل منصب قاضى القضاة(٥٧) ولكن نسبة عالية من المعممين الذين وصلوا إلى وظيفة قاضى القضاة، وصلوا عن طريق شغل وظيفة النائب، ومن هنا كان حرص قضاة القضاة على تدريب أولادهم على أعمالهم – كما سبق أن أوضحنا – فعندما ولى عماد الدين الكركى قضاء القضاة الشافعية فى عام ٧٩٢هـ/١٣٩٠م، خضع لوساطة كثير من المعممين، فأكثر من ولاية أولادهم فى نيابة القضاء، فاستناب ولد ابن الملقن، وولد ابن العراقي، وولد فلان وفلان، حتى صار الناس يقولون" هذه دولة الأبناء"(٥٨). وعلى الرغم من أن باب وظيفة قضاء القضاة كان مفتوحاً أمام أفراد الأسر القضائية أو الأسر ذات الشهرة العلمية، أو أصحاب العلاقات السياسية، فإن هذا الباب لم يغلق أمام غيرهم من النواب، مما جعل بعضهم يصلون إلى هذا المنصب(٥٩).

وكانت أماكن عمل النواب عديدة، وهى بمثابة حوانيت خاصة فى الطرقات والدروب والمدارس والجوامع وغيرها من أماكن تجمع الناس(٦٠)، وأعطى لنا ابن خلكان صورة لمجلس نائب الحكم عندما كان نائباً لقاضى قضاة الشافعية بالقاهرة، فذكر أن المجلس كان مزدحماً بالناس لكثرة أشغالهم، ودخل عليه صديق له، وجلس عنده ساعة ثم قام، فوجد مداسه قد سرق، وأرسل يخبره

بذلك، ولكنه فشل فى العثور عليه[٦١]. وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على كثرة أعمال النائب، وازدحام الناس عليه، لقضاء حوائجهم واختلاطهم به، فمنهم الصالح ومنهم الطالح .

وكانت ولاية النائب من اختصاص قاضي القضاة، له أن يعينه أو يعزله، وكان النائب يعــزل بمجرد عزل قاضي القضاة ، ولا يعود إلى وظيفته إذا عاد قاضى القضاة إلى عمله، بل يعينه القاضى مجدداً . فيذكر الإدفوى أن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد عزل نفسه من قضاء القضاة الشافعية عام ٦٩٧هـ/١٢٩٨م ، ولما نزل إلى المدينة أغلق بابه، وأرسل النقباء إلى جميع النواب وأصحاب العقود، أن أحداً منهم لا يحكم، ولا يعقد عقداً إلى أن يتولى قاضى جديد. ثم أرضــاه الســلطان وأعاده إلى الوظيفة، فولى نواباً جدداً، وعين زين الدين السنطي نائباً لبلبيس، فذهب السنطي إلى مقر عمله الجديد، وباشر الحكم بها. وعندما علم كمال الدين الأرمنتي – وكان قاضي بلبيس قبل استقالة قاضي القضاة – أرسل إلى الشيخ ابن دقيق العيد مستفسراً عن ذلك، فرد الشيخ قائلاً : " إنني ما عزلت كمال الدين، وإنما انعزل بعزلي، ولم أوله ثانياً "[٦٣].

وهذا الأمر لم يكن قاعدة منتظمة، فإن أمر النواب كان يرجع إلى الســلطان فى كــثير مــن الأحوال، إما يعزلهم بعزل القاضى أو وفاته، وإما يبقى عليهم. فعندما توفي قاضي قضاة الحنفيــة صدر الدين بن منصور فى سنة ٧٨٦هـ/١٣٨٤م أذن السلطان لنوابــه أن يــستمروا علــى حكمهم[٦٤]. وهذا الوضع يختلف عندما يكون القاضى الجديد له مكانة رفيعة فى البلاد، وكلمته مسموعة عند أهل السلطة وبين العامة. كما يختلف أيضاً عندما تكون هناك شبهة فساد. فعنــدما تولى عز الدين بن جماعة القضاء الشافعي فى سنة ٧٣٨هـ/١٣٣٨م رأى رأيه فى نواب القاضى السابق، وصارح السلطان الناصر محمد بأنهم تولوا وظيفتهم بالرشوة، واستأذنه فى عزلهم، ووافقه السلطان على ذلك. وكتب ابن جماعة بعزل قضاة الوجهين القبلي والبحري جميعاً، وعين نوابــاً جدداً اختارهم بنفسه[٦٥].

ومن هنا نلاحظ أن علاقة النواب بقضاقم كانت علاقة قوية، فابن دقيق العيد كان حريــصاً دائماً على توجيه النصح إليهم، ويرسل إليهم الكتب المشتملة على المواعظ والتحذير من الغفلة، ويراقب أعمالهم، وخاصة نواب الأقاليم. وإذا تعرض السلطان بسوء إلى أحد النواب، فإن قاضى القضاة لا يضن بالدفاع عنه إذا تأكد من براءته. وقد حدث ذلك عندما ضرب السلطان جقمق محب الدين الهيثمي أحد نواب الحكم الشافعية، وحبسه عام ٨٤٨هـ/١٤٤٤م، ولما بلغ هــذا الخبر ابن حجر قاضى القضاة الشافعي، عزل نفسه من القضاء احتجاجاً على تصرف السلطان مع نائبه. وعندئذ أرسل السلطان إلى قاضى القضاة وطيب خاطره، وأطلق سراح نائبه من الحبس[٦٦].

وقد أشفق ابن حجر على نوابه من العزل، عندما رسم السلطان لقضاة القضاة بتقليل عدد نوابهم. فجعل ابن حجر لكل جماعة منهم أياماً معلومة فى الأسبوع ؛ ليتساووا فى الأحكام، ويشتركوا فى الأجر. وفى رجب ٨٧٦هـ/١٤٧٢م اضطرب حال قضاة القضاة، عندما طلب السلطان قايتباى منهم عرض نوابهم، ليعزل منهم جماعة، فلجأ القضاة إلى الشيخ سراج الدين العبادى أحد أعلام البلاد، وقالوا له : " نحن إذا تكلمنا بسبب النواب ننسب إلى مساعدهم، لكن أنت لست بصاحب وظيفة، وأنت شيخ الشافعية "(٦٧).

وقد بلغ من توثق العلاقة بين القضاة ونوابهم، قيام بعض النواب أحياناً بكل أعمال قاضي القضاة من ولاية وعزل، ونظر فى مصالح المسلمين وغير ذلك. كما حدث مع قاضي قضاة الشافعية عز الدين بن جماعة ونائبه المناوي، فقد استمر المناوي قائماً بأعمال القاضى طوال فترة الحج والمجاورة، وعندما قرر ابن جماعة ترك الوظيفة، رشح المناوي لولايتها(٦٨). وكذلك عندما حج شمس الدين البساطي عام ٨٣٣هـ/١٤٣٠م، وجاور عام ٨٣٤هـ/١٤٣١م ، ترك النظر فى أمر النواب من تعيين وعزل موكلاً لنائبيه شهاب الدين بن تقى وبدر الدين التنسي(٦٩).

وكان النائب يتولى أعمال قاضى القضاة فى فترة خلو المنصب بوفاة القاضى أو عزله، فقد استمر بدر الدين السعدي نائب قاضى قضاة الحنابلة يلى وظيفة القضاء خمسة أشهر بعد موت قاضى القضاة أحمد بن إبراهيم عام ٨٧٦هـ/١٤٧١م ، إلى أن يصل القاضى الجديد من الشام. ولما لم يأت القاضى الجديد، أقر السلطان السعدي قاضياً لقضاة الحنابلة(٧٠).

وقد أثارت كثرة النواب، وسلوك البعض منهم غير المرضى كثيراً من السلاطين والأمراء، وتكررت الشكوى منهم منذ أواخر القرن الثامن الهجرى/الرابع عشر الميلادى. ووصفهم المقريزى بأنهم قوم يتكسبون من الحكم بين الناس، ويجلسون لذلك فى مجالس من الجوامع أو المدارس، أو حوانيت الشهود، ويقاسمون الشهود فيما يتكسبونه(٧١). وهو بذلك يحصرهم فى صفة التكسب بالقضاء، وينفى عنهم مهابة العلماء. ويضيف ابن خلدون أن انتشار المفاسد بالتزوير والتدليس بين الناس راجع إلى النواب وأنهم من أجل الحصول على المال، قاموا بأعمال لا يليق بهم أن يقوموا بها(٧٢).

ومن النواب من لا يتورع عن أخذ الرشوة على الحكم، مع ما يأتون هم وكتابهم وأعوانهم من المنكرات، بما لم يسمع بمثله، وينفقون ما يجمعونه من ذلك فيما تهوى أنفسهم. وقد أكثر العامة من التشنيع عليهم، بما يغرمه المتداعيان فى أبوابهم، حتى انحط قدر نواب القضاة فى أعين الكافة وأهل

الدولة(٧٣). ووصل الأمر إلى أكثر من ذلك، عندما استطاع قاسم المحلاوي مضحك السلطان برسباى، أن يلى نيابة الحكم فى دمياط فى سنة ٨٤٠هـ/١٤٣٦م نيابة عن قاضى قضاة الشافعية فقام هذا الرجل بتولية النواب من جهته وهو مقيم بالقاهرة. وعندما سافر قاسم إلى الحجاز، نزل عن قضاء دمياط لكمال الدين بن البارزي بمبلغ خمسين ألف درهم. ثم رسم السلطان بنقل ابن البارزي إلى قضاء دمشق، فطلب منه الأمير صفي الدين جوهر أن يترل له عن قضاء دمياط ففعل، فأمضى القضاة هذا الترول، وصار هذا الأمير أحد نواب الحكم(٧٤). وهكذا تعاقب النواب على قضاء دمياط بالرشوة، حتى وصلت الوظيفة إلى الأمير جوهر، والذى كان لا يدرى عن أمور الشرع شيئاً.

وقد حاول بعض سلاطين المماليك مواجهة زيادة أعداد النواب فى مصر والقاهرة، كلما كثرت الشكاوى منهم، أو كلما زاد عددهم عن الحد المطلوب، فكان السلاطين يطلبون من قضاة القضاة عزل النواب الذين لا حاجة لهم، أو عرضهم على السلطان، فيعزل منهم من يشاء . ففى عام ٧٣١هـ/١٣٣١م بلغ عدد النواب نحو خمسين نائباً، فرسم السلطان الناصر محمد بتقليل هذا العدد. وفى عام ٧٨٢هـ/١٣٨٠م كتب مرسوم بأن يستقر لكل قاضى أربعة نواب فقط، وتكرر ذلك فى عام ٧٩٤هـ/١٣٩٢م. ثم بدأ عدد النواب فى التزايد حتى جاوز عددهم مائتى نائب عام ٨١٨هـ/١٤١٥م، فأنكر السلطان شيخ هذه الزيادة على قضاة القضاة. وفى العام التالى عزل السلطان جميع النواب وكان عددهم مائة وستة وثمانين نائبا بالقاهرة ومصر، سوى من بالوجه البحري والقبلي. ثم حدد للشافعي عشر نواب، وللحنفي خمسة، وللمالكي أربعة، وانفضوا على ذلك. ومرة أخرى أخذ العدد يتزايد حتى بلغ نحو مائتى نائباً عام ٨٢٠هـ/١٤١٧م . وتكرر عزل السلاطين للنواب كلما زاد عددهم فى أعوام ٨٢١هـ، ٨٢٦هـ، ٨٢٩هـ، ٨٣٠هـ، ٨٣٣هـ، ٨٣٥هـ، ٨٤٠هـ، ٨٤٢هـ، ٨٤٣هـ. ثم رسم السلطان قايتباى بأن يكون فى كل مذهب عشرة نواب. وظل الوضع كذلك كلما عزل عدد من النواب عادوا مرة أخرى بالتدريج كما كانوا، وزادوا أكثر(٧٥). وأخيراً يبدو أن الدولة اعترفت بوجوب كثرة عدد النواب، ففى عام ٩١٩هـ/١٥١٣م رسم السلطان الغوري لقضاة القضاة الأربعة بمائة نائب؛ فيكون للشافعي أربعون نائباً، وللحنفي ثلاثون، وللمالكي عشرون، وللحنبلي عشر نواب(٧٦).

كتاب القضاة ، أو موقعو الحكم :-

وهم مساعدو القضاة، فكان موقع الحكم يحضر مجلس القاضي، فينسخ أحكام الحاكم، لإعلانها على عامة الشعب وحفظها وتنفيذها. وكان لابد من توافر عدة شروط فى الموقع؛ أن يكون عارفاً بمدلولات الألفاظ العامية واللغوية، أى عالماً باللغة، وعارفاً بأحاديث العوام وما ينطقون به، ودلالة كل لفظة، حتى يضعها فى موضعها الصحيح، كما أراد ناطقها(٧٧).

وكان موقعو الحكم مؤهلين بعد خدمتهم فى هذه الوظيفة إلى الترقي لوظيفة نائب القاضي، ثم يفتح أمامهم باب وظيفة قاضى القضاة، وخاصة إذا توافرت لدى المرشح الأسباب التى ترفعه إلى هذا المنصب. فنجد نسبة كبيرة ممن ولى نيابة الحكم أتى عن طريق ولايته لوظيفة التوقيع. وقد شارك موقعو الحكم فى العديد من مجالات العمل الأخرى، وخاصة التعليمية والصوفية(٧٨).

الشهود:

هم فريق آخر من الموظفين المعممين التابعين للقضاة، ويقوم الشاهد بالشهادة بين الناس، فيما لهم وما عليهم، تحملاً عند الإشهاد، وأداء عند التنازع، وكتباً فى السجلات، تحفظ به حقوق الناس وأملاكهم وديونهم وسائر معاملاتهم. فكان الشهود يقومون بتقييم صحة القضايا المرفوعة للقضاة، بالإضافة إلى مساعدة القاضى فى اتخاذ القرار النهائى فى أحكامه. وكانت شروط ولاية هذه الوظيفة؛ العدالة، والبراءة من الجرح، لذلك سمى بالشاهد العدل، ومن شروطه أيضاً تعلم الفقه، الذى يحتاجه فى كتابة السجلات والعقود، ثم المران على ذلك بالإقامة الطويلة فى المحاكم، حتى يكتسب الفرد من الشهود المعلومات الخاصة بالخصوم(٧٩).

وكانت وظيفة الشاهد بمثابة المستوى الأول للوظائف القضائية، فبها يبدأ الفرد تدرجه فى السلك الوظيفي القضائي، ثم يلحق بعدها بوظيفة الموقع، ثم نائب القاضى.

وقد شارك الشهود فى أعمال أخرى غير الوظائف القضائية، فمنهم الشاهد الذى يشهد بمتعلقات الديوان المستخدم به نفياً أو إثباتاً، فمثلا شاهد القيمة يقطع بقوله فى حق كل مستحق، ومال كل يتيم. وكذلك عمل الشهود فى ديوان الأحباس، وكان يخرج مع قاضى ركب الحج موظف يسمى شاهد السبيل(٨٠). فكان الشهود يستعان بهم فى أعمال الدواوين، بالإضافة إلى

الأعمال القضائية. وعندما جلس الظاهر بيبرس بدار العدل عام ٦٦٢هـ/١٢٦٤م تحدث مع قاضي القضاة تاج الدين بن بنت الأعز في أمر الأجناد. وأنه إذا مات أحدهم في مواطن الجهاد لا يصل إليه شاهد حتى يشهد عليه بوصيته، فيشهد بعض أصحابه، فإذا حضروا إلى القاهرة لا تقبل شهادتهم – وكان الجندي لا تقبل شهادته في ذلك الوقت – فشرع قاضي القضاة في اختيار رجال جياد من الأجناد وعينهم لقبول الشهادة بالجيش[٨١].

وقد جلس الشهود لمزاولة عملهم بحوانيت خاصة بهم، فجلسوا بالقاهرة بسوق الوراقين، والأماكن القريبة من مجالس الحكم. وعاش الشهود في وضع اقتصادي أقل من رفاقهم في السلك الوظيفي القضائي، فعندما أراد متولي القاهرة عام ٧٠٠هـ/١٣٠١م أن يستخرج من الشهود العدول الجالسين بسوق الوراقين من كل شاهد عشرين ديناراً، نهض قاضي القضاة زين الدين المالكي لهذا الأمر، وتحدث مع الأمراء، فذكر لهم ضرورة الشهود وفاقتهم واحتياجهم، وأن جلوسهم في سوق الوراقين لتحصيل أقواتهم، ولو قدروا على القوت ما جلسوا، ودفع عنهم ذلك[٨٢]. وقد دفع سوء الوضع الاقتصادي هذه الفئة من المعممين إلى العمل في المجالات التعليمية والدينية، أو الالتحاق بإحدى الخانقاوات كصوفية بها[٨٣].

ولكن يبدو أن بعض الشهود تعدوا اختصاصاتهم المتعارف عليها، أو شذوا في سلوكهم، لذلك تعرضوا لانتقادات بعض السلاطين والقضاة. ففي عام ٧٥٩هـ/١٣٥٨م صدر مرسوم قاضي القضاة عز الدين بن جماعة الشافعي، بألا يشهد في المكاتبات ذات المبالغ الكبيرة من المال، وفي صدقات النساء التي مبلغها كبير إلا أربعة شهود، ولا يشهد على مريض بوصية إلا بإذن أحد قضاة القضاة الأربعة أو أحد نوابه. كذلك حدث في عام ٧٧٤هـ/١٣٧٢م أن أمر الأمير الكبير ألجاي اليوسفي بألا يجلس في كل حانوت من حوانيت الشهود سوى أربعة فقط، ثم أصدر أمراً لقضاة القضاة ألا يسمح القاضي إلا بجلوس الشهود من مذهبه، فانحصر الشهود من ذلك[٨٤]. وفي عامي ٨٠١هـ/١٣٩٩م و٨٢١هـ/١٤١٨م رسم قضاة القضاة بعرض الشهود، فكتب نقباء القضاة أسماءهم، وشرع القضاة في عرضهم، ليعرفوا الجاهل فيستبعد من العمل، ويبقوا حسن السيرة[٨٥].

وكذلك يبدو أن بعض الشهود أساءوا استخدام وظيفتهم، فحاولوا التكسب منها بطـرق غير شرعية، مثل التحامل على أحد الخصوم، مقابل مبلغ من المال من خصمه الآخر، ولذلك انتقدهم البعض قائلاً :-

قوم إذا غضبوا كانت رماحهم	بث الشهادة بين الناس بالزور
هم السلاطين ، إلا أن حكمهم	على السجلات والأملاك والدور

وقال آخر:

إياك أحقاد الشهود ، فإنما	أحكامهم تجرى على الحكام
قوم إذا خافوا عداوة قادر	سفكوا الدما بأسنة الأقلام

وقال آخر :

أحذر حوانيت الشهو	د الأخسرين الأرذلينا
قوم لئام يسرقو	ن ويحلفون ويكذبونا

ولاشك أن هذا النقد فيه غلو وإفراط وتجاوز، فقد كان منهم أناس حسنت سيرتهم[٨٦].

أمناء الحكم :

وهم من الموظفين المعممين التابعين للقضاة، ويقومون بالنظر فى أموال المحجور عليهم، والنظر فى الوصايا، ولاسيما أموال الأيتام والغائبين. وقد خصصت أماكن لحفظ هذه الأمـوال عرفـت باسم: مودع الحكم أو مودع الأيتام وعرف أيضاً بمودع الأموال، وكان يوكل لإشراف قاضـى القضاة . وعين أميناً للحكم بالقاهرة، وأميناً بمصر، وآخر بالحسينية[٨٧].

وكانت وظيفة أمين الحكم من الوظائف الحساسة التى وليها المعممون، ويرجع ذلك لإشراف أمين الحكم على الكثير من الأموال . والحقيقة إن القرار النهائي للتصرف فى تلك الأموال كـان راجعاً إلى قاضى قضاة الشافعية، أما التركات الخاصة فكان الإشراف عليهـا حـسب شـروط صاحبها فى وثيقة وقفه، فكثيراً ما كانت تميل نفوس بعض السلاطين والأمراء المماليك إلى أخـذ هذه الأموال. ونذكر على سبيل المثال أن النشو ناظر الخاص للسلطان الناصر محمد بن قـلاوون شره فى نهب هذه الأموال بالضغط على أمناء الحكم أو القضاة. فمن ذلك أنه أرسل إلى تقي الدين الإخنائى المالكي أن يحمل ما عنده من تركة الأمير أرغون، وكان القاضى وصياً على هذه التركة،

فأبى القاضى وقال ما يحل للسلطان أخذ مال الأيتام، فهدده النشو بأن قال له أن أخاه متهم بسرقة خزانة الخاص، وأبلغ السلطان بذلك، فأرسل السلطان إلى القاضى رسالة خشنة، فحمل القاضى الأموال وسلمها إلى النشو(٨٨).

وكثيراً ما كان يتعرض أمين الحكم للضغط من السلاطين أو الأمراء لسلب هذه الأموال. وقد اتخذ السلطان برقوق هذا الأسلوب لجمع الأموال، ففى عام ٧٩١هـ/١٣٨٩م نزل الوزير موفق الدين أبي الفرج والأمير ناصر الدين بن الحسام إلى خان مسرور بالقاهرة حيث مودع الأيتام، وأخذ منه ثلاثمائة ألف درهم، وألزما أمين الحكم بالقاهرة، أن يحمل تتمة خمسمائة ألف، ثم ألزما أمين الحكم بمصر أن يحمل مائة ألف درهم، وكذلك أمين الحكم بالحسينية مائة ألف درهم على سبيل القرض، حسب إذن قاضى القضاة بدر الدين بن أبي البقاء(٨٩)، وقد تعرض أمناء الحكم للإهانة من الأمير منطاش، أثناء فتنته على الظاهر برقوق، وحاول أخذ مال الأيتام، فختم على مودعي الحكم بالقاهرة والحسينية، وأخذ ما فيهما من أموال(٩٠). فكان يتعرض أمناء الحكم للإهانة والضرب عندما تنشب الفتن والحروب فى البلاد، حيث تزداد حاجة المماليك للأموال .

وكلاء القاضى :

وهم من المعممين أتباع القضاة، وقد نصبوا أنفسهم وكلاء عن المتقاضين أمام القضاة، فكانوا يجلسون أمام أبواب المحاكم بالمدرسة الصالحية، أو مجالس الحكم الأخرى، وهم يشبهون المحامين فى عصرنا الحالي. وقد مدحهم قوم، فقالوا : إنهم أناس نصبوا أنفسهم لخلاص حقوق الخلق، وذمهم آخرون فقالوا: هم أناس فضل عليهم الفضول فباعوه لغيرهم(٩١).

ويبدو أن الجوانب السلبية لوجود الوكلاء أمام مجالس الحكم، كانت أكثر من الإيجابيات. فقد يمسك أحدهم عن إقامة الحجة لموكله، إذا لم يأخذ منه ما يريد، فقيل عنهم :" أما الوكلاء فلا خير فيهم، ولا مصلحة للناس بهم فى هذا الزمان، فإن أكثرهم رقيق الدين، يأخذ من الخصمين شيئاً، ثم يتمسكون فيه بسبب الشرع، فيوقفون القضية فيضيع الحق. فكان ترك الوكلاء أفضل، إلا أن تكون امرأة أو صبي، فحينئذ ينصب الحاكم وكيلاً "(٩٢).

وقد حاول بعض السلاطين القضاء على ظاهرة تواجد الوكلاء أمام مجالس القضاة، ففى عام ٧٦٥هـ/١٣٦٤م صدر مرسوم السلطان الأشرف شعبان بمنع الوكلاء الذين يجلسون بباب الصالحية ومجالس القضاة قاطبة، والسبب كثرة الوكلاء فى تلك الأيام، وزيادة شرورهم(٩٣). وكذلك أمر السلطان المنصور على بإبطال الوكلاء عن دور القضاة عام ٧٨٠هـ/١٣٧٨م. وقد

أمر السلطان الأشرف برسباى أيضاً فى عام ٨٤٠هـ/١٤٣٧م القضاة بإبطال الوكلاء من أبوابهم، فأجابوا بالامتثال(٩٤)، وكان القضاة يقومون فعلاً بمنعهم، إلا أنهم كانوا يعودون بالتدريج إلى ممارسة نشاطهم .

وضم مجلس القضاة آخرين من المعممين، هم حاجب القاضى، وهو الموظف الذى يقف على باب المجلس حتى لا تختلط العامة بمجلس القاضى، وعليه رفع الأمور إلى القاضى. أما نقيب القاضى، فكان عليه تنبيه القاضى على الشهود، وتنبيه الشهود على القاضى، وعليه أيضاً إحضار من يؤمر بإحضاره إلى القاضى(٩٥). وبمجلس القاضى موظف آخر يسمى الجلواز – جمعها جلاوزة أو جلاويز – ويشرف على النظام فى المجلس. وهناك موظف هام وهو الترجمان، ولعل سبب الحاجة إليه فى مجلس القضاء هو وجود المماليك الذين يتحدثون لغات مختلفة(٩٦).

وكان هناك سجن عرف " بسجن القضاة " ، اتخذ لتنفيذ حكم السجن فيمن يحكم عليهم القضاة بذلك(٩٧).

قاضى العسكر :-

وهو أحد المعممين الذين اختصوا بشئون العسكر، فكان يفصل فى القضايا القائمة بين العسكر والمدنيين، وليس له ولاية على غيره، وكان معه كاتب لمعاونته فى أعماله، وخاصة البحث عمن يتصف بالعدالة من الجند، ليقيمه شاهداً عدلاً بين الجنود، فإن الشهود المعدين لتحمل الشهادة يعز وجودهم فى العسكر(٩٨). ووظيفة قاضى العسكر قديمة، وكان لصاحبها مكانة سامية، فمن أشهر من ولى هذه الوظيفة فى العصر الأيوبي بهاء الدين ابن شداد، الذي عمل قاضياً لعسكر صلاح الدين الأيوبي ومستشاراً له، ثم عمل من بعده لابنه الظاهر ثم ابنه العزيز، ونال ابن شداد من المنزلة والحرمة والمكانة ونفاذ الكلمة ما لم ينله متعمم غيره(٩٩). أما فى العصر المماليكي فقد تراجعت مكانة قاضي العسكر قليلاً عما كانت عليه فى السابق .

وكان قضاة العسكر من المذاهب الشافعي والحنفي والمالكي، وأحياناً كان يوجد قاضي عسكر من الحنابلة. وكان قضاة العسكر يحضرون مع قضاة القضاة من المذاهب الأربعة للخدمة بدار العدل، ولكنهم يجلسون دون هؤلاء القضاة،لأن وظيفة قاضي العسكر كانت أقل رتبة من قضاة القضاة، وجرت العادة بأن يصحبوا السلطان فى أسفاره(١٠٠). وقد اشتهرت أسرة البلقيني بولايتها لوظيفة قضاء العسكر، حيث ظل شيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقيني قاضياً للعسكر فترة طويلة، إلى أن نزل عنها لابنه بدر الدين محمد فى شعبان سنة ٧٧٩هـ/١٣٧٨م، وعندما توفى بدر

الدين تولى قضاء العسكر أخوه عبد الرحمن الذى أصبح قاضياً لقضاة الشافعية(١٠١). ثم وليها من نفس الأسرة محمد بن عبد الرحمن، ثم ابنه أبو السعادات محمد بن محمد بن عبد الرحمن المتوفى ٨٩٠هـ/١٤٨٥م(١٠٢).

أما المفتون، فهم من العلماء المعممين الذين عملوا فى شتى الوظائف الدينية كالقضاء والتدريس وشيوخ الخانقاوات.. وغيرها. وكان عليهم إرشاد المتعلمين، وإفتاء المستفتين، ونصح الطالبين، وإظهار العلم للسائلين. أما من ولى الإفتاء من المعممين كوظيفة، فهم مفتو دار العدل، فكان السلطان يولى مفتياً من كل مذهب، ويحضرون الخدمة بدار العدل، عندما يجلس السلطان للنظر فى المظالم، وكان مجلسهم يلى محتسب القاهرة(١٠٣).

وكيل بيت المال :-

وهذا الموظف كان يشرف على الوصايا التى تسند إليه، ويشرف على أموال الودائع، وعلى أملاك بيت المال، والنظر فى مصلحته من بيع وشراء وغير ذلك. وقد شارك وكيل بيت المال فى العديد من الوظائف الأخرى، وأهمها نيابة القضاء، والإعادة(١٠٤) والتدريس ونظر الأحباس والكسوة والخطابة، وغيرها من الوظائف، إلا أن أكثر مشاركة لوكيل بيت المال كانت فى وظيفتي التدريس ونيابة القضاء. وأشهر من ولى وكالة بيت المال هو مجد الدين حرمي المتوفي ٧٣٤هـ/١٣٣٣م والذى ناب للقاضي الشافعي بدر الدين بن جماعة، ثم خلفه جلال الدين القزويني، وقلما كان يموت أحد من أكابر الأمراء إلا وكان قد أسند وصيته إليه، وكان مجد الدين هذا وكيلا للسلطان الظاهر بيبرس والأمير بكتمر الجواكندار والأمير أيبك الخازندار، ولجماعة كثيرة من الأعيان(١٠٥). وكان أبو الخير النحاس من أشهر المعممين الذين ولوا وظيفة وكالة بيت المال، فقد تقرب إلى السلطان جقمق بالهدايا والأموال، فأعطاه السلطان فى عام ٨٥٢هـ/١٤٤٨م وظيفة نظر الكسوة، مضافة إلى وكالة بيت المال، ثم وظيفة نظر الجوالي وسعيد السعداء وجامع عمرو، وعظمت مكانته حتى ركب فى موكبه القضاة وناظر الجيش والوزير والدوادار الثاني(١٠٦).

ناظر الأوقاف :-

ولى المعممون وظيفة نظر الأوقاف، بالإضافة إلى مباشرتهم للعديد من الوظائف الأخرى المرتبطة بها. وقد ازدهرت الأوقاف فى مصر المماليكية ازدهاراً كبيراً، واتسعت فصارت موزعة إلى ثلاث

جهات؛ الأولي تعرف بالأحباس، والثانية الأوقاف الحكمية، والثالثة الأوقاف الأهلية. أما الأحباس، فهى أرض موقوفة على المساجد والزوايا للقيام بمصالحها، وقد بلغت مساحة هذه الأراضى فى مصر عام ٧٤٠ هـ/١٣٣٩م عندما حررها النشو مائة وثلاثين ألف فدان. وأشرف السلطان أو نائبه أو الدوادار على الرزق الأحباسية، ومعه ناظر الأحباس وعدة كتاب وهم من المعممين(١٠٧).

وأما الجهة الثانية، تعرف بالأوقاف الحكمية، وفيها ما حبس من الرباع(١٠٨)على الحرمين، وعلى الصدقات والأسرى، ولطلبة العلم والفقراء بمصر والقاهرة. فكان قاضى القضاة الشافعية يولى أحد نوابه النظر فيها، فيقال له " ناظر الأوقاف" ، وكان يتولى نظر أوقاف مصر والقاهرة، وتارة تستقل مصر بناظر، والقاهرة بناظر آخر(١٠٩).وظل تعيين ناظر الأوقاف بمصر والقاهرة من اختصاص قاضى قضاة الشافعية حتى عام ٧٨٥ هـ/١٣٨٣م، حيث فوض نظر الأوقاف الحكمية لجمال الدين محمود العجمي المحتسب، فشق ذلك على بدر الدين السبكى قاضى قضاة الشافعية، وتحدث مع كاتب السر أوحد الدين لمراجعة السلطان برقوق فى هذا الأمر، فقال السلطان " أنا ما وليت جمال الدين وعزلت القاضى الشافعي، وإنما أمرت جمال الدين أن يتحدث مع بدر الدين فى عمارة ما تهدم " ، ثم شافه السلطان قاضى القضاة بذلك، وقال له :" أنت الناظر وهذا ينوب عنك فى ذلك "(١١٠). ومنذ ذلك التاريخ أصبح السلطان يقوم بتعيين نظار الأوقاف بنفسه. وقد عمل بديوان الأوقاف فريق من المعممين منهم الكتاب والجباة، وكان ناظر الأوقاف يعين المشارفين فى الأقاليم التابعة له. وأما الإسكندرية، حيث ينتشر المالكية، فكان التحدث فى أوقافها للقاضي المالكي، ثم شاركه الحنفي(١١١).

وبالرغم من أن عمل قاضي القضاة الشافعية بالنسبة للأوقاف الحكمية يقتصر على الإشراف على ناظر الأوقاف، إلا أن أموال هذه الأوقاف كانت تحفظ فى مودع الحكم أو مودع الأموال، تحت يد أمناء الحكم، وقد تعرضت هذه الأموال للاختلاسات من المباشرين لها، ففى عام ٧١٣هـ/١٣١٣م طلب ابن الوزيري شاد الأوقاف سائر مباشري الأوقاف، وألزمهم بعمل الحساب مدة عشرين عاماً مضت، وطلب أمناء الحكم وتشدد عليهم، فقلق قضاة القضاة من ذلك، وسألوه الإغضاء عن هذا التصرف، فتمادى ابن الوزيري فى ذلك وضرب عدة مباشرين. فأسرع قاضى القضاة الشافعية بدر الدين بن جماعة فى إبطال ذلك، فذهب إلى كريم الدين الكبير والفخر ناظر الجيش وعلاء الدين كاتب السر حتى أقنعوا السلطان الناصر محمد بن قلاوون أن ابن الوزيري شرس الأخلاق، ويقصد إهانة القضاة وأهل العلم، فمنعه السلطان من محاسبتهم(١١٢).

وقد تعرضت الأوقاف الحكمية لخطر الاستبدال، وخاصة عندما ولى قضاء القضاة الحنفية كمال الدين بن العديم عام ٨٠٥هـ/١٤٠٣م فى عصر الناصر فرج، وكان مدبر الدولة الأمير جمال الدين الاستادار. فوافق القاضى على أطماع الأمير، وأتلفت أوقافا كثيرة، بحجج واهية فإذا أراد جمال الدين وقف من الأوقاف، أقام شاهدين يشهدان عند قاضى القضاة الحنفى بأن المكان يضر بالجار والمار والأفضل استبداله، فيحكم له القاضى بالاستبدال، واستدرج غيره من القضاة فى بيع كثير من الأوقاف بحجة خرابها(١١٣).

وأما الجهة الثالثة، فهى الأوقاف الأهلية، أى التى أوقفها أناس على الجوامع والمدارس والخوانق والترب، وكان ناظرها حسب شرط الواقف، وفى الغالب كان الواقف نفسه هو الناظر طول حياته، ثم أولاده من بعده أو من يوليه السلطان، وغالباً ما يكون أحد المعممين من أهل العلم(١١٤)، وقد حاول الأمير برقوق حل أراضى الأوقاف الأهلية، فعارضه شيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقينى، وعندما ولى السلطنة فى عام ٧٨٤هـ/١٣٨٢م أخذ أمراؤه يستأجرون هذه الأراضى من جهات الأوقاف، ويؤجرونها للفلاحين بأزيد مما استأجروها، ولما مات برقوق عام ٨٠١هـ/١٣٩٩م ، استولى أهل الدولة على جميع الأراضى الموقوفة، وصاروا يستأجرونها بأبخس الأثمان، ولذلك كان أسوأ الناس حالاً فى هذه المحن الفقهاء المرتبون على الأوقاف، أى طلبة العلم المستفيدون من ريع هذه الأوقاف(١١٥).

وقد تعرضت وظيفة ناظر الأوقاف للإلغاء قبيل نهاية عصر سلاطين المماليك، فقد قرر الأمير كرتباى الأحمر صاحب الحل العقد فى دولة الناصر محمد بن قايتباى إبطالها فى عام ٩٠١هـ/١٤٩٦م . ثم أعيدت بسعي الراغبين فى ولايتها، فعين السلطان الغورى فيها محمد بن يوسف فى جمادى الأولى عام ٩٠٧هـ/١٥٠٢م ، فحصل للناس منه غاية الضرر . ولم يحسن هذا الناظر السيرة فى ولايته للوظيفة، ففى جمادى الأولى ٩٠٨هـ/١٥٠٢م عزل وتعرض للإهانة، عندما أمر برهان الدين بن أبى الشريف قاضى قضاة الشافعية بالقبض عليه وضربه ضرباً شديداً، وشهره فى القاهرة على حمار، وهو عريان مكشوف الرأس، لأمر أوجب ذلك. أما الناظر الجديد على بن أبى الجود فقد أظهر الظلم الفاحش فى الديار المصرية وأخذ فى تحصيل الأموال من شتى مصادره، حتى تغير عليه السلطان الغورى فى آخر رمضان ٩٠٨هـ/١٥٠٣م وأمر بضربه وأخذ الأموال منه، ثم شنقه فى التاسع من محرم ٩٠٩هـ/١٥٠٣م ، وولى مكانه علاء الدين على بن الإمام ناظر الخاص، وهو أخر من ولى هذه الوظيفة من المعممين فى عصر سلاطين المماليك(١١٦).

المحتسب :-

وهو أحد أهم الموظفين المعممين، ومن شروط تولية للوظيفة؛ أن يكون فقهياً، وعارفاً بأحكام الشريعة ومواظباً على السنن، وقد اختص بالمرور فى الطرقات والأسواق يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وفقاً لأحكام الشرع الشريف. فتشعبت أعماله، فمنها ؛ أن يحمل الناس على المصالح العامة فى البلاد، مثل المنع من المضايقة فى الطرقات، ومنع الحمالين وأهل السفن من الإكثار فى الحمل، وهدم المباني الآيلة للسقوط، ومنع مخالفات المعلمين فى المكاتب، كالمبالغة فى ضرب الصبيان، ومراقبة الأسواق وما يجرى بها من مكاييل وموازين، والأطعمة والنقود من الذهب والفضة ونظافة المياه. بل ينبغى عليه أن يتردد على مجالس القضاة والحكام، ويمنعهم من الجلوس فى الجوامع والمساجد للحكم بين الناس، فربما دخل الرجل الجنب والمرأة الحائض والصبي والحافي ومن لا يتحرز من النجاسة، كما ترفع فيها الأصوات. وكأن أحكام المحتسب هى الأحكام الصغيرة التى يتره عنها القاضى لعمومها، وسهولة القيام بها[١١٧]. وكان ينظر فى صالح عامة الشعب، فإن رأى خيراً فعله، أو منكراً أزاله. ففى عام ٧٩٠هـ/١٣٨٨م فرق نجم الدين الطنبدي محتسب القاهرة، عدة من فقراء الفقهاء على الباعة بسائر الأسواق، ليعلموهم بعضاً من القرآن، وقرر لكل معلم على كل حانوت فلسين فى كل يوم[١١٨]. وكان المحتسب يحمل سوطا ودرة ليعزر من يستحق التعزيز[١١٩]. وكان بدر الدين محمود العينى أيام مباشرته للحسبة يعزر بالمال، ومن خالف ما يرسم به أخذ بضاعته وأرسله إلى السجن[١٢٠].

وكان فى مصر على عصر سلاطين المماليك ثلاثة محتسبين : الأول فى القاهرة، وله القدر العظيم والمكانة الرفيعة، وله التصرف بالحكم والتولية بالوجه البحري ما عدا الإسكندرية. والثانى بمصر وهو أقل من الأول فى المكانة، وله التصرف بالحكم والتولية بالوجه القبلي. وكان لمحتسب القاهرة دون محتسب مصر الجلوس بدار العدل فى أيام المواكب، وجلوسه يكون دون وكيل بيت المال، وربما جلس أعلى منه، إذا كان أرفع مكانة منه بعلم أو جاه. وأما المحتسب الثالث فقد اختصت به مدينة الإسكندرية وحدها عندما أصبحت ولاية مستقلة فى سنة ٧٦٧هـ/١٣٦٥م[١٢١].

وانقسمت أعمال المحتسب تبعا لاتساع أو ازدياد الأنشطة فى المجتمع المصرى آنذاك، فقد وردت فى المصادر التاريخية إشارات إلى أنواع مختلفة من أفرع الحسبة، فمنها ؛ ما هو مرتبط بمكان مثل حي أو شارع ، أو سوق ، كحسبة الحسينية، وحسبة القلعة. ومنها ما هو مرتبط بحرفة معينة مثل حسبة الخبز، وحسبة الدخان، وحسبة الطباخين، وأهل الصنايع كالحلواني وغيره. ويبدو أن المحتسب العام كان مشرفاً على هؤلاء المحتسبين[١٢٢].

وكانت وظيفة الحسبة قوية الصلة . بالسلطة القضائية ، ويمكن القول إنها قضاء سريع ، فكانت تسند الحسبة والقضاء إلى شخص واحد أحياناً ، فإذا كان عمل القاضي يتصف بشيء من البطء ، فإن عمل المحتسب قام على أساس سرعة البت فى المخالفات وتوقيع العقوبات(١٢٣).

وفى عام ٧٨٥هـ/١٣٨٣م بدأ المحتسب يشارك قاضى قضاة الشافعية فى التحدث فى الأوقاف الحكمية كما ذكرنا من قبل . ثم فى عام ٨١٦هـ/١٤١٤م أضيفت الحسبة إلى أعمال قاضي القضاة الحنفى صدر الدين بن الآدمي، وهو أول من جمع بين القضاء والحسبة، ثم اجتمعت وظائف القضاء والحسبة ونظر الأحباس فى آن واحد لبدر الدين محمود العينى، ولم تجتمع هذه الوظائف لأحد قبله(١٢٤).

وكان يلى وظيفة الحسبة أحد العلماء المعروفين بالعدالة، وقد حرص بعض السلاطين على توافر شروط الوظيفة فيمن يرشح لها. فعندما سعي شهاب الدين أحمد بن الحاج على الطباخ عند الأمير بشتك والأمير قوصون والأمير آقبغا فى عام ٧٣٧هـ/١٣٣٧م ، وقدم لهم الهدايا ليتحدثوا مع السلطان الناصر محمد فى ولايته للحسبة، لم يقبل السلطان، وقال هذا المنصب كبير، ما يمكن أن يكون فيه إلا من يعرف الشرع والأحكام(١٢٥). ولكن فى عصر السلطان المؤيد شيخ حدث انقلاب فى هذه الوظيفة، عندما ولاها لأحد المماليك، وهو الأمير منكلى بغا عام ٨١٦هـ/١٤١٣م ومنحه السلطان لقب " فقيه " ، ليكون مناسباً للوظيفة. ومنذ ذلك التاريخ والمماليك يزاحمون المعممين على ولاية الحسبة. ثم أخذ هذا التنافس شكل صراع واضح فى عصر السلطان برسباى ففى سنة ٨٤١هـ/١٤٣٨م قرر برسباى أنه سيولى وظيفة الحسبة لأمير يدعى دولات خجا، معروف بسوء الخلق(١٢٦).

وكان المحتسب من أهم موظفى الدولة فى عصر سلاطين المماليك، حيث كان واسطة بين الحكام والمحكومين، بحكم ما له من علاقة مباشرة بالسلطان وبالشعب. وشهدت هذه الوظيفة ولاية الكثير من المعممين لها، والذين نالوا احترام وتقدير الشعب، فمثلا عندما طلب الناصر محمد بن قلاوون ضياء الدين بن خطيب بيت الأبار الشافعي فى عام ٧٣٦هـ/١٣٣٦م ، وفوض إليه أعمال الحسبة بمصر، فوليها بعد امتناع شديد، ثم بدأ عمله بسلسلة من الإجراءات الصارمة، فنزل بصحبة شاد الدواوين، وختم على شون الأمراء كلها لحين قدوم الغلال الجديدة(١٢٧). وقامت العامة بثورة فى عام ٧٧٩هـ/١٣٧٧م تطالب السلطان المنصور على بعزل الدميرى من الحسبة، وولايتها لجمال الدين محمود العجمي، فاستجاب السلطان لمطالبهم، ففرحت العامة بالمحتسب الجديد فرحاً زائداً، وكادوا يحملون بغلته وهو عليها بالخلعة، وبالغوا فى إشعال الشموع والقناديل

بالقاهرة، وأتلفوا شيئاً كثيراً من ماء الورد والزعفران الذى صبوه عليه، ووقفت له المغانى تزفه[١٢٨].

وبقيت حرمة المعممين فى وظيفة الحسبة محفوظة طالما كان متوليها من ذوى الجاه. مثل زين الدين بركات بن موسى الذى استخدم سلطاته الوظيفية فى غير محلها، فتسلط على البلاد والعباد وأمر ونهى، فقد مر فى القاهرة فى محرم ٩٢٢هـ/١٥١٦م ، وقبض على جماعة من السوقة وضربهم وشهرهم، ونادى بتسعير اللحم والدقيق والخبز والأجبان وسائر البضائع . وقد ارتفعت مكانته، حتى أصبح صاحب الحل والعقد فى أواخر دولة سلاطين المماليك[١٢٩].

على أن عصر الناصر فرج كان منعطفاً خطيراً للمعممين فى ولايتهم لوظيفة الحسبة فيقول ابن حجر إنه فى عام ٨٠٩ هـ/١٤٠٦م والتى قبلها، والتى بعدها، تلاعب الجهلة بمنصب الحسبة، حتى إنه فى الشهر الواحد يلى الوظيفة ثلاثة أو أربعة محتسبين. وسبب ذلك أنهم فرضوا على المنصب مالاً مقرراً، فمن أراد الولاية يزن المبلغ، ثم يقوم آخر فيزن، ويصرف الذى تولى قبله، واستمر هذا الأمر فى أكثر دولة الناصر فرج[١٣٠]. ثم فى عهد السلطان شيخ أسندت الحسبة لأحد أمراء المماليك، ويعد ذلك إيذاناً بتراجع المعممين عن هذه الوظيفة، التى تحتاج من صاحبها القوة والنفوذ. ثم فى ذى الحجة عام ٨٢٨هـ/١٤٢٥م قل الخبز من الأسواق مع رخص القمح، فهاجمت العامة المحتسب بدر الدين محمود العينى، وأرادوا رجمه بالحجارة، ففر منهم إلى السلطان برسباى[١٣١]. وعندما كانت تضطرب أوضاع البلاد إلى هذا الحد، كان السلطان يولى أحد الأمراء، كما حدث فيما ذكرناه من قبل، من أن السلطان برسباى صرح قائلاً أنه سيولى الحسبة لرجل من المماليك ليس بمسلم ولا يخاف الله، وهو الأمير دولات خجا[١٣٢]. وشاعت الرشوة فى ولاية الحسبة، سواء كان متوليها معمماً أو مملوكاً، فتولاها من شاع وذاع عنه القبائح[١٣٣].

وكان هناك العديد من الوظائف الفرعية التى أشرف عليها القضاة، وأهمها نظر المواريث الحشرية، وصاحبها يتولى النظر فى التركات التى ليس لها وارث، أو لم يستوعبها الوارث[١٣٤]، وهناك وظيفة قاضى الركب، وهو الذى يرافق ركب الحجاج، ليرشدهم لمناسك الحج. وقاضى متولى أمر المقياس، وهو الذى يشهد مراقبة مياه النيل عند المقياس وقت الفيضان، ومعه موظفون مختصون[١٣٥].

وظائف المؤسسات الدينية والتعليمية :-

وغنى عن التعريف ما شهدته مصر فى عصر سلاطين المماليك من اهتمام بالدين والعاملين عليه، فقد أكثر سلاطين وأمراء المماليك من بناء المدارس والجوامع والمساجد ودور الصوفية من خانقاوات وزوايا وربط، بالإضافة إلى المكاتب لتعليم الأطفال. وأوقفوا على هذه المؤسسات الأوقاف الجليلة، التى تدر عائداً يحافظ على استمرار عطاء المؤسسة. وقام المعممون بتولي هذه الوظائف من تدريس وإمامة وخطابة وغيرها . فمثلاً عندما بنى الناصر حسن الجامع والمدرسة رتب فيها أكثر من ٣٤٠ موظفاً من المعممين، ما بين شيخ ومدرس وخطيب وقارئ وإمام وغيرهم، ومن الطلبة ٥١٦ طالباً ، و٢٠٠ طفل من الأيتام، وقس على ذلك باقى المؤسسات الدينية . والآن نتناول أهم هذه الوظائف :

التدريس :-

قام بوظيفة التدريس فريق من العلماء المعممين فى شتي العلوم، وبخاصة الدينية ، مثل التفسير والفقه والحديث وغيرها من العلوم . وقد انتشرت أماكن التدريس بمصر، ولم تكن قاصرة على المدارس، بل قامت الجوامع والمساجد، ودور الصوفية بدور المدرسة. وكان السلطان يعين كبار المدرسين فى عامة العلوم بالمدارس الكبرى، كالمدرسة الصلاحية بجوار تربة الأمام الشافعي، والزاوية الصلاحية بالجامع العتيق بالفسطاط، وهى المعروفة بالخشابية، والمدرسة المنصورية بالبيمارستان المنصوري بين القصرين، والجامع الطولوني[١٣٦].

وأما بقية المدرسين فكانوا يعينون حسب توافر شروط الواقفين فيهم. ومن أمثلة هذه الشروط، ما اشترطه الأمير جمال الدين الاستادار فى وثيقة وقفه من شروط يجب أن تتوافر فى شيخ خانقاه ومدرس الشافعية بها ، فيقول : يجب أن يكون " رجلاً من أهل العلم والصلاح، شافعي المذهب، عالماً بمذهب الإمام الشافعي رضى الله عنه، له قدم عال فى شروط طريقة السادة الصوفية، سني الاعتقاد، حافظاً لنقول الفقهاء وأقاويل العلماء، واختلاف المذاهب، ونصوص الإمام الشافعي، ومن بعده من أصحابه. عارفاً كل كتب السادة الشافعية وتبيين مسائلها، وإيضاح مشاكلها بدلائلها الشرعية، والتنبيه على الفوايد الخفية وتسهيل عسيرها. أهلاً للتدريس والفتوى، أسوة أمثاله من العلماء المتصدرين للاشتغال "[١٣٧].

قد اشترك الرجال والنساء فى تلقى الدروس، وحضور مجالس الوعظ، حيث جلس كل منهم فى مكان منفصل عن الآخر، وعندما ينفض المجلس، يخرج الرجال قبل النساء، ويذهبون فى طريق، ثم تخرج النساء بعدهم، ويذهبن فى طريق آخر(١٣٨).

كما شارك فريق من الطلبة النابغين مع المدرسين فى إنجاز العملية التعليمية، وخصصت لهم الرواتب، هؤلاء الطلبة هم؛ المعيد، وكان عليه إعادة الدرس وتبسيطه، حتى يسهل فهمه على باقى الطلبة. والمفيد، وكان عليه البحث الزائد على بحث السابقين له، حتى تحصل به الفائدة . أما المنتهى من الفقهاء، فهى إحدى الوظائف أيضاً، ويشارك صاحبها سابقيه فى البحث والمناظرة. وفقهاء المدرسة وهم الطلبة، وكان عليهم التفهم للدروس على قدر أفهامهم، والمواظبة إلا بعذر شرعي. وقارئ العشر، وهو الذى يقرأ قبل بدأ الدرس. والمنشد، وهو الذى ينشد الأشعار فى مدح النبي صلي الله عليه وسلم. وشيخ الزواية، هو الذي يقرأ الحديث على السامعين. وقراء الألحان، وعليهم ضبط الكلام. ثم خازن الكتب، وهو الذى يقوم بدور أمين المكتبة من الحفاظ على الكتب وترميمها، وإعارتها للمحتاج. ثم اشتملت المؤسسات التعليمية على موظفين آخرين ككاتب غيبة الفقهاء. وكاتب غيبة السامعين، وعليهما ضبط أسماء الحاضرين من الفقهاء والسامعين، وذكر الغائبين بعد تفحص أسباب التخلف(١٣٩).

ومن المعممين الذين باشروا وظائف أخرى فى العملية التعليمية، الفقهاء أو مؤدبو الأطفال، فكان المؤدب أو الفقيه يقوم بالتدريس للصغار فى مكاتب خاصة لذلك عرفت بمكاتب تعليم الصغار، أو يقوم بالتدريس فى إحدى الخانقاوات، لعدد معين من الأيتام، كان يحدده صاحب الوقف، فكان الفقيه يعلم الصغار الحروف وضبطها، ثم السور القصار من القرآن. وكان يشترط فى المؤدب شروطاً منها : أن يكون خيراً دينا ذا عقل وعفه ، متزوجاً، أميناً على أطفال المسلمين، صحيح العقيدة. وكان العريف يساعد المؤدب فى أداء أعماله،وهو مثل المعيد بالمدرسة، إذ لم يكن العريف سوى طالب متقدم(١٤٠). وحرص الأعيان على تربية أولادهم على يد مؤدب أو فقيه خاص بهم يتردد على بيوتهم(١٤١).

وهناك وظائف مرتبطة بالشعائر الدينية، نهض بها المعممون أيضاً، وأهم هذه الوظائف وظيفة الإمام، وهو الذى يؤم المسلمين فى الصلوات الخمس المفروضة، وصلاة التراويح فى شهر رمضان وصلاتي الكسوف والخسوف. وقد اشترط فيمن يلى هذه الوظيفة : أن يكون من أهل العلم والدين، حافظاً لكتاب الله، مشهوراً بالخير والصلاح، حسن الصوت، محسن التلاوة، عالم بأحكام العبادات(١٤٢). فمثلاً اشترط الأمير جمال الدين الاستادار فى وثيقة وقفه، شروطاً لمن يلى وظيفة

الإمامة فى خانقاته، وهى أن يكون " رجلاً خيراً من الصوفية، حافظاً لكتاب الله العزيز، من طلبة العلم الشريف الشافعية، عالماً بشروط الصلاة وفروضها وسننها وهيئاتها .... صحيح التلفظ بالقراءة، أهلاً للإمامة فى الصلاة بالمسلمين، جهور الصوت، فصيح اللسان، يؤم الناس من المسلمين فى الصلوات الخمس وقيام شهر رمضان، والصلوات المشروعة لها الجماعة... على أن يقوم بوظيفة الإمامة أسوة أمثاله على العادة "(١٤٣).

وأما الخطيب، فهو الذى يقوم بالخطابة فى المنشآت الدينية، أيام الجمع والعيدين وفى الكسوف والخسوف، ويشترط فى الخطيب ما يشترط فى الإمام، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون عارفاً بطريقة الخطابة، محسناً لتأديتها(١٤٤). والخطابة من أجل الوظائف فرغم كثرة الجوامع والمساجد بالديار المصرية، إلا أن ولاية السلطان للخطباء كانت فى الجوامع الكبرى مثل جامع القلعة، وكان غالباً ما تسند الخطابة به لقاضى قضاة الشافعية، حيث يصلي فيه السلطان(١٤٥). وإذا ما سمع السلطان أحد الخطباء وأعجبه، قرره فى الخطابة بجامع القلعة(١٤٦).

وهناك وظائف دينية أخرى مثل قارئ الكرسي، وهو الذى يقرأ القرآن والحديث على الناس فى جامع أو مسجد أو مدرسة أو خانقاة، ويكون جالساً على كرسي، ولا يقرأ إلا من كتاب. وأما القاص وهو الذى يقرأ القرآن والحديث على العامة فى الطرقات، ولكن بدون كتاب، وقد انتقد السيوطى القصاص لكثرة أحاديثهم الكاذبة، وانتشارها وسط العامة فأخرج كتاباً فى هذا المعنى وهو " تحذير الخواص من أكاذيب القصاص"(١٤٧). ووجد موظفون آخرون من المعممين بالجوامع كالواعظ والمؤذن ،والمرقي وهو الذى يعلن بالأذان عند صعود الخطيب المنبر، والمؤقت أى الذى يعرف مواقيت الصلاة(١٤٨).

وضمت دور الصوفية من خانقاوات وربط وزوايا، العديد من الموظفين المعممين الذين لقوا رعاية واهتمام سلاطين وأمراء المماليك، ويقف على رأس هؤلاء الموظفين :

شيخ الشيوخ :-

وقد جرت العادة أن يعين لكل خانقاة شيخ أو أكثر من أهل العلم والدين(١٤٨) ، فالمعروف أن صاحب هذه الوظيفة كان يطلق عليه لقب " شيخ" ، وأول من أطلق عليه هذا اللقب هو شيخ خانقاة سعيد السعداء التى أنشأها صلاح الدين الأيوبي. وعندما أنشأ الناصر محمد بن قلاوون خانقاة سرياقوس عام ٧٢٥هـ/١٣٢٥م قرر فى مشيختها مجد الدين موسى بن أحمد الأقصراى ولقبه " بشيخ الشيوخ" ، فصار يقال له ذلك، ولكل من ولى بعده. واستمر ذلك إلى أن كانت

الحوادث والمحن منذ عام ٨٠٦هـ/١٤٠٤ م ، وتلاشت الرتب، فلقب كل شيخ خانقاة " بشيخ الشيوخ "[١٤٩].

وقد اشترط فيمن يلي وظيفة شيخ الشيوخ بإحدى الخانقاوات، أن يكون له قدم عال فى شروط طرق الصوفية، ويكون حسن الهيئة، حسن الاعتقاد، حافظاً لنقول الفقهاء، وتأويل العلماء، واختلاف المذاهب، ويختص بمعرفة نصوص مذهبه، إن كان شافعياً أو حنفياً أو مالكياً أو حنبلياً[١٥٠]. وكان شيخ الشيوخ بالخانقاة يباشر الإشراف على أعمال الصوفية، وكان يقوم فى كثير من الأحيان بالعمل بالتدريس، ولكن حسب شرط الواقف كما فى مدرسة الأمير جمال الدين الاستادار[١٥١].

وبالإضافة إلى شيخ الخانقاة، وجدت مجموعات الصوفية، وقد اختلفت أعدادهم، وتنوعت وظائفهم، حسب شروط الواقفين، وبالإضافة إلى أعمال الصوفية الدينية، من قراءة قرآن ودعاء للواقف وتدريس، قاموا بأعمال خدمية خاصة بهم مثل خادم الخانقاة والبواب والفراش والساقي وقيم الساقية والمرخم والمعماري[١٥٢]. وقد وجد فى بعض الخانقاوات وظيفة نائب شيخ الشيوخ، وتكون حسب شرط الواقف، ومثالاً لذلك فقد اشترط الناصر محمد بن قلاوون فى حجة وقفه على خانقاه سرياقوس، أن يتخذ الشيخ نائباً عنه، إن رأى فى ذلك فائدة[١٥٣].

وبعد فإنه من خلال عرضنا السابق يتضح عدة ملاحظات على وضع المعممين أرباب الوظائف الدينية والتعليمية، نجملها فيما يلى أولها : الجمع بين أكثر من وظيفة للفرد الواحد، بمعنى أن الفرد منهم ربما جمع بين وظيفة القضاء ووظيفة التدريس، أو وظيفة مشيخة الخانقاة ووظيفة التدريس، أو وظيفة نائب القاضى ووظيفة الإمامة. من ذلك أن ابن بنت الأعز ولى سبع عشرة وظيفة، منها قضاء القضاة بديار مصر كلها، وخطابة الجامع الأزهر ونظر الخزانة ونظر الأحباس ومشيخة خانقاة سعيد السعداء ونظر تركة الظاهر بيبرس وتدريس المذهب الشافعي والتدريس بالصالحية[١٥٤]. وفى عصر الناصر محمد بن قلاوون جمع بهاء الدين السبكي بين عدة وظائف كانت لوالده وهى ؛ التدريس بمدارس المنصورية والسيفية والهكارية ومشيخة الحديث بالجامع الطولوني والجامع الظاهري[١٥٥]. وأما ابن الكركى فكان ملازماً للأمير قايتباى، الذى تولى السلطنة فى عام ٨٧٣هـ/١٤٦٨م ، فقد جمع هذا الرجل فى يده وظائف عديدة بفضل صداقته لقايتباى، فتولى قراءة صحيح البخاري بالقلعة واستيفاء الصحبة ونظر الكسوة ثم التدريس بمدرسة أم السلطان والمحمودية والأبوبكرية والإينالية وخشقدم وتربة يشبك ومشيخة الصوفية الأرسلانية ونظرها والإعادة بالسيوفية وكذا بالمهمندارية مع نيابة النظر فيها وفى الأبوبكرية وتدريس الفقه بالأشرفية

العتيقة وخطابة مدرسة مغلطاى طاز[١٥٦]. وفى عام ٩١٦ هـ/١٥١٠م طلب السلطان الغوري كمال الدين الطويل، وأعطاه وظيفة قضاء قضاة الشافعية، بالإضافة إلى عدة وظائف أخرى[١٥٧].

وأما الظاهرة الثانية – وقد سبق التنويه إليها – فهى توارث الوظائف، وليس فى هذا الأمر من غرابة، فقد تخصصت أسر بعينها فى شغل وظائف معينة، وخاصة وظيفة القضاء والتدريس. وهذا الأمر راجع إلى علاقة هذه الأسر بالحكام، أو إلى شهرتها العلمية والتى أتاحت لأفرادها شغل هذه الوظائف. وظاهرة توارث الوظائف شهدت تطوراً على مدى عصر سلاطين المماليك، بمعنى أنها لم تكن منتشرة بدرجة كبيرة فى صدر الدولة الأول، بل وجدت المعارضين لذلك. فقد قام أثير الدين أبى حيان فى مجلس قاضى قضاة الشافعية تقى الدين ابن بنت الأعز، ونادى عليه قائلاً :" يا مولانا، قدموا أولادهم، قدموا أولادهم" ، فقال له قاضى القضاة : "ما معنى هذا " قال أثير الدين :" الشيخ ابن دقيق العيد نزل لولده عن تدريس إحدى المدارس "[١٥٨].

ونرى أن الأوضاع فى البلاد سارت فى اتجاه تدعيم ظاهرة التوريث، وسادت هذه الظاهرة معظم الوظائف على المدى الزمني الطويل لدولة المماليك. فمن ذلك أنه بعد وفاة علاء الدين التركماني فى سنة ٧٥٠هـ/١٣٤٩م، خلفه ابنه جمال الدين فى وظيفة قاضى القضاة الحنفية والتدريس ومشيخة التصوف بمدرسة مغلطاى الجمالى[١٥٩]. وبعد موت جمال الدين خلفه ابنه صدر الدين فى التدريس والمشيخة، ثم وليها قريبهم حميد الدين، ثم ابن حميد الدين[١٦٠].

واستشرت هذه الظاهرة مع مطلع القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادي، والمؤسف أن التوريث أصبح أمراً متعارفاً عليه لدى أهل الدولة، كما لم يجد معارضة من أهل العلم. فنجد الولد الصغير يرث والده فى الوظائف الكبرى، سواء تدريس أو نظارات، وكذا فى القضاء. وينيب الولد مكانه من يقوم بمهام الوظيفة، حتى يصير قادرا على مباشرتها هو بنفسه. ففى جمادى الأولى سنة ٨١١هـ/ ١٤٠٨م تنازل كمال الدين بن العديم قاضى قضاة الحنفية لابنه ناصر الدين محمد عن مشيخة خانقاة شيخو وتدريس الحنفية بها والتدريس بالمدرسة المنصورية. ويقصد من وراء ذلك تدريب ابنه فى حياته، ليكون مؤهلاً بعد مماته لتولى هذه الوظائف. وبالفعل توفى الوالد فى جمادى الآخرة من نفس العام، فاستقر ابنه على أهم وظائفه[١٦١].

وعندما توفى شيخ المحدثين ولى الدين أحمد العراقى عام ٨٢٦هـ/١٤٢٣م، ولم يخلف ولداً ذكراً، وخلف ابنا لابنه المتوفى، فقد أنعم عليه السلطان برسباى بجميع وظائف جده. وأناب فيها جماعة من أهل العلم، وكلها وظائف مرموقة[١٦٢]. وعندما مات الشيخ سراج الدين عمر المعروف بقارئ الهداية عام ٨٢٨هـ/١٤٢٥م، أعطى السلطان برسباى وظائفه جميعها لابنه الصغير، وهى

وظائف تدريس فى أماكن جليلة. وأذن للشيخ عبد السلام الحنفي فى الاستنابة عنه فى وظائفه إلى حين كبره[١٦٣].

وفى عام ٨٥٦هـ/١٤٥٢م مرض علاء الدين القلقشندى مرضاً شديداً أشرف فيه على الموت، فقرر الترول عن تدريس الشافعية وتدريس الحديث بجامع طولون لولده، فوجد معارضة من ناظر الوقف، فصاح وهو على سريره قائلاً :" احضروا لي قفصاً أحمل فيه إلى السلطان وأعلمه بأن هذا الناظر يروم إخراج وظيفتي عن ولدي " ، فلم يحتمل الناظر هذا وبادر إلى الموافقة على الترول[١٦٤]. وكان المؤيد شيخ قد عين شمس الدين محمد بن الديري الحنفي فى مشيخة الجامع المؤيدي عندما افتتحه عام ٨٢٢هـ/١٤١٩م ، وجعل مشيخة هذا الجامع بيد أولاده من بعده. واستمروا على ذلك إلى دولة السلطان قايتباى، فعندما توفى قاضى القضاة الحنفى برهان الدين بن الديرى عام ٨٧٧هـ/ ١٤٧٣م، أخرج السلطان مشيخة الجامع عن أولاد الديرى إلى جماعة غيرهم من الحنفية. وعندما تولى الغوري السلطنة عام ٩٠٦هـ/١٥٠١م، أعاد المشيخة إلى بدر الدين محمد بن الديرى، أحد أبناء الديرى، فعد ذلك من محاسن السلطان الغوري، واستمر بدر الدين بالمشيخة إلى أن مات فى ذى الحجة ٩٠٨هـ/١٥٠٣م[١٦٥].

وقد ساعد على انتشار هذه الظاهرة، شروط بعض الواقفين فى أوقافهم مثل شرط الأمير قراقجا الحسني فى وثيقة وقفه " أن من كان له ولد فيه أهلية للتدريس لا يقدم عليه غيره "[١٦٦]. وأكد المؤرخ ابن تغرى بردى فى وثيقة وقفه على ألا يجمع أحد بين وظيفتين فى مدرسته، إلا لمن قرره هو بنفسه، ثم أتبع ذلك بقوله "من توفى من كل من زين الدين وأخيه بدر الدين أبي البركات– المذكورين بأعلى الوثيقة – وكان له ولد فأكثر، استقر فى وظائف والده من شهادة وغيرها. هذا فى حقهما خاصة، وإن لم يكن منهم أهلية استناب عنهم"[١٦٧].

وجملة القول، إن توريث الوظائف كان ظاهرة سلبية، وكان لها معارضون من العلماء، الذين وجدوا فيها امتهاناً للعلم وأهله. والحقيقة إن هذه المعارضة كانت محدودة فى صدر دولة المماليك، لأن التوريث لم يكن قد انتشر بصورة مخيفة كما كان بعد ذلك. وقد ترتب على توريث الوظائف ولايتها لصبية صغار، وقد أثار ذلك حفيظة بعض المؤرخين المعاصرين، ووجهوا انتقادات لاذعة للذين انتهكوا حرمة الوظائف الكبرى، وللدهر الذى أعطاهم فرصة التطاول على هذه الوظائف. فيقول المقريزى معلقاً على ولاية صبى صغير لوظيفة كبيرة :" فباشر ذلك مع صغر سنه وكثرة جنه، فيا نفس جدي إن دهرك هازل ". ثم يقول فى تعليق آخر على نفس الحالة :" وهو أمرد – أى الصبي – ليس بوجهه شعر، وكانت ولايته إحدى الدواهي والمصائب العظام"[١٦٨].

وهناك عاملان ساعدا على انتشار هذه الظاهرة السلبية ؛ الأول، هو شرط بعض الـواقفين فى حجج وقفهم بأن يتولى الوظيفة الابن بعد أبيه، إن كان أهلاً للوظيفة. فقد فتح هذا الشرط الباب أمام ضعاف النفوس ليلحقوا أبناءهم بوظائفهم، دون النظر إلى أهليتهم. والعامـل الثـانى، هـو اعتراف الدولة بهذا الوضع، أو على الأقل غض الطرف عن تصحيحه. فقـد اعتـبر الـسلاطين والأمراء المماليك أن توريث الوظيفة مثل توريث التركة. وإنه من باب الاعتراف بالجميل للعـالم الذى يموت عن وظائف تدر رواتب كبيرة، أن يتولى ابنه وظائفه، حتى وإن كان صغيراً، وغير أهل لهذه الوظائف .

وأما الظاهرة الثالثة، وهى خطيرة أيضاً، ونعنى بها التنازل عن الوظيفة، أو بمعنى آخـر بيـع الوظيفة. فكان أحد الموظفين يتنازل عن وظيفته لآخر، مقابل مبلغ معين من المال. وقد انتـشرت هذه الظاهرة فى الفترة الأخيرة من دولة سلاطين المماليك أكثر من ذى قبل. وكانت هذه الظاهرة من مبشرات بداية التدهور التعليمي فى مصر آنذاك، فحاول بعض السلاطين القضاء عليها، ولكن كانت محاولاتهم تبوء بالفشل. فنذكر على سبيل المثال أنه فى رمضان ٨٢٥هـ/١٤٢٢م رسـم السلطان برسباى بأن لا يترل أحد من الفقهاء عن وظيفته، وهدد من يفعل ذلك. وما لبث الأمر أن عاد كما كان، فيترل الرجل عن وظيفته فى درس أو تصوف أو قراءة أو مباشرة بدفع المـال. فيلي الوظائف غير أهلها، ويحرمها مستحقوها. فأصبحت الوظائف من جملة الأمـوال المملوكـة، فيبيعها إذا شاء، ويسمى البيع نزولاً[١٦٩].

وشملت هذه الظاهرة مختلف الوظائف حتى القضاء، فمثلاً نزل محمد بن قاسم المحـلاوي عـن قضاء دمياط لكمال الـدين بـن البـارزى بمبلـغ خمـسين ألـف درهـم[١٧٠]. وفى شـعبان ٨٧٥هـ/١٤٧١م توجه قاضى قضاة الحنفية محب الدين بن الشحنة وولده عبد البر لزيارة الشيخ بدر الدين الأردبيلى، وكان بدر الدين هذا قد مرض حتى أشرف على الموت، وكان بيده وظائف جليلة بمدارس الحنفية، فلا زال القاضى محب الدين به حتى أقنعه بالترول لابنه عبد البر عن تدريس الأبوبكرية . والصرغتمشية ، وأم السلطان ، وتعهد محب الدين للأردبيلى مقابل ذلك بدفع مائة دينار ، وأن يأخذ الشيخ معلومه من هذه المدارس ما دام حياً ، وكتبوا ذلك وشهد عليه الشهود العدول [١٧١].

وكانت الوظائف الدينية من الوظائف المعتبرة التى يليها العلماء من المعممين المعروفون بالدين و الأمانة ، وقد حرص العلماء الذين ارتبطوا بهذه الوظائف على انتقاء الأفراد الذين تتوافر فـيهم شروط الوظائف . ونلاحظ أنه فى أوائل عصر سلاطين المماليك تولى المعممـون الـدفاع عـن

الوظائف الجليلة من تعدى أى دخيل عليها ، ومن لا يستحق ولايتها . من ذلك عندما ولى شهاب الدين أحمد العسجدى تدريس الحديث بالقبة المنصورية [١٧٢] فى عام ٧٣٨هـ/١٣٣٨م اجتمع قضاة القضاة ، وجماعة من شيوخ العلم و رفعوا قصة إلى السلطان الناصر محمد ، فأمر بعقد مجلس للنظر فى أمر العسجدى ، وانتهى المجلس بمنعه من التدريس . وفى ربيع الأول عام ٧٤٣هـ/١٣٤٢م قام قاضى القضاة عز الدين بن جماعة الشافعي بعزل إمام الجامع الأزهر من النظر وحبسه لعدم أهليته[١٧٣]. وفى جمادى الآخرة ٧٨١هـ/١٣٧٩م ولى تدريس الحديث بالمنصورية شخص يقال له عز الدين الرازى، فاجتمع مجلس من العلماء على رأسهم زين الدين العراقي، وقالوا إن هذا لا يعرف شيئاً من الحديث، وعندما حضر أعطوه جزءاً من صحيح البخاري، فقرأ شيئاً فصحف فى مواضع واضحة، فافتضح وانفصل الأمر على ذلك[١٧٤].

وظل الأمر كذلك بين المعممين، حتى عصر سلاطين الجراكسة حين تفشت ظاهرتا توريث الوظائف، والنزول عنها. فيقول المقريزى واصفاً أحوال المدرسة الكاملية[١٧٥] والمدرسين بها، إنها ما برحت بيد أعيان الفقهاء، إلى أن كانت الحوادث والمحن فى عام ٨٠٦هـ/١٤٠٤م، فتلاشت كما تلاشى غيرها، وولى تدريسها صبي لا يشارك الناس إلا بالصورة، ولا يمتاز عن البهيمة إلا بالنطق، واستمر فيها دهراً، لا يدرس بها، حتى نسيت أو كادت تنسى دروسها[١٧٦].

ومن هنا يتضح الدور الذى قام به المعممون داخل المجتمع المصرى، من خلال مباشرتهم للوظائف العديدة؛ ديوانية، وقضائية، وتعليمية، ودينية. ولذا فقد اتسع نشاطهم، واتصلوا بالخاصة والعامة على السواء، وربطتهم علاقات وثيقة بكافة طبقات المجتمع الأخرى. وهذا ما سنعرض له بالتفصيل فى الفصل التالى.

هوامش الفصل الثانى

١) السبكى ، معيد النعم، ص٦٧

٢) ابن الأثير ، الكامل فى التاريخ ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ج٩ ، ص١١٠؛ ابن خلكان ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق إحسان عباس، بيروت ١٩٦٩- ١٩٧٢م ، ج٧،ص٢٠٦

٣) سعيد عاشور ، المجتمع المصرى ، ص١٤١ ؛ محمود رزق سليم ، عصر سلاطين المماليك ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ج٢ ، ق١، ص٢٠.

٤) المقريزى ، الخطط ، ج١، ص٤٠٣.

٥) عبد المنعم ماجد ، نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم فى مصر ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص٩٤.

٦) المقريزى ،السلوك ، ج١ ، ص٥٩.

٧) سعيد عاشور ، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص١٥٢.

٨) النويري ، نهاية الأرب فى فنون الأدب ، ج٣، تحقيق محمد عبد الهادى شعيرة ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص١١٧.

٩) النويري ، نهاية الأرب ، ج٦ ، ص٢٥٥ ؛ القلقشندى ، صبح ، ج٤ ، ص٣٤؛ ابن خلدون ، المقدمة ، ط٥ ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٢٢١ ؛ خليل بن شاهين ، زبدة كشف المماليك و بيان الطرق والمسالك ، نشره بولس راويس ، باريس ، ١٨٩٣، صـ٩٠، ٩١؛ الصيرفي ، نزهة النفوس ،ج١ ، ص٨١.

١٠) المدرسة الصالحية ، بناها نجم الدين أيوب فى سنة ٦٤١هـ/١٢٤٣م. وتعرف الآن بجامع الصالح أو قبة الصالح بشارع المعز لدين الله الفاطمي بحي النحاسين . المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٣٧٤؛ على مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج٦، ص٢١.

١١) عاشور ، المجتمع المصرى ، ص١٥٦.

12) Petry ,op. cit. ,p.231

١٣) العينى ، عقد الجمان ، ج٣، ص٣٢٠.

١٤) الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج١ ، ص١٥٦.

١٥) السخاوي ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، ١٢ جزء ، القاهرة ١٣٥٣هـ- ١٣٥٥هـ، ج٣،ص٢٣٨؛ ابن إياس ، بدائع ،ج٣،ص١٨٤.

١٦) انظر الملاحق

١٧) المقريزى ، السلوك ،ج ٢، ص٧٩٧.

١٨) الصيرفي، نزهة النفوس، ج٢،ص٣٧٤؛ السخاوى، ذيل رفع الإصر، تحقيق جودة هلال ومحمد محمود صبح، القاهرة، بدون تاريخ، ص٣٠٤.

١٩) العيني ، عقد الجمان ، ج٣، ص٤٢٦.

٢٠) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج٧، ص٩٥.

٢١) الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج١ ، ص٩٥.

٢٢) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٢، ص٢٤

٢٣) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٣، ص١٢٤

٢٤) أمير أخور، وظيفة يتحدث متوليها على اصطبل السلطان أو الأمير، ويتولى أمر ما فيه من الخيل والإبل وغيرها، مما هو داخل فى حكم الإصطبلات. وهو لقب مركب من لفظين، أحدهما عربي، وهو أمير، والثانى فارسى، وهو آخور، ومعناه المعلف، والمعنى أمير المعلف . القلقشندى ، صبح ، ج٥، ص ٤٦١.

٢٥) المقريزى ، السلوك ، ج٢، ص٨٩٣؛ ج٣، ص٩٨.

٢٦) المقريزى ، السلوك ، ج٣، ص٣٩٩

٢٧) السخاوى ، ذيل رفع الأصر ، ص٣٩٩.

٢٨) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٢، ص١٢٣؛ج١٥، ص٢٢٨.

٢٩) المقريزى ، السلوك ، ج٣، ص١٠٠١-١٠٢٧.

٣٠) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج٤ ، ص٤٦٠، وانظر الملاحق أيضاً.

٣١) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٥، ص٢٢٨؛ السخاوى الحنفي ، تحفة الأحباب وبغية الطلاب فى الخطط والمزارات والتراجم والبقاع المباركات ، تحقيق محمود ربيع ، ط١، القاهرة ، ١٩٣٧، ص٣٣.

٣٢) الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج١ ، ص٨١؛ سعيد عاشور ، المجتمع المصرى ، ص١٥٦؛ محمد محمد أمين ، الأوقاف والحياة الاجتماعية، ط١، القاهرة ، ١٩٨٠، ص١١٤، ١١٩.

٣٣) المقريزى ، السلوك ، ج٣، ص٢٥٦.

٣٤) المقريزى ، السلوك ، ج٣، ص٨١٠.

٣٥) المقريزى ، السلوك ، ج٣، ص١١٧٣- ١١٧٤.

٣٦) ابن حجر ، رفع الإصر عن قضاة مصر ، تحقيق حامد عبد الحميد وآخرون ، القاهرة ، ١٩٥٧، ج٢، ص٣٥٥.

٣٧) المدرسة البرقوقية ، أنشأها الظاهر برقوق فى سنة ٧٨٨هـ/١٣٨٦م ، وهى المعروفة الآن بجامع برقوق بشارع المعز لدين الله الفاطمي بالنحاسين . على مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج٦ ، ص٧. والجامع الطولوني بناه الأمير أحمد بن طولون فى سنة ٢٦٣هـ/ ٨٧٦م . المقريزى ، الخطط ،ج ٢، ص٢٦٥.

٣٨) ابن حجر ، رفع الإصر ، ج٢، ص٢٣٢؛ ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج٧ ، ص١٩٧.

٣٩) القلقشندى ، صبح ، ج٤، ص٣٦.

٤٠) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٤ ، ص ٤٤، ٤٧.

٤١) المقريزى ، السلوك ، ج٣، ص١٢٨.

٤٢) المقريزى ، السلوك ، ج٣، ص١٩٦، ٣٥٨.

٤٣) وحل الوقف يعنى جواز بيعه وشراؤه ، أو هدمه والتصرف فيه كيفما يشاء مالكه الجديد . واستبدال الوقف يعنى استبدال المكان بمكان آخر ، وكان الاستبدال يتم إذا شرط الواقف على ذلك فى وثيقة وقفه ، أما غير ذلك فلا يجوز ، إلا إذا رأى القاضى المصلحة فى الاستبدال . محمد محمد أمين ، الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر ، ص٣٤١-٣٤٢.

٤٤) المقريزى ، الخطط ، ج٢ ، ص٢٩٦؛ محمد أمين ، الأوقاف والحياة الاجتماعية ، ص٣٤٣.

٤٥) المقريزى ، الخطط ، ج٢ ، ص٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٩، ٢٩٦.

٤٦) انظر ملحق ٢.

٤٧) الجامع المؤيدى ، أنشأه السلطان المؤيد شيخ المحمودي ، وتم بناؤه فى سنة ٨٢٢هـ/١٤١٩م. المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٣٢٨.

٤٨) ابن حجر ، رفع الإصر ، ج٢ ، ص٢٤٦؛ ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج٥ ، ص٣٨٧ ؛ ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج٢ ، ص٤٠١.

٤٩) ابن حجر ، رفع الإصر ، ج٢، ص ٤٠٦؛ العينى ، عقد الجمان ، ج٤، ص١٨١.

٥٠) المقريزى ، السلوك ، ج٣، ص٧٣٩-٧٤٢.

٥١) المقريزى ، السلوك ، ج٣، ص٨٢٨.

٥٢) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج١، ق٢، ص٢٨٨.

٥٣) النويري ، نهاية الأرب، ج٣٠، ص١٩٠؛ العيني ، عقد الجمان ، ج٤، ص٤٠٨.

٥٤) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج١، ق٢، ص٨، ٦٢٥.

٥٥) القلقشندى ، صبح ، ج٤،ص٣٥؛ المقريزى ، السلوك ، ج١، ص٥٠١ ؛ ج٣، ص١٢٨؛ ابن قاضى شهبة ، طبقات الشافعية ، ط١، بيروت ، ١٩٨٧ ، ج٣، ص١٠٢.

٥٦) الأدفوى ، الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد ، تحقيق سعد محمد حسن ، القاهرة ، ١٩٦٦، ص٦٠، ٦١؛ الصفدي ، الوافي بالوفيات ، ج٨ ، ص٩٢.

٥٧) العينى ، عقد الجمان ، ج٤، ص٤٧٤.

٥٨) ابن حجر ، رفع الإصر ،ج ١ ، ص٩٣، ٩٤.

59) Petry,op. ,cit. .pp. 228 ,229 .

٦٠) ابن الفرات ، تاريخه ، مج٩، ج٢ ، ص٢٩٨، ٢٩٩.

٦١) ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج٢، ص٩٩.

٦٢) النقباء ، مفردها نقيب، وهو يعمل فى الخدمة السلطانية ، وعند الأمراء ، وعند القضاة ، وعمله أنه إذا طلب مستخدمه فرداً أحضره ، أو أبلغه بما يحمله . القلقشندى ، صبح ، ج٤، ص ٢١، ٢٢.

٦٣) الأدفوى ، الطالع السعيد ، ص٣٨٩ ؛ العينى ، عقد الجمان ، ج٣، ص٣٨٥.

٦٤) المقريزى ، السلوك ، ج٣، ص٥١٤؛ الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج١،ص٩٤.

٦٥) المقريزى ، السلوك ، ج٢، ص٤٤٣.

٦٦) ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور ، تحقيق محمد كمال الدين ، ط١، بيروت ، ١٩٩٠، ج١ ، ص١٠٤.

٦٧) الصيرفي ، أنباء الهصر ، ص٣٧١، ٣٧٢.

٦٨) ابن حجر ، الدرر الكامنة ،ج٣ ، ص٤٧٠.

٦٩) السخاوى ، ذيل رفع الإصر ، ص٢٢٨.

٧٠) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج٣ ، ص٦٤.

٧١) المقريزى ، السلوك ، ج٣، ص٤٠٠.

٧٢) ابن خلدون ، العبر وديوان المبتدأ والخبر ، طبعة دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨١، مج ٧، ق٤، ص١٠٦٨.

٧٣) المقريزى ، السلوك ، ج٤ ، ص٦٣٨.

٧٤) المقريزى ، السلوك ، ج٤ ، ص١٠٠٥؛ ابن حجر ، أنباء الغمر بأنباء العمر ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٦، ج٨، ص٤٢١؛ الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج٣، ص٣٨٠.

٧٥) المقريزى ، السلوك ج٣، حوادث سنة ٧٨٢-٨٣٥هـ ؛ ابن حجر ، أنباء الغمر ، ج٨، ص٤١٨؛ الصيرفي، أنباء الهصر ، ص١٥٥.

٧٦) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج٤، ص٣٥٢.

٧٧) السبكي ، معيد النعم ، ص٦٠.

78) Petry, op. cit. , pp. 211 , 225 .

٧٩) ابن خلدون ، المقدمة ، ص٢٢٤، ٢٢٥.

٨٠) البقلي ، التعريف، ص١٩١، ٢٠٦، ٢٠٧.

٨١) المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٢٠٦.

٨٢) النويري ، نهاية الأرب ، ج٣١، ص٤١٢.

83) Petry , op. Cit. ,pp.225 ,226 .

والخانقاوات ، مفردها خانقاة ، هى كلمة فارسية معناها بيت ، وقيل أصلها خونقاة ، أى الموضع الذى يأكل فيه الملك ، والخوانق أو الخوانك حدثت فى الإسلام فى حدود الأربعمائة بعد الهجرة ، وجعلت لتخلى الصوفية فيها لعبادة الله تعالى . المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٤١٤.

٨٤) المقريزى ، السلوك ، ج٣ ، ص٤٠، ٢٠٣.

٨٥) ابن حجر ، أنباء الغمر ، ج٢، ص٤٤ ؛ المقريزى ، السلوك ، ج٤، ص٤٤٨.

٨٦) السبكي ، معيد النعم ، ص ٦٣- ٦٤.

٨٧) السبكي ، معيد النعم ، ص٦٢؛ المقريزى ، السلوك ، ج١ ، ص٨٦٤ ، حاشية ٣؛ ج٣، ص٦٨٠؛ البقلي ، التعريف ، ص٤٦.

٨٨) اليوسفي ، نزهة الناظر ، ص٢٩٣، ٢٩٤.

٨٩) ابن الفرات ، تاريخه ، مج ٩، ج١، ص١١؛ المقريزى ، السلوك ، ج٣ ، ص٦٨٠.

٩٠) ابن حجر ، أنباء الغمر ، ج١ ، ص٤٥٤.

٩١) السبكى ، معيد النعم ، ص٦٢؛ ابن بسام ، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، تحقيق حسام الدين السامرائي ، بغداد ، ١٩٦٨، ص١٧٣.

٩٢) ابن الأخوة ، معالم القربة فى أحكام الحسبة ، تحقيق روبن ليوى ، كمبروج ، ١٩٧٣ ، ص٢٠٩؛ السيوطى ، حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٦٧، ج٢ ، ص١٥٧.

٩٣) المقريزى ، السلوك ، ج٣ ، ص٩٢.

٩٤) ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج١، ص١٨٠.

٩٥) النويري ، نهاية الأرب ، ج٩، ص١؛ السبكى ، معيد النعم ، ص٦٠-٦٢

٩٦) سعيد عاشور ، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية ، ص١٥٣، عبد المنعم ماجد ، نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم ، ص١٠٢.

٩٧) المقريزى ، الخطط ، ج١ ، ص٨٩

٩٨) عاشور ، المرجع السابق ، ص١٥٢.

٩٩) ابن واصل ، مفرج الكروب فى أخبار بنى أيوب، ج١، ٢، ٣، تحقيق د. الشيال ، ج٤ ،٥، تحقيق حسنين ربيع ، القاهرة ٧٢- ١٩٧٧ ، ج٥ ، ص٨٩.

١٠٠) عاشور ، المرجع السابق ، ص١٥٢.

١٠١) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج٧ ، ص١٩٨؛ السخاوى ، الضوء اللامع ، ج٤، ص١٠٧ - ١٠٨.

١٠٢) السخاوى ، ذيل رفع الإصر ، ص٣٣٤.

١٠٣) المقريزى ، الخطط ، ج٢ ، ص٢٠٩.

١٠٤) الإعادة ،هى الوظيفة التى يتولاها المعيد بالمدرسة، وتكون دون وظيفة التدريب ، ومتوليها دون المدرس فى الأهمية . وأصل موضوعها ، إنه إذا ألقى المدرس الدرس وانصرف ، أعاده المعيد للطلبة ، ليفهموه ويحسنوه. القلقشندى ،مج ،ح٥ ، ص ٤٦٤.

١٠٥) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج٥ ، ص٥٨

١٠٦) السخاوى ، التبر المسبوك ، ص٢٠١ . وناظر الكسوة هو الذى يشرف على صناعة الكسوة للكعبة . البقلي ، التعريف ، ص٣٤٣ . ونظر الجوالى ، هو الديوان المختص بأموال الجوالى ، أى الجزية التى تؤخذ من أهل الذمة . المقريزى ، الخطط ، ج١، ص١٠٧. وأما خانقاة سعيد السعداء ، فقد أنشأها السلطان صلاح الدين الأيوبي فى سنة ٥٦٩هـ/١١٧٤م ، لذا فكانت تعرف بالصلاحية ، وهى الآن تعرف بجامع سعيد السعداء أو جامع الخانقاة ، تجاه حارة المبيضة ، علي يمين السالك من شارع الجمالية إلى المشهد الحسيني . المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٤١٥؛ على مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج٦،ص١٨، ١٤٤.

١٠٧) المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٢٩٥.

١٠٨) الرباع مفردها ربع ، وهى عدة مساكن علوية ، تحتها حوانيت ووكائل للتجارة ، ولكل ربع باب يتصل مباشرة بسلم داخل واجهة البناء المشرفة على الطريق العام ، وبواسطته يصعد السكان إلى مساكن الربع المخصصة لسكنى العامة بأجور شهرية زهيدة ، عاشور ، العصر المماليكي ، ص٤٢٥.

١٠٩) المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٢٩٥.

١١٠) ابن حجر ، أنباء الغمر ، ج١، ص٢٧٣.

١١١) محمد أمين ، الأوقاف و الحياة الاجتماعية ،ص١١٤- ١١٥.

١١٢) المقريزى ، السلوك ، ج٢، ص١٢٦.

١١٣) المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٢٩٦.

١١٤) محمد أمين ، المرجع السابق ، ص١١٦.

١١٥) المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٢٩٦.

١١٦) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج٤ ، ص٢٢، ٥٠ ، ٥٥، ٦١، ٦٢.

١١٧) ابن بسام ، نهاية الرتبة ، ص٢١٣؛ ابن خلدون ، المقدمة ، ص٢٢٥.

١١٨) المقريزى ، السلوك ، ج٣، ص٥٧٤.

١١٩) الشيزري ، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، تحقيق السيد الباز العريني ، القاهرة ، ١٩٤٦، ص٩، ١٠.

١٢٠) السخاوي ، التبر المسبوك ، ص٣٧٧.

١٢١) القلقشندى ، صبح ، ج٤، ص٣٧.

١٢٢) اليوسفي ، نزهة الناظر ، ص٣٥٩؛ المقريزى ، السلوك ، ج٢، ص٤١٤، حاشية ٦.

١٢٣) عاشور ، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية ، ص١٥٥.

١٢٤) ابن حجر ، أنباء الغمر ، ج٣، ص١١؛ السخاوي ، التبر المسبوك، ص٣٧٧.

١٢٥) اليوسفي ، المصدر السابق ، ص٣٥٩.

١٢٦) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٤ ، ص٢٧٤؛ سهام مصطفى ، الحسبة فى مصر الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٦، ص١٠٠.

١٢٧) المقريزى ، السلوك ، ج٢، ص٣٩٤.

١٢٨) المقريزى ، السلوك ، ج٣، ص٣١٤، ٣٩٥.

١٢٩) ابن إياس ، المصدر السابق ، ج٥، ص٧، ٨.

١٣٠) ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج٢، ص٣٦٠.

١٣١) المقريزى ، السلوك ، ج٤، ص٦٩٨؛ ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج٣، ص٣٥٠.

١٣٢) ابن تغر بردى ، النجوم ، ج١٤، ص٢٧٤.

١٣٣) الصيرفي، أنباء الهصر ، ص١٨٨.

١٣٤) المقريزى ، السلوك ، ج٢، ص٤٣٦.

١٣٥) ابن الفرات ، تاريخه ، مج٩ ، ج١.ص ١٠٨؛ البقلى ، التعريف ، ص٢٦٥.

١٣٦) القلقشندى ، صبح ، ج٤، ص٣٩. والمدرسة الصلاحية ، ويقال لها الناصرية ، أنشأها السلطان صلاح الدين الأيوبي فى سنة ٥٦٦هـ/١١٧٠م ، وجعل لها دروساً للشافعية . المقريزى ، الخطط، ج٢، ص٣٦٣. والمدرسة المنصورية ، أنشأها المنصور قلاوون سنة ٦٨٤هـ/١٢٨٥م . وهى عامرة إلى الآن ، وتعرف بجامع المارستان بشارع النحاسين . المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٢٧٩ ؛ على مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج٦، ص٣٩.

١٣٧) وثيقة وقف الأمير جمال الدين يوسف الاستادار ، نشر محمد عثمان ، القاهرة ، ١٩٨٣، ص١٤٦.

١٣٨) ابن بسام ، المصدر السابق ، ص١٦٣، ٢١١.

١٣٩) السبكي ، معيد النعم ، ص١٠٨-١١٢.

١٤٠) محمد أمين ، المرجع السابق ، ص٢٦٤-٢٧٤.

١٤١) الصيرفي، أنباء الهصر ، ص١٩٤.

١٤٢) محمد أمين ، المرجع السابق ، ص١٨٤.

١٤٣) وثيقة وقف جمال الاستادار، ص١٦٩.

١٤٤) محمد أمين ، المرجع السابق ، ص١٨٧.

١٤٥) القلقشندى ، صبح ، ج٤، ص٣٩.

١٤٦) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج٤، ص٢٥٥.

١٤٧) عبد الحفيظ فرغلي ، الحافظ السيوطى ، ص٧١.

١٤٨) محمد أمين ، المرجع السابق ، ص٢٠٨.

١٤٩) القلقشندى ، صبح ، ج٤، ص٣٨؛ المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٤١٥.

١٥٠) محمد أمين ، المرجع السابق ، ص٢٠٨.

١٥١) وثيقة وقف جمال الاستادار، ص١٤٧-١٤٨.

١٥٢) وثيقة وقف جمال الاستادار، ص١٥٠-١٧٠.

١٥٣) وثيقة وقف الناصر محمد ، نشر محمد أمين ، ملحق كتاب تذكرة النبيه ، ج٢، القاهرة ، ١٩٨٢، ص٤١٠.

١٥٤) الإسنوى ، طبقات الشافعية ، تحقيق عبد الله الجبوري ، ط١ ، بغداد ، ١٩٧٠،ج١، ص١٤٨.

١٥٥) الصفدى ، الوافى بالوفيات ، ج٧، ص٢٤٧. والسيفية ، مدرسة بناها الأمير سيف الإسلام بن نجم الدين أيوب. المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٣٦٨. والجامع الظاهرى بناه السلطان الظاهر بيبرس فى سنة ٦٦٧هـ/١٢٦٩م . المقريزى ، الخطط ، ج٢ ، ص ٣٠٠ .

١٥٦) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج١، ص٦١. ومدرسة أم السلطان أنشأتها خوند بركة أم السلطان الأشرف شعبان بن حسين فى سنة ٧٧١هـ/١٣٧٠م . المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٤٠٠. والمحمودية ، مدرسة أنشأها الأمير جمال الدين محمود الاستادار فى سنة ٧٩٧هـ/١٣٩٥م ، وهى عامرة إلى الآن ، وتعرف بجامع محمود الكردي . المقريزى ، الخطط، ج٢، ص٣٩٥؛ علـى مبـارك ، الخطـط التوفيقيـة ، ج٦،ص٣٧. والأبوبكرية ، مدرسة بناها الأمير أسنبغا بن بكتمر الأبوبكرى فى سنة ٧٧٢هـ/١٣٧١م . وتعـرف الآن بجامع الشرقاوى فى درب سعادة . المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٣٩٠؛ على مبـارك ، الخطـط التوفيقيـة ، ج٦،ص٩. والإينالية ، مدرسة بناها السلطان إينال فى سنة ٨٦٠هـ/١٤٥٦م ، وكانت بالـصحراء حيـث القرافة الكبرى ، وهى الآن معطلة الشعائر . على مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج٦،ص٦. وخانقاة أرسـلان ، بناها الأمير أرسلان الدوادار المتوفى سنة ٧١٧هـ/١٣١٧م. المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٤٢٣. والسيوفية ، مدرسة بناها السلطان صلاح الدين الأيوبي فى سنة ٥٧٢هـ/١١٧٧م ، وهى عـامرة إلى الآن ، وتعـرف بجامع الشيخ المطهر . المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٣٦٥؛ على مبارك ، الخطـط التوفيقيـة ، ج٦،ص١٩. والمهمندارية ، مدرسة وخانقاة ، بناها الأمـير شـهاب الـدين أحمـد بـن آقـوش المهمندار فى سـنة ٧٢٥هـ/١٣٢٥م، وتعرف اليوم بزاوية المهمندار بالدرب الأحمر . المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٣٩٩؛ على مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج٦،ص٤١، ١٢٣. وأما الأشرفية العتيقة ، فقد بناها الأشرف خليل بن قلاوون ، وتعرف الآن بتربة الأشرف خليل .على مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج٦،ص٤.

١٥٧) ابن إياس ، المصدر السابق ، ج٤، ص١٨٩.

١٥٨) الصفدى ، الوافى ، ج٤، ص١٩٦.

١٥٩) مدرسة مغلطاى الجمالى ، المعروفة بالمدرسـة الجماليـة ، بناهـا الأمـير مغلطـاى الجمـالى فى سـنة ٧٣٠هـ/١٣٣٠م . المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٣٩٢.

١٦٠) المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٣٩٢.

١٦١) المقريزى ، السلوك ، ج٤، ص٧٤، ٧٧.

١٦٢) العينى ، عقد الجمان ، ص٢١١.

١٦٣) العينى ،المصدر السابق ، حوادث سنة ٨٢٨هـ ؛ ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٤،ص٣٠٥.

١٦٤) السخاوى ، التبر المسبوك ، ص٣٨٢.

١٦٥) المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٣٣٠ ؛ ابن إياس ، بدائع ، ج٤ ، ص٥٤.

١٦٦) وثيقة وقف قراقجا الحسني ، نشر عبد اللطيف إبراهيم ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، مـج١٨، ج٢، ١٩٥٦، ص٢١٩.

١٦٧) محمد أمين ، المرجع السابق ، ص٢٩٦.

١٦٨) المقريزى ، السلوك ، ج٤، ص٧٤، ٧٧.

١٦٩) المقريزى ، السلوك ، ج٤، ص٦١٩.

١٧٠) المقريزى ، السلوك ، ج٤، ص١٠٠٥.

١٧١) الصيرفي، أنباء الهصر ، ص٢٤٨-٢٤٩. ومدرسة صرغمتش بناها الأمير صرغمتش فى سنة ٧٥٧هـ/١٣٥٦م، وهى عامرة إلى الآن ، وتعرف بجامع صرغمتش بشارع الخضيري ، قرب مسجد ابن طولون. المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٤٠٣؛ على مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج٦،ص٢١.

١٧٢) القبة المنصورية ، أنشأها المنصور قلاوون ، ضمن مجموعته التى تشمل المارستان والمدرسة فى سنة ٦٨٤هـ/١٢٨٥م ، ورتب بها دروساً لفقهاء المذاهب الأربعة . المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٣٨٠.

١٧٣) المقريزى ، السلوك ، ج٤، ص٤٤٩.

١٧٤) ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج١، ص١٩٦.

١٧٥) المدرسة الكاملية ، بناها الملك الكامل محي بن العادل الأيوبي فى سنة ٦٢٢هـ/١٢٢٥م . المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٣٧٥.

١٧٦) المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٣٧٥.



الفصل الثالث

مكانة المعممين فى المجتمع المصري

مظاهر هذه المكانة – أولاً : المعممون أهل العلم والـــدين . ثانياً : المعممون والحروب في الخارج والدخل . ثالثاً : التأثير الوظيفي . رابعاً : المعممون والأزمات الاقتصادية – مظـــاهر تقدير المجتمع لأهل العمائم : أولاً الإشـــراف علـــى توليـــة السلاطين والخلفاء – ثانياً : المشاورة في القضايا الخارجية – ثالثاً : المعممون سفراء إلي الخـــارج – رابعـــاً : المعممـــون والساسية النقدية للدولة – خامساً : الخدمة بـــدار العـــدل سادساً : قراءة صحيح البخاري بالقلعة– علاقـــة العممـــين بالسلاطين– المعممون والأمراء المماليك– المعممون والعامة– المعممون وأهل الذمة.

لقد عرضنا أهم الوظائف الديوانية والدينية التى باشرها المعممون فى مصر، ورأينا أنها كانـــت وظائف على قدر كبير من الأهمية، فبلغ أصحابها شأناً عظيماً، سواء بين الخاصـــة أو مـــع عامـــة الشعب. ومن الضروري أن نتعرض بالدراسة للمكانة التى بلغها المعممون داخل المجتمع، من خلال دراسة علاقتهم بطبقات الشعب الأخرى. وفى البداية فإن المعممين اختصوا بعدة خصائص كـــان أثرها واضحاً على علاقاتهم بالآخرين؛ فمنها ما وقع أثره بصورة إيجابية، ومنها ما كان أثره سلبياً، ونعرض لهذه الخصائص :

أولاً : المعممون أهل العلم والدين

لقد كان المعممون يمثلون العلماء فى مختلف المجالات الدينية، باستثناء أرباب الوظائف الديوانية، حتى صار من الممكن أن نطلق عليهم لقب " رجال الدين" ، إن صح هذا التعبير، ولا شك فى أن الدين حمل المعممين أعباء حتمت عليهم القيام بها، مثل التوعية والإرشاد عـــن طريـــق الخطابـــة والتدريس والكتابة ووضع المؤلفات. ومن هذا المنطلق صار المعممون زعماء مـــوجهين لمختلـــف طوائف الشعب، نظراً لما للدين من سلطان على الأفئدة والنفوس. وعندما انتقل حكم مصر مـــن

الأيوبيين إلى المماليك، كان على الحكام الجدد أن يتعاملوا مع علماء الدين باحترام وتقدير، ليتخذوا منهم دعامة يستندون إليها فى حكمهم، ويستعينون بها فى كسب رضاء الشعب[١].

وتحت تأثير الدين أحس كثير من المعممين بأنهم مسئولون عن حماية مصالح العامة من الشعب، فكان من أعظم القرب التى يتقرب بها عالم من العلماء إلى الله أن يقول كلمة حق فى مجلس حاكم ظالم، وبذلك نصب المعممون من أنفسهم مدافعين عن حقوق العامة، وحماة لمصالح الناس أمام الحكام[٢]. وهكذا نال العلماء من المعممين المكانة السامية والرفيعة، تجاه الحكام والمحكومين على السواء .

ثانياً: المعممون والحروب فى الخارج والداخل

لقد تعرضت مصر طوال عصر سلاطين المماليك إلى أخطار خارجية عديدة، كما عانت البلاد من فتن داخلية مريرة. وخلال هذه الأحداث وتلك، صعد نجم العلماء، ولعبوا دوراً هاماً، فضلاً عن الدور الإرشادي والتوجيهي. فعلى الصعيد الخارجي، تعرضت البلاد لاعتداءات الصليبيين ثم المغول، وعلى فترات زمنية طويلة. وفى هذه الأوقات قام العلماء بالدفع المعنوي للجماهير، ودعوتهم لمساندة الحكام فى الجهاد ضد الأعداء، وحثوهم على بذل النفس والمال. ومن هنا ندرك مدى حاجة البلاد عامة، والحكام خاصة، لهؤلاء العلماء، وتفاعلهم داخل المجتمع بصورة إيجابية، رفعت من مكانتهم.

ففى موجة الغزو المغولي، ظهر عالم وخطيب فذ، هو الشيخ عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ/١٢٦١م) فقد نهض هذا العالم لحث الناس على الجهاد، وبذل الغالي والنفيس من أجل الدفاع عن العرض والأرض، وجاء الانتصار فى عين جالوت ثمرة لجهود هذا الرجل وأمثاله. ولم يكن دور العلماء قاصراً على تعبئة الناس للجهاد، بل خرجوا مع الجيوش إلى مساحات المعارك. فقد اعتاد السلاطين على اصطحاب فريق من العلماء أثناء خروجهم للقتال؛ كما اعتادوا على اصطحاب فريق منهم من ذوي المناصب فى الدولة، كقضاة القضاة وقضاة العسكر ونواب القضاة أو بعضهم ومشايخ الصوفية[٣].

ومن الأخطار التى تعرضت لها البلاد، خطر تيمورلنك القائد المغولي، وقد لعب العلماء دوراً حيوياً أثناء هذه الفترة. ففى سنة ٧٨٩هـ/١٣٨٧م تضافرت جهود السلطان برقوق مع جهود العلماء لصد هذا الخطر، وطاف العلماء شوارع العاصمة لحث الناس على الجهاد. فخرج سراج الدين عمر البلقيني وقضاة القضاة ومعهم الحاجب، وكان المنادي ينادي على الناس بين أيديهم

قائلاً :" الجهاد فى سبيل الله تعالى لعدوكم الأكبر تيمورلنك، فإنه أخذ البلاد، ووصل إلى حلب، وقتل الأطفال، وخرب البيوت والجوامع والمساجد..."[٤].

وكذلك حدث عندما تعرضت البلاد لخطر قرايوسف صاحب الموصل وتبريز، فقد هاجم أطراف دولة سلاطين المماليك الشمالية فى سنة ٨٢١هـ/١٤١٨م. فجمع السلطان المؤيد شيخ قضاة القضاة والخليفة وشيخ الإسلام، وأفتى هذا المجلس بجواز قتل قرايوسف. ونزل العلماء إلى القاهرة، واحتشد الناس من حولهم، وطافوا الشوارع والمنادي بين أيديهم يعلن الفتوى بحل دم هذا الرجل، ويحث الناس على جهاده بالنفس والمال[٥]. وعندما تعرضت اليمن لخطر البرتغاليين، وهددوا طرق التجارة الدولية المارة بدولة المماليك، عندها قاد العلماء العامة لمؤازرة السلطة الحاكمة. وكانت خطبة الجمعة إحدى وسائل هؤلاء العلماء لتوصيل أصواتهم إلى الجمهور، ومن ذلك ما جرى فى ربيع الأول سنة ٩١٩هـ/١٥١٣م، فقد خطب القاضي الشافعي بالسلطان، وتحدث فى خطبته عن الخطر البرتغالي، وقنت بالمصلين فى الركعة الأخيرة[٦].

وأما عن الفتن الداخلية، فكانت إحدى سمات العصر التى أثرت على وضع المعممين سلباً وإيجاباً، ذلك إن المماليك لم يؤمنوا بمبدأ الوراثة فى الحكم، واعتقدوا أنهم جميعاً سواسية، لذا شهد عصرهم كثيراً من الثورات التى قام بها الطامعون فى الحكم. وكان الأمير الذى يطمع فى الحكم ينشد سنداً شرعياً، يساعده فى التغلب على خصومه، ويكفل له مساندة العامة، أو على الأقل كف أيديهم عنه. وعندئذ تبدو أهمية اكتساب العلماء إلى جانبه، لما لهم من تأثير على الرأي العام. وكان العلماء محط أنظار الأمراء، عندما تبدأ حلقة من حلقات الصراع الداخلي.

وكذلك لعب المعممون دوراً بارزاً فى إخماد الفتن التى تأججت فى هذا العصر، فقاموا بالوساطة بين الأمراء، وإحلال السلام بينهم. فعندما دب الخلاف بين الأميرين برقوق وبركة فى صفر عام ٧٨٢هـ/١٣٨٠م توسط بينهما فى الصلح الشيخ أكمل الدين محمد شيخ خانقاة الشيخونية، والشيخ أمين الدين الحلواني، ومازالا بالأميرين حتى حققا الصلح بينهما[٧]. وعندما خرج الأمير تنم نائب الشام على السلطان فرج بن برقوق عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م، والتقى جيش الأمير تنم مع جيش الناصر فرج قرب غزة، دخل الرعب قلب الناصر فرج وجيشه، فأرسلوا إلى الأمير تنم قاضي القضاة صدر الدين المناوي الشافعي وآخرون. فسار إليه قاضي القضاة حتى وافى الأمير تنم بمدينة الرملة، وعندما رأى الأمير تنم قاضى القضاة قادما إليه، قام له واعتنقه وأجلسه بجانبه، فحدثه قاضى القضاة فى الصلح، وأدى له أمان السلطان ووعظه وحذره الشقاق والخروج عن الطاعة، ولكن الأمير تنم صمم على مطالب لابد من تنفيذها، ليعود إلى الشام بلا قتال، فراجعه

قاضى القضاة غير مرة فيما يريده، فأبى الأمير إلا مطالبه، فقام قاضى القضاة ليعود إلى الناصر بالجواب، فخرج معه الأمير تنم إلى ظاهر مخيمه ليودعه[٨].

وكذلك حدث فى فتنة الأمير جكم على الناصر فرج عام ٨٠٣هـ/١٤٠١م. فقد أرسل الناصر فرج إلى الأمير جكم القاضي الشافعي والأمير نوروز الحافظي ليثنوه عن القتال، فامتنع الأمير جكم عن الصلح، وقال " لابد لنا من غرمائنا " – أى أن يسلمه السلطان أعداءه من الأمراء – ثم أبقى الأمير نوروز عنده، وعاد القاضى الشافعي بالجواب[٩]. وهكذا كان العلماء فى موقع الصلح بين الأمراء المتخاصمين، من زعماء وقيادات المماليك.

ثالثاً: التأثير الوظيفي

فلاشك فى أن طبيعة الوظائف التى شغلها المعممون كان لها أثرها عليهم، وأثر ذلك فى علاقتهم بطبقات المجتمع الأخرى. والمعروف أن المعممين مقسمون على فئتين الأولى هم، أرباب الوظائف الديوانية، وأغلب من شغل هذه الوظائف كان من المسالمة والأقباط وبعض الموالين للمماليك، وأغلب هؤلاء داروا فى فلك الحكام، بدافع المحافظة على مصالحهم، فخدموا السادة المماليك، وتعنتوا فى جمع الأموال من الشعب، لذلك تأثرت علاقتهم بالعامة، وطبعت صورة هؤلاء المعممين فى أذهان العامة بطابع سئ. أما الفئة الثانية من المعممين فهم، أرباب الوظائف الدينية، أى رجال العلم والدين، وهؤلاء كان معظمهم أكثر التزاما بأحكام الشرع، وأشد حرصاً على تطبيق أحكام الدين، لذا فقد مثل هذا الفريق الزعامة الصادقة لعامة الشعب، مما جعلهم موضع التقدير والاحترام من كل طبقات المجتمع المصري آنذاك.

رابعاً: المعممون والأزمات الاقتصادية

تعرضت البلاد لأزمات اقتصادية، كان معظمها مرتبطاً بنهر النيل، وتأخير الفيضان أو انقطاعه أحياناً، مما كان ينذر بدمار الزراعة، وما يستتبع ذلك من غلاء، وقحط يصحبهما انتشار الأوبئة والطواعين. وقد ارتبطت هذه الظاهرة فى ذهن سكان مصر، حكاماً ومحكومين على السواء بإرادة الله عز وجل، فكان اللجوء فى هذه الأوقات العصيبة إلى ذكر الله هو المخرج الوحيد من الأزمة، فتتجه الأنظار إلى العلماء ويلتمسون منهم النصح. وهكذا كانت تقام الصلوات فى الجوامع والمساجد، ويشارك فيها الخاصة والعامة، يتزعمهم العلماء مبتهلين وداعين الله أن يكشف عنهم الغمة، وربما ذهبوا إلى خارج المدينة، لإقامة صلاة الاستسقاء. ومثل هذه المظاهرات الضخمة، بزعامة العلماء كان أثرها فى ربط العامة والمماليك جميعاً بعلماء الدين. كما كانت تمثل اعترافاً

بمكانتهم، وهى مكانة لم تتحقق لغيرهم، حتى وإن بدا السلطان أقوى وأنفذ كلمة، فإنه لا يستطيع أن يقوم بهذا الدور.

وقد رأينا أن هذه الخصائص أثرت بالإيجاب على أوضاع المعممين، كما أثرت بالسلب أيضاً. ففريق منهم كان سنداً شرعياً للسلاطين، ودعماً معنوياً لهم، وفريق آخر باشر دواوين الدولة والأمراء. فجماعة العلماء اكتسبوا مكانة سامية، وأما جماعة الديوانية، فقد أثرت وظائفهم على أوضاعهم داخل المجتمع. وإذا عدنا إلى تعميم الأحكام، فقد جاز لنا القول بأن أهل العمائم نالوا تقديراً ملحوظاً داخل المجتمع، وأود فى البداية أن أعرض لأهم مظاهر هذا التقدير، ثم أناقش وضع كل جماعة على حدة.

مظاهر تقدير المجتمع لأهل العمائم :

أولاً ، الإشراف على تولية السلاطين والخلفاء:

لقد رأى المماليك منذ سيطرتهم على مقدرات الأمور فى مصر، أنهم فى حاجة إلى سند شرعي لحكمهم. فلا زال الأيوبيون فى بلاد الشام ينازعونهم حكم مصر، ولم تكن الأمور قد استقرت لهم داخل البلاد، هذا فضلاً عن أنهم كانوا يلمسون فى أنفسهم عقدة النقص؛ لأنهم ليسوا أحراراً، وأغراباً عن البلاد وأهلها. فاعتراف العلماء من أهل البلاد بشرعية حكمهم، من الأمور التى أعطوها أولوية كبرى. لذلك رأينا أنه لم يعتل سلطان العرش دون إشراف علية أهل البلاد، وقد مثلهم فريق من المعممين هم، قضاة القضاة وكبار العلماء على اختلاف وظائفهم. ولعلنا نتفق أن إشراف هؤلاء العلماء على تنصيب السلطان كان أمراً ضرورياً فى بداية حكم المماليك للبلاد، ومع تمكن المماليك فى البلاد، أصبح هذا الأمر من المراسيم الشكلية.

وهذه المجالس كانت تعقد عند تولية سلطان جديد، سواء فى حالة وفاة السلطان السابق، أو فى حالة تنصيب السلطان لابنه فى حياته، أو فى حالة خلع السلطان السابق وقيام آخر. وكان دور هؤلاء العلماء محصور فى الشهادة على ما جرى من أحداث، ثم يثبتون فى أوراقهم وفاة أو قتل أو خلع أو تنحي السلطان السابق، ثم تنصيب السلطان الجديد. ويقوم أحد الحضور بقراءة المحضر على المجلس، ويشهدون بما جاء فى الكتاب. ومن هنا كان دور هؤلاء العلماء لا يتعدى الأمور الشكلية، ولا يتبادر إلى الذهن أنهم شاركوا فى اختيار السلطان الجديد، أو أنهم أبدوا رأيهم فيه. وإنما استفاد المماليك من مشاركة هؤلاء العلماء فى مراسيم التنصيب، ويكفينا ما قام به السلطان قايتباى، ففى سنة ٨٩٤هـ/١٤٨٩م ادعى استقالته من السلطنة، وأرسل خلف قضاة القضاة

الأربعة وعرفهم بضعف الأحوال المالية للبلاد، وعجز الدولة عن دفع نفقة المماليك، وقال للقضاة " أشهدوا على أني قد خلعت نفسي من السلطنة " فتعلق به قضاة القضاة والعلماء، وبكى محيي الدين ابن تقي قاضي قضاة المالكية تأثرا بالموقف، ومنعوا السلطان من التنازل عن السلطنة[١٠].
ولما علم أمراء المماليك بالقاهرة، بخبر قتل السلطان الغوري في عام ٩٢٢هـ /١٥١٧م في معركة مرج دابق اختاروا الأمير طومان باى سلطانا للبلاد، فتردد طومان باي في قبول السلطنة.فركب الأمراء وتوجهوا إلى الشيخ سعود الذى أقنع طومان باي بقبول السلطنة، ثم أحضر الشيخ مصحفا شريفا ووضعه بين أيدى الأمراء، وحلفهم عليه بأنهم يطيعوا السلطان ولا يغدروا به، وأنهم ينتهوا عن ظلم المسلمين، فحلف الأمراء على ذلك[١١].

وكذلك شارك المعممون فى ولاية الخلفاء العباسيين للخلافة بالقاهرة، فعندما أتى أحد بني العباس إلى مصر فى عهد السلطان بيبرس عام ٦٥٩هـ/١٢٦١م وفكر السلطان فى إحياء الخلافة العباسية، بعد سقوطها فى بغداد على يد المغول، أحضر أكابر الدولة وقاضي القضاة ونواب الحكم والفقهاء والعلماء والصلحاء وأكابر المشايخ وأعيان الصوفية، وكلهم من أهل العمائم، فتحققوا من نسب هذا الرجل العباسي، وشهد جماعة بذلك، فقام قاضى القضاة وأشهد على نفسه بثبوت نسب الخليفة[١٢]. وبذلك صار من مرسوم دولة سلاطين المماليك إشهاد قضاة القضاة والعلماء على من يلي الخلافة من بنى العباس فى مصر.

ولا يعنى ذلك التزام السلاطين برأي قضاة القضاة وكبار العلماء فى أمر ولاية أو عزل الخلفاء. فقد غضب الناصر محمد بن قلاوون على الخليفة أبي الربيع سليمان عام ٧٣٨هـ/١٣٣٨م ونفاه إلى قوص، وقبل وفاة الخليفة كان قد عهد بالخلافة لولده أبي العباس أحمد، وأشهد على نفسه أربعين شاهداً عدلاً، وثبت ذلك على قاضى قوص. وعندما توفي أبو ربيع قام الناصر محمد بتولية الخلافة لإبراهيم بن أخي الخليفة المتوفي، وعندما عارضه قضاة القضاة بعدم أهلية إبراهيم، وبصحة عهد الخليفة أبي الربيع لابنه أحمد، لم يلتفت السلطان إلى قولهم، ورد قائلاً " إن إبراهيم قد تاب، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له " فبايع القضاة والعلماء إبراهيم هذا ليكون خليفة ولقب بالواثق[١٣].

ثانياً: المشاورة فى القضايا الخارجية

ولقد شارك المعممون بالرأي والفتوى فى القضايا الخارجية للدولة. ومن أهم هذه القضايا وضع مسلمي الحبشة، ففي عام ٨٢٢هـ/١٤١٩م كثرت شكوى القضاة والعلماء للسلطان من معاملة نصارى الحبشة للمسلمين هناك. فأحضر السلطان بطرك النصارى فى مجلس قضاة القضاة

والمشايخ، سأله عما يقع فى بلاد الحبشة من إهانة المسلمين، فأنكر ذلك ووعد بعدم حدوثه[١٤]. وعندما عرضت قضية نذر شاه رخ بن تيمورلنك بأن يكسو الكعبة فى عام ٨٣٨هـ/١٤٣٣م، أحضر السلطان قضاة القضاة وعرض عليهم الأمر، فكان منهم الموافق ومنهم الرافض لذلك، وانفض المجلس على رفضهم تلبية طلب شاه رخ بكسوة الكعبة[١٥].

ثالثا: المعممون سفراء إلى الخارج

ذلك إن سلاطين المماليك حرصوا دائما على إظهار التزامهم بالدين، وخاصة أمام الدول الأخرى، وإذا كانت بعض السفارات المتجهة من مصر إلى الخارج ذات طابع سياسي أو حربي أو اقتصادي، إلا أنها غالبا ما كانت تضم رجلا من المعممين من أهل العلم والدين. ومثالا لذلك السفارات التى توجهت إلى المغول فى عهد غازان، ففى عام ٧٠٠هـ/١٢٩٩م عين السلطان الناصر محمد جماعة من الأمراء ومعهم الخطيب شمس الدين بن الجوزي خطيب جامع ابن طولون، ولكن ابن الجوزي اعتذر، فعينوا القاضي عماد الدين بن السكري خطيب جامع الحاكم، وناظر دار العدل[١٦]. كذلك ذهب الشيخ على بن عبد العزيز فى سفارة إلى غازان، وعندما وصلوا إلى بلاده، وجدوه قد مات فى سنة ٧٠٣هـ/١٣٠٤م، فاستقبلهم أخوه خربندا، فأعطى الشيخ على قدحاً من الخمر، فأخذه ولم يشربه، فناوله رغيفاً، فأخذه الشيخ على وجذمه. واشترك الخطيب صدر الدين المالكي فى إحدى السفارات إلى خربندا خليفة غازان، والتى وصلت دمشق عائدة عام ٧٠٥هـ/١٣٠٥م[١٧]. وفى أخر سفارة خرجت من مصر فى عصر دولة سلاطين المماليك وكانت عام ٩٢٢هـ/١٥١٦م متوجهة إلى السلطان سليم الأول العثماني، كان للمعممين فيها نصيب، إذ اقتضى رأي السلطان الغوري مع أكابر الدولة إرسال رجلين من أهل العلم والدين، ليكلما السلطان سليم الأول فى حقن دماء المسلمين[١٨].

رابعاً: المعممون والسياسة النقدية للدولة

ومن مظاهر التقدير التى تميز بها المعممون، حرص بعض السلاطين على عرض سياسة الدولة النقدية فيما يتعلق بالذهب والفضة عليهم. وربما يرجع ذلك إلى حرص هؤلاء السلاطين على تفادي رد فعل العامة، إذا تضرروا من تغيير العملة الجاري التعامل بها، فيكون رأي القضاة والفقهاء فى هذه الحالة سنداً شرعياً لتبرير سياستهم .

ومن أمثلة ذلك إنه حدث عام ٨١٨هـ/١٤١٥م أن استدعى السلطان المؤيد شيخ قضاة القضاة والعلماء، وتشاور معهم فى إبطال التعامل بالذهب الناصري، الذى وضعه الناصر فرج بن

برقوق، وضرب عملة غيرها، فاعترض بعض القضاة على هذا التغيير، وقال : " إن هذا فيه إتلاف كثير من المال "، ولكن السلطان صمم على تنفيذ ما أراد، فخسر فى ذلك أموالاً كثيرة، فعاد وأمر القضاة وغيرهم أن يدبروا رأيهم فى تسعير العملة المضروبة، حتى ينقذ ما يمكن إنقاذه من الخسارة التى لحقته[١٩]. وفى عام ٨٢٩هـ/١٤٢٦م جمع السلطان الأشرف برسباى الأمراء والقضاة وبعض التجار وتحدث معهم فى إبطال المعاملة بالذهب الأفرنتيي[٢٠]، والتى عليها شعار كفرهم، وأن يضرب عوضه السكة الإسلامية[٢١]، فصوب الحاضرون رأي السلطان. وفى عام ٨٥٩هـ/١٤٥٥م استدعى السلطان إينال القضاة، وتكلم معهم فى سعر الذهب وزيادته، فقال القضاة : " الأمر للسلطان "[٢٢].

هذا مع ملاحظة أن السياسة النقدية كانت رهناً بمشيئة السلطان، وتحت تصرفه، سواء عرض ذلك على القضاة والفقهاء، أو لم يعرضه بمعنى أن رأي هؤلاء المعممين كان لا يتعدى المشورة، فإذا اختلفوا مع السلطان فى الرأي، فإن ذلك لا يغير من الأمر شيئاً. ولكن مجرد عرض هذه الأمور عليهم، يعد بمثابة اعتراف بمكانتهم، ووجودهم على الساحة السياسية للدولة .

خامساً : الخدمة بدار العدل

فقد جرت العادة بأن يحضر كبار الموظفين من المعممين الخدمة بدار العدل مع السلاطين، فى الأيام المخصصة لذلك. وكانت هيئة دار العدل هى أن يجلس السلطان وعن يمينه قضاة القضاة من المذاهب الأربعة، حسب الأهمية الشافعي ثم الحنفي ثم المالكي وأخيراً الحنبلي، وإلى جانبه وكيل بيت المال ثم المحتسب بالقاهرة. ويجلس على يسار السلطان كاتب السر ويليه ناظر الجيش، ثم جماعة الموقعين من كتاب الدست لتكملة الحلقة. وإن كان الوزير من أرباب الأقلام جلس بين السلطان وكاتب السر، وإن كان من أرباب السيوف يقف بعيداً مع الأمراء من أرباب الوظائف. فكان السلطان يجلس فى دائرة من المعممين، والأمراء بعيداً عنه فمنهم الجالس ومنهم الواقف، وقد جرت بعض التغييرات على هذا الوضع على مر الأيام. ويعقد السلطان هذا المجلس للنظر فى المظالم يومين فى الأسبوع طوال العام، ماعدا شهر رمضان. وفى هذا المجلس يجلس السلطان ليحكم فى المظالم، فيقرأ كاتب السر وموقعو الدست القصص على السلطان، فإن احتاج مراجعة القضاة راجعهم، فيما يتعلق بالأمور الشرعية والقضايا الدينية. وإن كانت القصص فى أمر الإقطاعات وما تعلق بالعسكر قرأها ناظر الجيش، ثم ينظر السلطان فى باقى القصص[٢٣]. ولا شك فى أن جلوس المعممين مع السلطان بدار العدل على هذه الهيئة يعبر عن المكانة التى حظى بها المعممون آنذاك .

سادساً: قراءة صحيح البخاري بالقلعة

وقد جرت عادة سلاطين المماليك على استدعاء قضاة القضاة والعلماء والفقهاء، إلى القلعة لقراءة صحيح البخاري وختمه فى شهر رمضان من كل عام. ومنذ عهد السلطان الأشرف شعبان بن حسين، كانت تبدأ قراءة صحيح البخاري أول رمضان، ويختم فى اليوم السابع والعشرين. ثم زاد السلطان المؤيد شيخ فى القراءة من أول شهر شعبان، وقرر مع الحاضرين مجموعة من الطلبة. وفى عهد السلطان برسباى زاد فى الحاضرين مجموعة من المباشرين[٢٤]. وقد مثل هذا المجلس مجموعة ضخمة من المعممين على اختلاف مستوياقم العلمية، وأحياناً كانت تقع بين الحاضرين الأبحاث والمناقشات فى المسائل الفقهية، مثلما حدث فى شهر رمضان عام ٨٢١هـ/١٤١٨م، وكان قاضى قضاة الشافعية آنذاك شمس الدين الهروي، وحضر فى هذا المجلس الجم الغفير من نوابه، بالإضافة إلى من هم عادة بالحضور. واستطاع جلال الدين البلقيني قاضى قضاة الشافعية السابق الحصول على موافقة السلطان المؤيد شيخ بحضور هذا المجلس، وكان يحضر مع البلقيني أناس كثيرون من أقاربه وغيرهم، وهم أصحاب وظائف مختلفة، ووقع بين الحاضرين البحث، واشتد نقاشهم حتى بلغ حد أن سفه بعضهم البعض[٢٥].

ويبدو أن تعالي أصوات الحاضرين لمجلس قراءة صحيح البخاري بالقلعة، والخصومات التى كانت تقع بين بعضهم، دفعت السلطان برسباى عام ٨٣٨هـ/١٤٣٤م إلى أن يأمر قاضى قضاة الشافعية بإحضار الفلقة والعصا فى مجلس سماع البخاري، فمن تعدى فى كلامه أو أساء الأدب عوقب. وفى عام ٨٤٢هـ/١٤٣٨م منع السلطان جقمق الحاضرين من المناقشة، وقد جرت العادة عند الختم توزيع السلطان الأموال على القضاة والعلماء والفقهاء[٢٦].

وبالإضافة إلى المظاهر السابقة التى أضفت على المعممين مكانة سامية فى المجتمع المصري، فإنهم شاركوا فى شتى مظاهر الحياة العامة للشعب مشاركة فعالة، قدر مكانتهم التى تمتعوا بها، وأهم هذه المناسبات :

– رؤية الهلال : فمن المعروف أن التقويم الهجري، وبعض الفرائض مثل الصيام والحج، والأعياد والمناسبات الإسلامية، مرتبطة بالشهور القمرية. ولا يحدد بدأ الشهر إلا برؤية الهلال، لذلك كانت رؤية الهلال فى غاية الأهمية بالنسبة للمسلمين فى كل بقاع الأرض. وكان العامة والخاصة من المصريين ينتظرون رؤية هلال شهر رمضان خاصة، ويحتفلون بهذه المناسبة. وكانت رؤية الهلال من مسئوليات قاضى القضاة الشافعية، وقد حكى ابن بطوطة طريقة رؤية هلال الشهر فى إحدى المدن المصرية، فقال : " يجتمع فقهاء المدينة ووجوهها بعد العصر من اليوم التاسع

والعشرين للشهر العربي بدار القاضي، وعند تكامل المجلس يركب القاضي ومن معه، ويتبعهم العامة وينتهون إلى موضع مرتفع خارج المدينة، وبعد رؤية الهلال، ينزلون إلى المدينة في موكب ضخم، محتفلين بحلول شهر جديد"[٢٧].

وكثيراً ما كان يحدث اضطراب بين العامة، نتيجة لتأخير الرؤية، أو لوجود قوم رأوا الهلال وقوم لم يروه. وهذا الاضطراب كان يحدث في شهري رمضان وذى الحجة خاصة، ونتيجة لذلك كان قضاة القضاة الشافعية يتعرضون لانتقادات وغضب العامة والخاصة. ففى أول ذى الحجة عام ٨٥١هـ/١٤٤٨م كانت الرؤية محجوبة، فظهر رجل قال إنه رأى الهلال، وهم قاضي القضاة الشافعية أن يأذن بثبوت الرؤية، فأخبره أحد نوابه أن الرجل الذى ادعى رؤية الهلال شاهد زور، فشوش قاضي القضاة على نائبه لإخباره بهذا الأمر، ثم أمر بالبحث عن رجل آخر مثله حتى حضر شخص آخر وأثبته[٢٨]. وفى عام ٨٨٢هـ/١٤٧٧م حدث اضطراب فى القاهرة، وذلك لمضي ثلاثين يوماً من شهر شعبان ولم ير الهلال، فأكل غالب الناس، ثم نادى قاضى القضاة بالإمساك عن الطعام، فثار عليه العوام[٢٩].

ومن النوادر التى واجهت قاضى القضاة الشافعي فى هذا الأمر، أن السلطان محمد بن قايتباى – وكان صبياً – أراد من القاضى أن يعلن فى اليوم التاسع والعشرين من شهر رمضان فى عام ٩٠٢هـ/١٤٩٧م أن غداً هو العيد، إن رأوا الهلال أو لم يروه، فأشيع عزم السلطان بين الناس، فركب القاضى واجتمع بالسلطان، وعرفه أن العيد لا يكون إلا برؤية الهلال، فغضب السلطان لذلك، وأراد عزل قاضى القضاة[٣٠] .

– الاحتفال بالمولد النبوي الشريف ، وشارك المعممون فى الاحتفالات الدينية، ومنها الاحتفال بالمولد النبوي الشريف. فقد حرص سلاطين وأمراء المماليك على إحياء مثل هذه المناسبات الدينية، وحرصوا على مشاركة المعممين لهم فيها، ومنح كبار قضاهم ومشايخهم وعلمائهم الأموال الكثيرة. وكان الاحتفال بالمولد النبوي يجري فى شهر ربيع الأول فى كل عام. ونأخذ مثالاً من احتفالات السلطان برقوق فى عام ٨٠٠هـ/١٣٩٧م، حيث أعد المجلس بالحوش السلطاني من القلعة، وجلس السلطان ومعه القضاة والأمراء ومشايخ العلم وفقراء الصوفية، ثم قرأ الفقهاء القرآن. وبعد فراغهم بدأ السلطان فى توزيع صرر الأموال، فكان يقوم الوعاظ واحداً بعد واحد، والسلطان يدفع لكل منهم صرة فيها أربعمائة درهم فضة، ومن كل أمير قطعة من قماش حرير، وكانت عدقم عشرون واعظاً. ثم قام القراء فأنعم عليهم أيضاً، وكانوا أكثر من الوعاظ. ثم بسطت موائد الطعام، وبعد فراغ الحاضرين من تناول الطعام، مضى قضاة القضاة والأعيان، وبقي

السلطان جالساً مع أخصائه من فقراء الزوايا الصوفية. ثم أقيم سماع الذكر من بعد ثلث الليل إلى قريب الفجر، والسلطان جالس وسط الصوفية، ويده تملأ بالذهب وتفرغ لمشايخ الصوفية، وفى اليوم التالي وزع السلطان القمح على مشايخ الزوايا(٣١).

وكان للمعممين نصيب وافر فى كل الاحتفالات الدينية الأخرى، مثل الاحتفالات بالعيدين ورأس السنة الهجرية ودوران وخروج المحمل وغير ذلك من المناسبات، وكذلك شارك المعممون طبقات المجتمع الأخرى فى الأزمات التى تعرضت لها البلاد مثل؛ الجدب الناتج عن انخفاض مياه النيل، وانتشار الطاعون والأوبئة، وغير ذلك .

ومن هنا كان المعممون لهم وضع متميز داخل المجتمع المصري، وقد ارتبطوا بعلاقات وثيقة مع كافة طبقات المجتمع، وهو ما سنقوم بدراسته الآن .

– علاقة المعممين بالسلاطين

لقد رأينا أن المعممين احتلوا مكانة سامية داخل المجتمع، فهم علماء الأمة، فضلاً عن الوظائف الهامة التى باشروها، لذلك فقد ارتبطوا بعلاقات قوية مع السلاطين. والحقيقة إن هذه العلاقات شهدت أشكالاً متعددة :

أولاً : إجلال واحترام السلاطين للمعممين :

فقد حظي المعممون باحترام السلاطين ولم يكن ذلك قاصراً على فترة فى تاريخ دولة المماليك دون أخرى، أو على سلطان دون آخر. والحقيقة، إن العلماء من المعممين بلغوا مكانة عظيمة عند سلاطين المماليك طيلة فترة حكمهم لمصر، باستثناء حالات معينة نعرض لها فيما بعد. وهنا أسوق بعض الأمثلة التى تبرز مكانة هؤلاء العلماء عند السلاطين، فعندما توفى الشيخ عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام فى عام ٦٦٠هـ/١٢٦٢م تنفس السلطان بيبرس الصعداء – وهو المعروف بقوة الشخصية – وقال " لم يستقر ملكي إلا الساعة، فإن ابن عبد السلام لو أمر الناس فى شأني بما أراد لبادروا إلى امتثال أمره " ثم نزل إلى جنازته(٣٢). وقد بلغ الأمر بهذا السلطان أنه كان يهاب هذا الشيخ خوفاً من نفوذه عند العامة، وتهديده لسلطانه فى البلاد .

وإذا كان هذا موقف بيبرس من ابن عبد السلام، فإن موقفه من بقية العلماء والفقهاء كافة كان الاحترام والتقدير، فكان يقف عندما يرى قاضى القضاة تاج الدين بن بنت الأعز. وعندما رفع أحد الأشخاص خصومة إلى قاضى القضاة ضد السلطان بيبرس، على بئر تخاصم مع السلطان عليها، طلب قاضى القضاة حضور السلطان إلى مجلس الحكم، فحضر وتساوى مع خصمه،

فأمرهما قاضى القضاة بالجلوس، فجلس حتى حكم القاضى فى القضية[٣٣]. وفى عام ٦٦٢هـ/١٢٦٤م أرسل أحد الخدام ورقة إلى السلطان بيبرس تتضمن وشاية فى شمس الدين شيخ الحنابلة، بأنه يبغض السلطان ويتمنى زوال دولته، فبعث السلطان إلى الشيخ وأبلغه بهذا الكلام، فأنكر الشيخ هذه المقالة، وقال " إنها وقيعة، لأن هذا الخادم كان عندى وطردته، فأدعى هذا الكلام " ، فقال السلطان : "حتى لو شتمتني أنت فى حل " ، وأمر بضرب الخادم[٣٤]. وأما الشيخ خضر الكردي المتوفى ٦٧٦هـ /١٢٧٧م ، فقد عظم عند الظاهر بيبرس، فكان يخرج معه فى فتوحاته، وبلغ من عظمته إنه كان يراسل نواب الشام، وكبار المباشرين بما يريد، وقد بنى له الظاهر العديد من الزوايا بالقاهرة والقدس ودمشق وبعلبك وحماة والإسكندرية[٣٥]. واختص السلطان لاجين بصداقة الشيخ ابن عبود، فيرفع من منزلته فنفذت أوامر الشيخ، وقبلت شفاعته، وتردد كبار الأمراء عليه لينالوا رضي السلطان، وقصده الناس لقضاء حوائجهم[٣٦].

وأما الشيخ تقى الدين محمد بن دقيق العيد،فقد نال منزلة عظيمة مع سلاطين المماليك الذين عاصرهم، فعاملهم بترفع وشمم، فعندما غضب من الأمير منكوتمر نائب السلطنة، قرر الاستقالة من وظيفة قضاة الشافعية عام ٦٩٧هـ/١٢٩٨م،فطلبه السلطان لاجين .فلما دخل على السلطان قام له، والشيخ يتهادى فى المشية، والأمراء يقولون للشيخ "أسرع، السلطان واقف"، فيقول لهم "وأنا أمشي" وعندما وصل، قبل السلطان يده على اللحم،فقال الشيخ " تنتفع بهذا"[٣٧].

وكانت نفوس الفضلاء من المعممين عالية مع السلاطين، فقد دخل الشيخ صدر الدين بن الوكيل على السلطان الناصر محمد بن قلاوون عام ٧٠٩هـ/١٣١٠م، فقال له الحاجب : " بس الأرض"، فامتنع وقال "مثلي لا يبوس الأرض إلا لله". فقال الحاجب معلقا على ما حدث : "ساعتها ما شككت أن دمه سيفك، ولكن السلطان أكرمه"[٣٨]. وفى عام ٧٧٦هـ/ ١٣٧٤م أراد قاضى القضاة الشافعي برهان الدين بن جماعة الاستعفاء من القضاء، فشق ذلك على السلطان المنصور على، وبعث إليه الأمير آقبغا آص ليسترضيه، فأبي قاضى القضاة العودة إلى الوظيفة. ثم أرسل السلطان الأمير بهادر الجمالي آخر النهار إلى القاضى ثانيا، فوجد القاضي مصمما على الاستقالة، فقال له "مولانا السلطان يسلم عليك، وقد حلف إن لم تقبل العودة ليركبن إليك فى هذه الليلة إلى منزلك، وحلف السلطان على ذلك بالطلاق" فلم يجد القاضى بدا من أن قال : " أنا اجتمع بالسلطان"، فذهب إلى السلطان واشترط عليه شروطا كثيرة لقبوله العودة إلى القضاء، فالتزم بها السلطان[٣٩].

وأما السلطان برقوق، فإن فتن الأمراء وثوراتهم عليه قد أثرت علي علاقته ببعض القضاة والعلماء الذين خدموا خصومه، إلا إنه ظل محافظا على علاقة الاحترام والود التى ربطته بكثير منهم، حتى إنه أوصى قبل موته بأن يدفن تحت أرجل مجموعة من كبار المشايخ. وكان للسلطان برقوق مع الشيخ أكمل الدين شيخ خانقاة شيخون حكايات، فكان السلطان ينزل فى موكبه من القاعة إلى الخانقاة، ويظل واقفا أمام بابها حتى يتهيأ الشيخ أكمل الدين للركوب ويسيرا معا، وكان إذا دخل عليه الشيخ أكمل الدين وقف له، فكلمه الشيخ فى أن يقوم لقضاة القضاة أيضا تعظيما وإجلالا لهم، فلبى السلطان طلبه، وصارت عادة اتبعها السلاطين من بعده. وعندما مرض الشيخ، كان السلطان يتردد على منزله لزيارته، وعندما توفى الشيخ حضر السلطان جنازته، ومشى مع الناس، وأراد أن يحمل نعشه فمنعه الأمراء وحملوه عنه،وظل واقفا أمام قبره حتى دفن(٤٠).

وقد ربطت الشيخ بدر الدين محمود العيني المتوفى ٨٥٥هـ/١٤٥١م بالسلطان المؤيد شيخ ثم الأشرف برسباى صداقة حميمة، ويقال إن العينى عظم عند برسباى وصار ينادمه ويقرأ له التاريخ ويعلمه الدين، وذلك لمعرفة العينى باللغة التركية، حتى قال برسباى " لولا العينى لكان فى إسلامنا شئ"(٤١)،وفى عام ٨٣١هـ/١٤٢٨م ضرب السلطان برسباى فيروز الطواشي، ضربا مبرحا ثم أمر بنفيه إلى المدينة المنورة، وكان السبب فى ذلك أن فيروز تجرأ تدللا على السلطان، وتكلم فى حق قاضي من قضاة الشرع بكلام قبيح، لا يليق ذكره فى حق عامي، فضلا عن حق قاضي الشرع ومن أهل العلم وممن هو معروف حاله عند السلطان، وحين سمع السلطان كلامه،" رفصه برجله وشتمه وطرده"(٤٢).

وأما الشيخ محي الدين الكافيجي فكان إذا دخل على السلطان قايتباى أقام له المجلس بتمامه واعتنقه وأكرمه. ويقول الشيخ زكريا الأنصاري" كنت أحط على السلطان قايتباى فى الخطبة حتى أظن إنه ما عاد يكلمني قط، وعندما أخرج من الصلاة يتلقاني ويقبل يدي، ويقول : جزاك الله خيرا،وطلعت إليه مرة، فأغلظت عليه القول، فاصفر لونه، فتقدمت إليه،وقلت له : والله يا مولانا إنما أفعل ذلك شفقة عليك"(٤٣).وقد رأي عبد البر بن الشحنة قاضي قضاة الحنفية فى دولة الأشرف قانصوه الغوري ما لم يره غيره من القضاة، وكان من أخصاء السلطان، بحيث إنه كان يبيت عند السلطان بالقلعة ثلاث ليال فى الجمعة، وصار هو المتصرف فى أمور الدولة بحضرة السلطان(٤٤). وفى عام ٩٢٢هـ/١٥١٦م رفض الزيني بركات بن موسى المحتسب شفاعة الشيخ سعود فى أحد العوام – وكان الزيني بركات عظيم الدولة آنذاك – فأرسل الشيخ إلى السلطان طومان باى عرفه ما حدث، فأرسل السلطان يقول للشيخ "مهما اقتضاه رأيك فيه أفعله"، فأصدر

الشيخ حكمه بإشهار الزيني فى القاهرة ثم شنقه، فشهر وأهين ثم شفع السلطان فى قتله، فتعجب الناس من ذلك، وقالوا "إيش للمشايخ شغل فى أمور السلطنة"[٤٥].

وإذا قال قائل إن المعممين كانوا يدورون فى فلك السلاطين والأمراء المماليك، وإنهم كانوا أحرص الناس على إظهار الولاء للسلطة، وإنهم كانوا يسعون إلى مصالحهم والمحافظة على مكاسبهم، وإن الدليل على ذلك صعودهم إلى القلعة بصورة دائمة ومنتظمة. فإن هذا الكلام يفتقر إلى الدقة، فالحقيقة إن التأثير الوظيفي لبعض المعممين حتم عليهم الصعود إلى القلعة للقاء السلطان، أو لقضاء متطلبات وظائفهم. فكانوا يشاركون فى مجلس النظر فى المظالم، أو يصعدون لتبليغ السلطان وتهنئته بحلول الشهر الجديد، وهي أمور من صميم أعمالهم كما رأينا. وأما عن أوضاعهم، فقد ذكرنا أمثلة تدل على علو مكانة العلماء، وترفعهم عن الأمور الدنيوية. ولا يمكن إنكار أن قلة من ذوى النفوس الضعيفة كانوا يتقربون إلى السلطة، وهذا لا يتعارض مع القول بأن الغالبية العظمى من المعممين نالوا احترام وتقدير ذوى السلطة .

ثانياً : معارضة المعممين للسلاطين

وقد تولى المعممون المعارضة ضد بعض السلاطين فى أمور أوجبت هذه المعارضة عليهم. فعندما كانت تنحرف سياسة المماليك عن جادة الصواب، تحرك بعض العلماء لمواجهة هذا الانحراف، ولا شك أن هذه المعارضة كانت تعرض صاحبها لنقمة ذوى السلطة. ويمكن حصر دوافع هذه المعارضة فى : دفاع المعارضين عن أموال الرعية، معارضة المنكرات والسلوك العام، ومعارضة حل الأوقاف. وقد جاءت معارضة المعممين للسلاطين انطلاقاً من المكانة التى تمتعوا بها، وإن كانت هذه المعارضة قد أخذت صورة الثورة السلمية[٤٦]. ومن ذلك أنه حدث عندما تعرضت البلاد للخطر المغولي فى عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م أن عقد السلطان قطز مجلساً ضم القضاة والعلماء والفقهاء لأخذ موافقتهم على فتوى بجمع الأموال من الرعية للإعداد للجهاد. فرد الشيخ عز الدين بن عبد السلام قائلاً "يا أمراء إذا لم يبق فى بيت المال شئ، وأنفقتم ما تملكون من الذهب وساويتم العامة، جاز لكم أخذ شئ من أموال الرعية". فذهب الأمراء وأحضروا معهم جميع ما يملكون من الذهب والفضة، فأخذ الشيخ ابن عبد السلام فى تحليفهم، إنهم لا يملكون سوى ما أحضروه، وأن ذلك لا يكفي لنفقة العسكر، فحلفوا على ذلك. فأفتى الشيخ بجواز أخذ دينار من كل واحد من العامة، لمساعدة الجند على قتال المغول، وانفضوا على ذلك[٤٧].

وفى عام ٦٧٣هـ/١٢٧٥ أراد السلطان بيبرس أن يحجر على أملاك بعض الناس، وأرسل لابن عطاء قاضي قضاة الحنفية، وطلب منه أن يحكم بصحة الاستيلاء على هذه الأملاك، فثار

القاضي وغضب، ثم قال "هذه أملاك بيد أصحابها، وما يحل لمسلم أن يتعرض لها"، ثم نهض من المجلس. فغضب السلطان من ذلك، لكنه أعجب بموقف القاضي، وقال للكتاب " لا تثبتوا كتباً إلا عنده"[٤٨] وأما الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد، فهو أحد العلماء الذين وقفوا فى وجه السلاطين والأمراء معارضين وناصحين. ومن ذلك أنه حدث عام ٦٩٩هـ/١٣٠٠م أن ذهب القاضي ابن الخشاب، وكيل السلطان الناصر محمد بن قلاوون، ليأخذ فتوى العلماء بجواز أخذ الأموال من الرعية، للإنفاق على الجيش، لمواجهة غازان ملك المغول. ودار ابن الخشاب على العلماء بفتوى ابن عبد السلام للسلطان قطز – السابق ذكرها – ودخل على الشيخ ابن دقيق العيد، وطلب منه التوقيع على الفتوى، فامتنع الشيخ من التوقيع. فاستدعاه الأمير سلار القائم بأمر الدولة آنذاك، وشكا إليه قلة المال، وضرورة أخذ جزء من مال الرعية للاستعانة به فى الإعداد للجهاد، فصمم ابن دقيق العيد على الامتناع عن الموافقة على هذه الفتوى. فرد عليه ابن الخشاب بأن الشيخ ابن عبد السلام أفتى بجواز أخذ مال الرعية عند ضرورة مثل هذه، فقال ابن دقيق العيد موضحاً اختلاف موقفه عن موقف ابن عبد السلام قائلاً :"إن ابن عبد السلام لم يكتب لقطز بالموافقة على أخذ مال الرعية، حتى أحضر سائر الأمراء وجميع ما يملكون من الذهب والفضة، وحلف كل الأمراء أنهم ما يملكون سوى ما أحضروه، وإن ذلك لا يكفي لنفقة العسكر، أفتى حينئذ بجواز أخذ دينار من كل واحد من الرعية. أما الآن، فقد بلغني أن كل واحد من الأمراء له مال جزيل فكيف يحل أخذ مال الرعية، لا والله، لا جاز لأحد أن يتعرض لدرهم من أموال الناس إلا بوجه شرعي"، ثم قام وتركهم[٤٩].

ويقف الشيخ تقي الدين أحمد بن تيمية على رأس العلماء الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، المجاهين للسلاطين، والذين لا يخافون فى الله لومة لائم. فعندما ولي بيبرس الجاشنكير السلطنة عام ٧٠٨هـ/١٣٠٩م أرسل رسولاً إلى الإسكندرية، وأحضر الشيخ ابن تيمية من السجن، ليشهد مع باقي علماء وفقهاء عصره، على عقد السلطنة للأمير بيبرس. وعندما حضر قال له بيبرس" الملك الناصر محمد خلع نفسه من السلطنة"، فرد ابن تيمية "ومن يشهد على ذلك؟"، قالوا "هذا كتابه" فأخذه وقرأه، ثم قال "من يشهد أن هذا خطه؟" فأحضروا علاء الدين بن عبد الظاهر، فقال علاء الدين "أعلم أن هذه علامة الناصر"، فقال الشيخ "أريد من يشهد بأن هذا خطه"، فقالوا "نطلب من يشهد بعزله على لسانه –أى شفاهة–"، فجاءوا بالأميرين بلبان والبرواني فشهدا، فقال لهما الشيخ ابن تيمية "هل معكما عتاقة من الملك المنصور قلاوون؟"، أى ورقة تشهد بأن قلاوون أعتقهما وأصبحا حرين، فقالا :" لا "، قال الشيخ "لا تجوز شهادة العبد"، فاغتاظ بيبرس، وأعاده إلى السجن[٥٠].

وفى عام ٧١٤هـ/١٣١٤م استعار النصارى البسط والقناديل من جامع عمرو، فقام الشيخ نور الدين على البكري منكراً ما حدث، وقصد ضرب القومة، فقالوا إن الخطيب هو الذى أمر بمنحهم ذلك، فتوجه ومعه خلق كثير إلى هذا الخطيب، ففر الخطيب منهم، ثم صعد البكري إلى القلعة من الغد، واجتمع بكبار الأمراء، وبالغ فى الإنكار على هذا الحدث، وطلب الاجتماع بالسلطان الناصر محمد. فأحضر السلطان القضاة والفقهاء، وطلب البكري، فتكلم البكري وذكر كثيرا من الآيات والأحاديث فى هذا المعنى. ثم قال للسلطان "أفضل المعروف، كلمة حق عند سلطان جائر، وأنت وليت القبط المسالمة وحكمتهم فى دولتك وفى المسلمين، وأضعفت أموال المسلمين فى العمائر والإطلاقات التى لا تجوز" ، فقال له السلطان " ويلك أنا جائر" ، فقال " نعم، أنت سلطت الأقباط على المسلمين، فاشتاط السلطان غضباً وهم بقتله لولا تدخل الأمراء، ثم أمر بقطع لسانه، ثم شفع فيه أعيان البلاد[٥١].

ووقف إبراهيم المقدسي قاضى قضاة الشافعية معارضاً السلطان الغوري بسبب تصميمه على قتل رجل وامرأة اعترفا بالزنا، ثم عادا عن الاعتراف، فقال قاضى القضاة "أشهد بين يدي الله بظلمهما، وأن قاتلهما يقتل بهما " فعزله السلطان[٥٢].

ومن هنا نرى أن المعممين تزعموا المعارضة، رغم جسارة المماليك وقسوة عقابهم للمعارضين لهم ، فتعرض كثير من المعممين الذين عارضوا السلاطين لأنواع مختلفة من العقاب؛ إما بالعزل من الوظيفة أو النفي أو الضرب أو السجن. كما نرى أن معارضتهم كانت من أجل صالح الشعب عامة، ولم تكن دفاعاً عن مصلحة شخصية .

وقد وقف المعممون حماة لأموال الأوقاف والأيتام أمام أطماع بعض السلاطين، ذلك أن مصر شهدت فى عصر سلاطين المماليك فترات كثر فيها الاعتداء على الأوقاف وأموال التركات أو أموال الأيتام. من ذلك أنه حدث عام ٧٨٠هـ/١٣٧٨م أن جمع الأمير برقوق القضاة وشيوخ العلم، وتحدث معهم فى حل الأراضي الموقوفة، فتحدث الشيخ أكمل الدين مع برقوق ورفيقه الأمير بركة باللغة التركية، حتى غضبا منه، ثم تكلم شيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقيني، وقال "لا يحل لأحد أن يتعرض للأوقاف" . وتجاذب الحاضرون أطراف الحديث، فمن العلماء من عارض، ومنهم من أيد أخذ أجرة الأوقاف لفترات معينة. وانتهى المجلس بقول البلقيني "يا أمراء : أنتم تأمرون القضاة، فإن لم يفعلوا ما ترسمون به عزلتموهم"، فانفضوا، وأخرج الأمراء عدة أوقاف جعلوها إقطاعات[٥٣]. وحدث مثل ذلك فى عام ٧٨٩هـ/١٣٨٧م عندما هدد تيمورلنك البلاد، وطلب السلطان برقوق من القضاة والفقهاء مال الأوقاف للاستعانة بها فى القتال، وانتهى الأمر

بأخذ متحصل الأوقاف لمدة سنة، وفى عام ٧٩١هـ/١٣٨٩م أخذ منطاش أموال الأيتام بعد معارضة القاضى صدر الدين محمد المناوي(٥٤).

واستمرت ظاهرة الاعتداء على الأوقاف من جانب السلاطين، ومقاومة المعممين لذلك، حتى تفشت فى نهاية العصر المماليكي، وأصبحت سمة مميزة له. ففى ذي القعدة عام ٨٧٢هـ/١٤٦٨م عقد السلطان قايتباى مجلساً حضره الخليفة والقضاة الأربعة وجماعة من العلماء، فتكلم كاتب السر نيابة عن السلطان، وقال إن البلاد تواجه خطر الحرب وبيت المال خال، وقصد السلطان أخذ الزيادة من أموال الأوقاف، فمال الخليفة وبعض القضاة إلى الاستجابة، ثم دخل عليهم شيخ الإسلام أمين الدين الأقصرائي، فعلم بما دار فى المجلس قبل حضوره، فأنكره غاية الإنكار، وقال فى الملاء "لا يحل للسلطان أخذ أموال الناس إلا بوجه شرعي، وإذا نفذ جميع ما فى بيت المال ينظر إلى ما فى أيدي الأمراء والجند وحلى النساء. هذا هو دين الله تعالى، إن سمعت أجرك الله على ذلك، وإن لم تسمع، فافعل ما شئت، فإنا نخشى من الله تعالى أن يسألنا يوم القيامة، فيقول لماذا لم تنهوه عن ذلك ؟ ولكن السلطان إذا أراد أن يفعل شيئاً يخالف الشرع ليش يجمعنا ؟". فانجبه السلطان منه، وانفض المجلس من غير طائل، وشكر الناس الشيخ أمين الدين و كثر الدعاء له(٥٥).

وقد تكررت ظاهرة جمع السلاطين للقضاة والعلماء لأخذ موافقتهم على الفتاوى التى تجيز حل الأوقاف، وخاصة فى عهدي قايتباى والغوري، وحاول المعممون منع السلاطين قدر استطاعتهم. ولكن الملاحظ أن معارضة المعممين أخذت صورة الوعظ والنصيحة، ولم يكن لهم أى سلطان أو نفوذ يستطيعون به منع هذه التعديات .

ثالثاً : تملق بعض المعممين للسلاطين

ويقابل هذه الصورة المشرفة التى سبق عرضها للمعممين، صورة أخرى مضادة لبعضهم، تمثلت فى التملق الذى اتخذه بعضهم طريقاً للوصول إلى الوظيفة، أو طلباً للأموال، أو تقرباً من السلطان. واستطاع بعض المعممين بهذا الأسلوب التقرب من السلاطين وتحقيق ما تصبوا إليه نفوسهم، فهذا شمس الدين محمد القليجى المتوفي عام ٧٩٧هـ/١٣٩٥م الذي تقرب من السلطان برقوق، وصار يتوسط للقضاة والأمراء فى قضاء حوائجهم، ويخدم أهل الدولة فيما يعن لهم من الأمور الشرعية لدى القضاة، فصار كثير من أمور القضاة لا يقوم بها غيره، حتى سماه ابن خلدون "دريد بن الصمة " ، إشارة إلى صاحب هوازن يوم غزوة حنين، يعنى أن القليجى صاحب رأى القضاة كما كان دريد هذا لهوازن(٥٦). وقد بلغت جرأة شهاب الدين أحمد الأذرعي بعد انتصار الأمير شيخ على الناصر فرج فى عام ٨١٥هـ/١٤١٢م أن طوع القرآن الكريم إرضاء للأمير شيخ. فقد دخل

إماماً للعسكر فى صلاة المغرب، فقرأ بعد الفاتحة آية "واذكروا إذا أنتم قليل مستضعفون فى الأرض تخافون أن يتخطفكم الناس فآواكم وأيدكم بنصره ورزقكم من الطيبات لعلكم تشكرون" الأنفال، آية ٢٦[٥٧].

وأخذ تملق بعض المعممين صورة أخرى لإرضاء السلاطين، وتمثل ذلك فى استدعاء بعض السلاطين للقضاة والعلماء لأخذ موافقتهم على تبرير أعمالهم غير الشرعية، فمن المعممين من رفض – وسبقت الإشارة إلى مثل ذلك – ومنهم من نافق لدنيا يصيبها[٥٨] وكان جل اهتمام السلاطين هو الحصول على موافقة القضاة، بانتزاع أموال الأوقاف، أو تبرير قتل أحد الأمراء المنافسين، وقد سبقت الإشارة إلى موقف شمس الدين الحريري قاضي قضاة الحنفية، وتصميمه على منع استبدال الأوقاف للسلطان الناصر محمد بن قلاوون، ثم أبدى أحد القضاة استعداده للحكم بجواز الاستبدال للسلطان، إذا ولاه السلطان الوظيفة، فعزل السلطان قاضى القضاة شمس الدين الحريري من قضاء مصر، وولاه لهذا القاضى، فحكم بما أرضى السلطان[٥٩]. وعندما عقد الأمير الكبير برقوق مجلسا للقضاة والعلماء فى عام ٧٨٠هـ/١٣٧٨م لحل الأوقاف، وبدأت المناقشة بين الحاضرين فى هذا الأمر، رد أبو البقاء السبكي قاضى قضاة الشافعية على الأمراء قائلاً :" يا أمراء، أنتم أصحاب الشوكة والأمر لكم"، فقال له شيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقيني " اسكت ما أنت وهذا " ، فانتهز الأمراء هذا الموقف فأداروا الحديث إلى أبي البقاء، عندما وجدوا من كلامه استجابة لما يريدون، فقالوا له "من أين للسلطان بالمال ؟"، فقال أبو البقاء" الأرض كلها للسلطان"فأسكته الحاضرون، ولكن فى النهاية أخرج الأمراء عدة أوقاف[٦٠]. وتكرر الموقف فى عام ٧٩٦هـ/١٣٩٤م عندما طلب السلطان برقوق الاقتراض من مال الأيتام، فامتنع المناوي قاضى قضاة الشافعية، فسعى أبو البقاء أيضاً فى ولاية وظيفة قضاء القضاة الشافعية بدلا من المناوي على أن يسمح للسلطان بأخذ ما يريده من الأموال[٦١]. ولم تسلم الأوقاف من قضاة الجاه الذين فرطوا فيها أمثال أبي البقاء السبكي، ثم عبد البر بن الشحنة الذي سعى للسلطان الغوري فى تمكنه من أموال الأوقاف فى عام ٩٠٧هـ/١٥٠١م[٦٢].

وكان قضاة الجاه المتنفس أمام السلاطين لتبرير أعمالهم غير الشرعية؛ كأخذ أموال الأوقاف، وأموال الأيتام، أو التخلص من أحد الأمراء المنافسين. وكثيراً ما عقدت مجالس الحكم الطارئة التى كان يدعو إليها السلاطين، ويحضرها القضاة وبعض العلماء. وكان السلاطين يعقدون هذه المجالس لأخذ موافقة أهل الشرع على قتل أحد الخارجين عليهم. ومن ذلك ما حدث فى عام ٨٤٢هـ/١٤٣٩م عندما عقد السلطان جقمق مجلسا بحضور قضاة القضاة للحكم على الأمير قرقماس، فأقيمت الدعوة عليه بأنه نقض الأيمان التى حلفها، وخرج عن الطاعة، وحارب الله

ورسوله، وإن بقاءه فى السجن مفسدة، وفى قتله مصلحة، وشهد بذلك جماعة من الأمراء، وطلب المدعي نيابة عن السلطان الحكم بقتله على مقتضى مذهب الإمام مالك، فحكم شمس الدين البساطي القاضى المالكي بقتله[٦٣].

رابعاً : تجاوزات السلاطين ضد أهل العمائم

تعرض بعض المعممين للإهانة من قبل السلاطين، وقد بدت هذه الظاهرة منذ النصف الثاني للقرن الثامن الهجري على أن نسبة تطاول السلاطين على هذه الفئة ارتفعت فى أواخر الدولة المماليكية. وربما تعود هذه الظاهرة إلى المكانة التى حظي بها المعممون فى المجتمع المصري،والتي دفعتهم لمعارضة السلاطين فى كثير من الأحيان[٦٤]. على أن هناك سبب آخر دفع سلاطين المماليك إلى التعرض للمعممين بالإهانة، وهو محاولة هؤلاء السلاطين تحجيم المعممين بانتزاع الإشراف على أموال الأوقاف منهم. وتعددت صور الإهانة بين الضرب والحبس والنفى خارج البلاد، والحرمان من الوظائف، وقطع الرواتب، والمصادرة للأموال والأملاك، أو المنع من ركوب الخيل، وخاصة فى فترات الفتن، والتى تزداد فيها الحاجة إلى الخيول .

ونسوق بعض الأمثلة الدالة على ذلك،ففى عام ٦٧٠هـ/١٢٧٢م استطاع أحد أعداء قاضى القضاة شمس الدين الحنبلي الوقيعة بينه وبين السلطان بيبرس، فقد ادعى هذا الرجل أن القاضي يأكل أموال الناس المودعة عنده، فأمر السلطان بالقبض علي القاضى ومصادرة أمواله واعتقاله، ورغم براءة القاضى فقد ظل فى السجن لمدة عامين كاملين[٦٥].وعندما عاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى السلطنة فى المرة الثالثة عام ٧٠٩هـ/١٣١٠م أخذ فى إهانة المعممين الذين خدموا السلطان بيبرس الجاشنكير، فاستدعى القاضى علاء الدين على بن عبد الظاهر كاتب السر، وسبه قائلاً :"يا أسود الوجه" ، ثم التفت السلطان إلى قاضى القضاة الشافعي بدر الدين بن جماعة، وقال له " يا قاضى كنت تفتي المسلمين بقتالى ؟" فقال القاضى " معاذ الله أن تكون الفتوى كذلك، وإنما الفتوى على مقتضى كلام المستفتي" . ثم عاتب السلطان كلا من الشيخ صدر الدين بن الوكيل والشيخ شمس الدين ابن عدلان لميلهما إلى السلطان بيبرس أيام سلطنته[٦٦].

وقد تعرض المعممون للإهانة فى فترة تدبير الأمير برقوق للدولة، ثم فى فترة سلطنته وخاصة الثانية، ففى عام ٧٨٣هـ/١٣٨١م صرح الأمير برقوق لمن حوله أن القضاة ما هم بمسلمين، فنقل جمال الدين محمود المحتسب هذا الكلام لقضاة القضاة مما أغضبهم، وتكلموا مع الأمير فيما قاله، فأنكر برقوق أن يكون صدر هذا الكلام منه، ثم تغير على المحتسب ورسم بنفيه لولا شفاعة الأمراء، فأمر بأن يكون بطالا فى بيته. ويعلق المقريزي على هذه الإهانة بقوله إنها مما تجدد من

الحوادث القبيحة، بعد ما كان المماليك يبالغون فى إجلال القضاة والفقهاء، ويرون أن بهم عرفوا دين الإسلام، وفى بركتهم يعيشون، وحسب أعظمهم قدرا أن يقبل يد الفقيه والقاضى، فانقلب الأمر، ثم تزايد الحال بحيث صار الفقهاء والقضاة فى أخريات عصر برقوق وابنه فرج وما بعد ذلك يترلون من أهل الدولة مترلة سوء، ويتكلم فيهم أقل الغلمان(٦٧).

وقد حدث فى عام ٧٨٨هـ/١٣٨٦م أن أمر السلطان برقوق بضرب شهاب الدين أحمد الجندي من فقهاء دمنهور، لأنه أنكر على الضامن ما يأخذه من مكوس(٦٨). ومن العلماء الذين تعرضوا للأذى فى عصر السلطان برقوق ناصر بن بنت الميلق، كان فى بداية أمره نديما للسلطان، ولا يسمع برقوق فى حقه قول قائل، ولكن بعد خلع برقوق من السلطنة وسجنه بالكرك عام ٧٩١هـ/١٣٨٩م انضم ابن بنت الميلق للأمير منطاش، وتكلم فى حق برقوق، فأسرها برقوق فى نفسه، وعندما عاد إلى السلطنة ثانيا عام ٧٩٢هـ/١٣٩٠م، أمر بإحضار الشيخ ناصر الدين، وحاكمه بتهمة أخذ مال الأيتام، فحكم عليه قضاة القضاة برد المال الذى ثبت عليه، وكان مبلغاً كبيراً اقترضه وأرسله للحرمين، فألزمه السلطان برده غصباً، وأهين إهانات بالغة، ورسم عليه وسجن حتى يدفع المال(٦٩).

وتوالت الإهانات من سلاطين المماليك لمن يقف أمام جموحهم من المعممين، إلا أن هذه الظاهرة تزايدت منذ عهد السلطان جقمق الذى لطم شيخاً على وجهه كاد أن يسقط على الأرض، ثم أمر بضربه عارياً ثم سجنه، وليس لكبير ذنب فعله هذا الشيخ، سوى أنه كان نديماً للسلطان برسباى. كذلك ضرب السلطان جقمق أحد نواب الحكم الشافعية فى عام ٨٤٨هـ/١٤٤٤م، وأمر بإيداعه فى سجن المقشرة مع أرباب الجرائم(٧٠)، وذلك لأنه استراب فى حكم صدر من هذا النائب، وعندما صعد ابن حجر قاضى قضاة الشافعية إلى السلطان أوضح له أن النائب لم يخطئ فى الحكم. فأمر السلطان بإطلاق سراحه(٧١). ومن أشهر مواقف السلطان جقمق نكبته لقاضى القضاة الشافعي ولى الدين السفطي، والذى بلغ مكانة عالية فى دولته وأثرى ثراء كبيراً ولكنه غضب عليه، ففى عام ٨٥١هـ/١٤٤٨م أمر السلطان بحبسه بالمقشرة مع أرباب الجرائم، ثم أفرج عنه فى نفس العام. وفى العام التالي صادر ستة عشر ألف ديناراً من أموال القاضى، ثم حرض قضاة القضاة عليه لأخذ ماله وروحه بالطريق الشرعي، فأرسل السفطي للسلطان عشرة آلاف ديناراً أخرى لسيترضيه. وظل حال السفطي مع السلطان فى تراجع، فعندما كان يحس بالخطر يختفي حتى يهدأ السلطان، ثم يعود للظهور(٧٢). ثم أعاد السلطان جقمق الكرة على الشيخ علم الدين البلقيني قاضى القضاة الشافعية فى عام ٨٥٣هـ/١٣٤٩م بسبب حكم خطأ لأحد نوابه، فاستدعى السلطان هذا النائب، وضربه ضرباً مبرحاً وسجنه بالمقشرة، ثم عزل

البلقيني من قضاء القضاة. وما لبث أن أعاده بشفاعة الأمراء، ولكن نية السلطان كانت مبيته على نكبة القاضي، فقد أمر بعزله ثانياً ونفيه إلى طرسوس، وضج الناس لذلك، فتكلم بعض أرباب الدولة مع السلطان فى أمره، فأمر ببقائه[٧٣]. وفى نفس العام أمر السلطان بضرب قاضى أخطأ فى حكم، ثم أمر بإشهاره بالقاهرة، وسجنه بالمقشرة، وفى عام ٨٥٤هـ/١٤٥٠م أمر السلطان جقمق بإيداع القاضى بدر الدين محمد الأردبيلي الحنفي بالمقشرة، ومعه جماعة من الشهود لأنهم أثبتوا وقفية بيت كان غرض السلطان أخذه لأحد مماليكه، ثم ضربوا جميعاً . وفى اليوم التالى، ذهبوا بهم إلى السلطان، فكلمهم فى شهادتهم، فصمموا على ثبوت الوقفية، فأمر بإعادتهم إلى المقشرة، فسعى لهم جماعة من العلماء بعد ما تأكدوا من صحة أحكامهم، فأطلقهم السلطان بعد فشله فى انتزاع الوقف[٧٤]. وفى رجب ٨٥٦هـ/١٤٥٢م أمر السلطان جقمق بحبس قاضى القضاة ولى الدين السنباطي المالكي فى المقشرة، لأنه صمم على مقاضاة يهودي أمام الشرع، فشكاه اليهودي للسلطان، فقال السلطان "إن السياسة تجري مجرى الشرع"، ثم شفع فى القاضى ونزل مكسوراً إلى بيته[٧٥].

وقد تعرض المعممون للإهانة كثيراً فى أواخر دولة سلاطين المماليك، ففى عام ٨٧٦هـ/١٤٧١م سب السلطان قايتباى ولى الدين الأسيوطي قاضى قضاة الشافعية، وقال له "أنت أخربت الأوقاف" فصار القاضى فى هيئة الأموات[٧٦]. وفى عام ٨٨٥هـ/١٤٨٠م تغير خاطر السلطان قايتباى على ولى الدين الأسيوطي أيضاً، ومعه بدر الدين السعدي قاضى قضاة الحنابلة وعزلهما، ثم رسم بنفي بدر الدين السعدي، ولم يكن سبب ذلك كبير أمر، واستمر أمر القاضيين فى اضطراب عدة أيام، ثم آل الأمر إلى إعادتهما إلى وظيفتيهما[٧٧]. وفى عام ٩٠٣هـ/١٤٩٨م قرر السلطان محمد بن قايتباى أموالاً على أرباب الوظائف من المعممين، فاختفى قاضى القضاة المالكي من بيته، وكذلك الحنبلي، وطلب القاضى شهاب الدين أحمد ناظر الجيش، فامتنع مما قرر عليه، فبطح على الأرض ليضرب، وكذلك فعلوا مع ناظر الخاص[٧٨]. وفى صفر عام ٩٢١هـ/١٥١٥م أرسل السلطان الغوري خلف قاضى قضاة الشافعية السابق محيي الدين بن النقيب يقول له "أود ثلاثة آلاف دينار وتولى وظيفتك على العادة " فأرسل يقول للسلطان "ما معي حاضراً غير ألف وخمسمائة دينار، فولوني وقسطوا الباقي فى كل شهر مائتا دينار" فما رضى السلطان بذلك. ثم أرسل السلطان الزيني بركات بن موسى المحتسب إلى قاضى القضاة، فقبض عليه من المدرسة الناصرية، وأركبه على حمار، واحتجزه فى بيته، حتى يدفع ثلاثة آلاف دينار للسلطان، إذا تولى الوظيفة أو لم يتولها، فأقام فى الحجز أياماً، ثم توجهوا به إلى بيت القاضى كاتب السر، وأحضروا من شهد بأن تحت يده ثلاثة آلاف دينار ثمن بدل عن وقف ابتاعه،

فاعترف ابن النقيب بهذا المبلغ وقال "قد دفعت من ذلك المبلغ ألفين ومائتين دينار للسلطان" وأظهر أوراقاً بذلك، ثم ذكر أن باقى المبلغ فقد من حاصله، فأعادوه إلى الحجز عند الزيني بركات، إلى أن يدفع باقى المبلغ، "فقاسي من البهدلة ما لا خير فيه"[٧٩].

على أن المعممين تعرضوا للإهانة بأسلوب آخر، حيث اعترض المماليك على ركوبهم الخيول، فى عصر كان فيه ركوب الخيل من مظاهر العظمة والتفاخر، ولا يسمح بركوبها إلا للحكام والأعيان، ومن ذلك أنه نودي فى عام ٧٩١هـ/١٣٨٩م أن الفقهاء والكتاب لا يركبون فرسا عربياً، وإن الكتاب الكبار أرباب الوظائف السلطانية وكتاب الأمراء يركبون البغال، وتكرر نفس النداء فى العامين التاليين[٨٠]. ونودي فى عام ٨١١هـ/١٤٠٨م على القضاة والفقهاء والكتاب والتجار وأجناد الحلقة[٨١]، ألا يركب أحد منهم فرساً ولا بغلاً، ثم سعي للقضاة فأذن لبعضهم[٨٢]. هذا خلاف ما اتخذه بعض السلاطين من قطع رواتب بعض المعممين، وخاصة فى الفترة الأخيرة من عصر سلاطين المماليك.

المعممون والأمراء المماليك:

وإذا كان هذا هو حال المعممين مع السلاطين، فإن علاقتهم بالأمراء المماليك كانت وطيدة، قامت على احترام وتقدير الأمراء لأهل العمائم، والنزول على ما يرونه باعتباره نزولاً على حكم الشرع. ولكن شاب هذه العلاقة حوادث ظهر فيها حقد المماليك عليهم، بسبب المكانة التى حظوا بها فى المجتمع[٨٣]، فلقد أنزل الأمراء المعممين منزلة عالية، وكان للوازع الديني الذي تشبع به المماليك فى مرحلة النشأة على أيدي فقهاء الأطباق، أن وجدوا فى العلماء قبلة يتجهون إليهم فى كل أمور دينهم، فأعطوا المعممين حقهم من الإجلال والاحترام. على أن الأوضاع تبدلت فى أواخر عصر سلاطين المماليك، عندما صاروا يجلبون المماليك كباراً بعد سن البلوغ، فلا يحظون بالتربية الدينية الكافية التى حظي بها المماليك السابقون. وانعكس ذلك على علاقتهم بالمعممين، الذين تعرضوا على أيديهم فى بعض الأحيان للإهانة. فقد أكثر المماليك الأجلاب من إهانة المعممين، كما سنرى ذلك مفصلاً.

ونعرض بعض الأمثلة الدالة على احترام المماليك للمعممين؛ ففى عام ٦٩٧هـ/١٢٩٨م أرسل الأمير منكوتمر نائب السلطان لاجين إلى الشيخ محمد بن دقيق العيد قاضى الشافعية يشفع لتاجر فى قضية، فلم يسمع له الشيخ، ثم أرسل الأمير إليه مرة أخرى، فرفض الشيخ طلبه للمرة الثانية، وعندما صعد الشيخ إلى القلعة، أسرع إليه الحجاب واحداً بعد الآخر، وهم يقولون له "الأمير منكوتمر يريد الاجتماع بك" ، فلم يلتفت لأحد منهم. وعندما ألح عليه الحجاب، التفت

الشيخ إلى القضاة رفاقه، ثم قال للحجاب "قولوا له ما وجبت طاعته علـــي"، ثم قـــال للقـــضاة "أشهدكم أني عزلت نفسي". ولما نزل الشيخ إلى المدينة أغلق بابه، وأرسل النقباء إلى جميع النواب وأصحاب العقود، أن أحداً منهم لا يحكم ولا يعقد عقداً، إلى أن يتولى قاضي جديد. وفى اليـــوم التالي علم السلطان بما حدث، فطلب الأمير وصاح عليه وسبه. ثم أرسل إلى الـــشيخ ليحـــضر، فرفض الحضور إلى السلطان، فأرسل إليه ثانياً، وقال له الرسول "يا سيدي إن لم تطلع إلى السلطان فإنه يترل إليك بنفسه"، فذهب الشيخ إلى السلطان الذى استقبله، واسترضاه حتى رضـــي علـــى الأمير، وألح عليه فى العودة لوظيفة القضاء حتى قبل(٨٤).

وأما الشيخ حسن الجوالقي فقد صحب كثيراً من الأمراء منذ سلطنة المنـــصور قـــلاوون، إلى سلطنة الناصر محمد، فصحب الأمير طرنطاي فى أسفاره ومسامراته، ثم صحب الأمير كتبغا، ونال من مودته نصيباً كبيراً، ثم صحب الأمير لاجين الذي بقي معه فى غبطة وسرور، ثم تمسك بالأميرين سلار وبيبرس الجاشنكير فلازمهما واختص بهما(٨٥) . والشيخ نصر المنبجي الذى غلب رأي بيبرس الجاشنكير فكان الأمير لا يفعل شيئاً إلا بإذنه وعن إشارته(٨٦)، وهناك أيضاً شهاب الدين الاسنائي المتوفى ٧٠٧هـ/١٣٠٧م الذى بلغه أن والى قوص – وكان شديد البأس صعب المراس – جـــاء بخمر فى النيل، فتوجه الشيخ شهاب الدين إليها وأراقها، ثم ذهب إلى الأمير، وقال له : لقد بلغني وصول خمر فى النيل فأرقتها، فقال لي الريس أنها للأمير، فقلت له : كلا، الأمير لا يفعـــل ذلـــك وأرقتها" ، فقال له الأمير "أفلحت"(٨٧).

وكان الأمير يلبغا على ما بلغ من النفوذ والسلطان يكرم القضاة، ويرفع من مكانتهم، ويترل عند رأيهم، ومن ذلك ما حدث عام ٧٦٤هـ/١٣٦٣م عندما استقال موفق الدين الحنبلي مـــن وظيفة قضاء القضاة الحنابلة، لأن الأمير يلبغا استدعاه وهو نائم وقت القيلولة، فتأثر الأمير لذلك، وشق عليه غضب القاضي، وما زال الأمير يرسل إليه ويترضاه حتى رضي. وعندما استقال عـــز الدين بن جماعة من قضاء القضاة الشافعية عام ٧٦٦هـ/١٣٦٥م، نزل إليه الأمير يلبغا بنفـــسه، وسأله العودة إلى المنصب(٨٨).

وكان قاضي القضاة برهان الدين بن جماعة له مكانة فى نفوس الأمراء جعلتهم يهابونه. ففى عام ٧٧٨هـ/١٣٧٧م، طلب أحد الأمراء فى مجلس حكمه ونهره، وما زال الأمير يترفق بابن جماعـــة حتى خلص من مجلسه، وقد ارتجف من الخوف(٨٩). وتقابل برهان الدين بن جماعـــة مـــع الأمـــير طشتمر فى الطريق، فأغلظ القاضي له فى القول وحط من قدره، لأنه سبب خلع الأشرف شـــعبان من السلطنة عام ٧٧٨هـ/١٣٧٧م، ثم قال له "يا أمير، لئن أظفرني الله بك لأضـــربن عنقـــك"

فأسرها طشتمر فى نفسه. واتفق لابن جماعة أيضاً أن أحد الأمراء كان فى إقطاعه شئ موقوف، فأرسل ابن جماعة إليه يطلب التعويض عن هذا الجزء الموقوف، فقال الأمير إن السلطان أقطعني إياه. وعندما صعد ابن جماعة إلى القلعة، لم يلتفت إلى هذا الأمير، وأظهر إعراضه عنه وتأففه من رؤيته، فتودد إليه الأمير، فقال القاضي "لقد ثبت عندي فسقك" فأظهر الأمير التوبة والاستغفار، ثم جاء بمنشور، وقال للقاضي خذ هذا الإقطاع كله تصرف فيه كيفما تريد. فقال القاضى "بل نقتصر على القدر الموقوف"[٩٠].

هذه بعض الصور المشرفة التى توضح مكانة المعممين عند الأمراء المماليك، ولكن حدث فى بعض الأحيان - كما سبق أن أشرنا - أن تعرض المعممون للإهانة من قبل المماليك، والسبب فى حدوث أغلب هذه الحالات هو الضغط على المتصرفين فى أموال الأوقاف والأيتام لاغتصابها. ففى عام ٧٧٨هـ/١٣٧٦م ألزم بعض أمراء الدولة قاضى القضاة شرف الدين بن منصور أن يحكم له باستبدال بعض الدور الموقوفة بملك أخر أحسن منه، فامتنع ابن منصور من إمضاء هذا الاستبدال للأمير. وظل الأمير يلح على القاضى فى طلبه، حتى مل القاضى من إلحاحه، فعزل نفسه من القضاء لأجل هذا الأمير[٩١]، ثم شهدت فترات الفتن حالات كثيرة تعرض فيها المعممون للإهانة من جانب المماليك، ففى عام ٨٠١هـ/١٣٩٩م ضرب الأمير بكلمش أحد القضاة، فشكى القاضى أمره إلى السلطان بأبيات شعر ذم فيها الأمير، فظفر به الأمير ثانياً، وظل يضربه حتى مات تحت العقوبة[٩٢].

على أن الفترة الأخيرة من عصر سلاطين تجرأ المماليك على المعممين أكثر من ذي قبل، ولاشك أن التوسع فى شراء المماليك الأجلاب وانتشارهم فى البلاد، كان مؤثراً بالسلب فى هذه العلاقة، فكما سبق أن ذكرنا، إن هؤلاء المماليك لم يشبوا فى إطار إسلامي كأسلافهم، ولم ينالوا حظاً كافياً من التربية الإسلامية، بل جلبوا إلى مصر كباراً. وفى ذلك يقول ابن تغرى بردى "لقد انحل أمر حكام الديار المصرية أرباب الشرع الشريف - ويقصد بذلك القضاة - لعظم شوكة المماليك الأجلاب، وصار من له حق عند كائن من كان من الناس قصد مملوكاً من المماليك الأجلاب فى مساعدته على تخليص حقه، وترك الناس القضاة، فقوي أمر الأجلاب وضعفت شوكة القضاة "[٩٣].

المعممون والعامة :

وأما عن علاقة المعممين بعامة الشعب المصري، فقد حظي المعممون بمكانة سامية عند العامة، لا تقل عن مكانته عند السلاطين والأمراء، بل فاقت ذلك بكثير، ذلك أن الناس أكرموا العلماء

وأضفوا عليهم مختلف ألقاب التقدير والتفخيم مثل "فقيه زمانه"، "وعالم عصره" ، و"انتهت إليه رئاسة العلم"، و"انتهت إليه رئاسة المذهب"، وفي زحام الأسواق عند البيع والشراء، اعتاد الناس أن يقدموا للعالم على أنفسهم. ولعل أقوى دليل على إحساس الناس بمكانة العلماء، أنهم صاروا يقصدونهم لقضاء حوائجهم، ويتوسلون بهم للشفاعة لهم عند أهل الدولة[٩٤]. ولقد بلغ الصوفية مكانة أسمى مما بلغه غيرهم من فئات المعممين، باعتبارهم أصحاب كرامات، حسبما أوحى به أسلوب حياتهم الذي سار على تجسيد التقوى أمام أعين الحكام والعامة [٩٥].

ولقد نصب المعممون أنفسهم زعماء لعامة الشعب، ومتحدثين بلسانه أمام حكامه الأغراب، وتكلموا في رفع الظلم عن العامة. فقد قام الشيخ عز الدين بن عبد السلام معارضاً السلطان قطز – رغم ظهور الخطر المغولي على أبواب البلاد – في أخذ أموال الرعية، إلا إذ تساوى الأمراء والعامة فيما يملكون. ووقف الشيخ ابن دقيق العيد نفس الموقف مع السلطان الناصر محمد عام ٦٩٩هـ/١٣٠٠م[٩٦]. وعرف عن هذا الشيخ أيضاً، أثناء إقامته في قوص كثرة تردده على الوالي للشفاعة عنده للمواطنين، فحكى أن أولاده عز عليهم كثرة تردده على الولاة في الشفاعات، فأخفوا ثوبه الذي يخرج به. فجاء شخص وشكي له حاله، وسأله أن يتوجه معه إلى الوالي ليقضي له حاجة عنده، فطلب ثوبه فلم يجده، فخرج معه بثوبه الذي هو عليه، وهو ثوب لا يصلح للخروج، عندئذ أقتنع أولاده بأنه ليس لهم فيه حيلة. وخرج مرة في حاجة شخص إلى مستوفي نصراني، وعندما علم المستوفي بقدوم الشيخ، خرج حافيا لاستقباله، وقال "يا سيدي لماذا لم ترسل خلفي، وأنا أحضر عندك" ، فقال الشيخ "هذا الرجل فقير وعجز عن الراتب "، فقال المستوفي "يا سيدي، أمحو اسمه الآن"[٩٧].

وشارك العلماء أيضاً في محاربة الفساد كما ساندوا العامة، ففي عام ٧٧٥هـ/١٣٧٣م اجتمع قاضي القضاة الشافعي برهان الدين بن جماعة والشيخ سراج الدين عمر البلقيني بالسلطان الأشرف شعبان، وعرفاه ما في ضمان المغاني من المفاسد والقبائح، وما في مكس القراريط من المظالم[٩٨]، فسمح السلطان بإبطالها. ثم سرت شائعة بأن الأمير محمد بن آقبغا آص يريد إعادة هاتين الضريبتين، فامتنع قاضي القضاة ابن جماعة عن مزاولة عمله، فاستدعاه السلطان، فأبلغه القاضي بما سمع، وقال إن إعادة هذه المظالم يوجب الفسق، فنفى السلطان هذه الشائعة، ثم جاء الأمير وأكد عدم صحتها[٩٩]. ثم وقف برهان الدين بن جماعة أيضاً للأمير بركة عام ٧٨١هـ/١٣٧٩م عندما قرر الاستيلاء على تركة إنسان، وما زال بالأمير حتى استجاب للنصيحة،وترك ما أراد القيام به[١٠٠].

وكانت تعقد المجالس العديدة ليستطيع السلاطين من خلالها الحصول على تبرير شرعي لجمع الأموال من العامة، فكانوا يجدون المعارضة لذلك من قبل المعممين، وتكرر ذلك فى أعوام ٨٠٣هـ/١٤٠١م ، و٨٢٧هـ/١٤٢٤م. فمثلاً فى عام ٨٣٣هـ/١٤٢٩م تقدم قضاة القضاة إلى السلطان برسباى بفتوى يطالبونه فيها برفع الظلم، فسألهم عن هذه المظالم، فقال القاضى الشافعي "تجدد فى هذه السنة ثلاث مظالم، التشديد على التجار الكارمية[١٠١] فى بيع البهار للسلطان، وإلا منعوا من التجارة فيه. والتشديد على الباعة فى طرح النطرون[١٠٢]. والتحكير على القصب، بألا يزرع إلا فى بلاد السلطان" . فعرضوا ما يعانيه التجار والباعة والفلاحون من المظالم. ورغم أنه لم يكن فى المستطاع أن يفعلوا أكثر من المعارضة بالكلمة، لذلك لم يتحصل من رد السلطان عليهم كبير أمر[١٠٣]. وفى عام ٨٦٠هـ/١٤٥٦م كثر عبث المماليك الأجلاب وغيرهم، حتى كثر الكلام فى هذا الأمر. وذهب الناس إلى القضاة والفقهاء فتراموا عليهم، ليحثوهم على أن يكلموا السلطان الأشرف إينال، فى منع هؤلاء المماليك من التعرض للناس. فلم يتحرك منهم إلا جماعة من أعيان الفقهاء الحنفية فكلموا السلطان، وخشن بعضهم له القول، فتأثر السلطان من ذلك، وأخذ فى منع المماليك، فشكر الناس علماء الحنفية، وأكثروا من الثناء عليهم[١٠٤].

وأما المحتسب فإن مكانته عند العامة كانت متأرجحة؛ فإما ينال حبهم، أو يقع عليه سخطهم، وهذا الأمر أو ذاك كان مرتبطاً بسياسته تجاه العامة. وربما يحب العوام محتسباً، ثم يغضبون عليه، أو العكس. ففى الاحتفال برؤية هلال شهر رمضان عام ٩٢٠هـ/١٥١٤م نزل الزيني بركات بن موسى المحتسب إلى القاهرة، فوقفت العامة لاستقباله بأنواع الزينة، ومنها المشاعل والشموع المضاءة، ووقدوا له الشموع على الدكاكين، وأطلقوا له مجامر بالبخور بطول الطريق. وكان هذا الموكب يعادل المواكب السلطانية، فلم يحص ذلك لكثرته، وارتجت له القاهرة فى تلك الليلة، وكانت من الليالي المشهورة. وكان الزيني بركات مشهوراً بين الناس، فارتفعت له الأصوات بالدعاء، وكان من المعممين أصحاب السعد الذى لم يقع لغيره إلا مع القليل[١٠٥]. وفى عام ٩٢٢هـ/١٥١٦م تعرض الزيني لشخص دباغ جلود، فاحتمى هذا الدباغ بالشيخ سعود، فأرسل الشيخ شفاعته فى هذا الدباغ إلى الزيني، فلم يلتفت الزيني لرسالة الشيخ، فأرسل الشيخ خلف الزيني، فلما حضر وبخه الشيخ، وقال له "يا كلب، كم تظلم المسلمين ؟". ثم أرسل الشيخ سعود يخبر السلطان بأن الزيني يضر بمصالح المسلمين، فأرسل السلطان يقول للشيخ "مهما اقتضاه رأيك فى الزيني افعله". فأمر الشيخ بإشهار الزيني ثم قتله، فشهر بالقاهرة، ثم شفع السلطان له من القتل، وتعجب الناس من أمر الشيخ سعود، وتدخله ضد الزيني بركات للدفاع عن هذا العامي[١٠٦].

ولم تكن العلاقة بين المعممين وعامة الشعب المصري قاصرة على تبني المعممين لقضايا العامة والدفاع عنهم ضد جور الحكام، بل هناك نوع آخر من العلاقة، ربطت المعممين بالعامة، وهو محاربة العلماء من المعممين للمنكر، والحض على الأخلاق القويمة، ففى عام ٧٥٠هـ/١٣٤٩م تحدث الأمير منجك مع قضاة القضاة فيما أحدثته النساء من الملابس، وأن ثمن القميص ألف درهم، فأفتى القضاة بأن هذا من الأمور المحرمة. فقوي أمر الأمير بهذه الفتوى، ونزل بأعوانه إلى بيوت أرباب الملاهي، حيث كان يوجد كثير من النساء، فهجموا عليهن، وأخذوا ماعندهن من هذه الملابس[١٠٧] . وكانت أعين العلماء مراقبة لما يحدث من المنكر لإبطاله، فقد قام أحدهم بإغلاق فم الخور[١٠٨] لأجل المنكر الذى يرتكب فيه. وعندما تخوف السلطان برسباى من الطاعون فى عام ٨٤١هـ/١٤٣٧م، استدعى القضاة والعلماء وسألهم عن سبب انتشار الطاعون، وهل الذنوب منها ؟ فأجابه أحدهم أنه إذا انتشر الزنا ظهر الطاعون، وأشار بمنع النساء المتبهرجات من الخروج إلى الطرقات مطلقا، وأمر بإعلان هذا الأمر[١٠٩].

وفى ظل النزعة الدينية عند عامة الشعب المصري، وكذلك حكامه من المماليك، وخاصة فى أوقات الشدائد، كان العلماء من المعممين يقودون العامة فى مواكب دينية يتضرعون فيها إلى الله عز وجل، لرفع الابتلاءات عنهم، فيسير العلماء وخلفهم خلق لا يحصيهم إلا خالقهم إلى خارج القاهرة لصلاة الاستسقاء، ثم يعودون آملين نزول الغيث. وكذلك عند انتشار الطاعون، كان العامة يلجأون إلى شيوخهم للصلاة والدعاء برفع الطاعون. ويقف كثير من العلماء ناصحين العامة، وموضحين لهم أن هذه الكوارث إنما تأتي نتيجة لغضب الله على عباده، عندما تتفشى الذنوب فيهم، وفى هذه المناسبات كانت تقوى الروابط الوثيقة بين العلماء والعامة .

وهكذا حظي المعممون بمكانة سامية من الإجلال والاحترام فى المجتمع المصري، فكان درس العالم مقياسا لمدى حب العامة له، وكذلك يوم تقليده منصبا هاماً، إذ تخرج العامة للفرجة على موكبه، وقد يتزاحم الناس على فرسه، حتى يكاد يحمل على الأعناق. فقد بلغ حب أهل البهنسا لقاضيهم محمد الأرمنتي المتوفي عام ٧٣٦هـ/١٣٣٦م، أن حضر جمع كبير منهم محتجون على نقله إلى مكان آخر، وسألوا قاضى القضاة أن لا ينقله، فأعاده إليهم[١١٠]. وكذلك بلغ حب العامة لقاضى قضاة الشافعية جلال الدين البلقيني، أن تزاحمت العامة على موكبه، عندما ولاه السلطان المؤيد شيخ القضاء الشافعي فى عام ٨٢٢هـ/١٤١٩م، فكان الرجل لا يصل إلى القاضى وهو فى الموكب إلا بالعنف الشديد[١١١]. وإذا توفى أحد العلماء فإن جنازته تمثل مظاهرة حب كبرى، يشارك فيها العامة والخاصة على السواء، ويتسابق الجميع على حمل نعشه أو السير خلفه، كل ذلك يعطي صورة لحب العامة واحترامهم للمعممين .

على أن ذلك لم يحل دون تعرض بعض المعممين أحيانا لألوان من التهكم من بعض العوام على سبيل المزاح، من ذلك أن أهل اللهو واللعب وضعوا تمثيلية أسموها "بابة القاضى" وفيها يلبسون دمية زي القاضى، ثم يذكرون عليها عبارات مهينة فيكثر ضحك الحاضرين عليها، ويكثرون النقوط لهم(١١٢). وتعرض بعض القضاة لاعتراضات من بعض العوام الذين اعتقدوا أن القضاة جاروا عليهم فى أحكامهم، مثلما حدث مع القاضى برهان الدين بن جماعة عام ٧٨٣هـ/١٣٨١م، إذ تعلق به شخص من العامة، وقال إنه حكم عليه بحكم لا يجوز شرعاً، وعندما علم الأمير برقوق بما فعله هذا الرجل مع قاضى القضاة قبض عليه وعزره(١١٣). وكذلك ثار العامة أكثر من مرة على بعض المحتسبين، لأمور تتصل بالأسواق والأسعار، فكان المحتسب أقرب المعممين تعرضاً لمثل هذه الإهانات من العامة، بحكم احتكاك المحتسب بمصالح العامة المباشرة. ومن أشد هذه المظاهرات ضراوة ما تعرض له بدر الدين محمود العيني فى عام ٨٢٨هـ/١٤٢٥م فغضب له السلطان برسباى وأمر بتأديب العامة(١١٤). وكانت العامة تثور على من يتملق الحكام من القضاة والفقهاء، مثلما حدث مع أبي البركات أحمد الشيشني فى عام ٨٩٤هـ/١٤٨٩م، فقد ثار عليه جماعة من العوام، وكادوا يقتلونه لولا أنه اختفى مدة طويلة حتى سكن الأمر، وسبب ذلك أنه نقل عنه أنه أفتى السلطان قايتباى بأخذ أجرة شهرين من الأوقاف(١١٥).

المعممون وأهل الذمة :

وكانت علاقة المعممين بأهل الذمة فى إطار المعاملة بموجب الأسانيد الفقهية، وخاصة العهد العمري – الذي كتبه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لأهل الذمة فى بيت المقدس بعد فتحها. ومع ذلك فقد شهدت العلاقة بينهما مداً وجزراً، بسبب نفوذ أهل الذمة أحياناً فى الدولة والمجتمع، وصدور فتاوى من بعض العلماء ومطالبتهم للسلاطين بتنفيذها. فعندما كان يزداد نفوذ أهل الذمة، ويتسع سلطانهم، ويربو مالهم، يطالب المعممون بتحجيمهم، وبإلزامهم بالزي لتمييزهم عن المسلمين، وعزلهم من الوظائف الكبرى فى الدولة. واتسمت هذه الناحية من علاقة المعممين بأهل الذمة بالشكل الرسمي الذى تبناه السلاطين، فكانت تعقد المجالس الخاصة لهذا الأمر. فيستدعى السلطان القضاة والعلماء والفقهاء، وبطرك النصارى، وديان اليهود، ثم يستعرضون تجاوزات أهل الذمة، ويقوم بإلزام رؤساءهم بنصوص العهد العمري والكتب الفقهية المنظمة للعلاقة بين المسلمين وأهل الذمة. وقد تعددت هذه المجالس على طول عصر سلاطين المماليك، والتى شارك فيها القضاة والعلماء والفقهاء بالفتوى .

وهناك جانب آخر للعلاقة بين المعممين وأهل الذمة، نعني به استخدام اليد في التغيير. فكان بعض العلماء من المعممين يترقب أى تجاوز من جانب أهل الذمة فيسارع إلى البطش بهم، كأن يضرب الذمي أو يتزله من على دابته، أو يهدم كنيسة مستحدثة أو غير ذلك، ففي عام ٧١٤هـ/١٣١٤م علم نور الدين على البكري أن النصارى استعاروا البسط والقناديل من جامع عمرو، فأخذته الغيرة واتجه ومعه طائفة كبيرة من الناس، وهجم على الكنيسة والنصارى فى المجتمع فنكل بهم(١١٦). وكان الشيخ شمس الدين الحريري، له مع أهل الذمة وقائع كثيرة، فكان يهينهم ويلزمهم الصغار، وإذا وجد أحدا منهم راكباً أنزله، وضربه ونكل به، وإذا وجد عليه ثياباً ثمينة أهانه. حتى قيل إن النصارى كادوا له عند كريم الدين الكبير المسلماني، فأغضب السلطان عليه، الأمر الذى أدى إلى عزله عن قضاء الحنفية فى مدينة مصر(١١٧). وفى عام ٨١٨هـ/١٤١٥م توجه الشيخ سليم إلى كنيسة بالجيزة، ومعه جماعة فهدموها. فاستعان النصارى بأهل الديوان من القبط، فكلموا السلطان المؤيد شيخ، بأن هذا الشيخ فعل ما أراد بيده من غير حكم، فاستدعى السلطان الشيخ وأهانه، وحكم لهم بعض القضاة بإعادة ما هُدم(١١٨).

ومع ذلك فإن العلاقة الودية بين المعممين وأهل الذمة ظلت هى الغالبة طوال عصر سلاطين المماليك. فقد عقد مجلس من العلماء، أقر فيه جماعة من المفتين، بأن بعض أهل الذمة أكرهوا على الدخول فى الإسلام، ثم حكموا لهم بالرجوع إلى دينهم إن أرادوا(١١٩). وقد وقف الشيخ ابن دقيق العيد مواجهاً كثيراً من العلماء، ومصراً على عدم هدم الكنائس، إلا إذا أحدثت فى الإسلام(١٢٠). وفى فتنة عام ٧٢١هـ/١٣٢١م استفتى السلطان الناصر محمد بن قلاوون القضاة فى أمر العامة، الذين هدموا بعض الكنائس، فأفتوه بتعزيزهم(١٢١). وفى رمضان ٨٧٩هـ/١٤٧٥م عقد السلطان قايتباى مجلساً للقضاة والعلماء بسبب كنيسة لليهود بالقدس، فأفتى جماعة بهدمها، وأفتى آخرون بعدم جواز الهدم، وكثر النقاش فى المجلس، فعقد مجلس آخر لهذا الغرض، واستقر الحال على اتباع السلطان رأى العلماء القائلين بعدم جواز هدم الكنيسة، وأمر بإعادة ما هُدم منها على ما كان عليه(١٢٢).

وهكذا، حظي المعممون بمكانة سامية فى المجتمع المصري وارتبطوا بعلاقات قوية مع كافة طبقات المجتمع الأخرى، سواء مع الحكام المماليك، أو مع عامة الشعب .

هوامش الفصل الثالث

١) سعيد عاشور ، المجتمع المصري ، ص٢٩.

٢) عبد اللطيف حمزة ، الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبي والمملوكي ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٤٧، ص٦٨.

٣) ابن طولون ، مفاكهة الخلاف فى حوادث الزمان ، تحقيق محمد مصطفي ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ج٢ ، ص١٤؛ ابن زنبل ،آخرة المماليك ، تحقيق عبد المنعم عامر ، القاهرة ، ١٩٦٢، ص٢٦.

٤) المقريزي ، السلوك ، ج٣، ص١٠٣٦.

٥) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٣ ، ص٢١٧.

٦) ابن إياس ، بدائع الزهور، ج٤، ص٣٠٧.

٧) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١١ ، ص١٤١.

٨) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٢ ، ص١٦٤.

٩) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٢ ، ص٢١٩.

١٠) ابن إياس ، المصدر السابق ، ج٣، ص٢٦١.

١١) ابن إياس ، المصدر السابق ، ج٥، ص١٠٣-١٠٤.

١٢) بيبرس الدوادار ، زبدة الفكرة ، ج٩، ص٧٨.

١٣) مجهول ، تاريخ سلاطين المماليك ، نشره زترشتين ، ليدن ، ١٩١٩، ص٢٢٥.

١٤) الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج٢، ص٤٥٤.

١٥) ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج٣ ،ص ٥٣٤.

١٦) بيبرس الدوادار ، زبدة الفكرة ، ج٩، ص٣٦١.

١٧) ابن حجر ، الدرر ، ج٣ ، ص١٣٣.

١٨) ابن زنبل ، المصدر السابق ، ص٢٠.

١٩) ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج٣ ، ص٥٤.

٢٠) الذهب أو الدينار الإفرنتي، وهى العملة التى تنسب إلى فرنسا، وهي دنانير كان يؤتى بها من بلاد الإفرنجة والروم... وميزتها عن الدنانير المصرية الإسلامية فى العصور الوسطى أن صور ملوكها منقوشة على وجوهها،

فكانت تسمى بالصورية أو المشخصة . وأما الدنانير البندقية فكان يطلق عليها الدوكات ، وهـي نـسبة إلى حاكمهم الذى يلقب بالدوك . البقلي ، التعريف ، ص١٣٨.

٢١) السكة ، هي ختم من حديد ، ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ، ثم تضرب بها الدنانير والدراهم ، فتخرج مستقيمة ، ولذلك تسمى هذه النقوش أيضاً بالسكة . ابن خلدون ، المقدمة ، ص٢٦١.

٢٢) ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور ، تحقيق محمد كمال الـدين ، ط١ ، بـيروت ، ١٩٩٠م ، ج٢ ، ص٥٢٠.

٢٣) المقريزى ، الخطط ، ج٢ ، ص٢٠٩.

٢٤) المقريزي ، السلوك ، ج٤، ص٦٦٧.

٢٥) الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج٢، ص٤١٦.

٢٦) ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج٣ ، ص٥٤٨.

٢٧) ابن بطوطة ، الرحلة ، ج١ ، ص٥٥.

٢٨) ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور، ج١ ، ص١٥٧.

٢٩) ابن إياس ، المصدر السابق ، ج٣، ص١٣٦.

٣٠) ابن إياس ، المصدر السابق ، ج٣، ص٣٦٠

٣١) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٢ ، ص٦٠-٦١.

٣٢) الإسنوى ، طبقات الشافعية ، ج٢ ، ص١٩٩.

٣٣) ابن عبد الظاهر ، الروض الزاهر فى سيرة الملك الظاهر ، الرياض ، ١٩٧٦ ، ص٢٦؛ ابن شـداد ، تـاريخ الملك الظاهر ، تحقيق أحمد حطيط ، فسبادن ، ١٩٨٣ ، ص٢٧٤. اليونيني ، ذيـل مـرآة الزمـان ، ط١ ، حيدرأباد ، ١٩٥٤ ، ج١ ، ص٦٦٠ .

٣٤) المقريزي ، السلوك ، ج١، ص٥٠٣.

٣٥) النويري ، المصدر السابق ، ج٣٠، ص٣٧٦، ٣٧٨.

٣٦) المقريزى ، المقفي ، ج٣ ، ص٦٤١.

٣٧) الإدفوى ، الطالع السعيد ، ص٥٨٢.

٣٨) ابن حجر ، الدرر ، ج٤ ، ص٢٣٦.

٣٩) المقريزي ، السلوك ، ج٣، ص٢٤١.

٤٠) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١١ ، ص٥٤٨.

٤١) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٥ ، ص٥٨٧.

٤٢) العينى ، عقد الجمان ، طبعة القرموط ، ص ٣٣٢.

٤٣) الشعراني ، لواقح الأنوار فى طبقات الأخيار ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ج٢ ، ص١١٢.

٤٤) ابن إياس ، بدائع ، ج٤ ، ص٤٧٠.

٤٥) ابن إياس ، بدائع ، ج٤ ، ص١١٣.

٤٦) إبراهيم طرخان ، مصر فى عصر الجراكسة ، القاهرة ، ١٩٦٠، ص٢٥٨.

٤٧) المقريزي ، السلوك ، ج١، ص٤١٦.

٤٨) ابن كثير ، البداية والنهاية ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ج١٣، ص٢٦٨.

٤٩) المقريزى ، المقفي ، ج٦ ، ص٣٨٥.

٥٠) العيني ، عقد الجمان ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ١٥٨٤تاريخ ، ج٢٢، ورقة ٦٨، ٦٩.

٥١) المقريزي ، السلوك ، ج٢، ص١٣٥-١٣٦.

٥٢) الشوكاني ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ج١ ، ص٢٧.

٥٣) المقريزي ، السلوك ، ج٣، ص٣٤٥-٣٤٦.

٥٤) المقريزي ، السلوك ، ج٣، ص٥٦٣، ٦٦٩.

٥٥) ابن إياس ، بدائع ، ج٣ ، ص١٤.

٥٦) المقريزى ، الخطط ، ج٢ ، ص٧٦.

٥٧) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٣ ، ص٩٩.

58) Petry, Op. Cit, p. 232.

٥٩) المقريزي ، السلوك ، ج٢، ص١٧٣.

٦٠) المقريزي ، السلوك ، ج٣، ص٣٤٦.

٦١) ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج١ ، ص٤٦٩.

٦٢) ابن إياس ، بدائع ، ج٤ ، ص١٤.

٦٣) العيني ، عقد ، ص٥٣٩.

٦٤) سعيد عاشور ، المجتمع المصري ، ص٣٢.

٦٥) ابن شداد ، المصدر السابق ، ص٣١-٣٢.

٦٦) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج٩ ، ص٧-٨.

٦٧) المقريزي ، السلوك ، ج٣، ص٤٤٨.

٦٨) المقريزي ، السلوك ، ج٣، ص٥٥٠ . والضامن جمعها ضمان ، وهو الموظف الذى يتولى جمع ضريبة من الضرائب ، أو مكس من المكوس التى يفرضها السلطان أو الأمير ، ويضمن فى مقابل ذلك مبلغاً من المال ، يدفعه إلى الجهة المختصة فى أوقات منتظمة كل سنة . البقلي ، التعريف ، ص٢٢٥.

٦٩) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٢ ، ص١١٤.ورسم عليه من الترسيم ، وجهة تراسيم ، وهو الأمر الذى يصدر عن الجهة المختصة لعقوبة شخص بوصفه تحت المراقبة . عاشور ، العصر المماليكي ، ص٤٠٨.

٧٠) سجن المقشرة يقع بجوار باب الفتوح فيما بينه وبين جامع الحاكم ، وهو من أشنع السجون وأضيقها ، يقاسي فيه المسجونون من الغم والكرب ما لا يوصف . المقريزى ، الخطط ، ج٢ ، ص١٨٨.

٧١) السخاوي ، التبر المسبوك ، ص٩١.

٧٢) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٥ ، ص١٣٨- ١٤٤.

٧٣) ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، ج١ ، ص٢١٤.

٧٤) السخاوي ، التبر المسبوك ، ص٣١٠.

٧٥) ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، ج٢ ، ص٣٦٦.

٧٦) الصيرفي ، إنباء الهصر ، ص٣٥٣.

٧٧) ابن إياس ، بدائع ، ج٣ ، ص١٦٨.

٧٨) ابن إياس ، بدائع ، ج٣ ، ص٣٩٤.

٧٩) ابن إياس ، بدائع ، ج٤ ، ص٤٤٥.

٨٠) المقريزي ، السلوك ، ج٣، ص٦٧٢، ٧٢٧.

٨١) أجناد الحلقة ، هم محترفو الجندية من مماليك السلاطين السابقين وأولادهم ، وهم أقرب فئات المماليك إلى الجيوش النظامية فى العصور الحديثة ، ومرتباتهم من ديوان الجيش . عاشور ، العصر المماليكي ، ص٣٩٥.

٨٢) ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج٢ ، ص٤٠٠.

٨٣) سعيد عاشور ، المجتمع المصري ، ص٣٢.

٨٤) المقريزى ، المقفي ، ج٦ ، ص٣٨٤؛ العيني ، عقد الجمان، ج٣، ص٣٨٤.

٨٥) بيبرس الدوادار ، زبدة الفكرة ، ج٩ ، ص٥٩٣.

٨٦) ابن أيبك الدواداري ، كنز الدرر وجامع الغرر ، ج٩ حققه هانس روبــرت رويمــر ، القــاهرة ، ١٩٦٠، ص١٢٢.

٨٧) الإدفوى ، المصدر السابق ، ص٤٢١.

٨٨) المقريزي ، السلوك ، ج٣، ص٨٤؛ ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١١ ، ص٢٤.

٨٩) المقريزي ، السلوك ، ج٣، ص٢٦٤.

٩٠) ابن حجر ، رفع الإصر ، ج١، ص٣٣-٣٤.

٩١) المقريزي ، السلوك ، ج٣، ص٢٦٩.

٩٢) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٢ ، ص٢٦٠.

٩٣) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٦ ، ص٩٠.

٩٤) سعيد عاشور ، المجتمع المصري ، ص٣١.

95) Petry, Op. Cit, p.323.

٩٦) ابن كثير ، المصدر السابق ، ج١٣ ، ص٢١٠.

٩٧) الإدفوى ، المصدر السابق ، ص٤٢٨-٤٢٩.

٩٨) ضمان الأغاني أو المعاني ، هو مال تأخذه الضامنة من النساء البغايا ، ويأخذ أيضاً على النساء إذا تنفــسن أو عرسن امرأة أو خضبت امرأة يدها بحناء ، أو أراد أحد أن يعمل فرحاً . وأما ضمان القراريط فإنه كان يؤخذ من كل من باع ملكاً عن كل ألف درهم عشرون درهماً . انظر المقريزي ، الخطط ، ج١ ، ص١٠٦.

٩٩) المقريزي ، السلوك ، ج٣، ص٢١٧، ٢٦٧.

١٠٠) ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج١ ، ص١٩٧.

١٠١) التجار الكارمية ، هم الذين يتاجرون فى البهار من الفلفل والقرنفل ونحوهما مما يجلب من الهند والــيمن ، القلقشندى ، صبح ، ج٤، ص٣٢.

١٠٢) النطرون ، من المعادن الموجودة بأرض مصر ، ويستخرج من الطرانة الواقعة غربي النيل ، ويستخرج أيضاً من الفاقوسية ، وهو أقل جودة من الأول ، ومنه الأحمر والأخضر وهو الأكثر استعمالاً . وعندما تولي الأمــير جمال الدين محمود الاستادارية فى دولة برقوق ، جعل للنطرون مكاناً لا يباع فى غيره . ابن مماتي ، قــوانين الدواوين ، تحقيق عزيز سوربال عطية ، ط١ ، مكتبة مــدلولي بالقــاهرة ، ١٩٩١، ص٣٣٤؛ المقريــزي ، الخطط، ج١ ، ص١١٠.

١٠٣) ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج٣ ، ص٤٣٩.

١٠٤) ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، ج٢ ، ص٥٩٥.

١٠٥) ابن إياس ، بدائع ، ج٤ ، ص٣٩٧.

١٠٦) ابن إياس ، بدائع ، ج٥ ، ص١١٣.

١٠٧) المقريزي ، السلوك ، ج٢، ص٨١٠.

١٠٨) فم الخور ، كان خليجاً يخرج من نهر النيل ، ويصب فى الخليج الناصري ليقوي مجرى الماء فيه ويغـزره ، وقد اتخذه سكان العاصمة مكاناً للتتزه . المقريزي ، الخطط ، ج٢ ، ص١٤٤.

١٠٩) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٤ ، ص٢٧٣.

١١٠) الإدفوى ، المصدر السابق ، ص٥٣٩.

١١١) الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج٢، ص٤٤٤.

١١٢) ابن الحاج ، المدخل ، ج١ ، ص١٤٦.

١١٣) المقريزي ، السلوك ، ج٣، ص٤٥١.

١١٤) المقريزي ، السلوك ، ج٤، ص٦٩٨.

١١٥) السخاوي ، الضوء اللامع ، ج٢ ، ص١٠ ؛ ابن إياس ، بدائع ، ج٣ ، ص٢٦٢.

١١٦) ابن حجر ، الدرر ، ج٣ ، ص٢١٤.

١١٧) المقريزي ، المقفي ، ج٦، ص٢٠٣.

١١٨) ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج٣ ، ص٧٤.

١١٩) ابن كثير ، المصدر السابق ، ج١٣، ص٢٩٦.

١٢٠) ابن النقاش ، المذمة فى استخدام أهل الذمة ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ٤٣١٥ تاريخ ، ورقة١.

١٢١) ابن الوردي ، تتمة المختصر فى أخبار البشر ، بولاق ، ١٢٨٥هـ،ج٢، ص٢٧١؛ المقريزي ، السلوك ، ج١، ص٩١٢.

١٢٢) ابن إياس ، بدائع ، ج٣ ، ص١٠٢.

الفصل الرابع

الحياة الخاصة للمعممين

زي أهل العمائم — ألقاب المعممين — مستوي معيشة المعممين — سعة عيش الموظفين الكبار — مصادر ثرواقم — فقر بعض المعممين — أما عن المسكن — الحياة العائلية — تعدد زوجات بعض المعممين — فساد بعض اولاد المعممين — علماء الريف — المآخذ على حياة بعض المعممين .

وأما عن الحياة الخاصة للمعممين فهى أكثر جوانب هذا البحث صعوبة. إذ تكاد المصادر المعاصرة لا توفى هذا الجانب ذكرا، مما جعل من الصعوبة إعطاء صورة تفصيلية دقيقة لحياة المعممين الخاصة، ومن البديهي أن حياة المعممين الخاصة فى تلك العصور كانت إلى حد كبير جزءاً من حياة المجتمع المصري من جهة، والبيئة التى عاشوا فيها وتفاعلوا وتأثروا بها من جهة أخرى. ويمكن من خلال الإشارات المتناثرة التى قمنا باستخراجها من بطون المصادر أن نقف على بعض جوانب هذه الحياة، لا سيما فيما يخص الملابس، والألقاب، والمستوى المعيشي لهم، والمسكن، ثم ما يمس الحياة العائلية من زواج، وتعدد زوجات، ومشكلات أسرية، فضلاً عن مصادر الكسب والثروة للأثرياء منهم .

وإذا كان المعممون فى ذلك العصر يمثلون طبقة من طبقات المجتمع المتميزة التى حظيت بالعلم والاحترام، فإنهم تميزوا أيضاً فى مظهرهم الخارجي عن باقي طبقات المجتمع المصري، حتى فى شكل اللحى التي كانوا أكثر الناس اهتماماً بها. ذلك أنهم عنوا بتهذيب لحاهم وتمشيطها، وربما صبغتها بالحناء، وقيل إن أحدهم أطلق لحيته حتى وصلت إلى قدميه، وكان لا ينام إلا وهى فى كيس، وإذا ركب تتفرق فرقتين[1].

زي أهل العمائم :

لقد تميز المعممون عن غيرهم من حيث المظهر الخارجي فى الملبس،وخاصة بارتـداء العمـائم، والتي نسبوا إليها. وبالألقاب التى اختصوا بها، فقد كانت عمائمهم كبيرة الحجم، مما أكسبهم هيئة خاصة عرفوا بها، لذلك اشتهرت تسميتهم "بأهل العمامة " أو "المعممين" وليس معنى ذلك أنهـم انفردوا وحدهم بلبس العمائم دون طبقات المجتمع الأخرى، وإنما المقصود هو أن عمائمهم كانت أكبر حجماً وأثقل وزناً، بحيث تسترعي النظر لتميزها عن عمائم الآخرين(٢).وقد وصـف ابـن بطوطة عمامة أحد العلماء فى ذلك العصر، فقال " أنها خرقت المعتاد ولا يوجد مثلها فى مـشارق الأرض ومغاربها من حيث الفخامة، وعندما جلس هذا العالم فى صدر المحراب كادت عمامته أن تملأ المحراب"(٣). وكما تميزت العمامة بالضخامة، تميزت أيضاً بثقل الوزن، فكانت عمامة شمس الدين الرومي أزيد من ثوب بعلبكي حفظاً لدماغه وعينيه، وكان يضع تحت العمامة طاقية صغيرة يطلق عليها قبعة، ويبدو أنها كانت تصنع من الجوخ لثقل وزنها(٤).

وذهب ماير فى كتابه "الملابس المملوكية "إلى أن العمامة لم تكن جزءاً مكملاً لـزي القـضاة وكبار الموظفين الدينيين حتى القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، وإن القلنسوة كانـت تستخدم حتى ذلك العهد(٥)، وعلى عكس هذا الكلام فقد وجدنا المنصور قلاوون عندما عين أحد العلماء لتدريس التفسير بالقبة المنصورية، ذكّره – على لسان النائب– أن يحضر غـداً ويكـبر عمامته(٦). وهذا دليل على أن العمامة صارت من لوازم المناصب الدينية الكبرى، وأنها الأزيـاء المألوفة لهذه الفئة، كما إنها كانت من علامات سمو المقام وعلو المترلة منذ بداية عصر المماليك .

وكان من المعممين من يرسل بين كتفيه ذوءابة تصل إلى قربوس سرجه(٧)إذا ركـب. وأمـا أصحاب الوظائف الدنيا منهم، فتكون عمامته ألطف أي أصغر حجماً. وفى جميع الحـالات فـإن العمائم كانت تصنع من الشاشات الكبار. وهناك نوع من العمائم أطلق عليه اسم البقيار، كـان يرتديه القضاة ويصنع من قماش إسكندراني فاخر(٨).

وهناك الطرحة التى كانت من متممات لباس الرأس لقضاة القضاة الـشافعية، وهـى تـستر العمامة، وتلتف حول الرقبة، ثم تسدل على الظهر – وقد طلب قضاة القضاة الحنفية من السلاطين منحهم حق لبس الطرحة فى المواكب والمناسبات أسوة بقضاة القضاة الشافعية، ولكن لم يتحقق لهم ذلك إلا فى وقت لاحق على عصر القلقشندى فى بداية القرن التاسع الهجري / الخـامس عـشر الميلادي(٩).

وكان يوضع فوق العمامة رداء عرف بالطيلسان، استعمله بعض المعممين بديلاً عن الذوءابة، والطيلسان بناء على ما ذكره ابن الحاج يغطي العمامة، وينسدل على الخدين حتى يصل إلى الكتفين، فنجد بعض العلماء قد خنق نفسه بالطيلسان، ويتفقده حيناً بعد حين، حتى لا يميل إلى أحد الجانبين، لذلك استعملوا الإبر فى ربط الطيلسان بالعمامة، حتى لا ينسدل على الصدر[١٠]. ويوجد نوعان مختلفان من الطيلسان؛ طيلسان به قطعة مثقوبة من الوسط، ويسمي الطيلسان المقور[١١]،والثاني من قماش مقوى[١٢]. ويبدو أن استخدام الأول كان يتم عن طريق تمرير الرأس من الثقب، أما الثاني فكان يلف حول الرأس والرقبة، حتى يكاد يلتقي طرفاه، فلا يظهر من الوجه إلا القليل .

وأما رداء الجسد للقضاة والعلماء، فيلبسون ثوباً يسمى الدلَق متسع الأكمام وطويل، ويكون مفتوح الكتفين، بغير تفريج، ومسترسل حتى القدمين[١٣]. وبالغ كثير من المعممين فى كبر واتساع هذه الثياب، حتى أن كم أحدهم قد يفصل منه ثوب لغيره، ويتركه مدلى لثقل حمله عليه[١٤]. وأما من دون هؤلاء فى المترلة، فيرتدي المعمم الفرجية الطويلة الكم، وهى أشبه بالجبة، مفرجة من الأمام من أعلاها إلى أسفلها ومزررة. وكان مشايخ الصوفية يضاهون القضاة فى لبس الدلق، على ألا يكن مرسلاً أو طويل الكم، كذلك كانوا يرخون ذوءابة قصيرة إلى الأذن اليسرى[١٥]. ولكن الغالب على رداء الصوفية، كانت الملابس الخشنة مثل الصوف والخيش وغيرها من الملابس التي ترمز إلى الزهد. وتميز خطباء الجوامع والمساجد بارتداء الشعار العباسي، وهو دلق مدور أسود وشاش أسود وطرحة سوداء، ويكون ثياب المبلغ مثل ذلك ما عدا الطرحة[١٦].

وأما رداء أرباب الوظائف الديوانية من المعممين كالوزراء وكتاب السر ونظار الدواوين الأخرى ومن ضاهاهم، فكانوا يلبسون الفرجية المضاهية لفرجية العلماء، وربما لبسوا المفرجة من الخلف، وكانوا يجعلون فى أكمامهم بادهنجات مفتوحة[١٧]، وإن اقتصر هذا على ما يلبسونه فى التشاريف. هذا فى حين كان المعممون الديوانيون الأقل رتبة يلبسون الفرجية المفتوحة من الخلف[١٨].

ولم يكن الجوخ من لباس المعممين، وإنما يلبسه من يرد من بلاد المغرب والفرنج وأهل الإسكندرية، وبعض عوام مصر، فإذا لبسه أحد المعممين فإن ذلك يعاب عليه. فيذكر المقريزي أن أحد أقاربه كان نائباً فى حسبة القاهرة، فدخل يوماً على المحتسب وهو لابس جوخة لها وجه صوف مربع، فقال له المحتسب "كيف ترضي أن تلبس الجوخ، وهل الجوخ إلا لأجل البغلة ؟"، وأقسم المحتسب على نائبه أن يخلع رداء الجوخ، ويعيده إلى بائعه، ثم قال المحتسب لنائبه "لا تعد إلى لبس

الجوخ ثانياً".ويذكر المقريزى أن بعد المحن التى تعرضت لها مصر مع مطلع القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، والتي أدت إلى ارتفاع الأسعار، صار معظم الناس يلبسون الجوخ ومنهم الوزير والقاضى[١٩].

وأما ركوب القضاة وكبار العلماء المعممين، فكانت البغال النفيسة المساوية فى الأثمان لمسومات الخيول، وبها لجم ثقال، وسروج مدهونة غير محلاة بشيء من الفضة، ويجعلون حول السرج قرقشينا من الجوخ، وهو شبيه بثوب السرج، كما يجعلون الكنابيش من الصوف المرقوم بدلا من العباءات، بحيث تكون محاذية لكفل البغلة والكنابيش هى البردعة تحت سرج الفرس. وامتاز قضاة القضاة بأن يكون بدل ذلك الزناري من الجوخ، وهو شبيه بالعباءة، مستديرة من وراء الكفل. وربما ركبوا بالكنابيش. وأما من دون هؤلاء من العلماء والصوفية، فيركبون البغال بالكنابيش والعباءات. وأما الديوانية، فيركبون البغال مثل الجند[٢٠].

ودأب السلاطين على منح القضاة والعلماء الخلع فى المناسبات مثل يوم الاحتفال بتنصيب سلطان جديد، أو عند ختم قراءة صحيح البخاري، أو عند ولاية أحد المعممين لوظيفة، أو فى الأعياد والمناسبات. وكانت خلعهم من الصوف بغير طرز ولهم الطرحة، أما أعلاهم منزلة فكانت خلعهم بيضاء ومن تحتها أخضر. من ذلك أن السلطان الأشرف برسباى خلع على مجموعة كبيرة من المعممين عند ختم صحيح البخاري فى رمضان من عام ٨٢٧هـ/١٤٢٤م فخلع على الهروي كاملية خضراء بفرو سمّور. ثم خلع على العيني صوف مربع بفرو سنجاب، وخلع على أكثر من عشرين فقيهاً، وخلع أيضاً على القارئ والمادح بفرو سنجاب[٢١].

وأما خلع الديوانية، فكان لكبارهم الكمخا الأبيض المطرز بحرير ساذج، وسنجاب مقندس، وتحته كمخا أخضر، ثم بقيار، وطرحة. وأما ما دون ذلك عدم السنجاب، بل يكون القندس بدائر الكمين وطول الفرج، والأقل رتبة من أرباب الأقلام يكون بدون طرحة[٢٢].

وكان السلطان يتحكم فى قيمة الخلعة، كما ارتبطت قيمتها بالشخص الذي يمنحها، أو بالوظيفة التى يتولاها، وارتبطت أيضاً بالأوضاع الاقتصادية للبلاد. وفى أواخر عصر سلاطين المماليك صارت قيمة الخلعة لا تساوي ذكرها. ففي عيد الفطر عام ٩١٢هـ/١٥٠٧م أخلع السلطان الغوري على من له عادة "وكانت الخلع فى غاية الوحاشة من القماش القطني الملون. تساوي الخلعة من ذلك نحو ثلاثة دنانير"[٢٣]، وذلك نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية للدولة .

والواقع إنه خلال العصر المماليكي حدثت تغيرات فى زي المعممين، وهذه التغيرات هي، تحول زي قضاة القضاة من الحرير إلى الصوف، وذلك منذ ولاية الشيخ تقي الدين محمد بن دقيق العيد

لقضاء القضاة الشافعية فى عام ٦٩٥هـ/١٢٩٦م. فقد امتنع عن ارتداء الخلع الحرير وأمر بتغييرها إلى الصوف، فاستمرت على ذلك[٢٤]. والمعروف أن الصوف يتخذ عادة رمزاً للزهد والتواضع، فى حين أن الحرير مكروه لبسه للرجال .

وكان من المألوف أن القضاة والوزراء وأكابر الفقهاء وأعيان الكتاب، كانوا يلبسون الجبة البيضاء فى الخدمة السلطانية وأوقات الركوب، وعند لقاء بعضهم بعضاً، وتكون هذه الجبة فى الصيف من القطن، وفى الشتاء من الصوف. وظل الأمر كذلك حتى عام ٧٩٩هـ/١٣٩٧ عندما قال السلطان برقوق لكاتب السر بدر الدين محمود الكلستانى " لأي شئ أنتم ما تطلعون أمامي إلا بالقماش الأبيض؟" فقال كاتب السر "بمرسوم مولانا السلطان يلبسون الملون" ، فأمر السلطان بأن يلبس المعممون الصوف الملون[٢٥].

وفى ذلك المجتمع الذى تميزت طبقاته بالزي، كان على الشخص الذي ينتقل من وظيفة إلى أخرى، أن يغير زيه طبقاً لتغيير الوظيفة. فمثلاً سعد الدين بن غراب أحد الكتاب الديوانية، ولى وظيفة الاستادارية عام ٨٠٣هـ/١٤٠١م، ولكنه لم يغير زي الكتاب إلا متأخراً عن ذلك، فأطلق عليه لقب "الأمير القاضى ابن غراب" . وشمس الدين محمد الهروي كان أولا يتزيا بزي العجم، وعندما ولى قضاء القضاة الشافعية فى عام ٨٢١هـ/١٤١٨م لبس الجبة، وجعل العمامة كبيرة، وأرخى العذبة بين كتفيه، ولما ولى كتابة السر تزيا بزي الكتاب وترك زي القضاة، فضيق كمه وجعل عمامته صغيره مدورة ذات أضلاع، وترك العذبة، ولما أعيد إلى القضاء ثانياً عام ٨٢٧هـ/١٤٢٤م تزيا بزي القضاة مرة أخرى[٢٦].

ومن المعممين من لم يغير زيه بانتقاله إلى وظيفة غير وظيفته السابقة، مثل صلاح الدين محمد بن بدر الدين حسن بن نصر الله الذى عين كاتباً للسر عام ٨٤٠هـ/١٤٣٧م فقد نزل من القلعة وهو يرتدي عمامة مستديرة وفرجية مثل رؤساء القلم، على الرغم من أنه تربى تربية عسكرية وفى زي عسكري، وأصبح أمير فى سلطنة المؤيد شيخ، وظل لعدة سنين يشغل مناصب عسكرية[٢٧]. وكذلك شمس الدين بن عوض الذى ولى وظيفة استادار الذخيرة عام ٩٢٠هـ/١٥١٤م، فقد ظل على طباعه مرتدياً زي الفلاحين[٢٨].

وأما نساء المعممين عامة والعلماء منهم خاصة، فقد وردت بعض الإشارات عن زيهن من خلال انتقادات ابن الحاج لسلوك بعض نساء العلماء، ويستفاد من هذه الإشارات أنهن ابتدعن ارتداء العمائم على رؤوسهن، وكانت المرأة منهن تخرج بالسروال تحت الثوب وبعضهن كن يخرجن بالثياب القصيرة محتجات بالسراويل الطويلة، واعتادت بعضهن توسيع الأكمام مع

تقصيرها[٢٩]. وهذه الصورة وإن كانت غير مكتملة عن زي نساء المعممين، إلا أنها تعطي انطباعاً بتوجهاتهن فى تلك الفترة من تاريخ الشعب المصري .

وقد أوجد التزام المعممين بزي معين سلبيات خطيرة، منها ؛ اتجاه القادرين منهم إلى شراء الزي الفاخر، والاهتمام بالمظهر أكثر من الاهتمام بالأمور ذات الفائدة، فيحلي المعمم منهم الأكمام بالحرير والطرز، وكذلك الأذيال، وكثير منهم تدلت سراويله عن حد الكعبين. وقد بالغ بعضهم فى صناعة الطرز فى أكتاف ثيابه، فكان يضطر إلى رفع الطيلسان عن كتفيه ويشمره خيفة على الطرز أن تختفي فلا يراها الناس. وبذلك صار اهتمام العالم بمظهره يفوق حرصه على أداء رسالته[٣٠].

وإذا كان الزي المميز قد أعطي خصوصية للمعممين فى المجتمع المصري آنذاك، فإن مضار ذلك عادت على الفقراء من الفقهاء وطلاب العلم، الذين كان عليهم التشبه برؤسائهم وكبرائهم من القادرين، بحيث صار لابد لطالب العلم من أن يتزيا بزي معين، ولا يمكن أن ينتظم فى الدرس إلا به، وإلا صار مهيناً للعلم. فمن لبس هذا الزي قيل عنه "فقيه" وبذلك يتميز عن العوام. ويعلق ابن الحاج على خطورة الالتزام بذلك الزي، بقصة رجل أراد أن يعلم أولاده، ولا يملك تحصيل تلك الثياب لهم، فتركوا العلم لأجل الزي[٣١].

ومن سلبيات التزام المعممين بالزي أيضاً، أنه إذا استطاع شخص ما محاكاتهم فى زيهم، صار محسوباً عليهم، ويحمل لقب "عالم" أو "فقيه". وبذلك صار لا يعرف العالم من العامي، لتقارب الشبه بينهما فى الزي. ولقد ارتدى بعض العوام لباس العلماء ليدخلوا أنفسهم فى مجال أو وظيفة لا يستحقونها ولا يعرفونها، وساعد أمثال هؤلاء العوام على ذلك سلوك بعض العلماء وتصرفاتهم فى مباشرة البيع والشراء، إذ تصرف بعضهم بصورة غير لائقة شبيهة بتصرف العوام، وكأن السلوك المثالي للعالم يكون فى المدرسة فقط، لا فى الحياة العامة [٣٢]. وهذا الخلط دفع بعض القضاة إلى إلزام نوابهم فى سائر المراكز، أن يرسلوا فى عمائمهم العذبات ليتميزوا بها عن عوام الناس[٣٣].

ألقاب المعممين :

وقد تميز المعممون فى المجتمع المصري على عصر سلاطين المماليك بما تلقبوا به من الألقاب، بحيث يمكن تمييز الشخص إن كان من فئة المعممين أم لا بمجرد مطالعة اسمه وألقابه. ذلك أن القضاة والعلماء اختصوا بالأسماء المضافة إلى لفظ "الدين"، كقولهم فى محمد "شمس الدين" ، وفى

أحمد "شهاب الدين" ، وفى عمر "سراج الدين" ، وفى يوسف "جمال الدين" ، وفى إبراهيم "برهان الدين". وكان الواحد منهم ينادى أحياناً باختصار لقبه مضافاً إلى اسمه، مثل قولهم السراج عمر لمن لقبه "سراج الدين" ، أو الجمالى يوسف لمن لقبه "جمال الدين" . ثم كان أن ترك أعيان القضاة والعلماء هذه الألقاب لابتذالها، وكثرة استعمال العامة لها، واتجهوا إلى مخالفتهم فى استخدامها، وعدلوا إلى ألقاب أخرى ابتدعوها وفق أغراضهم. فقالوا فى محمد "بد الدين" و"صدر الدين " و"عز الدين" وفى أحمد "بهاء الدين" و"صدر الدين" ، وصاروا يتعمدون مخالفة المألوف. هذا فى حين تلقب الكتاب من الأقباط بلقب "الشيخ" فمنهم من تلقب بـ"ولى الدولة" ، و"سعد الدولة" و"شمس الدولة" و"تاج الدولة". ومنهم من يحذف لفظ "الدولة" ويعرف اللقب بالألف واللام، فيقولون "الشيخ الشمسي" و"الشيخ الموفق"، وإذا أسلم تحول لقب "الشيخ الشمسي" إلى لقب "شمس الدين " و"الموفق" إلى "موفق الدين" وولى الدولة إلى "ولى الدين ". أما غيرهم من أرباب السيوف فقد اختصوا بلقب "سيف الدين" و"حسام الدين" و"عز الدين"[٣٤].

وكانت الألقاب من مظاهر التقدير التى يعتز بها المعممون، ويحرصون على استخدامها، بحيث إن الواحد منهم إذا قيل له اسمه العلم مجرداً من اللقب مثل أحمد أو على يغضب من ذلك على من ناداه[٣٥]. من ذلك أنه يحكى عن الشيخ تقي الدين السروجي المتوفي ٦٩٣هـ/١٢٩٤م أنه عندما كان يقدم على أصحابه، فإنهم كانوا يستقبلونه بالحفاوة، وينادونه بقولهم "جاء الشيخ تقي الدين" وبعدما يطول بقاؤه معهم، ويبدأ الملل يدب فى نفوس أصحابه، ينادونه "بالتقي" ، وإذا نادوه "بالسروجي" أدرك أنه لم يعد له بقاء معهم فينصرف[٣٦].

وهنا نلقي الضوء على أهم الألقاب التي جري استخدامها بين المعممين :

– الشيخ :

والشيخ فى اللغة هو الرجل المتقدم فى السن، وكان يقصد به التوقير، ومن منطلق التوقير والاحترام انتقل استخدام اللقب إلى العلماء فلازمهم. وكان مجال استخدام هذا اللقب فى مصر المماليكية واسعاً، فكان يطلق على كبار العلماء، وخاصة مشايخ الصوفية وأهل الصلاح والوزراء ورجال القلم والمحتسبين، ولم يقتصر استخدامه على المسلمين وحدهم، بل أطلق أيضاً على أهل الذمة من الكتاب، والصيارف نصارى كانوا أو يهوداً، كذلك كان يخاطب به بعض الملوك

والكتاب من غير المسلمين[٣٧]. فيقال لعلماء المسلمين الشيخ عز الدين بن عبد السلام، والشيخ أحمد بن حجر العسقلاني، ويقال الشيخ الخطير والشيخ السعيد من كتاب الأقباط .

شيخ الإسلام :

وأطلق هذا اللقب على كبار العلماء، ولم يكن صاحبه مقيداً بوظيفة أو منصب، وإنما ارتبط بأصحاب الشهرة الدينية والعلمية الواسعة، والمكانة البارزة فى المجتمع المصري. ومن أمثلة من حملوا هذا اللقب شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام وابن دقيق العيد وابن تيمية وسراج الدين عمر البلقيني وابن حجر العسقلاني وغيرهم. وقد مارس أصحاب هذا اللقب وظائف متعددة ومتنوعة، وأهم هذه الوظائف؛ التدريس وتلقين العلم فى شتى فروعه، وبعض الوظائف الدينية الأخرى مثل القضاء والإمامة والخطابة وغيرها .

وأما لقب شيخ الشيوخ :

فهو أحد الألقاب الشهيرة، والتي تعرض معناه للتبديل والتغيير من فترة إلى أخرى. والأصل فى هذا اللقب أنه يطلق على شيخ طائفة الصوفية، ففى العصر الأيوبي أطلق على شيخ خانقاة سعيد السعداء. وظل شيخ هذه الخانقاة يطلق عليه "شيخ الشيوخ" حتى أنشأ الناصر محمد بن قلاوون خانقاة سرياقوس فى عام ٧٢٥هـ/١٣٢٥م، فخص شيخها بهذا اللقب، واستمر ذلك إلى أن كانت الحوادث والمحن منذ عام ٨٠٦هـ/١٤٠٤م، وتلاشت الرتب، فأصبح لقب "شيخ الشيوخ" أو " شيخ خانقاة فلان" يطلق على كل شيوخ الخانقاوات فى مصر المماليكية، وإن ظل شيخ خانقاة سرياقوس صاحب المكانة الأولى واللقب المميز[٣٨].

القاضى :

وهذا اللقب أطلق على من يعمل بالقضاء، وبخاصة قضاة القضاة ونوابهم، وقد اتسع استخدام لقب "قاضى" فى مصر المماليكية، فأصبح يطلق على العلماء والكتاب وموظفي الدولة من المدنيين. ولم يكن شرطاً أن يكون الملقب به قاضياً، وإنما كان اللقب وفقاً لما جري به عرف العامة[٣٩]، فمثلاً سعد الدين بن غراب وهو أحد مسالمة القبط كان يطلق عليه لقب "القاضى" ، وكان الشيخ الخطير وهو أيضاً من المسالمة ينعت بالقاضي، فيشترك هو وقضاة الشرع الشريف فى هذا اللقب، ويعلق ابن تغرى بردى على ذلك قائلاً : كان يمكن للسلطان إذا رقي واحداً من هؤلاء الأقباط والمسالمة إلى رتبة من الرتب أن لا ينعته بالقاضي، بل ينعته بالرئيس أو الكاتب ،أو بلقب آخر مثل

ولى الدولة أو سعد الدولة وما أشبه ذلك، ويدع لفظة "قاضى" لقضاة الشرع ولكاتب السر وناظر الجيش ولفضلاء المسلمين، ليعطي كل واحد حقه فى شهرته والتعريف به[٤٠].

الفقيه :

وجمعها فقهاء، وهو من ألقاب العلماء المعممين، أطلق هذا اللقب على القاضي والمدرسومؤدب الأطفال والإمام والمؤذن وطلبة العلم وغيرهم[٤١]، ويبدو أن هذا اللقب شاع استخدامه لطلبة العلم وعرفوا به أكثر من غيرهم.

ومن أهم الألقاب التى اختص بها المعممون فى مكاتبات الدواوين السلطانية :

المقر :

وهو لقب يكتب لكبار الأمراء، وأما من يكتب لهم "المقر" من المعممين فهم أعيان الوزراء وكتاب السر وناظر الخاص وناظر الجيش وناظر الدولة وكتاب الدست. وقد يكتب للقضاة والعلماء[٤٢].

الجناب :

وهو لقب يكتب لأرباب السيوف والأقلام جميعاً، وهو أعلى الألقاب التى تكتب للقضاة والعلماء، ولمن لا يؤهل للقب "المقر" من الوزراء، فيقال "الجناب الشريف العالي" و " الجناب الكريم العالي " و" الجناب العالي " حسب رتبة صاحب اللقب[٤٣]. على أن أعلى الألقاب التى كان المعممون قد حصلوا عليها كان لقب "المجلس العالي" ، فعندما أحب السلطان الناصر محمد بن قلاوون كاتب سره محي الدين بن فضل الله، قربه إليه وبالغ فى تعظيمه، ثم منحه توقيعاً بلقب"الجناب العالي" ، فاستكثر محي الدين هذا اللقب على نفسه، وكشطه من التوقيع،وقال "ما يصلح لمتعمم أن يتعدى لقب المجلس العالي"[٤٤]. ولم يزل الأمر على ذلك إلى أن ولى عماد الدين أحمد الكركى قضاء القضاة الشافعية عام ٧٩٢هـ/١٣٩٠م، وكان هو وأخوه علاء الدين كاتب السر لهما خدمة السلطان برقوق، عندما كان بسجن الكرك عام ٧٩١هـ/١٣٨٩م، فسعي علاء الدين كاتب السر عند السلطان برقوق لأخيه عماد الدين قاضي القضاة، فأمر السلطان بمنحه تقليداً كتب له فيه لقب "الجناب العالي"، ثم لحقه قاضى قضاة الحنفية بالحصول على هذا اللقب فى سلطنة برقوق أيضاً، ثم قاضى قضاة المالكية فى سلطنة فرج بن برقوق، ولم يبق من هو على اللقب الأول من قضاة القضاة سوى قاضى قضاة الحنابلة[٤٥].

المجلس :

وهو لقب يكتب للمعممين الأقل رتبة من أصحاب لقبي "المقر والجناب" ويقال لصاحب هذا اللقب "المجلس العالي" و "المجلس السامي"[٤٦].

وهناك ألقاب أخرى مثل "مجلس القاضي" وهو مختص بأرباب الأقلام من القضاة والعلماء والكتاب . ولقب "مجلس الشيخ" ويختص به الصوفية وأهل الصلاح ومن فى معناهم[٤٧].

وقد أكثر كتاب الديوان المختصين بمكاتبات الولاية وغيرها من إضفاء الألقاب الكثيرة على المعممين من ذوي الوظائف الدينية والديوانية، فكانت تفتتح المكاتبة عادة بسلسلة طويلة من الألقاب، فمثلاً يكتب لقاضي القضاة الشافعي : الجناب العالي ، القاضوي ، الشيخي ، الكبيري ، العالمي ، العاملي ، الأفضلي ، الأكملي ، الأوحدي ، البليغي ، الفريدي ، المفيدي... وغيرها من الألقاب العديدة[٤٨].

هذا عدا الألقاب التى سبق ذكرها عند الحديث عن الوظائف مثل : الخطيب ، والمقرئ ، والمحدث ، والمدرس ، والمعيد ، والتي تدل على وظيفة بعينها .

– مستوى معيشة المعممين :

ثم إنه من الضروري إلقاء نظرة على مستوى معيشة المعممين، والتعرف من خلالها على مدى رفاهية أصحاب الوظائف العليا والثروات، والإشارة إلى الأدنى مرتبة ودخلاً. كما نتعرف على مصادر دخلهم، وتأثر أحوالهم بالأوضاع الاقتصادية .

سعة عيش الموظفين الكبار :

لقد تمتع فريق من المعممين بالغنى والثراء، وعاشوا حياة مترفة، فسكنوا الدور العظيمة، وارتدوا الثياب الفاخرة، وتناولوا الأطعمة الشهية، واقتنوا الجواري الحسان والخدم والمماليك، بالإضافة إلى ما جمعوه من الأدوات المنزلية، ومجلدات الكتب النفيسة التى يصعب تقديرها[٤٩]. ومن ذلك أن شمس الدين بن عبود المتوفي ٧٢٢هـ/١٣٢٢م كان يحتفل بالمولد النبوي الشريف، فينفق فيه الأموال العظيمة من أطعمة وحلوى، وفى أحد الموالد بقي من الأطعمة الزائدة عن حاجة الحاضرين أربعمائة قمع سكر، وثلاثمائة وثمانين رأس غنم، بالإضافة إلى باقي الأصناف[٥٠]. وكذلك كان حال أحد المعممين بالصعيد، وكان يعمل قاضياً، فكان يتصدق فى يوم عاشوراء بألف دينار، وقيل أن امرأة ذهبت إليه فأعطاها، ثم ذهبت إليه ثانياً فى رداء آخر فأعطاها، وكررت ذهابها إليه

بملابس مختلفة وهو يعطيها، حتى بلغ جملة ما أخذته منه ستمائة درهم فضة، فاشترت بها مسكناً[٥١].

ومن الشواهد أيضاً التى تثبت ثراء بعض المعممين، إنه عندما عزل جلال الدين القزويني قاضى قضاة الشافعية عام ٧٣٨هـ/١٣٣٨ م ورحل إلى الشام، باع من الأواني الصيني ما قيمته أربعين ألف درهم، وباع ابنه عبد الله إحدى عشرة جارية، ما بين ثمانية آلاف إلى أربعة آلاف درهم للجارية، وباع من اللؤلؤ والجوهر والزركش، ما قيمته زيادة على مائة وعشرين ألف درهم، وباع داره بالقاهرة بخمسة وثلاثين ألف درهم، وقد باعها جميعاً بيعاً اضطرارياً بربع الثمن[٥٢]. وعندما أخرج السلطان إينال أوقاف زين الدين الاستادار إلى إقطاعات عام ٨٥٧هـ/١٤٥٣م وقف مماليك زين الدين أمام السلطان، وكانوا زيادة على ثمانين مملوكاً، وهؤلاء غير موظفي ديوانه، وهذا شئ لم يعهد لمتعمم[٥٣]. هذا عن الفئة التى تولت الوظائف الكبرى .

مصادر ثروهم :

وأما عن مصادر ثروة هؤلاء المعممين، فقد ذهب أحد الباحثين إلى أن القضاة والفقهاء استمدوا ثراءهم من المرتبات العينية والنقدية التى كانوا يتقاضوها من الديوان السلطاني، ولذلك وضعوا مصالحهم فى سلة واحدة مع مصالح الطبقة الحاكمة[٥٤]. ولكن نرى هذا الرأي لا يطابق الواقع، إذ لا نستطيع أن نقطع بأن الرواتب التى كان يصرفها الديوان السلطاني مهما بلغت فإها كانت تصل بصاحبها إلى مثل تلك الدرجة من الغنى والثراء. ويذكر المقريزى أن مرتبات الوزراء والقضاة وأعيان الكتاب، كانت تكفيهم قبل حدوث الأزمات الاقتصادية فى بداية القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادي، أما بعدها فلم يعد الراتب اليومي يكفي الغذاء وحده، وذلك لمن كان راتبه ثلاثين درهماً فى الشهر[٥٥]. ورغم تعدد وظائف ابن دقيق العيد إلا أنه يذكر لابنه أسباب قبوله وظيفة القضاء، ومنها الفقر، إذ لم يكن يملك غير ثوب واحد فقط للخروج. ولو كانت وظيفة القضاء مربحة لدرجة الثراء، ما قال أحد قضاة الصعيد، عندما استقال من القضاء "أنا لي دواليب ، والقضاء يشغلني عنها"[٥٦].وهكذا يبدو أن ثراء هذه الفئة من المعممين ليس مصدره الرواتب وحدها، بل إن هناك مصادر أخرى للأثرياء منهم.

وأما المصادر الأخرى للمعممين الأثرياء فهي الأملاك الخاصة بهم، حيث إن بعضهم عمل بالتجارة، ومنهم من حاز البساتين والأراضي، ومنهم من امتلك الدواليب لصناعة السكر، وغير ذلك. فالقاضي بهاء الدين الحلي المعاصر للسلطان لاجين كانت له الأموال والأملاك والبساتين الكثيرة فى مصر والشام، بالإضافة إلى العديد من السواقي والدواليب والغلال[٥٧]. وكان للقاضي

محمد بن إبراهيم، المعروف بابن صالح المتوفى ٦٧٢هـ/١٢٧٤م من الدواليب ما يشغله عن مباشرة القضاء. لذلك بلغ درجة عظيمة من الثراء، فكان يرسل غلمانه يضعون فى دهليز كل بيت من بيوت الفقهاء قادوس محلب، وطن قصب فى ليلة عيد الفطر. وعندما تعرض له أحد الأمراء المماليك، وقال له "يا قاضى، تحمل إلى مائة ألف درهم الآن "فقال القاضي"نعم" فخرج وحملها[٥٨]. وأما من عمل منهم بالتجارة فقد جمع منها الأموال الطائلة، وتعرض بعضهم لمصادرة السلاطين طمعاً فى أموالهم. من ذلك أنه عندما أقبل محمد بن عبد الوهاب قاضي قوص على التجارة، ووقع الغلاء فى مصر عام ٧٣٥هـ/١٣٣٥م كان عنده قرابة ألفين وخمسمائة أردب من الغلال، ورفض بيعها طمعاً فى ارتفاع الأسعار أكثر، وعلم السلطان الناصر محمد بما عنده، فأمر بمصادرة أملاكه، وعزله من القضاء[٥٩].

وكانت الأوقاف مصدراً آخر لثراء بعض المعممين، فكان بعض المعممين من أصحاب الوظائف فى هذه المؤسسات يتوارثون الوظائف ابناً عن أب، بالإضافة إلى مخصصات أخرى نقدية وعينية، أجرتها هذه الأوقاف عليهم. وقد تباينت المرتبات النقدية بتباين الوظائف، أى إن صاحب الوظيفة العليا كان يحصل على راتب أعلى بكثير من صاحب الوظيفة الدنيا، وعلى سبيل المثال خصص السلطان حسن بن محمد بن قلاوون راتباً لمدرس الحديث فى مدرسته ثلاثمائة درهم نقرة، ولقارئ الحديث أربعين درهماً فقط[٦٠]. فنرى الفارق واضحاً بين كبار الموظفين من المعممين، وصغارهم فى هذه الرواتب. أما المخصصات العينية، فمنها ما كان شهرياً مثل الغلة، أو يومياً مثل اللحم والتوابل والخبز والعليق، ولبعضهم السكر والشمع والزيت والكسوة فى الصيف والشتاء، والأضحية فى كل سنة[٦١]. إذن نلاحظ أن الأوقاف كانت مصدراً من مصادر ثراء المعممين أصحاب الوظائف العليا، أما المعممون أرباب الوظائف الصغرى، فلم تكن رواتب الأوقاف بالنسبة لهم سوى مصدر دخل محدود لا يكاد يسد رمقهم.

وأما الرواتب التى كانت تصرف للقضاة والعلماء من دواوين الدولة، فأكثرها خمسون ديناراً فى كل شهر، وهو مبلغ كبير إذا قورن بمستويات ذلك العصر، ثم تناقصت قيمة هذا المبلغ مع بداية القرن التاسع الهجري حيث بدأت الأسعار فى الارتفاع، وشمل التدهور الاقتصادي شتى جوانب الحياة. وكانت الرواتب المخصصة للمعممين تصرف من ريع الأوقاف المحبوسة على المؤسسات الدينية والعلمية، للموظفين منهم أمثال الناظر والشيخ والمدرسين فى مختلف فروع العلم التى تدرس، والخطيب والإمام وغيرهم من أرباب الوظائف[٦٢]. وكانت الرواتب التى تصرف من ريع الأوقاف يحددها الواقف حسب أهمية الوظيفة .

ونعقد مقارنة بين رواتب اثنين من المعممين أصحاب الوظائف الكبرى، الأول ؛ شيخ الخانقاة أو المدرسة، والثاني الإمام. فقد خصص الناصر محمد بن قلاوون راتباً لمن يتولى مشيخة خانقاته فى كل شهر مائة درهم، وسبعة أرطال ونصف رطل بالمصري زيتاً طيباً، وخمسة أرطال صابون، ومن الخبز كل يوم عشرة أرطال ورطلان لحماً ضأنياً، وفى كل سنة مائتي درهم نقرة برسم كسوته، وخروف بخمسين درهماً برسم الأضحية فى العيد الكبير(٦٣). وأما الأمير جمال الدين الاستادار المتوفي ٨١٢هـ/١٤٠٩م فقد رتب لمن يتولى وظيفة الشيخ فى مدرسته فى كل شهر مائة درهم فلوساً جدداً(٦٤)، ومائة درهم برسم الأضحية فى كل سنة، وفى كل يوم ربع رطل من الزيت الطيب برسم وقود القناديل بمنزل الشيخ، بالإضافة إلى توفير المياه له ولعياله(٦٥).ورتب السلطان برسباى فى وقفه لمن يتولى وظيفة الشيخ أيضاً، ثلاثة آلاف درهماً شهرياً بالإضافة إلى الرواتب العينية(٦٦).

وأما بالنسبة لمن يتولى وظيفة الإمام فقد رتب له المنصور قلاوون فى وثيقة وقفه على قبته، ثمانين درهماً شهرياً، وخلعه فى رمضان(٦٧). ورتب الأمير جمال الدين الاستادار لمن يتولى وظيفة الإمام فى مدرسته خمسين درهماً شهرياً، إضافة إلى معلوم تصوفه(٦٨). ورتب السلطان برسباى فى وقفه لمن يتولى الإمامة ألف درهماً شهرياً(٦٩). ورتب الأمير قراقجا الحسني لإمام مدرسته خمسمائة درهماً شهرياً، أو ما يقوم مقامها من النقود(٧٠). ورتب السلطان الغوري للإمام فى مدرسته ألفاً ومائتين درهماً شهرياً(٧١) وأما أرباب الوظائف الصغرى مثل القارئ والمنشد والصوفي والطالب والمؤذن فكانت رواتبهم أقل من ذلك بكثير.

ومن خلال عرض رواتب أصحاب وظيفتي "الشيخ" و "الإمام" السابق ذكرهما والذي شمل أمثلة من مختلف فترات تاريخ دولة سلاطين المماليك المتقدمة، والوسيطة، والأخيرة، وشمل أوقافاً للسلاطين، وأوقافاً للأمراء. نلاحظ أن تدهور الأوضاع الاقتصادية فى أواخر عصر سلاطين المماليك أثر تأثيراً واضحاً على وضع المعممين،حيث ارتفعت الأسعار وتضخمت قيمة العملة، فمثلاً كان الدينار يتأرجح ما بين عشرين إلى ثلاثين درهماً، ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية كان الدينار ما بين ثلاثمائة إلى ثلاثمائة وخمسين درهماً. فكان الشيخ فى خانقاة سرياقوس يأخذ مائة درهم نقرة من أوقاف الناصر محمد شهرياً، فى حين رتب السلطان برسباى للشيخ ثلاثة آلاف درهماً شهرياً، أى أن نفس الوظيفة ولكنه زاد عن شيخ خانقاة الناصر محمد ثلاثون ضعفاً. وكان الإمام فى قبة المنصور قلاوون يأخذ ثمانين درهماً راتباً شهرياً، أما السلطان الغورى فى مدرسته فقد أعطاه ألفين ومائتين درهماً راتباً شهرياً. وهناك ملاحظة أخرى على هذه الرواتب، فقد وضحت الفروق فى الرواتب بين الأوقاف السلطانية، وأوقاف الأمراء، فكان راتب الإمام فى أوقاف الأمير جمال

الدين الاستادار خمسين درهماً، أما راتب الإمام فى وقف السلطان برسباى فكان ألف درهماً شهرياً. ولذلك رغب كثيرون من المعممين فى تولي الوظائف فى أوقاف السلاطين، وفضلوها على أوقاف الأمراء.

فقر بعض المعممين :

على أن هناك فئة من المعممين عاشوا فى حالة شديدة من الفقر، حتى شبههم المقريزي بأنهم بين ميت أو مشتهي الموت، وهؤلاء هم أرباب الوظائف الصغرى، وطلاب العلم ومن يلحق بهم من الشهود[٧٢]. وأطلق على هؤلاء لقب "الفقهاء". وظل معظمهم يعاني شظف العيش حتى يلحق بوظيفة من الوظائف التى تدر عليه دخلاً مريحا. من ذلك أن عماد الدين البلبيسي المتوفى عام ٧٤٩هـ/١٣٤٨م عاش فقيراً ليس له سوى معلوم التدريس بإحدى المدارس، ولذلك كان يذهب إلى المدرسة ماشياً، وتارة على حمار مكاري[٧٣]. وكان مجد الدين البلبيسي المتوفي عام ٨٠٢هـ/١٣٩٩م يعمل قاضياً وموقعاً، وبعد عزله من القضاء ضاقت أحواله، فكان السلطان برقوق يتفقده بالصدقات، وبعد موت السلطان ، كف بصر مجد الدين وساء حاله إلى الغاية[٧٤].

وكان شمس الدين البساطي قاضى قضاة المالكية فى ابتداء أمره متقشفاً، يدور ماشياً ويكثر من صيد الأسماك، وكان فقيراً مقتصراً فى ملبسه ومعيشته، وكان ينام على قش القصب، وحدثت له ضائقة مالية، ولم يكن عنده شئ، فتوجه ببعض كتبه لبيعها، فلقي فى طريقة أحد المعتقدين ممن كان السلطان الناصر فرج يعطيه أموالاً فلا يتناول منها شيئاً لنفسه، بل يفرقها على من يلقاه، فعارضه البساطي أملاً فى أن يعطيه شيئاً، فكلمه المعتقد قائلاً "يا هذا إما العلم، وإما الدنيا" فتركه واتجه إلى بيع كتبه. ودام البساطي على فقره دهراً، إلى أن ولاه السلطان فرج مشيخة خانقاته، ثم ولي قضاء قضاة المالكية عام ٨٢٣هـ/١٤٣٠م فاعتدل حاله[٧٥]. وعندما ضاقت الأحوال بالشيخ يحيى السيرامي فكر فى الرحيل عن مصر، فبلغ هذا الخبر السلطان المؤيد شيخ الذي أرسل إليه من منعه من السفر، وأحسن إليه غاية الإحسان، ورتب له من الجوالي راتباً يكفيه[٧٦]. وكان الشيخ أحمد بن عرب المتوفى ٨٢٨هـ/١٤٢٦م له درهم كل يوم من وقف شيخون يعيش به مع قناعة عظيمة، ويلبس الملابس الغليظة الخشنة مثل الخيش، وكان فى أكثر الأوقات يكتب قصيدة "البردة للبوصيري" وغيرها من الكتب، ويتقوت بثمنها .

ويذكر ابن تغرى بردى[٧٧] قصيدة لابن الخراط – وهو أحد الفقهاء وموقعي الدست توفي عام ٨٤٠هـ/١٤٣٧م – يصف فيها حال الفقيه، فيصف أوراقه المقطعة، ودواته وقلمه المتهالك من كثرة الاستعمال، ويصف ملابسه القديمة ومداسه، ثم يصف مسكنه وهو فى غاية الصغر، وبه أثاث

بسيط عبارة عن مفرشة ووسادة، ثم ينتقل إلى ركوب الفقيه، وهو على نفس النمط من البساطة، فيقول :

عندي جلود بلا ورق ، كتب عـــتق   من درسهـــا قلبي احترق ، بنار فكر

مرقعة من النطوع ، إيش ذا القطوع   أصـــولها مع الفروع ، كلو هدر[٧٩]

وفى الدوا ، لي ممسحة من مرشحة من   فوق عـــقور مفتحة ، لا من طور[٨٠]

ولي قُليم ملوي ، موصـــول شعب يا   نفس من بو قد كتب ،كتب سير[٨١]

ولي قميص كلوا هبا ، من الصـــــبا   لو مر بو ريح الصبا ، كان انتشر[٨٢]

ولي جنيدة من خليع ، كاتب وضيع   كأنهـــــا ريح الربيع ، وقت السحـــر

وطيلساني من ضباب ، على ذهـــاب   وقـــد حكي أزر القحاب ، يوم المطـــر

ولي مداس من العـــتق ، قد انفـــتق   يرقعـــوا من لو لصـــق ، من السفـــر

ولي بويت فى مدرسة ، ملان فســـه   بقدر بخـــش الخنفـــسة ، من الصـــغو

ومفرشة من ناريـــة ، هي عـــــراية   منها دمـــوعي جاريـــة ، من الصـــدر

لها حروف كالمبضـــعي فى أضلـــعي   وكـــم لهـــــا فى أصبـــعي شئ كالإبر

ولي وسادة من حجر ، نومي هجـــر   فكـــم برأســـي من أثر ، منو ظهـــــر

وجيرتي فيها جموع ، ذوو قطـــــوع   بكـــــو دمـــاً بدل دموع ، على الجزر

فكم بهم فقي حمار ، درسو فشـــــار   وآخـــــر إذا زال الـــنهار ، درسو شمر

معلومنا معلوم خرا ، ياليت جـــــرا   ثلاث فليـــــسات من كرا أو بالكسر

ولي عظيم قالوا فرس ، قد انتكـــس   وكلـــــما سقتوا انتحس ، من السفـــر

ولي سريج بلا لبب ، قطعة خشـــب   مـــــالوا حديد ولا عقب ، قوسوا ظهر

ولي غلام اسموا قدار ، أبلم حمـــــار   إذا دعـــــوتـــو للقـــــار ، قام لي قمر

جرايته عندي صحيح ضراط وريح   إذا انســـــل يبقى طريح ، أعمى البصر

لكنني فقي كماج خرا الدجــــــاج   ونظـــــم شـــري فى ازدواج كمنو بعر

وقد ألجأت الحاجة بعض المعممين إلى مزاولة بعض الحرف لسد متطلبات الحياة، ولكنها نسبة قليلة منهم هم الذين اتجهوا إلى العمل بالمجالات الحرفية. وهؤلاء المعممون منهم من عمل بالتجارة والزراعة، ومنهم من احترف حرفة مثل صناعة المراوح، والتي عمل بها محمد بن سليمان بن المنير، أحد قضاة الصعيد المتوفي ٦٨٩هـ/١٢٩٠م، فعندما كانت تضيق به الحالة يعمل المراوح بيده ويأكل من ثمنها، فلذلك عرف بالمراوحي(٨٣) وكانت الحياكة من أكثر الحرف التي اشتغل بها بعضهم، وكذلك النجارة والحدادة(٨٤).

وأما النسخ فكان أشهر الأعمال التى عمل بها كثير من فقراء المعممين، وذلك لقربها من مجالات العلم، وسهولة مزاولتها بالنسبة لهم. وقد اتخذها البعض عملاً أساسياً، فى حين اتخذها آخرون عملاً إضافياً. من ذلك أن بدر الدين البشتكي المتوفي ٨٣٠هـ/١٤٢٧م كان يلازم النسخ من أول النهار إلى أن يمضي قدر ربعه، فيستريح ثم يعود إلى النسخ. فإذا كان يوم الاثنين وكذا الخميس يتوجه إلى السوق الكتب ليعرض ما نسخه للبيع(٨٥). وكان محمد بن محمد الحريري ذا خبرة بخطوط العلماء والمصنفين، فكان يشتري الكتاب بالثمن اليسير، ثم يكتب عليه خطه مقلداً أحد العلماء المشهورين بالخطوط، فيروج الكتاب، وربما يقع له الكتاب المثقوب فيكمله بكلام من عنده أو بتكرار الكلمة المجاورة للثقب(٨٦).

والخلاصة إن المعممين أرباب الوظائف الكبرى،وأصحاب الأملاك الخاصة تمتعوا بالثروة والرخاء، وأما من دونهم فكانوا يعانون شظف العيش، وقاسوا من الأزمات الاقتصادية التى تعرضت لها البلاد، مثل الغالبية من عامة الشعب .

أما عن المسكن :

فقد سكن المعممون بيوتاً كل حسب وضعه الاقتصادي، فكبار القضاة والعلماء والكتاب اتخذوا بيوتاً من أجمل بيوت مصر فى ذلك العصر، ومن هؤلاء قاضي القضاة جلال الدين القزويني المتوفي ٧٣٨هـ/١٣٣٨م الذى اتخذ بيتاً على النيل، ثم أنشأ ابنه بيتاً آخر بجوار بيت أبيه حمل إليه الرخام، واستدعى الصناع من الشام، وبالغ فى إتقانه، حتى بلغت النفقة عليه زيادة على خمسمائة ألف درهم، كما بالغ فى أثاثه، ثم بني بيتاً آخر بمدينة القاهرة(٨٧).وسكن برهان الدين بن جماعة قاضي قضاة الشافعية المتوفي ٧٩٠هـ/١٣٨٨م دار الأمير تنكز، بعد أن اشتراها، فأنفق فى زخرفتها على ما أشيع سبعة عشر ألف درهماً. ثم اشتراها القاضي زين الدين عبد الباسط بن خليل عام ٨٢١هـ/١٤١٨م، فجدد بناءها، وبني جامعاً فى مقابلها(٨٨). وعندما أتم القاضي شمس الدين محمد القليجى المتوفي فى رجب ٧٩٧هـ/١٣٩٥م بناء داره أخذ فى ترخيمها وزخرفتها وبياضها،

فجاءت فى أعظم قالب، وأحسن هندام، وأبهج زي[٨٩]. أما قاضى القضاة شمس الدين محمد الطرابلسى الحنفي المتوفي فى ذي الحجة عام ٧٩٩هـ/١٣٩٧م فقد بني داراً جاءت من أحسن دور القاهرة[٩٠].

وقد اشترى فتح الدين فتح الله بن معتصم كاتب السر المتوفي ٨١٦هـ/١٤١٣م عدة أماكن، وشرع فى بنائها داراً له، وغرس فى جانبها عدة أشجار، وزرع كثيراً من الأزهار، التى حملت إليه من بلاد الشام، وأبدع فيها كل الإبداع، وبالغ فى تحسين رخام هذه الدار. وأنشأ بها حوشاً كبيراً، بوسطه فسقية ماء بهيج المنظر، ويشرف هذا الحوش على الحديقة. ثم أنشأ قاعة تشرف على الحوش، ثم أنشأ الأروقة العظيمة فوق هذه القاعة، وبني بجوارها عدة مساكن لمماليكه، ومسجداً معلقاً كان يصلي فيه وراء إمام له رتبه بمعلوم جار، فجاءت هذه الدار من أجمل دور القاهرة وأبهجها[٩١]. وكانت دار ابن البارزي كاتب السر المتوفي ٨٢٣هـ/١٤٢٠ قبلة السلطان المؤيد شيخ، فعندما كان يرغب فى الاستراحة من مشاغل السلطنة، أو من ألم رجله الذي كان يعاوده كثيراً، كان يذهب إلى بيت ابن البارزي فيقيم عنده، ويبيت بها الليلة والاثنتين[٩٢]. وكذلك كانت دار جلال الدين البلقيني المتوفي ٨٢٤هـ/١٤٢١م التى اشتراها من أخيه، فصارت من أجل دور القاهرة صورة ومعنى[٩٣].

وأما مساكن محدودي الدخل من المعممين، فلم يرد عنها أي إشارة، ولكنها كانت متفقة مع مستواهم الاجتماعي والاقتصادي، ولذا أهمل المؤرخون المعاصرون ذكر شئ عنها. وأما الصوفية فقد اتخذوا من الخانقاوات والربط والزوايا مساكن ومأوى لهم، ولكنها لم تكن سكناً عائلياً يشمل أسر أصحاب العائلات منهم، بل اقتصرت على سكن الصوفي منفرداً دون أسرته، باستثناءات قليلة، حسب شروط الواقفين. ذلك أن بعض الواقفين سمحوا لشيخ الخانقاة أن تعيش معه أسرته فى مسكن بالخانقاة، من ذلك أن الأمير جمال الدين الاستادار شرط فى كتاب وقفه أن من يسكن بالخانقاة يكون عازباً غير متزوج، بحيث لا تدنس الخانقاة بسكن الحيض، إلا شيخ الخانقاة خاصة، فإنه يرخص له السكن بزوجته للضرورة. وشرط على أرباب البيوت من الصوفية الإقامة والمبيت بها، ويسامح كل منهم بالمبيت خارج الخانقاة لخمس ليال فى كل شهر، ومن أراد الزواج ممن له بيت بها أخذ منه، وأعطى لمن تتوافر فيه الشروط[٩٤].

وأما عن الأوضاع داخل المنازل، فكانت بيوت كثير من المعممين تضم الخدم من الرجال والنساء، الذين يؤدون الخدمات المنزلية، وكان الأثرياء منهم يحرصون على اقتناء الجواري الحسان، والخيول والمماليك، محاولين التشبه فى حياتهم بكبار أمراء المماليك، من ذلك أن شمس الدين

الحريري قاضي قضاة الحنفية المتوفي ٧٢٨هـ/١٣٢٨م كان يبالغ فى تعظيم نفسه، والظهور بمظاهر العظمة، حتى إنه جعل فى بيته امرأة نقيبة، فإذا دخل على حريمه تلقته النقيبة هذه من الباب ومشت بين يديه، وهى تقول "باسم الله : سيدنا ومولانا قاضى القضاة" وتذكر نعوتاً كثيرة فيها تفخيم وتقعير، حتى ينتهي إلى مرتبة عالية فى صدر بيته فيجلس عليها، وتقف نساء داره بين يديه بأدب وسكون، فيلتفت إلى زوجته ويقول لها "أكرمي النقيبة، فإنما تعظم بعلك"[٩٥]. وكان جمال الدين بن جلال الدين القزويني حريصاً على اقتناء الأواني الفاخرة، والجواري والمماليك، حتى إنه باع من الجواري يوم خروجه إلى الشام فى عام ٧٣٨هـ/١٣٣٨م إحدى عشرة جارية[٩٦]. وأما محدودو الدخل من المعممين، فكانوا يعيشون حياتهم البسيطة مثل عامة الشعب، فمنهم الشيخ الزنكلوني الذى كان ذا نفس راضية بحياته المتواضعة، حتى إنه كان يحمل طبق العجين على كتفه إلى الفرن، ويعود به إلى البيت، ويقضي حوائجه من الأسواق[٩٧].

الحياة العائلية :

وكان من الشائع أن يتزوج طالب العلم إحدى بنات شيخه، وكذلك القضاة مع نوابهم. وقد ربطت علاقات المصاهرة بين الغالبية العظمى منهم، فتوثقت العلاقة بين القاضى ونائبه، أو بين الشيخ وتلميذه، من ذلك أن قاضي القضاة جمال الدين عبد الله الحنفي المتوفي عام ٧٦٩هـ/١٣٦٧م، تزوج بصالحة بنت عز الدين عبد العزيز بن جماعة قاضي الشافعية، واعتضد به وكانت تربطهم مصاهرة بالقاضي الحنبلي أيضاً فصار القضاة الثلاثة الحنفي والشافعي والحنبلي شيئاً واحداً، وكلمتهم متفقة، لهذه المصاهرة التى ربطت بينهم[٩٨]. ومن ذلك أيضاً أن الكردي أحد تلامذة الشيخ ابن حجر، تزوج إحدى بنات شيخه فى عام ٨١٨هـ/١٤١٥م، وظل معها فترة من الزمن ثم ماتت، فتزوج بعدها بأختها[٩٩]. ومازال شهاب الدين الجوجري يجتهد ويتوسل بطرق مختلفة فى التقرب من قاضي قضاة الحنابلة حتى زوجه ابنته، فاستنابه القاضى فى القضاء[١٠٠]. وقد زوج محب الدين بن الشحنة قاضى قضاة الحنفية المتوفي فى عام ٨٩٠هـ/١٤٨٥م ابنه الصغير، لابنة شيخ المدرسة الظاهرية، ليتوصل بهذه الزيجة إلى أخذ وظيفة مشيخة هذه المدرسة[١٠١].

وربما تعرضت هذه الزيجات للخلافات التى قد تؤدي إلى فشلها، فمثلاً كان بين بدر الدين بن الصواف قاضي قضاة الحنفية المتوفي عام ٨٦٨هـ/١٤٦٣م وبين محب الدين بن الشحنة صداقة حميمة. فرغبا فى تأكيد هذه العلاقة بزواج ابن محب الدين من ابنة بدر الدين. وكاد الأمر أن يتم،

ولكن طرأت منافرات بين النساء اقتضت حدوث الوحشة بينهم، وحاول جماعة إزالتها بكل طريق فما أمكن[١٠٢].

وربما تزوج بعض المعممين من نساء المماليك، إما رغبة فى وظيفة، أو منصب يصل إليه المعمم عن طريق المصاهرة، أو إعجاباً بجمالهن الفائق. وعلى أن هذه الظاهرة لم تتضح إلا فى أواخر عصر سلاطين المماليك، عندما ضعفت الحواجز بين المماليك وأهل البلاد، بعد أن سمح للمماليك بالنزول إلى المدينة، وبدأ الاختلاط بين الطرفين. فنجد أن ناصر الدين بن العديم قاضي قضاة الحنفية تزوج من بيرم بنت الأمير تغرى بردى الأتابكى. ثم تزوجها بعد وفاته جلال الدين البلقيني قاضي قضاة الشافعية[١٠٣].

وفى سنة ٨٦٣هـ/١٤٥٩م تزوج القاضي شرف الدين الأنصاري بخوند زينب ابنة جرباش أرملة السلطان جقمق، وقد عرضه ذلك للضرب والإهانة والمصادرة من مماليك الظاهر جقمق[١٠٤]. وأما التسري بالنساء فكان أمراً شائعاً فى ذلك العصر، فهناك من المعممين من أكثروا من التسري وخاصة بالجواري من المماليك[١٠٥].

وكانت إجراءات الزواج بالنسبة للمعممين تسير وفق ما كان متبعا فى المجتمع آنذاك من عادات وتقاليد. فبعد الخطبة يتم دفع المهر، ثم عقد القران، وإعداد منزل الزوجة، وكلها نفقات يتحملها الزوج، هذا فى حين تقوم العروس وأهلها بفرش وتجهيز منزل الزوجية. وكان جهاز العروس يرسل من بيتها إلى بيت الزوجية قبل البناء، فيما يسمى بالشورة. وعلى العروس إن حدث أي تلف فى الأدوات التى شملتها الشورة أن تصلحها على نفقتها، إلى أن يتم البناء عليها. فعندما شرع القاضي علاء الدين بن عرب محتسب القاهرة، فى الزواج بإحدى بنات التجار، وتعرف بست العمائم، وقارب البناء عليها والدخول بها، حضر إليه وكيل العروس، فبلغه سلامها عليه، وأخبره أنها بعثت إليه بمائة ألف درهم فضة خالصة، ليصلح بها ما عساه اختل من الأواني الفضية التى أرسلتها فى شورتها، فأمر القاضي بإحضار الفضة وصناعها، وشرعوا فى إصلاح ما أرسلته العروس من أواني فضة، وإعادة طلائها بالذهب، فكان منظراً بديعاً[١٠٦].

وكانت شورة العروس من بنات أثرياء المعممين تشمل الأدوات العديدة والنفيسة مثل قطع النحاس المكفت[١٠٧]، فكانت الشورة تضم دكة نحاس مكفت، والدكة عبارة عن مقعد أشبه بالسرير، يصنع من خشب مطعم بالعاج والأبنوس، أو من خشب مدهون. وفوق الدكة ست طاسات من نحاس أصفر، مكفت بالفضة، وعدة الدست سبع قطع، بعضها أصغر من بعض متراصة فوق بعضها، ومثل ذلك دست أطباق عددها سبعة، وسبع دكك: دكة من فضة، ودكة من كفت،

ودكة من نحاس أبيض، ودكة من خشب مدهون، ودكة من صيني، ودكة من بلور، ودكـة مـن كداهي[١٠٨]، بالإضافة إلى أدوات أخرى مثل الطشت والإبريق والمبخرة[١٠٩].

– تعدد زوجات بعض المعممين :

وقد تفشت ظاهرة تعدد الزوجات فى المجتمع المصري فى عصر سلاطين المماليك، ولم تخل حياة المعممين من هذه الظاهرة، فمنهم من تزوج اثنتين، ومنهم من تزوج ثلاث نسوة أو أربـع . أمـا ظاهرة تتابع المعمم على أكثر من زوجة فهو أمر ثابت، وذلك عندما ينفصل أحدهم عن زوجتـه بسبب الطلاق أو الوفاة. وبالغ بعضهم فى أمر الزواج، فالقاضي شرف الدين الأنصاري المتوفي عام ٨٨١هـ/١٤٧٦م تزوج ابنة الظاهر ططر خفية ثم طلقها، ثم تزوج زينب ابنة جربـاش أرملـة السلطان جقمق، وقاسى شدائد كثيرة من مماليك السلطان بسبب زواجه منها، وبعد موتها تـزوج أرملة نائب الشام، ثم تزوج فاطمة ابنة شرف الدين الملكي وماتت معه، ثم تزوج مطلقـة أحـد المماليك، ولم يحصل له راحة من قبلها، حتى قيل أنها وضعت له السم فقتلته[١١٠].

ولم تخل الحياة الزوجية والعائلية عند بعض المعممين من متاعب وخلافات، إما لعدم الانسجام بين الزوجين، وإما لأسباب اقتصادية، ومنهم من تكرر طلاقه لزوجته، ومنهم من عكرت عليـه زوجته صفو حياته لسلاطة لسانها، أو كيدها له. فكان شرف الدين المناوي الشافعي المتوفي عـام ٨٧١هـ/١٤٦٧م متزوجاً من ابنة شيخه كمال الدين بن الهمام، فلما مات والـدها كرهـت الإقامة معه، وأكثرت من المخالفات، وهو يبالغ فى الصبر والتودد مراعاة لوالـدها، إلى أن نفـد صبره، وهى مصرّة على فراقه ففارقها[١١١]، وممن أثارت مشكلات عديـدة أيـضا زوجـة أبي السعادات البلقيني المتوفي ٨٩٠هـ/١٤٨٥م التى ذهبت إلى السلطان قايتباى، وشـكت إليـه زوجها. ثم توصلت إلى نقيب الجيش، الذى أرسل رأس نوبته وأربعة نقبـاء إلى مـنزل الـزوج، وأرهبوه حتى ذهبوا به إلى بيت نقيب الجيش وهم ملتفون حوله. وقد حاول الإفـلات منـهم، والاحتماء فى بيت زين الدين بن مزهر كاتب السر، ولكنه لم يستطع. فعلم أنها استدانت له مائتين وخمسين ديناراً، وكلما طالبته بالمال ماطلها، ولا يدفع لها شيئاً، فأمرها ابن مزهر أن يذهبا إلى أحد القضاة ليقضي بينهما[١١٢].

وفى عرضنا للحياة العائلية عند المعممين، تجدر الإشارة إلى مشاركة بعض نـسائهم فى الحيـاة العلمية، وظهورها على مسرح الحياة العامة للمجتمع المصري. فقد حرص كثير من المعممين على تربية وتعليم زوجاتهم وبناتهم للعلوم الدينية، من قرآن وحديث وغيرها ،فلم يحظ بـالتعليم مـن النساء فى مصر على عصر سلاطين المماليك سوى نساء المعممين، وبعض نساء الأثرياء من أعيان

البلاد. ويحفظ التاريخ أسماء كثيرات من نساء المعممين ممن اشتغلن فى ذلك العصر بالنحو والفقه والحديث وقرض الشعر، وكانت لهن مشاركة فى الحياة العامة للمجتمع المصري. ودأبت كثيرات منهن على التنقل بين الشام ومصر شأن فقهاء ذلك العصر، للسماع من كبار العلماء والمحدثين. ولم يأنف بعض كبار العلماء من الاعتراف بأنهم درسوا على بعض الشهيرات، وحصلوا على إجازات منهن[١١٣].

فمثلاً تاج النساء ابنة عيسى وأختها مظفرية، سمعتا الحديث بقراءة عمهما فى عام ٦٧٩هـ/١٢٨٠م. وخديجة بنت على المتوفاة فى ٧١٧هـ/١٣١٧م سمعت الحديث بقراءة أخيها. ورقية بنت محمد المتوفاة عام ٧٤١هـ/١٣٤١م سمعت الحديث بقراءة أبيها[١١٤]. وكان الحافظ شمس الدين الذهبي المتوفي ٧٤٨هـ/١٣٤٧م يقول عن إحدى العالمات "كنت أتلهف على لقياها" وفاطمة الحنبلية ابنة شرف الدين موسى بن محمد، وزوجة شهاب الدين أحمد بن السفاح، ابنة عالم، وزوجة عالم، أجاز لها الكثيرون من العلماء، وتوفيت عام ٨٤٢هـ/١٤٣٨م. أما سارة ابنة عمر، فهى من أسرة بني جماعة، وهي أسرة علمية، أجاز لها جمع كبير من العلماء، وتوفيت عام ٨٥٥هـ/١٤٥١م[١١٦]. ومن العالمات من اتخذت لنفسها الزاوية، وتلقبت "بالشيخة" وقامت بالتدريس بها، وكانت أم زينب فاطمة، تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر، وتنكر البدع، وتفعل من ذلك ما لا يقدر عليه الرجال، وختمت القرآن لنساء كثيرات[١١٧].

فساد بعض أولاد المعممين :

ومع أن الغالبية من أبناء المعممين شبوا على التربية الدينية، شأنهم فى ذلك شأن الآباء، إلا أن بعض أولاد المعممين سلكوا سلوكاً غير مرض، فمثلاً نقرأ عن ابن شيخ الإسلام تقى الدين محمد بن دقيق العيد، أنه خالط أهل المعاصي، وخرج عن طريقة أبيه، واستمر على ذلك حتى جفاه أبوه، وأبعده من بين الشهود، عندما علم عنه ذلك[١١٨]. ولما كان بعض القضاة يشركون معهم أولادهم فى العمل لتدريبهم وإعدادهم للعمل بالقضاء، فإن بعض هؤلاء الأولاد جنحوا عن الطريق الصحيح، وانساقوا فى طريق الإغراء، مستخدمين نفوذ آبائهم فى الولاية والعزل للنواب، أو الإشراف على أموال اليتامى والأوقاف. فقد نفي جمال الدين بن قاضي القضاة الشافعي جلال الدين القزويني من مصر إلى الشام، لأنه لم يكن له هَم غير الانقطاع فى البحر واللهو والتيه، والاعتكاف على الشراب. فشفع فيه الأمير قوصون، فأمر السلطان الناصر محمد بن قلاوون بإعادته إلى مصر. فعاد فى عام ٧٣٤هـ/١٣٣٤م ولكنه استمر على سيرته الأولى، بل زاد على ذلك من إنفاقه لأموال الأوقاف، وأخذ الرشوة فى الولايات، فعزل وولى فى نواب والده حسبما

أراد، وكأنه هو قاضي القضاة، وكثرت شكوى الناس منه ومن سيرته، فاضطر السلطان لعزل والده من القضاء، ثم أمر بنفي القاضي وابنه إلى الشام ثانياً فى عام ٧٣٨هـ/١٣٣٨م[١١٩].

وفى نفس العام عزل السلطان قاضيا قضاة الحنفية والحنابلة، لأن أولادهما يشبهون أولاد جلال الدين قاضي الشافعية، إذ أخذوا أموال الناس، وتعاطوا الرشوة، وباعوا الأوقاف، وأتلفوا الأموال فى المحرمات، فكان السلطان يقول "ولينا قضاة جياد، أفسدهم أولادهم، انظروا ، ماذا جرى علينا من أولاد القضاة "[١٢٠]وكذلك فعل محب الدين بن الشحنة قاضي قضاة الحنفية، حيث ترك ولده يتصرف فى كثير من أعمال القضاء، وخاصة فى استبدال الأوقاف، حتى صارت معظم أمور القضاء بيد هذا الولد الصغير، ولما كثر عبث الولد، وأبوه لا يردعه، كثرت الشكاوي فيهما إلى السلطان قايتباى، فأمر بعزل محب الدين من القضاء وعزل ابنه من وظائفه، وذلك فى جمادى الأولى عام ٨٧٧هـ/١٤٧٢م[١٢١]. وكانت محاولة القاضي تدريب أولاده على وظيفة القضاء، تدفع ببعضهم إلى طريق الغواية، حيث تتيح له فرصة لسرقة الأموال التى يشرف عليها والده، أو قبول الرشوة فى صورة هدية من أحد موظفي القضاء، مقابل مساعدته فى ولاية وظيفة ما .

وكان المعممون يعقدون المسامرات الخاصة بهم، ومنها المجالس التى جمعت كثيراً منهم، وأعدوا فيها الولائم، واجتمعوا عليها لبحث بعض القضايا العلمية، أو لإلقاء الشعر. ومنها مجالسهم مع السلاطين والأمراء، وكانت مجالس خاصة، يختص فيها السلطان، أو الأمير بأحد العلماء فينادمه ويسامره، وتكون له به خصوصية. ومن المعممين من استهوته مجالس اللهو والطرب، وعشرة الملاح، أو لعب الشطرنج[١٢٢]. فكثيراً ما كان يجتمع الشيخ تقي الدين السروجي بأصدقائه من المعممين ليعرض كل منهم ما كتب من شعر، وكان السروجي يكره مكاناً فيه امرأة. وإذا دعي إلى مسامرة ، يقول للداعي :" شرطي معروف ، أن لا تحضر امرأة "[١٢٣].

علماء الريف :

والحقيقة إن المعلومات عن العلماء أو المعممين فى الريف نادرة، ولكن لا شك أن الريف كان يضم عدداً منهم. وهؤلاء المعممين كانوا على قدر بسيط من التعليم، يشرفون على أداء الشعائر الدينية فى قراهم،وعلى تعليم الأطفال بها. وفى أسلوب ساخر، وصف الشربيني عالم الريف بأنه جاهل وقذر، فقال :"رجل طويل القامة، غليظ الساقين، محزم على بشت من الصوف من غير قميص، حافي القدمين من غير مركوب، وعلى رأسه عمامة كبيرة عليها دناسة ظاهرة"[١٢٤]. على أننا لا نأخذ هذا الوصف فى حكم التعميم على كافة علماء الريف، خاصة وأن الشربيني كاتب ساخر، وذكر قصصاً عديدة يتندر فيها من جهل علماء الريف. فيقول أن رجلاً من فقهاء الريف

دخل على أحد العلماء بمصر وكان بائعاً للكتب، فسأله فقيه الريف قائلاً : عندك مختصر القرآن، فتعجب هذا العالم منه، ثم قال له : نعم ، اجلس حتى انظره لك، وإذا برجل أقبل على العال، وقال له : عندك مختصر مسلم ؟ فقال له : نعم ، خذ هذا — إشارة إلى فقيه الريف — فإنه مختصر مسلم، ثم طرده من عنده. فقام أحد الحاضرين ولحق بفقيه الريف، وسأله عن مختصر القرآن، فقال له : إني أعلم القرآن للأولاد فى بلدي، وقد ثقل عليهم لطوله، فقلت لعل أحداً اختصره، فيكون أسهل على الأولاد، ويحفظوه بسرعة[١٢٥].

وذكر ابن إياس[١٢٦] قول أحد الشعراء يصف فقيه الريف

فقيه ريف يقول : إني برعت فى العلم والرواية

فقلت : لا شك أنت عندي تصلح للدرس والدراية

ويشير القائل بأسلوب التورية فى البيت الثاني، إلى أن فقيه الريف لا يصلح لتدريس العلم، بل لدرس الغلال ودرايتها أي تنظيفها. ورغم ما ذكر عن علماء الريف، إلا أن واحداً مثل الشربيني كثيراً ما قرر فى ثنايا كلامه أن فقيه الريف كان يمثل زعيماً لأهل قريته .

المآخذ على حياة بعض المعممين :

وهناك بعض المآخذ التي وقع فيها بعض المعممين، وكانت سبباً فى ارتفاع أصوات اللائمين على حياة هؤلاء. فمن هذه المآخذ ما ارتبط بالحياة الوظيفية، مثل قبول الرشوة، أو تقديمها للحصول على وظيفة، والمنازعات بين بعضهم حول الوظائف، وأماكن السكن فى الخانقاوات، ومنها ما ارتبط بالحياة العامة، مثل تزلف البعض منهم للحكام، ومخالفتهم للشرع إرضاء لهم .

أما عن الرشوة :

قد سبقت الإشارة إلى هذا المرض عند الحديث على الوظائف التى وليها المعممون، والواقع إن هذا المرض تفشي بين المعممين، فأصاب الوظائف الدينية والديوانية كالوزارة والقضاء والحسبة وغيرها . وتخطي الجاهل والمفسد والباغي، إلى ما لم يأمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة، لوعده بمال لذوى السلطان، فلم يكن بأسرع من تقلده الوظيفة[١٢٧]. وقد أدى ذلك إلى تدهور أوضاع الوظائف الديوانية والدينية لشيوع أخذ الرشوة بين المعممين، فانعدمت الكفاءة والجدارة، وحل محلها المال وسلطانه[١٢٨].

وكانت هناك أسباب لتفشي الرشوة بين بعض المعممين، وهي التجاء السلاطين وكبار الأمراء إلى قبول الرشوة كأسلوب لتحصيل الأموال، فحتى عصر الناصر محمد بن قلاوون لم يكن أمر الرشوة فى الوظائف الدينية متفشياً بنفس الدرجة التى صار عليها فى عصر الظاهر برقوق، ويؤكد أكثر من مؤرخ أن الناصر محمد كان حريصاً على نزاهة العلماء والقضاة، فبذل لهم الأموال حتى لا يفكر أحد منهم فى الارتشاء، وعندما علم أن ولد أحد القضاة يأخذ الرشوة من نواب والده، عزل والده ونفاهما خارج مصر، وهذا بخلاف من جاء بعده من السلاطين(١٢٩).

وكان لتدهور الأوضاع الاقتصادية فى مصر منذ بداية القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، أن لجأ بعض المعممين لبيع وظائفهم، فيترل الفقيه عن وظيفته فى وقف من الأوقاف أو فى الدروس، أو الخانقاوات أو القراءة أو المباشرة، وذلك مقابل مبلغ يدفعه له طالب الوظيفة(١٣٠).

وأخيراً، فإن من أسباب انتشار مرض الرشوة ظهور بعض ضعاف النفوس من المعممين الطامعين فى الوظائف التى تدر الأموال، فيدفعون الرشوة آملين تعويض ما دفعوه من عائد الوظيفة. وقد وجد منهم من يدفعون الأموال، أو يعدون بدفعها، ويكتبون خطهم بمبالغ معينة مقابل ولاية الوظيفة. وهناك من ولى القضاء بالرشوة، فينتصب له آخر، فيدفع أكثر ليحل محله فى الوظيفة، ثم يقوم عليه الأول، وتستمر المنافسة بينهما، ويتناوبان ولاية الوظيفة مقابل المزايدة فى دفع الرشوة للسلطان. ومن المؤكد أن مرض الرشوة لم ينتشر بين كافة المعممين، حيث كان منهم الشرفاء الذين لم يقبلوا هذا الأسلوب للتكسب .

التنازع بين بعض المعممين :

وبالإضافة إلى ظاهرة الرشوة، اتصف المناخ الذى عاش فيه المعممون بالتنازع فيما بين بعضهم، وأهم الأمور التى تنازعوا عليها هى الوظائف، وبعض القضايا العلمية. وبالنسبة للتنازع على الوظائف، فقد سبقت الإشارة إلى أن تنازعهم على الوظائف أدى بهم إلى تقديم الرشوة للحصول عليها. ولم يقف الأمر على استخدام الرشوة كسبيل للوصول إلى الوظيفة، بل لجأ بعضهم إلى طرق أخرى، فعندما بني السلطان الناصر محمد بن قلاوون المدرسة والقبة الناصرية عام ٧٠٣هـ/١٣٠٤م، فوض إلى زين الدين بن مخلوف قاضي قضاة المالكية ترتيب وظائف الوقف، فجعل ابن مخلوف وظيفة النظر لنفسه، ثم من بعده للأرشد فالأرشد من أولاده وأولادهم، ثم من بعدهم لقاضي قضاة المالكية. وشرط أيضاً أن يكون التدريس فى إيوان المالكية لنفسه، ولأولده من بعده، ووقع السلطان على كتاب الوقف. وعلم شهاب الدين بن عبادة بهذا الترتيب، وطمع فى

وظيفة مشارف بشرط الواقف[١٣١] ، فطالب القاضي بها فرفض، فضاق ابن عبادة مـن رفـضه، وتقدم إلى السلطان وأوضح له أمر الوقف، وأن المستفيد منه القاضي وأولاده. وحسن للـسلطان تغيير كتاب الوقف، فأبطل السلطان الكتاب الأول، ورتب كتاباً آخر[١٣٢].

وفى عام ٧٩٧هـ/١٣٩٥م توفى أحد الشيوخ ويدعي جلال الدين، وكان له وظيفة تدريس، فأراد ولده شرف الدين أن يستقر مكان أبيه فى هذه الوظيفة، فغلب عليه آخر يـدعي الـشيخ مصطفى القرماني، واستقر فيها . فبقي شرف الدين فى نفسه شئ من الشيخ مصطفى هذا، وظـل ينقب خلفه للإيقاع به، حتى عثر على كتاب من تأليف الشيخ مصطفى، فوجده ذكـر فى دليـل كراهية التوجه عند البول إلى الشمس والقمر قوله : لأنهما معظمان، ولذلك قال إبراهيم الخليل لما رأى الشمس بازغة : "قال هذا ربي". فقال شرف الدين إن قول هذا الكلام يعد كفراً، وبالغ فى التشنيع على الشيخ مصطفى، ثم دعي إلى عقد مجلس للقضاة، فعقد المجلس، وحكم فيه القـضاة بكشف رأس مصطفى وحبسه، ثم أحضر بعد ثلاثة أيام فضرب وحبس ثانياً، وظل محبوساً إلى أن حكم أحد القضاة بإسلامه[١٣٣].

وعندما ولى شمس الدين محمد الهروي وظيفة قاضي قضاة الشافعية عام ٨٢١هـ/١٤١٨م انتصب له جلال الدين عبد الرحمن البلقيني قاضي قضاة الشافعية السابق، واستطاع التوصـل إلى العديد من أهل الدولة، وعلى رأسهم كاتب السر ناصر الدين بن البارزي، لمساعدته فى العودة إلى الوظيفة. فأبلغوا السلطان المؤيد شيخ أموراً قبيحة عن الهروي، وحطوا من قدره، وظلوا بالسلطان إلى أن أقنعوه أن أهل البلد الأصاغر والأكابر لا يرضون إلا بجلال الدين البلقيني قاضياً لهم، وليس فيهم أحد يريد الهروي. ثم أبلغوا السلطان إن أراد التأكد من صحة قولهم فليجلس، وينظر إلى أهل مصر، إذا علموا بولاية البلقيني للقضاء الشافعي. فقام السلطان بعزل الهروي وولى البلقيني فى ربيع أول ٨٢٢هـ/١٤١٩م. وكان البلقيني ورجاله قد أعدوا جمعاً غفيراً من العوام تجمعوا للفرجـة عليه، بحيث أن أحداً لا يقدر أن يصل إلى قاضي القضاة إلا بعنف شديد، فدهش السلطان لذلك، وتأكد من صحة كلامهم[١٣٤].

وفى شوال عام ٨٤٦هـ/١٤٤٣م استقر القاضي ناصر الدين بن المخلطة فى تدريس المالكية بالمدرسة الأشرفية، فنازعه ولد الشيخ عبادة، ابن مدرسها السابق، وساعده جماعة من الأكـابر، وتمسكوا بقول الواقف، بأن من كان له ولد وهو أهل للتدريس بالمدرسة، فلا يقدم عليه غـيره. وانتهى الأمر على أن يستقر القاضي ناصر الدين وابن الشيخ عبادة فى الوظيفة معاً، لأنه لم يوجد فى شرط الواقف ما يمنع الشرك فى الوظيفة[١٣٥]. وكان أبو السعادات محمد بن محمد بـن عبـد

الرحمن البلقيني المتوفي ٨٩٠هـ/١٤٨٥م متولياً لنظر خانقاة سعيد السعداء، حتى عزل منها بتدبير من بعض الراغبين فى ولاية الوظيفة بدلاً منه. ذلك أنهم دبروا حيلة لأبي السعادات مع بعض صوفية الخانقاة، فبعد تفريق أبي السعادات الخبز على الصوفية، انتهز المتآمرون فرصة مروز كاتب السر على الخانقاة، وأعلموا الصوفية بذلك، ليحطوا من قدر الناظر، ويقدموا شكاواهم إليه. وعندما جلس كاتب السر بالخانقاة، ألقى الصوفية رغيفاً من الخبز لكاتب السر جاءوا به من عندهم، وكان ذلك الرغيف لا يشبه الخبز الذى فرقه الناظر أول النهار، لشدة تغير رائحته ولونه، ومزيد يبسه. ثم بالغوا فى الشكوى، فطيب كاتب السر خواطرهم، وأصلح بينهم وبين الناظر. ولكنهم لم يقنعوا بذلك، فاتجهوا إلى الأمير قانم التاجر، وبالغوا فى التظلم من الناظر، إلى أن عزله من نظر الخانقاة[١٣٦]. وفى ربيع الآخر عام ٩١٥هـ/١٥٠٩م وقع شجار بين قاضي قضاة الحنفية عبد البر بن الشحنة، وبين كاتب السر بدر الدين محمود بن أجا، بسبب وقف كان بينهما بحلب، فرسم السلطان الغوري بعقد مجلس بينهما بالمدرسة الصالحية، فلما توجها إلى هناك، انتصف كاتب السر على قاضي القضاة، واستخلص الوقف منه. وكان السلطان قائماً مع كاتب السر ومحطاً على قاضي القضاة[١٣٧].

وكثيراً ما كانت تجري حوارات بين المعممين حول قضايا علمية، وينتهي الأمر فيها إلى المنازعات والخصومة بين بعضهم وبعض، وربما تحزب فريق ضد آخر. من ذلك أن شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية أثار العديد من القضايا التى صادفت معارضات كثيرة من علماء عصره، وخاصة من الصوفية. فانتصب كثير من العلماء لمحاورته والرد عليه، ولكنه تمسك بآرائه، وتبعه الحنابلة فى مصر والشام، وقد لحقهم نتيجة لذلك أذى كثيراً، واحضر ابن تيمية من الشام إلى القاهرة فناظر كثيراً من العلماء والقضاة حتى انتهي الأمر بسجنه[١٣٨]. كذلك حدث أن اجتمع أبو البقاء السبكي قاضي قضاة الشافعية والإخنائى قاضي قضاة المالكية فى أحد المجالس عام ٧٧٣هـ/١٣٧٢م فجرت بينهما محاورة، فقال أبو البقاء للإخنائى "لو كان الإمام مالك حياً لناظرته" فاعتبر الإخنائى ذلك خروجاً عن الدين، وعنف أبا البقاء قائلاً "والله . لو كان غيرك لضربت عنقه"[١٣٩].

ومن القضايا التى أثارت جدلاً بين المعممين، إقامة الخطبة بالمدرسة المنصورية بعد تجديدها عام ٧٧٤هـ/١٣٧٣م فقد أفتى بعضهم بجواز الخطبة بها، وأنكر بعضهم ذلك لقربها من الجامع الأزهر، فعقد مجلس بين العلماء والقضاة لهذا الغرض، وآل الأمر إلى المنع من الخطبة، وانفضوا على ضغائن فى نفوس من أفتى بالجواز على من منع[١٤٠].

وأما التعصب للمذهب فكثيراً ما كانت تثير الخلافات بين المعممين، ففي عام ٧٨١هـ/١٣٧٩م أحضر قاضي قضاة الحنفية جار الله الواعظ إبراهيم الحلواني وعزره وسجنه ومنعه من الكلام. وذلك لأن الحلواني هذا كان يقرأ بالجامع الأزهر، فإذا بشخص يقال له القدسي أحضر للحلواني الواعظ كتاباً فيه مناقب الشافعي، وقال له "أمرك القاضي برهان الدين بن جماعة أن تقرأ هذا الكتاب على الناس" فقرأه. فبلغ ذلك بعض الحنفية فشكوا إبراهيم الحلواني إلى القاضي جار الله الحنفي، فأحضره وعزره. وأحضر القدسي فاعترف أن ابن جماعة لم يأمره بشيء من ذلك، فعزره القاضي أيضاً. ثم سعي الشيخ عمر البلقيني الشافعي فى أمر الحلواني إلى أن أخرجه القاضي من السجن، وأقام فى داره ممنوعاً من قراءة الميعاد[١٤١]. كذلك تعصب كثير من العلماء على شمس الدين الهروي، وكادوا له عند السلطان المؤيد شيخ. ومن ذلك أن ابن حجر سأله بحضرة السلطان قائلاً "أرو ثمانية أحاديث مختلفة الأسانيد من حفظك حتى نسميك محدثاً". فشرع فى الكلام فتعلثم، فأورد ابن حجر ثلاثين حديثاً مختلفة الأسانيد من حفظه ولفظه، حتى كاد السلطان أن يدهش من حافظته. ثم قام شمس الدين الديري قاضي قضاة الحنفية بالحط من قدر الهروي، فقال للسلطان "يا مولانا: ذمتك لا تبرأ بولاية هذا، وأشهدك أني حجرت عليه أن يفتي" فاقتنع السلطان بعدم صلاحية الهروي، وعزله من القضاء الشافعي عام ٨٢٢هـ/١٤١٩م[١٤٢].

ومن القضايا التى أثارت النزاع بين المعممين، أقوال ومعتقدات مشايخ الصوفية، ففي عام ٨٣١هـ/١٤٢٨م شب الخلاف بين القضاة والعلماء حول أقوال محي الدين بن عربي المتوفي عام ٦٣٨هـ/١٢٤٠م. فقد أنكر شمس الدين البساطي قاضي قضاة المالكية على المعارضين لكلام ابن عربي، وكان منهم علاء الدين البخاري وابن حجر العسقلاني، فاحتد علاء الدين وأقسم بالله إن السلطان برسباى إن لم يعزل البساطي من القضاء ليخرجن من مصر. فوصل كلام الشيخ علاء الدين إلى السلطان، فاستدعى قضاة القضاء والعلماء، ودار الحوار فى معنى كلام ابن عربي، وانتهى الأمر بتبرأ البساطي من مقالة ابن عربي، وكفر من يعتقدها، فأقره السلطان على ما بيده من الوظائف، بعد أن كان قد هم بعزله[١٤٣]، ومن أقوال الصوفية ومصطلحاتهم التى أثارت خلافاً بين المعممين، القصيدة التائية لعمر بن الفارض الصوفي المتوفى عام ٦٣٢هـ/١٢٣٥م، فقد نسبه جماعة إلى الفسق بسببها، ودافع عنه آخرون، واشتعلت الفتنة لذلك عدة سنوات، ولكنها كانت أكثر ما شغلت الرأي العام بين المعممين فى عام ٨٧٥هـ/١٤٧٠م، فقد وقعت المشاحنات بين العلماء،

وذهب كل فريق إلى مساندة رأيه بتأليف الكتب فى تلك القضية، فكتب جلال الدين الـــسيوطى كتاباً سماه "قمع المعارض فى الرد على ابن الفارض"، وكان البقاعي أحد العلماء القائلين بفسق ابن الفارض، فصنف أحد العلماء كتاباً رد فيه على أقوال البقاعي وسماه "درياق الأفاعي فى الرد على البقاعي". ثم أمر السلطان قايتباى بحسم الخلاف بين العلماء، بأخذ رأي شيخ الإســلام زكريــا الأنصاري، فأجاب الشيخ بأن كلام الشيخ عمر بن الفارض يؤخذ على اصطلاح أهل الــصوفية، وهو ظاهر عندهم ولا سى فيه، فسكن الحال بين العلماء[١٤٤].

هوامش الفصل الرابع

١) ابن القاضي ، درة الحجال فى غرة أسماء الرجال ، جزءان تحقيق علوش ، الرباط ، ٣٤- ١٩٣٦ ، ج٢، ص٣٣٢؛ السيوطى ، بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبـراهيم ، بـيروت ، ١٩٦٤ ، ج٢، ص١٣.

٢) ماير ، الملابس المملوكية ، ترجمة صالح الشيتي ، القاهرة ، ١٩٧٢، ص٨٩.

٣) ابن بطوطة ، الرحلة ، ج١، ص٣٨.

٤) السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٣٧٤.

٥) ماير ، المرجع السابق ، ص٨٩.

٦) الصفدي ، الوافي ، ج٢، ص١٢.

٧) القربوس خشبة صغيرة فى مقدمة السرج وخلفه . عبد المنعم ماجد ، نظم دولة سلاطين المماليك ، ج١ ، ص١٧٦. والسرج جمعها سروج ، وهو المقعد فوق ظهر الفرس للراكب ، ويكون من أنواع وقيمة مختلفـة ؛ فمنها المرصع بالعقيق والبللور، ومنها المطعم بالذهب ، وهو ما يستعمله المماليك، ومنـها المطعـم بالفـضة البيضاء. وبعد عام ٨٠٠هـ/١٣٩٨م قلت الفضة لاستهلاكها فى تطعيم السروج ، حتى إنه بطـل ضـرب الدراهم بمصر . وكان من السروج المنقوش وغير المنقوش ، والنقش ما بين أصفر وأزرق . البقلي ، ص١٨٠ .

٨) القلقشندى ، صبح ، ج٤، ص٤٢.

٩) القلقشندى ، صبح ، ج٤، ص٤٢ ؛ ابن الحاج ، المدخل ، ج١ ، ص١٤٥. وقد اعتقد مـاير خطـأ أن قضاة القضاة من المذاهب الأربعة كانوا يرتدون الطرحة منذ أوجد بيبرس قضاة أربعة عام ٦٦٣هـ/١٢٦٥م . ويفترض ماير أنه جري منع قضاة الحنفية والمالكية والحنابلة من لبس الطرحة ، وأن مـؤرخي الحوليـات لم يلحظوا ذلك ، ثم أذن للحنفي ثانياً بارتدائها في عام ٧٧٣هـ/١٣٧١م . ماير . الملابس المملوكية ، ص٩٣. والصحيح أن القاضي الشافعي كانت له امتيازات دون غيره من القضاة الثلاثة الآخرين ، ومنها لبس الطرحة . وحاول قضاة الحنفية أن يتساووا بالشافعية ، وأخذوا موافقة أولي الأمر من المماليك على لبس الطرحـة فى عامي ٧٧٣هـ/١٣٧١م و ٧٨١هـ/١٣٧٩م ، وعارضهم الشافعية فى ذلك ، فباءت المحاولتان بالفـشل . لمزيد من التفصيل انظر الفصل الثاني من هذه الدراسة .

١٠) ابن الحاج ، المدخل ، ج١ ، ص١٣٩.

١١) ابن حجر ، رفع الإصر ، ج١، ص٣١.

١٢) ماير ، المرجع السابق ، ص٩٤.

١٣) ابن فضل الله ، مسالك الأبصار ، ص٥١؛ القلقشندى ، صبح ، ج٤، ص٤٢.

١٤) ابن الحاج ، المدخل ، ج١ ، ص١٣٠.

١٥) القلقشندى ، صبح ، ج٤، ص٤٣.

١٦) السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج٢ ، ص٣٢٠.

١٧) بادهنجات مفردها بادهنج ، أو باذاهنج ، وهى كلمة فارسية من باذ ، وآهنج ، ومعناها ساحب الهواء ، أو فتحة للتهوية . أحمد السعيد سليمان ، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتي من الدخيل ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص٣٥.

١٨) القلقشندى ، صبح ، ج٤، ص٤٣.

١٩) المقريزي ، الخطط ، ج٢، ص٩٨.

٢٠) القلقشندى ، صبح ، ج٤، ص٤٢ — ٤٣؛ البقلي ، المرجع السابق ، ص٢٨٩.

٢١) العيني ، عقد الجمان ، طبعة القرموط ، ص٢٣٦.

٢٢) المقريزي ، الخطط ، ج٢، ص٢٢٨. والكمخا نوع من القماش يلبس فى الشتاء ، ومنه الداخلي ومنه الخارجي ، ويرتديه أرباب الأقلام ، وجنود الأمراء . المقريزي ، الخطط ، ج٢، ص٢١٧، ٢٢٨ ؛ Dozy, Suppl. 2, p.487- 8 . وأما القندس فهو شريط من فرو القرض ، ويستخدم كشريط يلف حول جبهة الرجل وأعلى عنقه ، ويستخدم أيضاً فى تطريز الملابس . المقريزي ، الخطط ، ج٢، ص١٠٤.

٢٣) ابن إياس ، بدائع ، ج٤، ص١٠٤.

٢٤) الإسنوى ، المصدر السابق ، ج٢، ص٢٣٠.

٢٥) ابن الفرات ، المصدر السابق ، مج ٩ ، ج٢ ، ص٤٦٠.

٢٦) المقريزي ، السلوك ، ج٣، ص١٠٥٦ ؛ ج٤، ص٦٧٠.

٢٧) ماير ، المرجع السابق ، ص٩٨.

٢٨) ابن إياس ، بدائع ، ج٤، ص٣٧٦.

٢٩) ابن الحاج ، المدخل ، ج١ ، ص٢٤١ وما بعدها .

٣٠) ابن الحاج ، المدخل ، ج١ ، ص١٤٦.

٣١) ابن الحاج ، المدخل ، ج١ ، ص١٥٤.

٣٢) ابن الحاج ، المدخل ، ج١ ، ص١٥٥.

٣٣) ابن كثير ، البداية والنهاية ، ط٣ ، بيروت ، ١٩٨٧، ج١٤، ص١٤٥.

٣٤) القلقشندى ، صبح ، ج٥، ص٤٨٩- ٤٩٠؛ حسن الباشا ، الألقاب الإسلامية ، القاهرة ،١٩٥٧، ص١٠٤.

٣٥) ابن الحاج ، المدخل ، ج١ ، ص١٢٦.

٣٦) ابن شاكر الكتبي ، فوات الوفيات ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ١٩٥١، ج١، ص٤٦٦.

٣٧) البقلي ، المرجع السابق ، ص٢٠٨ ، ٢٠٩. وظن أحد الباحثين Petry , op. cit, p.222 أن السلطان المؤيد شيخ اتخذ هذا اللقب اسماً لنفسه . وعن هذا الاسم انظر العينى ، السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودي ، تحقيق فهيم محمد شلتوت ، رقم ٩٢ من سلسلة الذخائر بالقاهرة ، ٢٠٠٣، ص ٣٣ وما بعدها .

٣٨) القلقشندى ، صبح ، ج٤، ص٣٨؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢، ص٤١٥.

٣٩) القلقشندى ، صبح ، ج٥، ص٤٥١.

٤٠) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٤ ، ص١١١.

٤١) حسن الباشا ، المرجع السابق ، ص٤٢٢.

٤٢) القلقشندى ، صبح ، ج٥، ص٢٩٤.

٤٣) القلقشندى ، صبح ، ج٥، ص٢٩٥.

٤٤) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج٩ ، ص٢٣٢.

٤٥) القلقشندى ، صبح ، ج١١، ص١٧٤- ١٧٥.

٤٦) القلقشندى ، صبح ، ج٥، ص٤٩٦.

٤٧) القلقشندى ، صبح ، ج٥، ص٤٩٧.

٤٨) القلقشندى ، صبح ، ج٦، ص٥٧.

٤٩) عاشور ، المجتمع المصري ، ص٣٣.

٥٠) ابن أيبك الدوادار ، المصدر السابق ، ج٩ ، ص٣٠٨.

٥١) الإدفوى ، المصدر السابق ، ص٥٦.

٥٢) الشجاعي ، المصدر السابق ، ص ٢٠ ، ٢١.

٥٣) ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، ج٢ ، ص٤١٠.

٥٤) قاسم عبده قاسم ، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعي ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٨٣، ص٢٦.

٥٥) المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، تحقيق مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال ، القاهرة ، ١٩٤٠، ص٨٥.

٥٦) الإدفوى ، المصدر السابق ، ص٤٨١.

٥٧) العيني ، المصدر السابق ،ج٣، ص٤١١.

٥٨) الإدفوى ، المصدر السابق ، ص٤٨١.

٥٩) الإدفوى ، المصدر السابق ، ص٥٤٤؛ الصفدي ، المصدر السابق ،ج ٤،ص٧٨.

٦٠) وثيقة وقف الناصر حسن ، نشرها محمد محمد أمين ، ملحق كتاب تذكرة النبيه لابن حبيب ، القاهرة ، ١٩٨٦، ج٣، ص٤٠٦. والدرهم النقرة يكون ثلثاه من فضة ، والثلث الباقي من نحاس ، وسميت بالنقرة تمييزاً عن الدراهم السود التى كانت تغلب فيها نسبة النحاس على نسبة الفضة . انظر القلقشندى ، صبح ، ج٣، ص٤٣٩، ٤٦٣.

٦١) عاشور ، المجتمع المصري ، ص٣٣-٣٤.

٦٢) ابن فضل الله ، مسالك الأبصار ، ص٤٩.

٦٣) وثيقة وقف الناصر حسن ، ملحق كتاب تذكرة النبيه ، ج٣، ص٤٠٦.

٦٤) الفلوس الجدد يقصد بها النقد النحاس ، وأما لفظ "جدد" فكان يستعمل لما يستجد ضربه من النقود تمييزاً لها فى الغالب عن النقود العتق أى القديمة أو السابقة . القلقشندى ، صبح ، ج٣، ص٤٢٧.

٦٥) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار ، ص١٥٢.

٦٦) وثيقة وقف برسباى ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ٣٣٩٠ تاريخ ، ورقة ٣ .

٦٧) النويري ، المصدر السابق ، ج٣١، ص١١٠.

٦٨) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار ، ص١٦٩.

٦٩) وثيقة وقف برسباى ، ورقة ٢ .

٧٠) وثيقة وقف قرقجا الحسني ، نشر عبد اللطيف إبراهيم ، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة ، مج ١٨، ج٢، ١٩٥٦، ص٢٠٨.

٧١) على مبارك ، الخطط التوفيقية ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦، ج٥، ص١٤٨.

٧٢) المقريزي، إغاثة الأمة ، ص٧٥.

٧٣) المقريزى ، المقفي ، ج٥، ص٣٠١.

٧٤) ابن حجر ، رفع الإصر ، ج١، ص١١٩.

٧٥) ابن تغرى بردى ، المنهل ، الأجزاء المخطوطة ، ج٣، ورقة ١١٦؛ السخاوي ، ذيل رفع الإصر ، ص٢٢٤.

٧٦) العينى ، السيف المهند، ص ٢٧٠ .

٧٧) ابن تغرى بردى ،المنهل ، ج٧، ص٢١٩.

٧٨) نا أى أنا ، وقد استخدم الشاعر اللهجة العامية ، فجاز له حذف أو زيادة بعض الأحرف للمقتضيات الشعرية ؛ فشر ، أي كذب.

٧٩) كلو ، أى كله .

٨٠) الممسحة ، وتسمى الدفتر أيضاً ، وهى آلة تتخذ من خرق متراكبة ذات وجهين ملونين من صوف أو حرير أو غير ذلك من نفيس القماش ، يمسح القلم بباطنها عند الفراغ من الكتابة ، لئلا يجف عليه الحبر فيفسد . والغالب فيها أن تكون مدورة مخرومة من وسطها ، وربما كانت مستطيلة ، ويكون مقدارها على قدر سعة الدواة . انظر أحمد السعيد سليمان ، المرجع السابق ، ص٩٨.

٨١) ملوي : ملتوي ، بو : به

٨٢) هبا : هباب ، أى غبار.

٨٣) الإدفوى ، المصدر السابق ، ص٥٢٢ ؛ الصفدي ، المصدر السابق ،ج ٣،ص١٣٨.

٨٤) السيوطى ، بغية الوعاة ، ج١، ص٦٦.

٨٥) ابن حجر ، ذيل الدرر، ص٣١٠.

٨٦) السخاوي ، الضوء اللامع ، ج٩، ص١٤٨.

٨٧) المقريزى ، السلوك ، ج٢، ص٤٤٠.

٨٨) المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٥٤.

٨٩) المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٧٦.

٩٠) المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٥٢.

٩١) المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٦٢.

٩٢) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٣، ص٢٩٩.

٩٣) المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص٥٢.

٩٤) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار ، ص١٩٣.

٩٥) المقريزى ، المقفي ، ج٦، ص٢٠٢.

٩٦) المقريزى ، السلوك ، ج٢، ص٤٤٠.

٩٧) ابن العماد ، شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، بيروت، بدون تاريخ ، ج٦، ص١٢٥.

٩٨) ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج٧، ص١٠٧.

٩٩) السخاوي ، ذيل رفع الإصر ، ص٢٧١– ٢٧٢.

١٠٠) السخاوي ، الضوء اللامع ، ج١، ص٣٤٩.

١٠١) السخاوي ، ذيل رفع الإصر ، ص٢٨٢.

١٠٢) السخاوي ، ذيل رفع الإصر ، ص١٢٥.

١٠٣) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج١٣، ص١٢٤.

١٠٤) ابن إياس ، بدائع ، ج٢، ص٣٥٢.

١٠٥) الصفدي ، الوافي ، ج٥، ص٣٠٩.

١٠٦) المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص١٠٥.

١٠٧) النحاس المكفت ، أى النحاس المطعم بالكفت ، والكفت ما يطعم به أواني النحاس من الذهب والفضة . المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص١٠٥.

١٠٨) الكداهي ، عبارة عن آلات من ورق مدهون يحمل من الصين . المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص١٠٥.

١٠٩) المقريزى ، الخطط ، ج٢، ص١٠٥.

١١٠) السخاوي ، الضوء اللامع ، ج١٠، ص١٨٦.

١١١) السخاوي ، ذيل رفع الإصر ، ص٤٦٠.

١١٢) الصيرفي ، أنباء الهصر ، ص ٣٦٥- ٣٦٦.

١١٣) سعيد عاشور ، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية ، ص١٧٧.

١١٤) الإدفوى ، المصدر السابق ، ص١٧٥ ، ٢٤٠، ٢٤٦، ٦٤٨.

١١٥) الصفدي ، المصدر السابق ، ج١٦، ص٦٥.

١١٦) السخاوي ، الضوء اللامع ، ج١٢، ص٥٢، ١١٢؛ ذيل رفع الإصر ، ص٢٠٨.

١١٧) ابن كثير ، المصدر السابق ، ج١٤ ، ص٧٤.

١١٨) الصفدي ، المصدر السابق ، ج١٦، ص٥٩٤.

١١٩) اليوسفي ، المصدر السابق ، ص١٧٦.

١٢٠) الشجاعي ، المصدر السابق ، ص٢١ ؛ المقريزى ، السلوك ، ج٢، ص٤٤٢ ، ٤٤٣ .

١٢١) السخاوي ، ذيل رفع الإصر ، ص٣٧٨.

١٢٢) الشجاعي ، المصدر السابق ، ص١٢٢.

١٢٣) ابن شاكر الكتبي ، فوات الوفيات ، ج١، ص٤٦٦ ؛ ابن تغرى بردى ، المنهل ، ج٧، ص١٠١.

١٢٤) الشربيني ، هز القحوف فى شرح قصيد أبي شادوف ، بولاق ، ١٢٧٤هـ. ص٣٣.

١٢٥) الشربيني ، المصدر السابق ، ص٣٧.

١٢٦) ابن إياس ، بدائع، ج٤، ص٣٧٧.

١٢٧) المقريزي، إغاثة الأمة ، ص٤٣.

١٢٨) أحمد عبد الرازق ، البذل والبرطلة فى عصر سلاطين المماليك . القاهرة . ١٩٧٩. ص٧.

١٢٩) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج٩، ص١٣٥ .

١٣٠) عاشور ، المجتمع المصري ، ص٢٣٣ ، ٢٣٤.

١٣١) المشارف هو موظف يتولى الإشراف على الأمور المالية ، وبخاصة فى الأوقاف . سعيد عاشور ، العصر المماليكي ، ص٤٥٦.

١٣٢) المقريزى ، السلوك ، ج١، ص١٠٤١- ١٠٤٢؛ الخطط ، ج٢، ص٣٨٢.

١٣٣) ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج١ ، ص٤٨٨.

١٣٤) الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج٢، ص٤١٦، ٤٤٣.

١٣٥) ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج٩ ، ص١٨٧.

١٣٦) السخاوي ، ذيل رفع الإصر ، ص٣٣٤- ٣٣٥.

١٣٧) ابن إياس ، بدائع، ج٤، ص١٥٨.

١٣٨) المقريزى ، السلوك ، ج٢، ص٣٩- ٤٠.

١٣٩) ابن إياس ، بدائع، ج١، ص١٠٧.

١٤٠) المقريزى ، السلوك ، ج٣، ص٢٠٩.

١٤١) ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج١ ، ص١٩٥.

١٤٢) الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج٢، ص٤٤٤- ٤٤٥.

١٤٣) السخاوي ، ذيل رفع الإصر ، ص٢٢٩.

١٤٤) ابن إياس ، بدائع، ج٣، ص٤٧.

الخاتمـــة

تكشف هذه الدراسة عن العديد من الأوضاع الهامة فى المجتمع المصري فى عـــصر ســـلاطين المماليك، وأول هذه الأوضاع الوضع الاجتماعي لفئة المعممين وتميزهم عن باقي طبقات المجتمع، باستثناء طبقة المماليك الحكام. والواقع إن المجتمع المصري عصر سلاطين المماليك كـــان مجتمعـــاً طبقياً، تميزت فيه كل طبقة عن الأخرى. وقد انفرد المعممون عن بقية طبقات الشعب بمختلـــف فئاته بالعديد من المميزات، والتى يأتي على رأسها حصولهم على قدر من التعليم لم يتوافر لغيرهم من طبقات الشعب الأخرى. وبذلك صار المعمم مؤهلاً لولاية الوظائف ديوانية كانـــت، أو دينيـــة حسب تعليمه .

وفى ظل هذا الوضع الاجتماعي تميز المعممون أيضا بزي معين أهم خصائصه ارتداء العمـــائم الكبيرة، مما أضفى عليهم طابعاً خاصاً فى المجتمع المصري الذي أجلهم أعظم إجلال. كذلك تميـــز المعممون عن غيرهم بالألقاب السامية، إما وظيفية مثل قاضي القضاة، وإما ألقاب شرفية، مثـــل شيخ الإسلام، وإما ألقاب تكتب في المكاتبات الديوانية مثل الجناب العالي والمجلس العالي.

وقد أبرز البحث المكانة السامية التي تمتع بها المعممون فى المجتمع المصري على عصر ســـلاطين المماليك، وكان ذلك صورة لما يتمتع به العلماء المعاصرون من مكانة فى شتى أنحاء العالم الإسلامي فى تلك الحقبة التاريخية، لاسيما وأن العلم كان مرتبطاً بالدين. وأوضحت هذه الدراسة أن بعض العلماء من المعممين حظوا بشهرة واسعة فى الآفاق حتى أن تيمورلنك راسل بعـــضهم مباشـــرة، متخطياً السلاطين والأمراء، ليحثهم على إقامة العدل فى بلادهم .

وقد عنيت هذه الدراسة بإبراز التباين بين المعممين موظفي الديوان، والمعممين من العلمـــاء، فأوضحت أن معممي الديوان هم الموظفون الذين أداروا الشئون المالية والإدارية فى البلاد، وقـــد غلبت على هؤلاء صفات معينة، فكانت نسبة كبيرة منهم من الأقباط المصريين والمسالمة والوافدين على مصر، وخاصة من بلاد الشام. وبرع معممو الديوان فى الإدارة المالية وديوان الإنشاء، لـــذا كان اعتماد سلاطين المماليك عليهم أكثر من غيرهم. وبفضل تفوق هؤلاء فى الحساب ومصطلح الديوان تمكنوا من النهوض بعبء الإدارة المماليكية، فأصبحوا مؤهلين لمباشرة الوظائف الديوانية. أما العلماء من المعممين فقد باشروا الوظائف القضائية والتعليمية والدينية .

وقد أوضحنا فى هذه الدراسة إنه على رأس الوظائف الكبرى التى وليها المعممـون أربـاب الوظائف الديوانية، كانت وظيفة الوزارة ونظر الخاص ونظر الجيش ونظر الدولة، فضلاً عن العديد من الدواوين والوظائف الأخرى. أما وظيفة كتابة السر فقد كانت حكراً على المعممين من أصل شامي، باستثناءات قليلة. وقد قدم معممو الديوان – الأقباط والمسالمة – الولاء التام لأسـيادهم الحكام من المماليك، أما كتاب السر فقد أبدوا معارضة للحكام فى بعض الأحيان.

وكذلك أوضحنا أن المعممين من أصحاب الوظائف الديوانية تعرضوا لظاهرة العزل المتكرر من وظائفهم، فكان الواحد منهم يلي الوظيفة ثم يعزل، وربما يعاد إليها ثانياً ثم يعزل، ويتكرر ذلـك عدة مرات. وكان هذا العزل تصاحبه المصادرة للأموال التى جمعها الواحد منهم. وأوضـحنا أن الرغبة فى المصادرة ربما كانت السبب فى العزل المتكرر، حتى قيل إن الواحد منـهم ربمـا يتـولى الوظيفة وهو من الأثرياء، ويخرج منها وهو فقير. وعلى الرغم من ذلك فقد كان كـثير منـهم يقبلون على تولى هذه الوظائف الديوانية طمعاً فى الثراء وجمع الأموال، الأمـر الـذي جعلـهم أصحاب ثروات ضخمة، وفي هذه الحالة يكون المعمم حذراً فى تعامله مع الـسلطان والأمـراء، ويتحايل عليهم بإخفاء ثروته، مع محاولة إرضاء طمع السلطان والأمراء بجزء من ماله، خوفاً مـن المصادرة فى أية لحظة .

واشتغل العلماء والقضاة والفقهاء من المعممين بالتدريس فى العديد من العلوم وبخاصة الدينية، وقد أوضحنا في هذا البحث أن هؤلاء المعممين باشروا عدداً من الوظائف منها القضاء والإمامـة والخطابة وغيرها من الوظائف الدينية والتعليمية. وتبين أيضا أنه ربما اجتمعت وظيفتان فى يد معمم واحد، كأن يكون قاضياً ومدرساً، أو وزيراً وناظراً للخاص.

وثمة ظاهرة خطيرة عنيت بإبرازها فى هذا الدراسة هي اتجاه بعض المعممين إلى توريث وظائفهم، فكان الواحد منهم سواء فى وظيفة دينية أو ديوانية حريصاً على تدريب ابنه على عمله ليـشاركه فيه عندما يشب، وحتى تكون الوظيفة من نصيب الابن بعد وفاة الأب، كذلك أوضحت اعتراف السلاطين ضمنيا بتوريث الوظائف.

وفى هذه الدراسة أبرزنا دور المعممين كحلقة وصل بين الحكام من المماليك وعامة الـشعب، فكان معممو الديوان حلقة وصل من خلال وظائفهم، وأما العلماء من المعممين فقد ربطوا بـين العامة والحكام من المماليك، بما لهم سلطان روحي على العامة، ومكانة لدي الحكام. هـذا علـى الرغم من أن معممي الديوان كانوا – كما سبق أن أشرنا – أداة طائعة للحكام مـن المماليـك،

ينفذون ما يرسمون لهم من سياسة، وخاصة ما يرتبط بجمع الأموال عن طريق المصادرات أو فرض المكوس من آن لآخر .

ومن ناحية أخرى، فإن السلاطين عملوا على كسب تأييد العلماء من المعممين لأنهم أدركوا ما للعلماء من سلطان ونفوذ على قلوب عامة الشعب، فأعطوهم حقهم من الاحترام والإجلال. وأوضحنا كيف كان المعممون يتصدوا لكثير من تجاوزات بعض السلاطين والأمراء، إما فى الأمور الشرعية، أو ما يتعلق بالدفاع عن حقوق عامة الشعب، أو حماية أموال الأيتام والأوقاف، مما جعل من المعممين زعماء حقيقيين للشعب، ودفع ذلك عامة الشعب إلى المبالغة فى تعظيم المعممين واحترامهم .

وبقدر لا بأس به ألقينا الضوء على حياة المعممين الخاصة، فأشرنا إلى زيهم، وإلى ألقابهم، كما أثبتنا أن المعممين لم يكونوا على مستوى معيشي واحد، فقد تمتع أرباب الوظائف الكبرى بالرواتب المرتفعة والمستوى المعيشي العالي، وبلغ بعضهم حد الثراء الفاحش. أما أصحاب الوظائف الدنيا فكانت رواتبهم قليلة، وحياتهم بسيطة بساطة عامة الشعب. وقد تبين أيضاً وجود بعض السلبيات التى شابت حياة بعضهم .



الملاحق

وقد قمنا بوضع أربعة ملاحق متممة للدراسة، وساعدت كثيرا فى الوصول إلى نتائج جديدة، من خلال الحصر والمقارنة والاستقراء. وهذه الملاحق عبارة عن قوائم بأسماء قضاة القضاة من المذاهب الأربعة، بوصفهم كانوا على رأس طائفة المعممين فى مصر عصر سلاطين المماليك. وشملت هذه القوائم اسم القاضي، وعدد مرات ولايته للوظيفة، وتاريخ بداية ولايته للوظيفة، وتاريخ انفصاله عنها، وسبب الانفصال عنها. وقد تجلت قيمة هذه الملاحق كما بينا فى متن الدراسة .

ملحق (١) قضاة القضاة الشافعية .

ملحق (٢) قضاة القضاة الحنفية .

ملحق (٣) قضاة القضاة المالكية .

ملحق (٤) قضاة القضاة الحنابلة .

ملحق (١)

قضاة القضاة الشافعية منذ عام ٦٣٣هـ

م	الاسم	مسلسل عدد الولايات	بداية الولاية	نهايتها	سبب الانتهاء	ملاحظات
١	تاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعز		٦٦٠	٦٦٥	وفاة	رأس أسرة ابن بنت الأعز
٢	تقي الدين محمد بن رزين	١	٦٦٥	٦٧٨	عزل	
٣	صدر الدين عمر بن بنت الأعز		٦٧٨	٦٧٩	استقالة	ابن تاج الدين رقم (١)
٤	ابن رزين	٢	٦٧٩	٦٨٠	وفاة	
٥	وجيه الدين البهنسي		٦٨٠	٦٨٥	وفاة	
٦	تقي الدين بن بنت الأعز	١	٦٨٥	٦٩٠	عزل	ابن تاج الدين رقم (١) وأخو رقم (٣)

٧	بدر الدين محمد بن جماعة	١	٦٩٠	٦٩٣	عزل	رأس أسرة بني جماعة
٨	تقي الدين بن بنت الأعز	٢	٦٩٣	٦٩٥	وفاة	
٩	تقي الدين محمد بن دقيق العيد		٦٩٥	٧٠٢	وفاة	
١٠	بدر الدين بن جماعة	٢	٧٠٢	٧١٠	عزل	
١١	جمال الدين الزرعي		٧١٠	٧١١	عزل	
١٢	بدر الدين بن جماعة	٣	٧١١	٧٢٧	استقالة	
١٣	جلال الدين القزويني		٧٢٧	٧٣٨	عزل	
١٤	عز الدين بن جماعة	١	٧٣٨	٧٥٩	عزل	ابن بدر الدين رقم (١٢)
١٥	بهاء الدين بن عقيل		٧٥٩	٧٥٩	عزل	
١٦	عز الدين بن جماعة	٢	٧٥٩	٧٦٦	استقالة	
١٧	بهاء الدين السبكي		٧٦٦	٧٧٣	عزل	رأس أسرة السبكي
١٨	برهان الدين بن جماعة	١	٧٧٣	٧٧٩	استقالة	ابن ابن بدر الدين (١٢)
١٩	بدر الدين السبكي	١	٧٧٩	٧٨١	عزل	ابن بهاء الدين رقم(١٧)
٢٠	برهان الدين بن جماعة	٢	٧٨١	٧٨٤	عزل	
٢١	بدر الدين السبكي	٢	٧٨٤	٧٨٩	عزل	
٢٢	ناصر الدين بن بنت الميلق		٧٨٩	٧٩١	عزل	
٢٣	صدر الدين المناوي	١	٧٩١	ذو الحجة ٧٩١	عزل	

م	الاسم	مسلسل عدد الولايات	بداية الولاية	نهايتها	سبب الانتهاء	ملاحظات
٢٤	بدر الدين السبكي	٣	٧٩١	٧٩٢	عزل	
٢٥	عماد الدين الكركي		٧٩٢	٧٩٤	استقالة	
٢٦	صدر الدين المناوي	٢	٧٩٤	٧٩٦	عزل	
٢٧	بدر الدين السبكي	٤	٧٩٦	٧٩٧	عزل	
٢٨	صدر الدين المناوي	٣	٧٩٧	٧٩٩	عزل	
٢٩	تقي الدين الزبيري		٧٩٩	٨٠١	عزل	
٣٠	صدر الدين المناوي	٤	٨٠١	٨٠٣	وفاة	
٣١	ناصر الدين الصالحي	١	٨٠٣	٨٠٤	عزل	
٣٢	جلال الدين البلقيني	١	٨٠٤	٨٠٥	عزل	رأس أسرة البلقيني
٣٣	ناصر الدين الصالحي	٢	٨٠٥	٨٠٦	وفاة	
٣٤	شمس الدين الإخنائي	١	محرم ٨٠٦	ربيع أول ٨٠٦	عزل	
٣٥	جلال الدين البلقيني	٢	٨٠٦	شعبان ٨٠٦	عزل	
٣٦	شمس الدين الإخنائي	٢	٨٠٦	ذو الحجة ٨٠٦	عزل	
٣٧	جلال الدين البلقيني	٣	٨٠٦	جمادى أولي ٨٠٧ ٨٠٦	عزل	
٣٨	شمس الدين الإخنائي	٣	٨٠٧	ذو القعدة ٨٠٧	عزل	
٣٩	جلال الدين البلقيني	٤	٨٠٧	صفر ٨٠٨	عزل	
٤٠	شمس الدين الإخنائي	٤	٨٠٨	ربيع أول ٨٠٨	عزل	
٤١	جلال الدين البلقيني	٥	٨٠٨	محرم ٨١٥	عزل	

٤٢	شهاب الدين الباعوني		٨١٥	صفر ٨١٥	عزل	
٤٣	جلال الدين البلقيني	٦	٨١٥	جماد أول ٨٢١	عزل	
٤٤	شمس الدين الهروي	١	٨٢١	ربيع أول ٨٢٢	عزل	
٤٥	جلال الدين البلقيني	٧	٨٢٢	٨٢٤	وفاة	
٤٦	ولي الدين العراقي		٨٢٤	٨٢٥	استقالة	
٤٧	علم الدين صالح البلقيني	١	٨٢٥	محرم ٨٢٧	عزل	أخو جلال الدين رقم (٤٥)
٤٨	شهاب الدين بن حجر	١	٨٢٧	ذو القعدة ٨٢٧	عزل	
٤٩	شمس الدين الهروي	٢	٨٢٧	٨٢٨	عزل	
٥٠	ابن حجر	٢	٨٢٨	٨٣٣	عزل	
٥١	علم الدين البلقيني	٢	٨٣٣	٨٣٤	عزل	
٥٢	ابن حجر	٣	٨٣٤	٨٤٠	عزل	
٥٣	علم الدين البلقيني	٣	٨٤٠	٨٤١	عزل	
٥٤	ابن حجر	٤	٨٤١	٨٤٩	عزل	
٥٥	شمس الدين القاياتي		٨٤٩	٨٥٠	وفاة	
٥٦	ابن حجر	٥	٨٥٠	٨٥١	عزل	
٥٧	علم الدين البلقيني	٤	٨٥١	ربيع أول ٨٥١	عزل	
٥٨	ولي الدين السفطي		٨٥١	٨٥٢	عزل	
٥٩	ابن حجر	٦	٨٥٢	جمادى الأخر ٨٥٢	استقالة	
٦٠	علم الدين البلقيني	٥	٨٥٢	٨٥٣	عزل	

٦١	شرف الدين المناوي	١	٨٥٣	٨٥٧	عزل	
٦٢	علم الدين البلقيني	٦	٨٥٧	٨٦٨	وفاة	
٦٣	المناوي	٢	٨٦٨	٨٧٠	عزل	
٦٤	صلاح الدين المكيني		٨٧٠	٨٧١	عزل	
٦٥	بدر الدين البلقيني		٨٧١	جماد أول ٨٧١	عزل	ابن جلال الدين رقم(٤٥)
٦٦	ولى الدين الأسيوطي		٨٧١	٨٨٦	عزل	
٦٧	زين الدين زكريا الأنصاري	١	٨٨٦	٩٠٦	استقالة	
٦٨	عبد القادر بن النقيب	١	٩٠٦	جماد آخر ٩٠٦	عزل	
٦٩	زكريا الأنصاري	٢	٩٠٦	٩٠٦	استقالة	
٧٠	ابن النقيب	٢	٩٠٦	ذو الحجة ٩٠٦	عزل	حكم ١٣ يوماً فقط
٧١	برهان الدين بن أبي الشريف		٩٠٦	٩١٠	عزل	
٧٢	أحمد بن فرفور		٩١٠	٩١١	وفاة	
٧٣	جمال الدين القلقشندى	١	٩١١	ذو القعدة ٩١١	عزل	
٧٤	ابن النقيب	٣	٩١١	٩١٢	عزل	
٧٥	القلقشندى	٢	٩١٢	٩١٤	عزل	
٧٦	كمال الدين الطويل	١	٩١٤	٩١٥	عزل	
٧٧	بدر الدين المكيني		٩١٥	٩١٦	عزل	ابن صلاح الدين رقم(٦٤)
٧٨	ابن النقيب	٤	٩١٦	٩١٦	عزل	
٧٩	كمال الدين الطويل	٢	٩١٦	٩١٨	عزل	
٨٠	ابن النقيب	٥	٩١٨	٩١٨	عزل	
٨١	كمال الدين الطويل	٣	٩١٨	٩١٩	عزل	
٨٢	علاء الدين الأخميمي		٩١٩	٩٢١	عزل	

٨٣	ابن النقيب	٦	٩٢١	٩٢١	عزل	
٨٤	كمال الدين الطويل	٤	رجب ٩٢١	شعبان ٩٢٢		وقع فى اسر السلطان سليم العثماني
٨٥	يحيي بن البرديني		ذو القعدة ٩٢٢	٩٢٣		دخول سليم القاهرة

ملحق (٢)

قضاة القضاة الحنفية منذ عام ٦٦٣هـ

م	الاسم	مسلسل عدد الولايات	بداية الولاية	نهايتها	سبب الانتهاء	ملاحظات
١	صدر الدين سليمان		٦٦٣	٦٧٨	عزل	
٢	النعمان بن الحسن		٦٧٨	٦٩٢	وفاة	
٣	شمس الدين السروجي	١	٦٩٢	٦٩٦	عزل	
٤	حسام الدين الرازي		٦٩٦	٦٩٨	عزل	
٥	السروجي	٢	٦٩٨	٧١٠	عزل	
٦	شمس الدين الحريري		٧١٠	٧٢٨	وفاة	
٧	برهان الدين بن عبد الحق		٧٢٨	٧٣٨	عزل	
٨	حسام الدين الغوري		٧٣٨	٧٤٢	عزل	
٩	زين الدين البسطامي		٧٤٢	٧٤٨	عزل	
١٠	علاء الدين التركماني		٧٤٨	٧٥٠	وفاة	رأس أسرة التركماني
١١	جمال الدين التركماني		٧٥٠	٧٦٩	وفاة	ابن علاء الدين رقم(١٠)
١٢	سراج الدين الهندي		٧٦٩	٧٧٣	وفاة	
١٣	صدر الدين التركماني		٧٧٣	٧٧٦	وفاة	ابن جمال الدين رقم(١١)
١٤	نجم الدين بن الكشك		٧٧٧	٧٧٧	استقالة	
١٥	صدر الدين الأذرعي		٧٧٧	٧٧٧	استقالة	
١٦	شرف الدين بن منصور		٧٧٧	٧٧٨	*استقالة*	

١٧	جلال الدين جار الله		٧٧٨	٧٨٢	وفاة	
١٨	صدر الدين بن منصور		٧٨٢	٧٨٦	وفاة	
١٩	شمس الدين الطرابلسي	١	٧٨٦	٧٩٢	عزل	
٢٠	مجد الدين بن الكناني		٧٩٢	٧٩٣	عزل	
٢١	جمال الدين القيصري		٧٩٣	٧٩٩	وفاة	
٢٢	شمس الدين الطرابلسي	٢	٧٩٩	آخر العام	وفاة	
٢٣	جمال الدين بن موسى الملطي		٨٠٠	٨٠٣	وفاة	
٢٤	أمين الدين الطرابلسي	١	٨٠٣	٨٠٥	عزل	ابن شمس الدين رقم(٢٢)
٢٥	كمال الدين عمر بن العديم		٨٠٥	٨١١	وفاة	
٢٦	ناصر الدين بن العديم	١	٨١١	٨١١	عزل	ابن كمال الدين رقم(٢٥)
٢٧	الطرابلسي	٢	٨١١	٨١٢	عزل	
٢٨	ابن العديم	٢	٨١٢	٨١٥	عزل	
٢٩	صدر الدين الأدمي		٨١٥	٨١٦	وفاة	
٣٠	ابن العديم	٣	٨١٦	٨١٩	وفاة	
٣١	شمس الدين الديري		٨١٩	٨٢٢	استقالة	
٣٢	زين الدين التفهني	١	٨٢٢	٨٢٩	عزل	
٣٣	بدر الدين محمود العيني	١	٨٢٩	٨٣٣	عزل	
٣٤	التفهني	٢	٨٣٣	٨٣٥	عزل	
٣٥	العيني	٢	٨٣٥	٨٤٢	عزل	
٣٦	سعد الدين بن الديري		٨٤٢	٨٦٦	استقالة	من أسرة الديرى رقم (٣١)
٣٧	محب الدين بن الشحنة	١	٨٦٦	٨٦٧	عزل	

٣٨	بدر الدين بن الصواف		٨٦٧	٨٦٨	وفاة	
٣٩	ابن الشحنة	٢	٨٦٨	٨٧٠	عزل	
٤٠	برهان الدين بن الديري		٨٧٠	٨٧٧	وفاة	أخو سعد الدين رقم(٣٦)
٤١	ابن الشحنة	٣	٨٧٧	٨٧٧	عزل	
٤٢	شمس الدين الأمشاطي		٨٧٧	٨٨٥	وفاة	
٤٣	شرف الدين بن عيد		٨٨٥	٨٨٦	وفاة	
٤٤	شمس الدين محمد بن المغربي		٨٨٦	٨٩١	عزل	
٤٥	ناصر الدين محمد بن الأخميمي		٨٩١	٩٠٢	وفاة	
٤٦	برهان الدين بن الكركي	١	٩٠٣	جمادى الآخر ٩٠٦	عزل	
٤٧	سري الدين بن الشحنة	١	٩٠٦	رجب ٩٠٦	عزل	ابن محب الدين رقم(٤١)
٤٨	ابن الكركي	٢	٩٠٦	شوال ٩٠٦	عزل	
٤٩	ابن الشحنة	٢	٩٠٦	شوال ٩١٩	عزل	
٥٠	شمس الدين السمديسي		٩١٩	٩٢١	عزل	
٥١	حسام الدين بن الشحنة		٩٢١	٩٢٣	عزل	ابن عبد البر بن الشحنة رقم(٤٩) دخول السلطان سليم القاهرة

ملحق (٣)

قضاة القضاة المالكية منذ عام ٦٦٣هـ

م	الاسم	مسلسل عدد الولايات	بداية الولاية	نهايتها	سبب الانتهاء	ملاحظات
١	شرف الدين عمر السبكي		٦٦٣	٦٦٧	وفاة	
٢	نفيس الدين بن شكر		٦٦٧	٦٨٠	وفاة	
٣	تقي الدين بن شاس		٦٨٠	٦٨٥	وفاة	
٤	زين الدين بن مخلوف		٦٨٥	٧١٨	وفاة	يلاحظ طول الفترة
٥	تقي الدين بن أبي بكر الإخنائي		٧١٨	٧٥٠	وفاة	رأس أسرة الإخنائي
٦	نور الدين على بن عبد النصير		٧٥٠	٧٥٦	وفاة	
٧	تقي الدين بن شاس		٧٥٦	٧٦٠	وفاة	
٨	تاج الدين محمد بن الإخنائي		٧٦٠	٧٦٣	وفاة	ابن تقي الدين رقم(٥)
٩	إبراهيم الإخنائي		٧٦٣	٧٧٧	وفاة	ابن تقي الدين رقم(٥)
١٠	عبد الوهاب بن محمد الإخنائي	١	٧٧٧	٧٧٨	عزل	ابن تاج الدين رقم(٨)
١١	علم الدين سليمان البساطي	١	٧٧٨	٧٧٩	عزل	
١٢	بدر الدين عبد الوهاب الإخنائي	٢	٧٧٩	رجب ٧٧٩	عزل	
١٣	البساطي	٢	٧٧٩	٧٨٣	عزل	

١٤	عبد الرحمن بن خير	١	٧٨٣	٧٨٦	عزل	
١٥	ابن خلدون	١	٧٨٦	٧٨٧	عزل	
١٦	ابن خير	٢	٧٨٧	٧٩١	وفاة	
١٧	بهرام بن عبد الله		٧٩١	٧٩٢	عزل	
١٨	تاج الدين محمد الركراكي		٧٩٢	٧٩٤	عزل	
١٩	شهاب الدين النحريري		٧٩٤	٧٩٤	عزل	
٢٠	ناصر الدين أحمد بن التنسي		٧٩٤	٨٠١	وفاة	
٢١	ابن خلدون	٢	٨٠١	٨٠٣	عزل	
٢٢	نور الدين بن الجلال		٨٠٣	٨٠٣	وفاة	
٢٣	جمال الدين الأقفهسي	١	٨٠٣	٨٠٣	عزل	
٢٤	ابن خلدون	٣	٨٠٣	٨٠٤	عزل	
٢٥	جمال الدين البساطي	١	٨٠٤	٨٠٤	عزل	
٢٦	ابن خلدون	٤	٨٠٤	٨٠٦	عزل	
٢٧	البساطي	٢	٨٠٦	٨٠٧	عزل	
٢٨	ابن خلدون	٥	٨٠٧	٨٠٧	عزل	
٢٩	جمال الدين الأقفهسي	٢	٨٠٧	٨٠٨	عزل	
٣٠	جمال الدين بن التنسي	١	٨٠٨	عزل بعد يومين		ابن ناصر الدين رقم(٢٠)
٣١	البساطي	٣	٨٠٨	٨٠٨	عزل	
٣٢	ابن خلدون	٦	٨٠٨	٨٠٨	وفاة	
٣٣	جمال الدين التنسي	٢	٨٠٨	٨٠٨	عزل	
٣٤	البساطي	٤	٨٠٨	٨١٢	عزل	
٣٥	شمس الدين بن المدني		٨١٢	٨١٦	عزل	
٣٦	شهاب الدين الأموي		٨١٦	٨١٧	عزل	
٣٧	جمال الدين الأقفهسي	٣	٨١٧	٨٢٣	وفاة	

م	الاسم	مسلسل عدد الولايات	بداية الولاية	نهايتها	سبب الانتهاء	ملاحظات
٣٨	شمس الدين البساطي		٨٢٣	٨٤٢	وفاة	
٣٩	بدر الدين التنسي		٨٤٢	٨٥٣	وفاة	ابن ناصر الدين رقم(٢٠)
٤٠	ولي الدين السنباطي		٨٥٣	٨٦١	وفاة	
٤١	حسام الدين بن حريز		٨٦١	٨٧٣	وفاة	
٤٢	سراج الدين بن حريز		٨٧٣	٨٨٦	عزل	أخو حسام الدين رقم(٤١)
٤٣	برهان الدين اللقاني		٨٨٦	٨٨٦	عزل	
٤٤	محي الدين بن الدميرى		٨٨٦	ذي الحجة ٨٩٥	وفاة	
٤٥	عبد العزيز بن تقي		٨٩٦	٩٠٧	وفاة	
٤٦	برهان الدين إبراهيم الدميرى		٩٠٧	٩١٣	وفاة	أخو محي الدين رقم(٤٤)
٤٧	محي الدين الدميرى	١	٩١٣	٩١٩	عزل	ابن برهان الدين رقم(٤٦)
٤٨	جلال الدين بن قاسم		٩١٩	٩٢١	عزل	
٤٩	محي الدين الدميرى	٢	٩٢١	٩٢٢	في أسر السلطان سليم العثماني	
٥٠	شمس الدين التتاي		ذو القعدة ٩٢٢	٩٢٣		دخول سليم القاهرة

ملحق (٤)

قضاة القضاة الحنابلة منذ عام ٦٦٣هـ

م	الاسم	مسلسل عدد الولايات	بداية الولاية	نهايتها	سبب الانتهاء	ملاحظات
١	شمس الدين الجماعيلي		٦٦٣	٦٧٠	عزل	ظل المنصب خاليا إلى عام٦٧٨
٢	عز الدين عمر بن عبد الله		٦٧٨	٦٩٦	وفاة	
٣	شرف الدين عبد الغني		٦٩٦	٧٠٩	وفاة	
٤	سعد الدين مسعود الحارثي		٧٠٩	٧١٢	عزل	
٥	تقي الدين أحمد بن عمر		٧١٢	٧٣٨	عزل	ابن عز الدين رقم(٢)
٦	موفق الدين عبد الله		٧٣٨	٧٦٩	وفاة	
٧	ناصر الدين نصر الله العسقلاني		٧٦٩	٧٩٥	وفاة	
٨	إبراهيم بن نصر الله		٧٩٥	٨٠٢	وفاة	ابن نصر الله رقم(٧)
٩	موفق الدين بن نصر الله	١	٨٠٢	جمادى آخر ٨٠٢	عزل	ابن نصر الله رقم(٧)
١٠	نور الدين على الحكرى		٨٠٢	ذو الحجة ٨٠٢	عزل	
١١	موفق الدين بن نصر الله	٢	٨٠٢	رمضان ٨٠٣	وفاة	
١٢	مجد الدين سالم بن أحمد		٨٠٣	٨١٦	عزل	
١٣	علاء الدين على بن مغلي		٨١٦	٨٢٨	وفاة	
١٤	أحمد بن نصر الله البغدادي	١	٨٢٨	٨٢٩	عزل	
١٥	عز الدين بن على البغدادي		٨٢٩	٨٣٠	عزل	
١٦	أحمد البغدادي	٢	٨٣٠	٨٤٤	وفاة	

١٧	بدر الدين محمد بن عبد المنعم		٨٤٤	٨٥٧	وفاة	
١٨	أحمد بن إبراهيم بن نصر الله		٨٥٧	٨٧٦	وفاة	ابن إبراهيم رقم(٨)
١٩	بدر الدين السعدي		٨٧٦	٩٠٢	وفاة	
٢٠	شهاب الدين الشيشني		٩٠٢	٩١٩	وفاة	
٢١	عز الدين الشيشني	١	٩١٩	٩١٩	عزل	ابن شهاب الدين رقم(٢٠)
٢٢	شهاب الدين الفتوحي		٩١٩	٩٢٢	وقع في أسر السلطان سليم العثماني	
٢٣	عز الدين الشيشني	٢	ذو القعدة ٩٢٢	٩٢٣		دخول سليم القاهرة

المصادر والمراجع

الوثائق:

- وثيقة وقف الأشرف برسباى ، مخطوطة، دار الكتب المصرية ، رقم ٣٣٩٠ .
- وثيقة وقف الناصر حسن ، نشرها د. محمد محمد أمين ملحقا لكتاب تذكرة النبيه لابن حبيب، ج٣ ، القاهرة ، ١٩٨٦م
- وثيقة وقف الأمير قراقجا الحسني ، نشرها د. عبد اللطيف إبراهيم ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، مجلد ١٨، ج٢ ، ١٩٥٦م
- وثيقة وقف الناصر محمد ، نشر د. محمد محمد أمين ملحقا لكتاب تذكرة النبيه ، ج٢،القاهرة ، ١٩٨٢م
- وثيقة وقف الأمير جمال الدين يوسف الاستادار ، نشرها محمد عثمان ، القاهرة ، ١٩٨٣م

المخطوطات :

- ابن بهادر : فتوح النصر فى تاريخ ملوك مصر ، مخطوط ، دار الكتب ، ٢٣٩٩ تاريخ .
- ابن تغرى بردى : ت ٨٧٤هـ/١٤٧٠م، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ، الأجزاء المخطوطة بدار الكتب المصرية ، رقم ١١١٣ تاريخ .
- ابن جهضم : نور الدين أبو الحسن الشطنوفي ، ت ٧١٣هـ/١٣١٣م ، بهجة الأسرار ومعدن الأنوار فى مناقب السادة الأخبار . مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ٢٣٣٠تاريخ.
- العيني : بدر الدين محمود العيني ، ت ٨٥٥هـ/١٤٥١م ، عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان ، الأجزاء المخطوطة ، دار الكتيب المصرية ، رقم ١٥٨٤ تاريخ.
- ابن النقاش : أبو أمامة بن على بن عبد الواحد بن يحيي بن بن عبد الرحيم ، ت ٧٧٣هـ/١٣٧٢م ، المذمة فى استخدام أهل الذمة ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، ٤٣١٥ تاريخ.

المصادر المطبوعة :

- الإبشيهي : شهاب الدين محمد ، المستطرف فى كل فن مستظرف ، حققه أنيس الطباع ، بيروت ، ١٩٨٢م

- أبو الفداء : الملك المؤيد إسماعيل ت (٧٣٢هـ-١٣٣٢م) ، المختصر فى أخبار البشر ، القسطنطينية ، ١٢٨٦هـ

- ابن الأثير : عز الدين على بن محمد ت (٦٣٠هـ/١٢٣٤م) ، الكامل فى التاريخ ، الطبعة السادسة ، دار الكتاب العربي، بيروت ، ب ت .

- ابن الإخوة : محمد بن محمد بن محمد ، معالم القربة فى أحكام الحسبة ، حققه روبن ليوي ، كامبردج ، ١٩٣٧م

- الإدفوى : جعفر بن ثعلب ت (٧٤٨هـ/١٣٤٧م) ، الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد ، حققه سعد محمد حسن ، القاهرة ، ١٩٦٦.

- الإسنوى : جمال الدين عبد الرحيم الإسنوى ت (٧٧٢هـ/١٣٧١م) ، طبقات الشافعية ، حققه عبد الله الجبوري ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ١٩٧٠

- ابن إياس : محمد بن أحمد ت (٩٣٠هـ/١٥٢٤م) ، بدائع الزهور فى وقائع الزهور ، الطبعة الثانية مصورة، نشره محمد مصطفى، القاهرة ، ١٩٨٢ - ١٩٨٤م

- ابن أيبك الدواداري : (توفى بعد ٧٣٦هـ/١٣٣٥م) كنز الدرر وجامع الغرر ، ج٨، حققه هارمان ، القاهرة ، ١٩٧١م ، ج٩ ، حققه رويمر ، القاهرة ، ١٩٦٠م

- ابن بسام : محمد بن أحمد ، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، حققه حسام الدين السامرائي ، بغداد، ١٩٦٨م

- ابن بطوطة :محمد بن عبد الله بن محمد (ت ٧٧٩هـ/١٣٧٧م) ، تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ، تحقيق على المنتصر الكتاني ، بيروت ، ١٩٨٥م

- بيبرس الدوادار : ت (٧٢٥هـ/١٣٢٥م) زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة ، ج٩ ، حققه زبيدة عطا ، القاهرة ، ب. ت .

- بيبرس الدوادار : التحفة المملوكية فى الدولة التركية ، نشر عبد الحميد صالح ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٧م

- ابن تغري بردى : يوسف بن تغرى بردى(٨٧٤هـ-١٤٧٠م) ، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٩٢م

- ابن تغرى بردى : المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ، ج١، ٢، ٤، ٦، ٧، حققها محمد محمد أمين ، ج٣، ٥، تحقيق نبيل عبد العزيز ، القاهرة ، ١٩٨٤- ١٩٩٤م .

- ابن تغرى بردى : حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور ، حققه محمد كمال الدين ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٩٠م.

- ابن الجزري : محمد بن محمد ت (٨٣٣هـ/١٤٣٠م) ، غاية النهاية فى طبقات القراء ، نشر براجستراسر ، طبعة ثالثة ، بيروت ، ١٩٨٢م .

- ابن الحاج : محمد بن محمد بن محمد العبدري ت (٧٣٧هـ-١٣٣٧م) ، المدخل إلى الشرع الشريف على المذاهب الأربعة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٢٩م.

- ابن حبيب : الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر ت (٧٧٩هـ/١٣٧٧م) ، تذكرة النبيه فى سيرة المنصور وبنيه ، حققه د. محمد أمين ، القاهرة ، ١٩٨٦م .

- ابن حجر : أحمد بن على ت (٨٥٢هـ-١٤٤٩م) ، الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٦ -١٩٦٧م .

- ابن حجر : إنباء الغمر بأنباء العمر ،. ج١ ،٢ ، ٣، حققها د. حسن حبشي ، القاهرة ، ١٩٦٩م ، وباقي الكتاب من الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٦م.

- ابن حجر : رفع الإصر عن قضاة مصر ، حققه حامد عبد الحميد وآخرون ، القاهرة ، ١٩٥٧م .

- ابن حجر : ذيل الدرر الكامنة ، حققه عدنان درويش ، القاهرة ، ١٩٩٢م.

- الحسيني : محمد بن على بن الحسن ت (٧٦٥هـ/١٣٦٤م) ، ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي ، دمشق ، ١٣٤٧هـ.

- ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد ت (٨٠٨هـ/١٤٠٦م) ، المقدمة ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، ١٩٨٤م.

- ابن خلدون : العبر وديوان المبتدأ والخبر ، بيروت ،١٩٨١م.

- ابن خلكان : أحمد بن محمد بن أبي بكر ت (٦٨١هـ/١٢٨٢م) ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، حققه إحسان عباس ، بيروت ، ١٩٦٩م .

- خليل بن شاهين : ت(٨٧٢هـ/١٤٦٨م) ، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، بولس راويس ، باريس ، ١٨٩٣م .

- ابن دقماق : إبراهيم بن محمد بن أيدمر ت (٨٠٩هـ/١٤٠٦م)، الجوهر الثمين في سيرة الملوك والسلاطين ، حققه محمد كمال الدين ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٥م.

- ابن دقماق : الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، الطبعة الأولى ، بولاق ، ١٨٩٣م .

- الذهبي : محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ/١٣٤٧م) ، العبر فى خبر من غبر ، حققه أبو هاجر محمد السعيد ، بيروت . ب. ت .

: سير أعلام النبلاء ، حققه بشار عواد ، ومحيي هلال ، الطبعة السابعة ، بيروت ، ١٩٩٠م .

- زكريا الأنصاري : زين الدين ت (٩٢٦هـ/١٥٢٠م) ، اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم، القاهرة ، ١٣١٩هـ.

- ابن زنبل : أحمد بن زنبل ت (٩٦٠هـ) ، آخرة المماليك ، حققه عبد المنعم عامر ، القاهرة ، ١٩٦٢م.

- زترشتين : مجهول المؤلف ، ونشره زترشتين ، تاريخ سلاطين المماليك ، ليدن ، ١٩١٩م.

- سبط بن الجوزي : يوسف بن قزاؤغلي ت (٦٥٤هـ/١٢٥٦م) ، مرآة الزمان فى تاريخ الأعيان ، الطبعة الأولى ، الهند ، ١٩٥٢م.

- السبكي : عبد الوهاب بن على بن عبد الكافي ت (٧٧١هـ/١٣٧٠م) ، طبقات الشافعية الكبرى ، حققه محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو ، القاهرة ، ١٩٧٦م.

- السبكي : معيد النعم ومبيد النقم ، حققه محمد على النجار ، الطبعة الأولى ، ١٩٤٨م .

- السخاوي : محمد بن عبد الرحمن ت (٩٠٢هـ/١٤٩٧م) ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، القاهرة ، ١٣٥٣هـ.

- السخاوي : التبر المسبوك فى ذيل السلوك ، مكتبة الكليات الأزهرية . ب. ت .

- السخاوي : الذيل على رفع الإصر ، حققه جوده هلال ومحمد محمود صبح ، القاهرة ، ب.ت.
- السخاوي : الجواهر والدرر فى ترجمة ابن حجر ، حققه حامد عبد الحميد ، القاهرة ، ١٩٨٦م.
- السخاوي الحنفي : على بن أحمد بن عمر ، تحفة الأحباب وبغية الطلاب فى الخطط والمزارات والتراجم والبقاع المباركات ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٣م.
- السيوطي : عبد الرحمن بن أبي بكر ت (٩١١هـ/١٥٠٥م)، حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٧م .
- السيوطي : نظم العقيان فى أعيان الأعيان ،حققه فيليب حتى ، نيويورك ، ١٩٢٧م .
- السيوطي : طبقات المفسرين ، بيروت ، بدون تاريخ.
- السيوطي : ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي ، دمشق ، ١٣٤٧هـ.
- السيوطي : بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت ، ١٩٦٤م.
- السيوطي : تاريخ الخلفاء ، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ب.ت.
- ابن شاكر الكتبي : محمد بن شاكر ت (٧٦٤هـ/١٣٦٣م) ، عيون التواريخ، حققه فيصل السامر ، بغداد ، ١٩٨٤م.
- ابن شاكر الكتبي : فوات الوفيات ، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ١٩٥١م .
- الشجاعي : تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون ، حققه برباره شيفر ، فيسبادن ، ١٩٧٨م .
- الشعراني : عبد الوهاب بن أحمد بن على ت (٩٧٣هـ/١٥٦٥م) ، لواقح الأنوار فى طبقات الأخيار.
- ابن الشحنة : البدر الزاهر فى نصرة الملك الناصر محمد بن قايتباى ، حققه عمر عبد السلام ، بيروت ، ١٩٨٣م .

– ابن شداد : محمد بن على بن إبراهيم ت (٦٨٤هـ/١٢٨٥م) ، تاريخ الملك الظاهر ، أحمد حطيط ، فسبادن ، ١٩٨٣م .

– الشربيني : يوسف بن محمد بن عبد الجواد ، هز القحوف فى شرح قصيد أبي شادوف ، بولاق ، ١٢٧٤هـ.

– الشوكاني : محمد بن على ت (١٢٥٠هـ)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ،ب. ت.

– الشيزري : عبد الرحمن بن نصر ت (٥٨٩هـ/١١٩٣م) ، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، السيد الباز العريني ، القاهرة ، ١٩٤٦م .

– الصفدي : خليل بن أيبك ت (٧٦٤هـ/١٣٦٢م)، الوافي بالوفيات ،نخبة من المحققين بجمعية المستشرقين الألمان بدمشق منذ عام ١٩٣١ حتى ١٩٩٣ م وباقي الكتاب مخطوط .

– الصقاعي : فضل الله بن أبي الفخر ت (٧٢٥هـ/١٣٢٥م) ، تالي وفيات الأعيان ، حققه جاكلين سوبله ، دمشق ، ١٩٧٤م .

– الصيرفي : على بن داود ت (٩٠٠هـ/١٤٩٤م)، نزهة النفوس والأبدان فى تواريخ الزمان ، حققه د. حسن حبشي فى ٤ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٧٠م – ١٩٧٣م.

– الصيرفي : أنباء الهصر بأنباء العصر ، د. حبشي ، القاهرة ١٩٧٠م .

– طافور : رحلة طافور ، ترجمة د. حسن حبشي ، القاهرة ، ١٩٦٨م.

– ابن طولون : محمد بن على بن محمد ت (٩٥٣هـ/١٥٤٦م) ، مفاكهة الخلاف فى حوادث الزمان ، حققه محمد مصطفى ، القاهرة ، ب. ت.

– ابن عبد الظاهر : محيي الدين بن عبد الظاهر ت (٦٩٢هـ/١٢٩٢م) ، تشريف الأيام والعصور فى سيرة الملك المنصور ، حققه مراد كامل ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦١م ،

– الروض الزاهر فى سيرة الملك الظاهر ، الرياض ، ١٩٧٦م .

– ابن العماد : عبد الحي بن أحمد بن محمد ت (١٠٨٩هـ/١٦٧٨م) ، شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، القاهرة ، ١٣٥٠هـ.

– ابن العميد : أخبار الأيوبيين ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ب. ت.

- العيني : بدر الدين محمود ت (٨٥٥هـ/١٤٥١م) ، عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمـان ، ٤ أجزاء تحقيق محمد أمين ، القاهرة ١٩٨٧- ١٩٩١م ، وحوادث ٨٢٤-٨٥٠هـ نشرها عبد الرازق الطنطاوي القرموط ، القاهرة ، ١٩٨٩م ، وباقي الكتاب مخطوط .

- العيني : السيف المهند في سيرة الملك المؤيد ، حققه فهيم شلتوت ، القاهرة ، ١٩٦٧م

- ابن الفرات : محمد بن عبد الرحيم بن على ت (٨٠٧هـ/١٤٠٥م) ، تاريخ ابن الفـرات ، المجلد ٧، ٨، ٩، تحقيق قسطنطين زريق ، ونجلاء عز الـدين ، بـيروت ، مـن ١٩٣٨م - ١٩٤٢م.

- ابن فضل الله : أحمد بن يحيى ت (٧٤٩هـ/١٣٤٩م) ، التعريف بالمصطلح الشريف ، حققه محمد حسين شمس الدين ، بيروت ، ١٩٨٨م .

- ابن فضل الله : مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار ، أيمن فؤاد سيد ، القاهرة ، ١٩٨٥م .

- ابن فهد : محمد بن محمد بن محمد بن فهد ت (٨٧١هـ/١٤٦٧م) ، لحظ الألحـاظ بـذيل طبقات الحفاظ ، دمشق ، ١٣٤٧هـ.

- ابن القاضي : أحمد بن محمد بن أحمد ، درة الحجال فى غرة أسماء الرجال ، نـشره ي . س . علوش ، الرباط ، ١٩٣٤م .

- ابن قاضي شهبة : أحمد بن محمد بن عمر بن محمد ت (٨٥١هـ/١٤٤٨م) ، طبقات الشافعية ، حققه عبد الحافظ عبد العليم ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٧م .

- القلقشندى : أحمد بن على ت (٨٢١هـ/١٤١٨م)، صبح الأعشى فى صـناعة الإنـشا ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ١٩١٥م .

- ابن قنفذ : أحمد بن حسن بن على ، الوفيات ، حققـه عـادل نـويهض ، الطبعـة الأولى ، ١٩٧١م.

- ابن كثير : إسماعيل بن عمر ت (٧٧٤هـ/١٣٧٣م) ، البداية والنهاية ، الطبعـة الثالثـة ، بيروت ، ١٩٨٧م.

- الماوردي : على بن محمد ت (٤٥٠هـ) ، الأحكام السلطانية والولايات الدينيـة ، الطبعـة الأولى ، الكويت ، ١٩٨٩م .

- المقريزي : أحمد بن علي ت (٨٤٥هـ/١٤٤٢م) ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج١، ٢، تحقيق د. مصطفي زيادة ، القاهرة ، ١٩٣٦م – ١٩٥٨م ، ج٣، ٤، تحقيق د. سعيد عاشور ، القاهرة ، ١٩٧٠–١٩٧٣م.
- المقريزي : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، بولاق ، ١٢٧٠هـ.
- المقريزي : المقفي الكبير ، حققه محمد اليعلاوي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٩١م.
- المقريزى : إغاثة الأمة بكشف الغمة ، حققه د. مصطفى زيادة ود. جمال الدين الشيال ، القاهرة ، ١٩٤٠م.
- ابن مماتي : الأسعد بن مماتي ت (٦٠٦هـ) ، قوانين الدواوين ، حققه عزيز سوريال عطيه ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩١م .
- النابلسى : عثمان بن إبراهيم (معاصر للصالح نجم الدين أيوب)، لمع القوانين المضية فى دواوين الديار المصرية ، القاهرة ، ب. ت.
- ابن ناظر الجيش : عبد الرحمن بن محمد ، تثقيف التعريف بالمصطلح الشريف ، تحقيق رودلف فسلى ، المعهد العلمي الفرنسي بالقاهرة ، ١٩٨٧م
- النعيمي : عبد القادر بن محمد ت (٩٢٧هـ/١٥٢١م) ، الدارس فى تاريخ المدارس ، حققه جعفر الحسن ، دمشق ، ١٩٤٨م .
- النويري : أحمد بن عبد الوهاب ت (٧٣٣هـ/١٣٣٣م)، نهاية الأرب فى فنون الأدب ، ٣١ جزء مطبوع ، بالقاهرة من ١٩٢٣م – ١٩٩٢م.
- ابن هداية الله : أبو بكر بن هداية الله ، طبقات الشافعية ، حققه عادل نويهض ، الطبعة الثالثة، بيروت ، ١٩٨٢م.
- ابن واصل : محمد بن سالم بن واصل ت (٦٩٧هـ/١٢٩٨م) مفرج الكروب فى أخبار بني أيوب ، ج١، ٢، ٣، تحقيق جمال الدين الشيال ، القاهرة ، ١٩٥٣– ١٩٦٠م ، ج٤، ٥، تحقيق د. حسنين ربيع . القاهرة ١٩٧٢– ١٩٧٧ .
- ابن الوردي : عمر بن الوردي ت (٧٥٠هـ/١٣٤٩م)، تتمة المختصر فى أخبار البشر ، بولاق ، ١٢٨٥هـ.

- اليافعي : عبد الله بن أسعد بن علي ت (٧٦٨هـ/١٣٦٦م) ، مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، ج٤، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٧٠م .
- اليوسفي : محمد بن محمد بن يحيي ت (٧٥٩هـ/١٣٥٨م) ، نزهة الناظر فى سيرة الملك الناصر ، حققه أحمد حطيط ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٦م.
- اليونيني : موسى بن محمد ت (٧٢٦هـ/١٣٢٦م) ، ذيل مرآة الزمان ، الطبعة الأولى ، الهند، ١٩٥٤م .

المراجـــع :

- إبراهيم على طرخان : مصر فى عصر المماليك الجراكسة ، القاهرة ، ١٩٦٠م.
- أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتي من الدخيل ، دار المعارف بالقاهرة ،ب. ت.
- أحمد عبد الرازق : البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك ، القاهرة ، ١٩٧٩م .
- أحمد يوسف : سلطان العلماء ، عز الدين بن عبد السلام ، القاهرة ، ١٩٦٤م.
- السيد آدي شير : الألفاظ الفارسية المعربة ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٨٨م .
- حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ،ج٤ ، الطبعـة ١٣، القاهرة ، ١٩٩١م.
- حسن الباشا : الألقاب الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٥٧م .
- حسنين محمد ربيع : النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين ، القاهرة ، ب. ت.
- رضوان على : العز بن عبد السلام ،دمشق ، ١٩٦٠م.
- سعيد عبد الفتاح عاشور : المجتمع المصري فى عصر سلاطين المماليك ، القاهرة ، ١٩٨٧م.
- سعيد عبد الفتاح عاشور : مصر فى عصر دولة المماليك البحرية ، القاهرة ، ١٩٥٩م.
- سعيد عبد الفتاح عاشور : الظاهر بيبرس ، القاهرة ، ١٩٦٣م.
- سعيد عبد الفتاح عاشور : العصر المماليكي فى مصر والشام ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٥م.
- سهام مصطفى أبو زيد : الحسبة فى مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي ، القاهرة ، ١٩٨٦م.
- شوقي ضيف : تاريخ الأدب العربي (مصر) الطبعة الثانية ، ١٩٩٠م .
- عبد الجواد خلف : القاضي بدر الدين بن جماعة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٨م.
- عبد الرحمن محمود : قايتباى المحمودي ، القاهرة ، ١٩٧٨م.
- عبد اللطيف حمزة : الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبي والمملوكي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٤٧م.
- عطية مشرفة: القضاء فى الإسلام ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٦م.

- علي إبراهيم حسن : دراسات فى تاريخ المماليك البحرية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٤٨م.
- علي السيد محمود : الجواري فى مجتمع القاهرة المملوكية ، القاهرة ، ١٩٨٨م.
- علي مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ، الأجزاء : ٢، ٣، ٥، ٦، القاهرة ، ١٩٨٢-١٩٨٧م.
- قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعي عصر سلاطين المماليك ، الطبعة الثانية، القاهرة ، ١٩٨٣م.
- قاسم عبده قاسم : أهل الذمة فى مصر فى العصور الوسطى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٧م .
- كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية ، تعريب نبيه أمين ، ومنير البعلبكي ، الطبعة ١٢، بيروت ، ١٩٩٣م.
- ماير : الملابس المملوكية ، تعريب صالح الشيتي ، القاهرة ،١٩٧٢م .
- محمد الصادق حسين : البيت السبكي ، الطبعة الأولى ، ١٩٤٨م .
- محمد جمال الدين سرور : دولة بني قلاوون ، دار الفكر العربي بالقاهرة ، د.ت.
- محمد جمال الدين سرور : دولة الظاهر ، القاهرة ، ١٩٦٠م.
- محمد قنديل البقلي : التعريف بمصطلحات صبح الأعشى ، القاهرة ، ١٩٨٣م.
- محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر ، الطبعة الأولى ،القاهرة ، ١٩٨٠م.
- محمد مصطفى زيادة : المؤرخون فى مصر فى القرن الخامس عشر الميلادي ، القاهرة ، ١٩٤٩م.
- محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ، القاهرة ، ١٩٤٧-١٩٤٩م.
- ويستنفلد : جدول السنين الهجرية والميلادية ، تعريب عبد المنعم ماجد ، وعبد المحسن رمضان، الأنجلو المصرية .
- دائرة المعارف الإسلامية : ١٦ مجلد ، معرب ، دار الشعب ، القاهرة .
- سلسلة تاريخ المصريين : مجموعة أبحاث فى تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٩٢م.

المراجع الأجنبية

- Carl F. Petry , The Civilian Elite of Cairo in the middle Ages , New Jersey , 1981.
- Dozy , Supplement aux Dictionaries Arabes , Leyde ,1881.
- Encyclopedia of Islam .
- Lane Poole , S, A History of Egypt , London , 1901.
- Lane Poole , S, Cairo , New York, 1973.
- Rabie, H. M. , The Financial System of Egypt , Oxford, 1972.

المحتويات

رقم الإيداع ٢٣٨٩ / ٢٠٠٧
الترقيم الدولى L.S.B.N. 977 - 322 - 206 -3

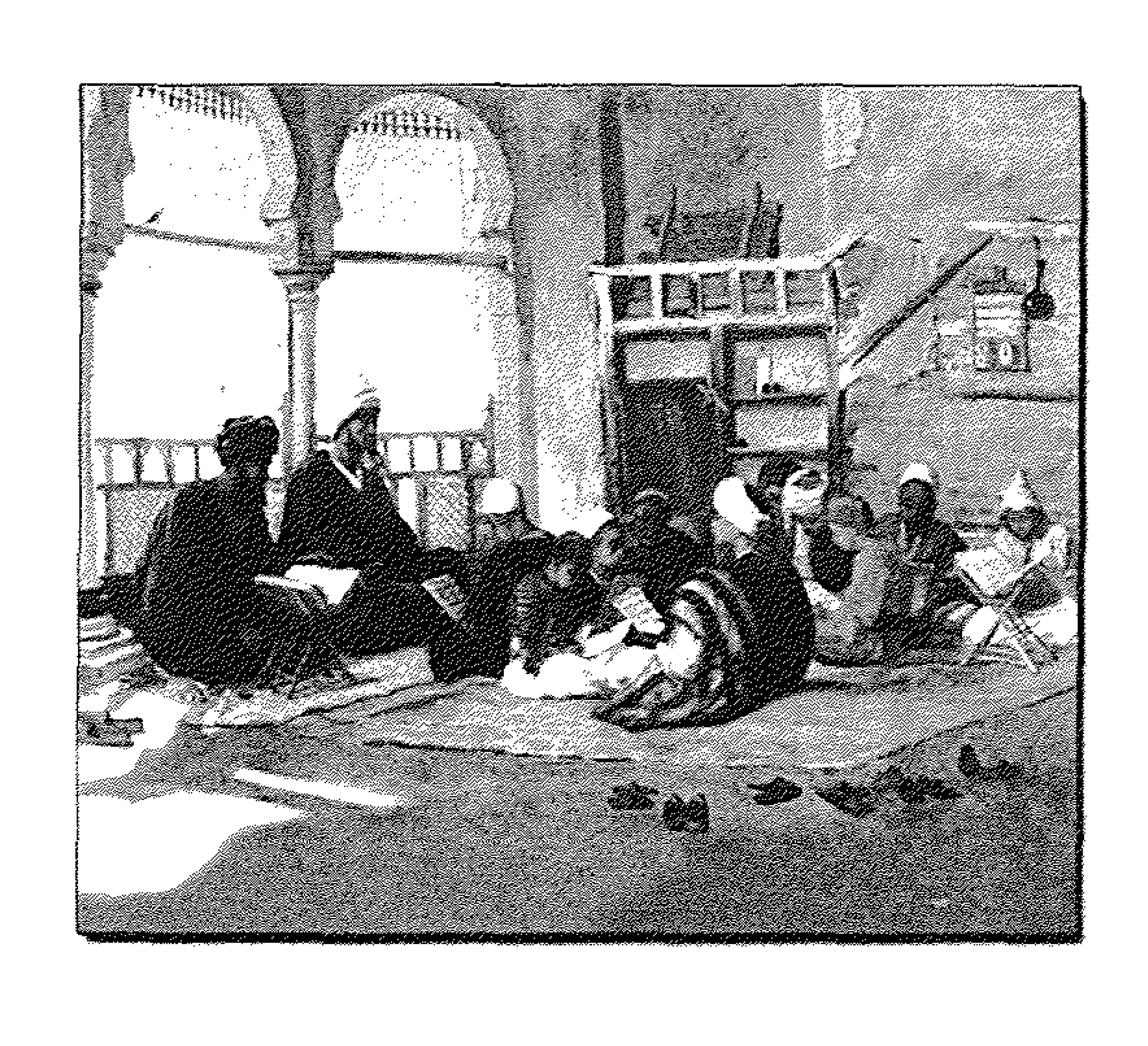
مطبعة صحوة

٧ شارع اسماعيل رمضان - الكوم الأخضر- فيصل
تليفون وفاكس / ٣٨٧١٦٩٣ - ٠١٠١٠٠٩٦٧٨

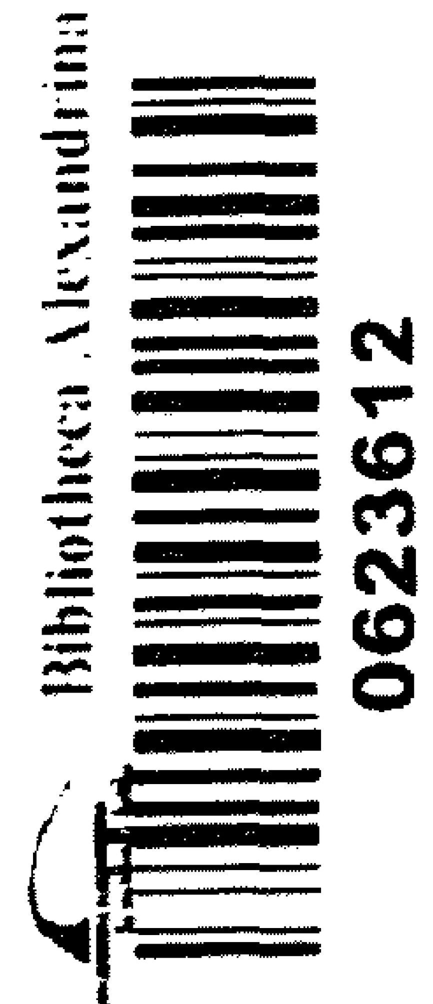
د. حسن أحمد البطاوى



أهل العمامة فى مصر عصر سلاطين المماليك



صورة الغلاف : جودول : أطفال فى الكتّاب يقرؤون فى ألواحهم أمام معلم الكتّاب





للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية
FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES